تقرير التنمية العربية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية:
دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة

الإصدار الرابع

2019

فريق إعداد التقرير

اللجنة التوجيهية	د. بدر عثمان مال الله	د. علاء الدين زهران	
رئيس هيئة التحرير	د. أشرف العربي		
المنسق العام	د. نواف أبوشماله		
أعضاء هيئة التحرير	د. محمد ماجد خشبة	د. إيهاب مقابلة	د. أحمد عاشور
قرّاء التقرير	د. رولا عبدالله دشتي	د. عثمان محمد عثمان	د. محمود محيي الدين
المشاركون في التقرير			
الفصل الأول	د. زينات طبالة	د. فادية عبدالسلام	د. حسين صالح
	د. هدى النمر	د. أحمد البقلي	د. أحمد رشاد
	د. أحمد سليمان	د. أحمد عاشور	د. سحر عبود
	د. علا عاطف	د. علي زين العابدين	د. فاطمة الحملاوي
	د. محمد حسن توفيق	د. مها الشال	د. نهال عبدالعاطي
	د. هبه مغيب		
الفصل الثاني	د. إيهاب مقابلة	د. علم الدين بانقا	د. عوني الرشود
	د. فيصل المناور	د. محمد أمين لزعر	د. محمد باطويح
الفصل الثالث	د. محمد ماجد خشبة	د. إيمان الشربيني	د. حجازي الجزار
	د. عزت زيان	د. علي فتحي	د. داليا إبراهيم
	د. هبه جمال الدين		
الفصل الرابع	د. أشرف العربي	د. نواف أبوشماله	
الباحثون المساعدون	أ. أحمد إبراهيم	أ. أحمد ناصر	أ. إسلام محمود
	أ. بسنت مجدي	أ. ثريا حسين	أ. ريهام عفيفي
	أ. سالمة علي	أ. محمد فتحي	أ. مي مصطفى
	أ. نورهان العطار		
الدعم الإداري	أ. سماح عبدالرازق	أ. مريم الحاج	أ. ناريمان بيدس
	أ. نهله سالم	أ. هبه النشاشيبي	أ. هدى السمنه
	أ. هنادي الذيب		

تقرير التنمية العربية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية:

دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة

الإصدار الرابع
2019

كلمة المعهد العربي للتخطيط

يكتسب هذا الإصدار أهمية خاصة من تصديه بالتحليل والمعالجة لإشكالية مدى مساهمة وفعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الدول العربية. ولعلّ إلقاء نظرة عميقة على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية توجز وتبرّر لنا – إلى حدٍّ بعيد – سبب جوهري من أسباب تأخر مسار التنمية في دولنا العربية. فإذا كانت هذه المشروعات تمثل المكوّن الأكبر أو على الأقل مكوناً أساسياً من مكونات هياكل الإنتاج والوظائف والدخول في معظم الدول العربية، فإن هذا يؤشر على ارتباط واقع وأداء تلك المشروعات بواقع التنمية في الدول العربية. وعليه، فإن إعادة التوجيه لدور هذه المشروعات هو حجر الزاوية لتصحيح ومعالجة مسار التنمية في الدول العربية.

توسّعت الدراسات والتقارير الوطنية والإقليمية والدولية لترصد ما تواجهه هذه المشروعات من قيود وتحديات تؤثّر عليها وعلى آفاق تطورها. ورغم أهمية تلك الجهود، إلا أن هذا التقرير قد سعى للارتقاء بهذا المنظور من خلال تسليط الضوء على حقيقة الارتباط العضوي بين استهداف استنهاض وبناء دور جديد لهذه المشروعات، وإرساء الاستدامة في دولنا العربية، عبر صياغة تصوّر أو نموذج يتّسم بالشمولية والمرونة والتدرج في مراحل تنفيذه، مع التأكيد على ضرورة أن يتم ذلك ضمن إطار واضح المعالم وذو توجه استراتيجي لإنجاز التنمية التي تنساب تأثيراتها لتصل إلى كافة شرائح المجتمع دون إقصاء أو تهميش يرتبط بالنوع أو الجغرافيا أو الفئة العمرية.

لم يعدّ استمرار التفاوت التنموي بل واتساعه في حالات عديدة بين دولنا العربية من جانب والدول المتقدمة والصاعدة من جانب أخر، أمراً مقبولاً أو قابلاً للتبرير. وعليه، فقد تبنى هذا التقرير في خاتمته دعوة لإطلاق "العقد العربي لبناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وانجاز التحول الهيكلي وإرساء الاستدامة في الدول العربية"، مستهدفاً دق جرس الإنذار ولفت الانتباه إلى أهمية وضرورة التحرك الفوري لبناء ذلك الدور الجديد وفي أسرع وقت ممكن، ليس فقط لتجسير تلك الفجوات مع دول العالم، بل للحيلولة دون توريث الأجيال القادمة مزيد من الأعباء التي تقع مسئوليتها – إلى حدٍّ بعيد – على عاتقنا وذلك حال استمرار وبقاء السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية التي تستهدف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن ذات السياقات والمعالجات التقليدية التي عرضها التقرير.

وفي هذا الإطار، فقد مثّل التعاون والشراكة بين المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية في إعداد هذا التقرير خطوة هامة لتوسيع وتطوير القدرة على التشخيص الدقيق والمعمق، من ثم طرح أفضل الحلول للإشكالات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مسار التنمية في دولنا العربية. وليمثّل بدوره منطلقاً نحو مزيد من التعاون المستقبلي الفاعل بين المؤسسات العربية المعنية بقضايا التنمية في الدول العربية.

وختاماً، أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة قرّاء التقرير على ما منحوه من وقت وجهد وملاحظات أثرت هذا التقرير، وكذلك أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء هيئة التحرير وكافة المشاركين في إعداد هذا التقرير على جهودهم المخلصة لإخراجه بصورته الحالية. ونحن نأمل أن يكون هذا التقرير بمثابة خارطة طريق لصانعي السياسات ومتخذي القرار، وكذلك مصدر إلهام وتحفيز للباحثين والمعنيين بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم دوره الحيوي كقاطرة لإرساء الاستدامة وإنجاز التحول الهيكلي في الاقتصادات العربية.

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط

كلمة معهد التخطيط القومي

يعتبر تقرير التنمية العربية الرابع أحد الإصدارات التنموية العربية الهامة التي تمثل نموذجاً يحتذى في التعاون الفعال بين مراكز ومعاهد الفكر والبحث العربية في تناول ومعالجة العديد من قضايا التنمية العربية الهامة، ومن بينها دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز استدامة التنمية العربية.

ويمثل التعاون بين معهد التخطيط القومي والمعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت الشقيقة في إعداد وإصدار هذا التقرير، أحد مجالات التعاون المثمر المتعددة في السنوات الأخيرة بين المعهدين لدعم مسيرة التنمية العربية وتعزيز استدامتها. فقد تجسد هذا التعاون في السنوات الأخيرة في مجموعة من الفعاليات الهامة، حيث قام معهد التخطيط القومي مؤخراً باستضافة فعاليات ورشة العمل رفيعة المستوى حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي - يونيو 2019 بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط والبنك الدولي. كما شارك المعهد في تنظيم واستضافة مؤتمر التعليم في الوطن العربي في الألفية الثالثة - فبراير 2019 بمشاركة المعهد العربي للتخطيط والمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم والعديد من والوزراء والشخصيات البارزة من الدول العربية والمنظمات العربية المعنية.

ويتناول التقرير الحالي أحد قضايا التنمية الهامة في الوطن العربي، حيث يدرك كافة المعنيين الدور الحاكم الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز فرص التنمية المستدامة في كافة دولٍ العالم، وذلك من خلال دورها في دعم نماذج الأعمال الخضراء والنماذج الابتكارية، وكذا دورها في تعزيز سلاسل القيمة محلياً وعبر الحدود، وتنمية فرص وتعزيز الصادرات، وقد قدم التقرير صوراً متنوعة من أبعاد هذا الدور الهام في الدول العربية والدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

كما قدم التقرير جوانب متعددة من التحديات التي تواجه أعمال هذه المشروعات في بيئات الاستثمار والأعمال في الوطن العربي والتي تتصدرها التحديات التمويلية، التشريعية والمؤسسية والتنظيمية، بخلاف التحديات التكنولوجية والتسويقية، وغيرها. ولم يكتف التقرير بتحليل الأوضاع الجارية لهذه المشروعات والتحديات التي تواجه عملها عربياً، بل تعدى ذلك إلى بلورة نموذج انطلاق تنموي متكامل يتضمن مجموعة هامة من الأهداف والسياسات التمكينية التي يمكن من خلالها أن تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة العربية ومواجهة العديد من التحديات الضاغطة التي تواجهها، خاصةً مشكلات البطالة والتشغيل في ظل سيادة الهياكل السكانية الفتية في العالم العربي، بخلاف التعامل مع تحديات فجوات نشر وتعزيز ثقافة وممارسات المبادرة وريادة الأعمال في المنطقة العربية. كما يوفر النموذج المطروح بدائل وخيارات متعددة للمخطط ومتخذ القرار وصناع السياسات العامة في الوطن العربي للنهوض بأدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية العربية في العقود القادمة.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لسعادة الدكتور/ بدر عثمان مال الله – المدير العام للمعهد العربي للتخطيط – لكافة أشكال الدعم التي قدمها لفريق إعداد التقرير، كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل قراء التقرير (الدكتورة/ رولا دشتي والدكتور/ عثمان محمد عثمان والدكتور/ محمود محيي الدين). وكذا أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى هيئة تحرير التقرير برئاسة الدكتور/ أشرف العربي، ولكافة فرق العمل والباحثين المشاركين في إعداد وإصدار التقرير في المعهدين، والزملاء محللي البيانات، والزملاء في أعمال التنسيق والسكرتارية والدعم الفني والإداري، والذي لولا جهودهم جميعاً لما خرج التقرير على الصورة التي بين أيدينا، مع كل التمنيات الطيبة لأمتنا العربية بالرفعة والتقدم والرقي.

د. علاء الدين زهران
رئيس معهد التخطيط القومي

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	1
مقدمة عامة	13
الفصل الأول: الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: ملامح أساسية	15
المقدمة	17
1-1 أهم إشكاليات دراسة موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	18
1-2 الملامح الأساسية لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية العربية	26
1-3 أهم التحديات/ المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	41
الفصل الثاني: استراتيجيات وسياسات التنمية في الدول العربية وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة	47
المقدمة	49
2-1 المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرؤى والخطط التنموية العربية	49
2-2 الأطر التشريعية والقانونية المنظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	55
2-3 الأطر التنظيمية والمؤسسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	63
2-4 دور السياسات المالية والنقدية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	66
2-5 سياسات التعليم والتشغيل وتنمية ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	81
2-6 السياسات التجارية الخارجية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – تدويل المشروعات	89
2-7 الجهود العربية المشتركة لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة	93
الفصل الثالث: الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية	97
المقدمة	99
3-1 دور الأطر التشريعية والمؤسسية والتنظيمية المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	99
3-2 آليات التخطيط وصنع السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	105

3-3 دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاستدامة ونشر نماذج الأعمال الخضراء	111
3-4 بدائل التعامل مع محددات وتحديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	116
3-5 أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم التحول نحو اقتصادات المعرفة والرقمنة	120
3-6 أدوار سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	124
الفصل الرابع: نموذج مقترح لتفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية	129
المقدمة	131
4-1 الإطار العام للنموذج: الأسس والمنطلقات التنموية	132
4-2 النموذج المقترح لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الأهداف الأساسية	137
4-3 سياسات تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الإطار الكلي لسياسات النموذج المقترح	139
4- 4 محددات عمل سياسات النموذج	161
الخاتمة	165
نظرة إلى الأمام	167
المراجع	171

فهرس الجداول

الجدول رقم 1-1: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية	20
الجدول رقم 1-2: التوجهات التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية	30
الجدول رقم 1-3: نسبة الشركات التي لديها موقع الكتروني وتتواصل الكترونياً مع المستهلكين والموردين	31
الجدول رقم 1-4: نسبة الشركات المصدرة ونسبة المدخلات ذات المنشأ الأجنبي	32
الجدول رقم 1-5: الأداء المقارن لعدد من الدول العربية في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016	34
الجدول رقم 1-6: الأداء المقارن لعدد من الدول العربية في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 وفقاً لأحجام المشروعات	35
الجدول رقم 1-7: خبرات عربية حول علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحول نحو اقتصادات المعرفة والاقتصادات الرقمية	37
الجدول رقم 1-8: المؤشرات المتعلقة بتمكين المرأة وفقاً لحجم المشروعات في بعض الدول العربية	40
الجدول رقم 2-1: التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة	57
الجدول رقم 2-2: القوانين واللوائح المساندة للبنية التحتية للقطاع التمويلي في الدول العربية	59
الجدول رقم 2-3: مجموع الإصلاحات لأنظمة الأعمال في الدول العربية (2006-2019)	61
الجدول رقم 2-4: الأطر التشريعية والمؤسسية المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	65
الجدول رقم 2-5: متوسط معدلات التضخم في الدول العربية 2010-2017	66
الجدول رقم 2-6: توفر الخدمات المصرفية الأساسية في الدول العربية	68
الجدول رقم 2-7: الآليات والتدابير المتخذة لحفز النفاذ للتمويل في عدد من الدول العربية	69
الجدول رقم 2-8: مؤشرات استقرار النظام المالي والشمول المالي في الدول العربية	71
الجدول رقم 2-9: بعض مؤشرات الحيز المالي في الدول العربية ودول المقارنة	76
الجدول رقم 2-10: شفافية السياسات الحكومية في الدول العربية	78

الجدول رقم 2-11: انحراف الأموال العامة عما هو مخطط له في الدول العربية	79
الجدول رقم 2-12: نماذج لممارسات ضريبية فاعلة موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية	80
الجدول رقم 2-13: نتائج مختارة من مؤشر نضوج ريادة الأعمال في الدول العربية - 2018	84
الجدول رقم 2-14: الأداء المقارن لواقع تدريس ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي	85
الجدول رقم 2-15: مؤشر التنمية البشرية ومؤشر كفاءة سوق العمل وتطوير الأعمال في الدول العربية- 2018	88
الجدول رقم 2-16: ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر التجارة عبر الحدود - 2019	91
الجدول رقم 2-17: ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشرات فرعية لمؤشر التجارة عبر الحدود - 2019	92
الجدول رقم 3-1: محاور وأهداف خطة عمل تخضير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي	113
الجدول رقم 3-2: أفضل الممارسات عالمياً لتفعيل الأدوار الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	114
الجدول رقم 3-3: خبرات دولية في مجال تعزيز الشمول المالي وسبل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	118
الجدول رقم 3-4: خبرات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المشتريات الحكومية	119
الجدول رقم 3-5: خبرات عالمية حول التمييز الضريبي الإيجابي لصالح المشروعات الصغيرة المتوسطة	120
الجدول رقم 3-6: خبرات عالمية حول علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحول نحو اقتصادات المعرفة والاقتصادات الرقمية	123
الجدول رقم 3-7: خبرات دولية هامة حول نظم التعليم الداعمة لريادة الأعمال	125
الجدول رقم 3-8: دور سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية في تفعيل أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالمياً	126
الجدول رقم 4-1: نماذج عربية متنوعة في مجال تفعيل الأدوار الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	155

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1-1: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)	17
الشكل رقم 1-2: عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية	26
الشكل رقم 1-3: كثافة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية	27
الشكل رقم 1-4: التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية	27
الشكل رقم 1-5: المحاور الثلاثة للتنافسية على مستوى المناطق لسنة 2017	33
الشكل رقم 1-6: أداء المشروعات وفقاً للحجم في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016	34
الشكل رقم 1-7: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (الرسمي) لمجموعات الدول حسب مستوى التنمية سنة 2016	36
الشكل رقم 1-8: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (الرسمي) لبعض أقاليم العالم سنة 2016	38
الشكل رقم 1-9: نسبة العمالة حسب حجم المشروعات في الدول العربية لسنة 2016	38
الشكل رقم 1-10: نسبة العمالة حسب حجم المشروعات في منطقة شمال إفريقيا لسنة 2016	38
الشكل رقم 1-11: أهم المعوقات غير التمويلية التي تواجه المشروعات العاملة في القطاع الخاص الرسمي في بعض الدول العربية	42
الشكل رقم 1-12: نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي ترى أن الوصول إلى التمويل بمثابة عائق رئيسي في بعض الدول العربية	44
الشكل رقم 1-13: حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية في بعض الدول العربية	45
الشكل رقم 2-1: ترتيب الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019	60
الشكل رقم 2-2: مقياس الابتعاد عن الحدّ الأعلى للأداء	62
الشكل رقم 2-3: التمويل المتاح للشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنةً بالمتوسط العالمي	72
الشكل رقم 2-4: ترتيب الدول العربية في مؤشر ريادة الأعمال العالمي 2018	82

الشكل رقم 2-5: متوسط درجات مكونات مؤشر ريادة الأعمال العالمي في الدول العربية 2018 (%)	83
الشكل رقم 3-1: الأطر المؤسسية الفاعلة في دعم ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	100
الشكل رقم 3-2: وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والأجهزة التابعة لها في كوريا الجنوبية	102
الشكل رقم 3-3: مؤشر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لصندوق النقد الدولي	116
الشكل رقم 4-1: النموذج المقترح لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	133
الشكل رقم 4-2: الأهداف الأساسية للنموذج المقترح	139
الشكل رقم 4-3 مستويات ونطاق السياسات	140
الشكل رقم 4-4: الحزم الثمانية لسياسات بناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجموعات التنموية الثلاثة للدول العربية	142
الشكل رقم 4-5: محددات عمل سياسات النموذج	162

الملخص التنفيذي:

يأتي الإصدار الرابع من سلسلة تقارير التنمية العربية ليناقش موضوع "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ودورها في تعزيز عملية التنمية الشاملة والمستدامة في البلدان العربية. والحقيقة أن الدور الحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بوجه عام لم يأت من فراغ، فقد كرست تلك المشروعات لنفسها دوراً تنموياً محورياً في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية على حد سواء. كما أصبحت مساهماً رئيساً في تلك الاقتصادات في الناتج المحلى الإجمالي وتحقيق القيمة المضافة والصادرات، بجانب أدوار هامة في التشغيل ومكافحة الفقر وتمكين الشباب والنساء. كما تلعب دوراً محورياً في تطوير نماذج الأعمال الخضراء عبر العالم، والأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة بما فيها الذكية والرقمية، وتطوير فنون وعمليات الإنتاج وابتكار وتقديم منتجات وخدمات جديدة. وقد تصاعد هذا الدور الحيوي لهذه المشروعات في السنوات الأخيرة في سياق انطلاق أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030، وأصبح دورها محورياً في تحقيق تلك الأجندة وتحقيق الأجندات الوطنية للتنمية المستدامة المصاحبة لها والمرتبطة بالأجندة العالمية في معظم دول العالم.

وفي هذا السياق، استهدف التقرير بلورة وإعادة هيكلة الأدوار التنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية من خلال نماذج وسياسات عملية تدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العربي، من جهة، وعلى مستوى الدول العربية وفق مستويات التنمية بها، من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص، ولتحقيق هذا الهدف، طرح الفصل الأول من هذا التقرير الملامح الأساسية للدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، وذلك، من خلال أحدث المؤشرات التنموية المتاحة في المصادر والتقارير الوطنية والإقليمية والدولية. واستعرض أهم الإشكاليات التي تواجه تعزيز الدور التنموي لهذه المشروعات في المنطقة العربية، خاصةً في علاقتها بأبعاد التنمية المستدامة وأجندتها الأممية المعلنة منذ سنة 2015، مع إبراز أهم التحديات التي تواجه تلك المشروعات في البلدان العربية بمجموعاتها وتصنيفاتها التنموية المختلفة (المرتفعة جداً، المرتفعة والمتوسطة، المخفضة التنمية البشرية) حيث ميّز التقرير بين مجموعات ثلاثة أساسية للدول العربية. ضمت المجموعة الأولى: مجموعة الدول ذات مستوى التنمية البشرية HDI المرتفع جداً والتي تضم وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP للعام 2018 كل من: الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت. وتضم المجموعة الثانية: مجموعة الدول العربية ذات مستوى التنمية البشرية المرتفع، والمتوسط ممثلة في: الأردن، تونس، الجزائر، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. في حين تضم المجموعة الثالثة: الدول العربية ذات مستوى التنمية البشرية المنخفض، وتضم كل من: سوريا، جيبوتي، الصومال، السودان، جزر القمر، موريتانيا، اليمن.

وقد ركّز هذا الفصل على ثلاث إشكاليات أساسية تواجه جهود تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية العربية؛ الأولى ترتبط بتعدد المفاهيم والتعريفات المستخدمة للتعبير عن تلك المشروعات، والثانية تعنى بندرة البيانات والإحصاءات، والثالثة تتعلق بالارتباط الكبير بين تلك المشروعات وبين انتشار القطاع غير الرسمي في العديد من الدول العربية.

لقد اعتمد الفصل على المتاح والمتراكم من مختلف الدراسات والأوراق والتقارير والبيانات الوطنية والدولية التي تناولت هذا الموضوع، وذلك رغم ما قد يعتريها من نقص أو حتى غياب في العديد من الأحيان، كما تم الاعتماد على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية المتاحة وطنياً ودولياً. وأكّد الفصل على أن هناك العديد من التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي المنوط بها في الدول العربية، لعل أهمها: صعوبات الحصول على التمويل المناسب والضمانات، وعدم ملاءمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات وضعف الخبرات في مجال إدارة المشروعات، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار، كما أن عدداً كبيراً من هذه المنشآت يعمل في القطاع غير الرسمي، ويستهدف الأسواق المحلية وبالتالي يكون غير قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً.

أما الفصل الثاني، فقد استهدف بالأساس تحليل وتقييم منظومة السياسات التي اتبعتها الدول العربية بمختلف مجموعاتها التنموية في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث قام الفصل بتقييم المنظومات التخطيطية والأطر التشريعية والمؤسسية والسياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التعليم والتشغيل ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وفق تصنيفها ضمن مجموعات التنمية البشرية، وحدود التوافق أو التباعد بين توجهات وسياسات التعامل مع تلك المشروعات في إطار خطط التنمية الوطنية لكل دولة أو مجموعة من الدول.

وقد أوضح التحليل الوارد في هذا الفصل أن جلّ البلدان العربية، وبمختلف مستوياتها التنموية أولت اهتماماً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توجهاتها الاستراتيجية وفي خططها الاقتصادية والاجتماعية المتتالية، إلا أن حجم الدور المطلوب وطبيعته اختلف فيما بينها، تبعاً لمستوى التنمية البشرية وهيكل الاقتصاد والتحديات التنموية والأولويات الوطنية، من جهة، وحجم وطبيعة التحديات التي تواجهها هذه المشروعات، من جهة أخرى. وعلى الرغم من التواجد الواضح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرؤى والخطط الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية، فإن التحليل قد أوضح أن هناك اختلاف وتفاوت بين الدول العربية- وفقاً لتصنيف مستوى التنمية البشرية-من حيث حجم وطبيعة الدور المطلوب من هذه المشروعات، ومن حيث طبيعة وحجم الإجراءات الحقيقية والسياسات والبرامج الموجهة لتمكينها على أرض الواقع، ومن حيث توفر البيئة الجاذبة والمناسبة لتعزيز نشاطها. وقد أدى هذا التفاوت إلى تجذُّر الخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي لهذه المشروعات، الأمر الذي انعكس على أداء القطاع وحجمه وهيكله الحالي.

ونظراً لأهمية توفر الأُطر التشريعية والقانونية الناظمة لأداء ونشاط هذه المشروعات، فقد تم تقييم واقع تلك الأطر من أجل استخلاص نقاط القوة والضُّعف وبحث إمكانية الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. وبصفة عامة، وبخصوص تقييم الأطر التشريعية والقانونية في المجموعتين الأولى والثانية في الدول العربية يؤخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية البشرية والأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، مع توافر قوانين ولوائح تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمنحها حوافز ومزايا تشجيعية في عديد من الدول العربية، مثل الإمارات والكويت (المجموعة الأولى)، ومصر وفلسطين (المجموعة الثانية)، وموريتانيا (المجموعة الثالثة). وفي المقابل، وبغض النظر عن مستوى التنمية البشرية، لا تتوفر في بقية الدول العربية، قوانين وتشريعات خاصة بهذه المشروعات، بل تعتمد عادةً على قوانين تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والتي غالباً ما تلائم المشروعات الكبيرة والاستثمار الأجنبي، مع غياب قوانين ولوائح تنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عديد من الدول العربية، إضافة لغياب التعريفات المعتمدة.

فيما يتعلق بتقييم الواقع المؤسسي والتنظيمي العربي للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أمكن التمييز أو التصنيف العام للدول العربية ضمن إطارين أساسيين، تقوم بعض الدول العربية ضمن الإطار الأول بإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال هيئات وأجهزة متخصصة. في حين تقوم باقي الدول العربية ضمن الإطار الثاني بإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياق أو ضمن أجهزة متعددة غير متخصصة. وأياً كان الشكل المؤسسي والتنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن ما تم التأكيد عليه في هذا الفصل هو أن نجاح هذه المشروعات لا يتعلق بهيئة أو مؤسسة واحدة مهما كان حجمها أو أداؤها، بل يحتاج إلى منظومة متكاملة وشاملة من المؤسسات والهيئات التي توفر له مقومات النجاح والاستمرار.

وقد تناول التحليل في هذا الفصل أيضاً تقييماً لمؤشرات الاستقرار الكلي والاستقرار المالي والتنمية المالية، وتقييماً لجهود البنوك المركزية في الحد من فجوة التمويل، ولأداء السياسة المالية ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجهود العربية لإصلاح الأنظمة المالية لدعم أدوار هذه المشروعات. وقد أكد هذا الفصل على أن السياسات المالية والنقدية تستطيع أن تلعب الدور المطلوب في تعزيز النمو ورفع مستويات الاستقرار الكلي والاستقرار المالي والتنمية المالية والتقليل من حدة مسألة التمويل إذا ما توفرت مقومات نجاح هذه السياسات والتي تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد، ونظام سعر الصرف، وهيكل قطاع المالية العامة، والقدرة على التوسع في الإنتاج وغيرها من العوامل.

ومن جهة أخرى، أوضح التحليل الوارد في هذا الفصل وجود فجوات عديدة تعطل تمكن أنظمة التعليم العربية الراهنة من مواكبة المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي وتوفيرها المخرجات المؤهلة بمهارات راقية، خاصة وأن الدول العربية بحاجة إلى خلق ملايين من فرص العمل في المستقبل، وإلى تخفيض البطالة إلى مستويات معقولة. ويكرس ذلك أهمية الأدوار المنتظرة للأنظمة التعليمية العربية لتأهيل مخرجات تنافسية في أسواق العمل المحلية والخارجية، وتكون قادرة على اقتناص الأفكار الاستثمارية أو ابتكار الجديد منها وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية حقيقية تمتلك مقومات البقاء والاستقرار والنمو. وفي ضوء تقييم أنظمة التعليم في مختلف المؤسسات التعليمية العربية وسياسات التشغيل وسياسات التنمية البشرية في الدول العربية، تم استخلاص الإجراءات التي ينبغي العمل بها للتوجه نحو التعليم للريادة والتدخلات المطلوبة لتفعيلها بالطريقة التي تنسجم مع المتغيرات الوطنية والعالمية.

كما قام الفصل بتحليل دور سياسات التجارة الخارجية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم التركيز على عدة جوانب تتعلق بعلاقة هذه السياسات ومكوناتها وأدواتها بطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، والتحديات التي تواجهها، ودورها التنموي والفرص الكامنة التي يمكن استغلالها إذا ما تم تطوير هذه المشروعات. وقد تبيّن من التحليل أن ثمة صعوبات جمة ما زالت تقف عائقا أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة التصديرية في الدول العربية، وأن جهوداً كبيرة يجب أن تُبذل في هذا المجال للتقليل من التكلفة والوقت والمستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير. هذا إضافة إلى ما يجب عمله لتحسين جودة المنتجات المحلية وتنافسيتها وترويجها خارجياً. وقد انتهى هذا الفصل بالتأكيد على أنه لا يمكن تجاهل الإيجابيات المترتبة على الانفتاح التجاري واتفاقيات التجارة الحرة وانعكاسها على الاقتصاد المحلي بشكلٍ عام وعلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، ولكن في حال ضعف الصناعات المحلية ومنتجاتها وخاصة صناعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على منافسة المنتجات الأجنبية، سواء

من حيث الجودة أو التكلفة، وفي حال قصور قنوات وشبكات التسويق والترويج، لا سيما في حالة المشروعات الصغيرة، فإن تلك السياسات قد تعود بالأثر السلبي على إنتاجية تلك المشروعات، وانسحاب بعضها من السوق لعدم المقدرة على منافسة المنتجات الأجنبية، خاصةً بعد إعفاء المنتجات الأجنبية من الرسوم الجمركية المحلية بهدف تطبيق أحكام اتفاقيات التجارة الحرة التي تشارك فيها الدول العربية.

وقد أبرز الفصل الثاني أيضاً العديد من الجهود العربية المشتركة لتعزيز الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها ما أقرته القمة العربية التنموية الأولى التي عقدت في الكويت في يناير 2009 بشأن إنشاء حساب خاص بمبلغ ملياري دولار أمريكي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؛ ومبادرات برنامج الخليج العربي للتنمية/أجفند، ومن أبرزها مبادرة تأسيس بنوك متخصصة لدعم الشمول المالي للفقراء، وقد تأسس اول بنك في الأردن عام 2006، ثم في دول عربية أخرى بينها البحرين، ولبنان، وفلسطين، والسودان وموريتانيا. ويربط البرنامج جهوده في مكافحة الفقر من خلال الشمول المالي والتمويل الأصغر بصورة مباشرة بأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، خاصة ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر، بالإضافة إلى تأسيس وحدة للتمويل الأصغر بالبرنامج، وذلك بهدف تقديم الدعم الفني للبنوك المتخصصة ودعم مؤسسات التمويل الأصغر بوجه عام في الدول العربية وبعض الدول الأفريقية. كما أشار التقرير إلى مبادرة المعهد العربي للتخطيط بإنشاء أول مركز عربي متخصص في مجالات التدريب والبحوث والاستشارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإلى ما تقوم به عدد من المؤسسات العربية بدعم مشروعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث التمويل أو تقديم الدعم الفني ومساندة البرامج الوطنية والإقليمية والدولية الداعمة لهذا القطاع.

وانطلق الفصل الثالث مركّزاً على أفضل الخبرات والممارسات الدولية والإقليمية التي يمكن على هديها تطوير دور تلك المشروعات في التنمية العربية المستدامة؛ حيث تم في هذا الفصل إعطاء أولوية لتجارب ألمانيا واليابان من الدول المتقدمة ممثلين لقارتي أوروبا وآسيا، والتجربة الرائدة لكوريا الجنوبية في الاقتصادات الصاعدة، كما تم التركيز على مجموعة من الاقتصادات النامية مثل الصين باعتبارها ثاني أكبر الاقتصادات العالمية إضافة للهند الصاعدة بقوة وعضو تكتل بريكس، وتم اختيار نموذج إفريقي هام تمثله جنوب إفريقيا التي تعتبر أحد الاقتصادات الصاعدة في إفريقيا وعضو تكتل بريكس جنباً إلى جنب مع الصين والهند. وقد ركز الفصل في تحليله على مجموعة من القضايا الرئيسية، وتشمل: قضية الأطر التشريعية والمؤسسية وأدوارها، التخطيط وصنع السياسات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نماذج الأعمال الخضراء الصغيرة والمتوسطة لدعم الاستدامة، قضايا التمويل والشمول المالي وقضايا التطوير والتحديث التكنولوجي لتلك المشروعات وانعكاساته على أدوارها التنموية.

وقد انتهى استعراض التجارب الدولية والإقليمية في هذا الفصل إلى عدد من الخبرات والدروس التي يمكن الاستفادة منها عربياً لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية المستدامة، من أبرزها:

أهمية توافر الأطر التشريعية على المستويين القطري والإقليمي، والتي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحمل في الأغلب تعريفاً واضحاً لها كما تحمل توجهات عامة حول الدور التنموي المطلوب من تلك المشروعات.

أهمية الاستفادة من التجربة التشريعية والمؤسسية الأوروبية الجماعية بخصوص الأعمال الصغيرة، خاصة وأن

الاتحاد الأوروبي والعديد من مؤسساته يُعتبر أحد الأطراف الفاعلة في بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية. وكذا أهمية تبنى استراتيجيات صريحة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والربط بين سياسات تلك المشروعات والمؤسسات المعنية بتنفيذها، مع أهمية توافر جهاز متخصص لتلك المشروعات يقوم على تنفيذ السياسات الخاصة بها، ويمكن متابعة وتقييم نتائج أعماله من خلال مؤشرات موضوعية. وكذلك بالنسبة لدور الأجهزة المساندة في بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتراوح بين أجهزة تمويلية أو لتقديم الدعم الفني أو حاضنات الأعمال أو المناطق/الحدائق الصناعية المتخصصة أو المعاهد العلمية النوعية المتخصصة.

ضرورة الاستفادة من الممارسات الدولية في مجال تخضير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك تبعاً لأهمية واتساع دورها الاقتصادي والاجتماعي وضرورة أخذها بمعايير وخبرات الاستدامة العالمية مثل: البصمة البيئية، شروط وسقوف الانبعاثات والتلوث والمخرجات الخضراء والتكنولوجيات صديقة البيئة ومعايير كفاءة استغلال الموارد ومعايير الاقتصادات الدوارة وتشجيع ريادة الأعمال والابتكارات صديقة البيئة وذات التحيزات الخضراء، بما يعزز غرس الثقافات والتطبيقات الخضراء في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع أشكال التمويل الأخضر، بما في ذلك تطوير محافظ التمويل الأخضر في البنوك والمؤسسات المالية.

ضرورة تسليط الضوء على أهمية استراتيجيات الشمول المالي، بما لها من انعكاسات ايجابية على الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى جانب آثارها الإيجابية على بيئة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة خبرات تأسيس بنوك قطرية متخصصة لتمويلها، وتكون هذه البنوك كنواة لتأسيس بنك عربي متخصص في تمويل تلك المشروعات، أو شبكة عربية لهذا النوع من البنوك لتطوير بدائل وأشكال التمويل والخدمات ذات الصلة به عربياً. ودور نظم المشتريات الحكومية في تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي النظم التي تكفل حدوداً أو نسباً متفاوتة بين دول العالم المختلفة في المشتريات الحكومية من منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يمثل نوعاً من الحوافز المالية الوطنية لهذه المشروعات.

أهمية دور السياسات والبنية العلمية والتكنولوجية في توجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم تحول الاقتصادات العربية نحو اقتصادات المعرفة والرقمنة، حيث تُعتبر تلك المشروعات انعكاساً للبيئة العلمية والتكنولوجية في مجتمعاتها، وهي البيئة التي تحتاج إلى سياسات وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في كافة مجالات الحياة والنشاط الإنساني بما يتوافق مع طبيعة وخصوصيات المجتمعات العربية ومدى الحاجة إلى مبادرات وبرامج وطنية عربية لتحفيز الأفكار الابتكارية والمشروعات الناشئة، خاصة مع فتوة الهيكل السكاني العربي، والحاجة إلى تقديم مبادرات مستمرة لتشجيع الأفكار الابتكارية للشباب العربي وتحويلها إلى أفكار عملية ومشروعات ذات قدرات تنافسية والتطبيقات الدولية لبناء برامج غير تقليدية بهدف زيادة فرص التسويق (التسويق الإليكتروني والتجارة الإليكترونية) والتي حققت نجاحات غير مسبوقة في العديد من التجارب العالمية منها الصين وسنغافورة لدعم الاقتصادات الوطنية وتحقيق فوائض مالية كبيرة. وهو الأمر الذي يؤكد حاجة الدول العربية إلى مبادرات وبرامج مختلفة لاستثمار الفرص المتاحة في هذا المجال.

التأكيد على أهمية الاستفادة من التجارب الدولية في مجالات إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية كمدخل لتحسين تنافسيتها وإنتاجيتها.

وفي الفصل الرابع من التقرير، تم طرح تصور شامل حول النموذج المقترح لدور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستدامة في الدول العربية، وذلك أخذاً في الاعتبار التباينات القائمة بين الدول العربية، سواء تلك المتعلقة بالقدرات والإمكانيات والقدرات المؤسسية والتنظيمية، أو تلك المتعلقة بحجم ودور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام هذا الطرح على التعامل مع المجموعات التنموية الثلاثة للدول العربية وفق معيار التنمية البشرية الذي تبناه التقرير، وهي التباينات التي لا تمكن من إطلاق تعميمات أو معالجات موحدة خاصة بإعادة بناء وتوجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بل إنها تتباين أيضا داخل كل مجموعة من المجموعات الثلاث.

انطلق هذا النموذج من واقع عدم فعالية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعات الدول العربية، وخاصة عند مقارنته بالدور المناظر في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة بل والنامية أيضاً. حيث واجهت المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الإشكالات لعل أبرزها قيام الدول العربية، وبنسب متفاوتة، بتبني وإقرار سياسات تستهدف دفع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن دون التزام حقيقي وضوابط حكومية واضحة تضمن حسن ودقة التنفيذ، بالإضافة إلى أن هذه الإشكالات، في المجمل، هي سبب وأيضاً نتيجة لمحصلة السياسات الاقتصادية المتراكمة في الدول العربية منذ استقلال معظمها منتصف القرن الماضي وإلى وقتنا الراهن. كما انطلق هذا النموذج من أن الاستدامة التنموية بأركانها الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، لا يمكن تحقيق أي منها دون ذلك الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يتطلبه ذلك من تغيير هياكل الإنتاج Structural change. حيث اتسمت وتيرة التحول الهيكلي وتنويع الهياكل والأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، وفي أفضل الأحوال، بالبطء.

وقد استهدف النموذج المطروح بشكل أساسي ثلاث مجموعات أساسية من الأهداف (اقتصادية، واجتماعية، وتقانية) على أن تُراعى الجوانب والاعتبارات البيئية في سياسات تحقيق تلك الأهداف، وذلك حرصاً على تدعيم كافة جوانب الاستدامة التنموية.

وأكد النموذج أن مجموعات الدول العربية الثلاث لابد لها أن تستهدف كافة تلك الأهداف كتوجه استراتيجي عام، على أن يكون الاختلاف في أولوية العمل لتنفيذ تلك الأهداف، وذلك وفق القدرات والإمكانيات والحاجات والاشكالات التنموية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لكل مجموعة. وتتشكل حزمة السياسات المحققة لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مستويات متعددة تتكامل وتتلاءم معاً لتشكل عموداً فقرياً لهيكل جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للاقتصادات والمجتمعات العربية. حيث تتضمن مستويات ثلاثة أساسية وهي المستوى الكلي Macro، والأوسط Meso، والأصغرMicro، فعلى المستوى الكلي Macro تتوجه السياسات بشكل أفقي تتساوى تأثيراته وانعكاساته على مستوى كافة المؤسسات العاملة في الدولة دون أي تمييز قطاعي أو جغرافي أو تقني أو نوعي. وعلى المستوى الأوسط Meso تتوجه السياسات للتأثير في الفضاء المتاح فيما بين إطار الاقتصاد الكلي كمظلة واسعة تعمل تحتها كامل المشروعات أو المؤسسات، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمجموعات. وأما على المستوى الجزئي (الوحدة) Micro، فإن السياسات تتوجه للتأثير في الوحدة الاقتصادية العاملة، ممثلة في المشروع الصغير أو المتوسط، بحيث يمكن استهداف مشروعات بعينها من خلال تصميم سياسات قادرة على اختراق الحواجز للوصول إلى المشروعات المستهدفة. وهذا يعني

وجود مستويات واضحة من الانحياز والانتقاء للمشروعات الأكثر قدرة على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة المخططة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تقانية، أو مزيج فيما بينها، وذلك وفق أولويات الدولة (التخصص الذكي). وقد حدد النموذج حزمة من السياسات للمعالجة ولإعادة بناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتدرج عبر المستويات الثلاثة من المسار الأفقي أو الوظيفي أو العريض الذي يستهدف التأثير في كافة عناصر المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، إلى المسار الرأسي الأكثر انتقائية واستهدافاً، سواء عبر توجهه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كقطاع ضمن قطاعات الأعمال في الدولة أو لأنشطة بعينها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو لأقاليم ومناطق جغرافية بعينها، أو لمشروعات محددة في أنشطة محددة في أقاليم محددة ولمدى زمني محدد أو عبر سياسات حدودية تتجاوز الحدود المعرفية للدولة، حيث قامت هذه السياسات التالية على الحزم الثماني التالية:

أولاً: سياسات الحد من فشل السوق وبناء وتدعيم التنافسية الكلية للدولة: والتي تضمنت كافة أنواع السياسات التي تؤثر في المحصلة في التنافسية الكلية للاقتصاد، متضمنة السياسات المالية والسياسات النقدية وبناء نظام مالي يتسم بالاتساع والعمق والكفاءة، وسياسات بناء وتطوير وتحديث البنى والمرافق الأساسية، متضمنة الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية ومحطات وشبكات الكهرباء، إلى جانب السياسات الاجتماعية، لاسيما التعليم والصحة. بمعنى أن هذه السياسات ينصب اهتمامها على القضاء على فشل الأسواق Market failure وضمان إرساء قواعد المنافسة وتحسين قدرة الشركات ومؤسسات الأعمال بشكل عام، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، كما تضمن السيطرة والحد من أشكال الاحتكار الذي يمثل تشويها لقواعد عمل السوق وقيداً صارماً على نمو وتطور الأنشطة والمشروعات. حيث يؤدي غياب هذه العوامل أو أي منها إلى عدم توفر بيئة مواتية لعمل المشروع الخاص الصغير والمتوسط، ولا تهيئ له إمكانيات النمو والمنافسة في المستقبل. حيث أظهر التقرير أهمية توفير هذا الجانب كمتطلب مسبق Perquisite condition لتحقيق النمو المستدام كما أثبت ذلك الفكر الاقتصادي والتطبيق الذي مارسته الدول المتقدمة والصاعدة في مسيرتها التنموية وخاصة فيما يتعلق بتأثيرات ذلك على دور المشروعات ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: سياسات بناء وتدعيم المؤسسات وفاعلية التنظيم الحكومي والأطر التشريعية والقانونية المحددة لقواعد اللعبة: والتي تستهدف تحسين قدرة مؤسسات الدولة على صياغة وإقرار وتنفيذ ومتابعة قواعد العمل المؤثرة في حركة المشروعات والأسواق، بما يجعل توقعات النمو والربح وارتفاع العائد على رأس المال وريادة المشروعات أكثر احتمالا وتوقعاً لدى المبادرين. حيث يرتبط تطبيق هذا النموذج بدور الدولة ومؤسساتها ومدى قدرتها على توجيه وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص بشكل ذكي للعمل وفق الأهداف التنموية طويلة الأجل التي تستهدفها الدولة، دون أن يمثل ذلك أي عائق أمام حرية السوق والأنشطة القائمة. الأمر الذي وثقته الدراسات والفكر التطبيقي حيث الارتباط الايجابي بين نوعية المؤسسات، وكلا من النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعديد من مؤشرات التنمية البشرية، مثل سنوات التعليم بين البالغين ووفيات الرضع.

لذا، فإن وجود مؤسسات راقية في الدولة هو متطلب أساسي لنجاح كافة عناصر حزم السياسات التي يتبناها هذا النموذج، حيث تقع على عاتق الحكومة ومؤسسات الدولة مهام التخطيط والرقابة والإشراف والتوجيه وإقرار الحوافز التوجيهية التشريعية والقانونية والتنظيمية والإجرائية بالمنع أو بالتسهيل وبإقرار وتنظيم قواعد اللعبة بين كافة اللاعبين في الاقتصاد.

وكان التقرير قد أظهر أن العديد من الدول العربية قد أقرت قوانين وأقامت مؤسسات معنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك أسوة بالعديد من الدول المتقدمة والصاعدة، ولكن واقع الأداء المقارن أظهر تفاوتا واضحا في استجابة ومردود وعائد هذه المشروعات ومساهمتها النوعية في الإنتاج والتصدير بين الدول العربية وتلك الدول محل المقارنة. في حين أن تطور نوعية المؤسسات وتفاوت تلك النوعية بين الدول العربية ودول المقارنة ينسجم تماما مع حجم ونوعية المردود والدور الذي تقوم به هذه المشروعات، بإشارة واضحة على أهمية سياسات الارتقاء بالمؤسسات وبدورها في الدول العربية.

ثالثاً: سياسات بناء الاستعداد والجاهزية لريادة الأعمال وإرساء ثقافة العمل الحر: حيث يمكن النظر إلى هذه الحزمة باعتبارها تستهدف نقطة الانطلاق الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في روح المبادرة والريادة لدى الفرد. والتي تمثل بدورها اللبنة الأولى لإطلاق وولادة هذه المشروعات. وهي المهمة التي لا تتسم بالسهولة في حال كافة الدول العربية وبمختف مجموعاتها الثلاثة. كما يمكن النظر إلى هذه الحزمة باعتبارها سياسات ذات نطاق عريض، حيث تمتد التأثيرات والوفورات المرتبطة ببناء رأس المال البشري وتطوير قدراته كمياً ونوعياً إلى مختلف القطاعات أو الأنشطة القائمة في الدولة. كما أن التركيز على هذه السياسات قد تأسس بشكل عملي على ما مارسته الدول الرائدة في مجالات تطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنجاز التحول الهيكلي.

وفي نفس الإطار، فإن تركيبة سوق العمل في الدول العربية القائمة على أولوية الالتحاق بوظيفة أكانت حكومية أو خاصة بالنسبة للباحثين عن العمل، لا تُعدّ إلاّ نتاجا مباشرا لأنماط التعليم وطبيعة الثقافة السائدة في الدول العربية. وتتضمن تجارب الدول المتقدمة والصاعدة عددا واسعا من البرامج التي يمكن بلورتها ضمن أطر زمنية ثلاثة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، للتعامل مع ذلك الأمر، حيث يتجه المسار طويل الأجل للتعامل مع مسار التعليم متضمنا التعليم الفني، بداية من مرحلة رياض الأطفال مروراً بكافة المراحل التعليمية اللاحقة، كما يتجه المسار متوسط الأجل للتأثير في طلاب التعليم العالي، من خلال إعداد وتقديم برامج دراسية معتمدة ومتكاملة في تخصص الريادة، كما هو الحال في معظم الجامعات في الدول المتقدمة والصاعدة. في حين يتجه المسار قصير الأجل للتأثير في شريحة الطلاب حديثي التخرج والمعروض في سوق العمل بشكل عام، وذلك عبر نشر مراكز الريادة في مختلف أقاليم ومدن وقرى الدولة التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للرياديين الجدد، مع التأكيد على ضرورة وجود تصور كلي حول التدريب التحويلي.

رابعاً: سياسات الإدماج والتشبيك في الاقتصاد الوطني والعالمي: وتستهدف توسيع القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار العناقيد وشبكات الأعمال، حيث تلقي هذه الحزمة الضوء على بعد حاسم يفرض نفسه ليس على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل يمتد إلى الدول والمجتمعات ذاتها، وهو البعد المتعلق بالعولمة وما تولده من فرص أو تحديات على الدول وعلى المشروعات. حيث تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعولمة من خلال قناتين أساسيتين، وهما دور الانفتاح العالمي في تسهيل أنشطتها العابرة للحدود من خلال أدوات أو أنشطة، إضافة لتأثير العولمة على إعادة تشكيل تنافسيتها. وبذلك، يرتبط البعد الدولي بالبعد الوطني إذ يتعلق بدور العناقيد وشبكات الأعمال في تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطنياً ودولياً، حيث لم يعد الحديث عن بناء وتطوير العناقيد Clusters والشبكات Networks للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتطوير قدرات هذه المشروعات وزيادة إنتاجيتها واندماجها

في الاقتصاد العالمي. ويؤخذ في الاعتبار الإشكالية المتعلقة بعدم توفر وعدم كفاية البيانات الكلية والقطاعية والتفصيلية لأنشطة ولمساهمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في مجالات الانخراط في العناقيد أو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

خامساً: سياسات توطين المعرفة والارتقاء النوعي والتقاني في أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تقوم هذه السياسات باستهداف الواقع النوعي لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة في الدول العربية، حيث التوجه والانتقاء لدعم توجهات المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو أنشطة ومنتجات ذات قيمة معرفية أعلى، تسهم في تحسين نوعية الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما يمكن أن تتضمن هذه السياسات في مراحلها المتقدمة سياسات لكسر ولتجاوز حدود المعرفة Frontier policies.

ففي ضوء ما أظهره التقرير من أن مسار التنمية وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية على وجه العموم، لم يدعما أي تغيير جوهري في هياكل الإنتاج، تتجه هذه السياسات نحو تدعيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الابتكارية، وذلك بما يتناسب مع السمات المحددة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها. وكذلك استناداً إلى الإمكانات العلمية والإبداعية والموارد المالية والمادية المتاحة، وعدم اقتصار السياسات على استهداف التحسينات الفنية والتكنولوجية وزيادة وتيرة الاستخدام وليس الإنتاج للمعرفة والابتكارات المواكبة للثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي الجديد. إذ يرتبط التعامل الفعال مع هذه الحزمة من السياسات بإدراك ما يواجه المشروع الصغير القائم على الابتكار أو اكتشاف الذات self-discovering من صعوبات وتكاليف والتي لا يواجهها غيره من المشروعات القائمة على المحاكاة والتقليد free riding. وذلك على أن يتم إقرار السياسات والبرامج والإجراءات المناسبة لتدعيم ومساندة ومرافقة المشروعات الجديدة القائمة على الابتكار وفق قدرات وخصوصية كل مجموعة من مجموعات الدول العربية الثلاثة.

سادساً: سياسات توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الأنشطة الخضراء: أكّدت هذه الحزمة من السياسات أن الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الداعم والقابل للاستدامة لا يمكن الحديث عنه دون التطرق للبعد الخاص بمدى مساندة أنشطة تلك المشروعات للاقتصاد الأخضر ومراعاتها للأبعاد البيئية. ويتمثل جوهر تلك المراعاة في بعدين أساسيين وهما مدى مساهمة النشاط في الحد من هدر الموارد، إضافة إلى مستويات الانبعاثات الصادرة عنه.

وتمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفق دورها الجديد في الدول العربية، أفقاً واسعاً لن يدعم الاستدامة والاقتصاد الأخضر والتغيير الهيكلي في الاقتصادات العربية فقط، بل سيوسع من الأنشطة المتاحة القادرة على استدامة النمو أمام هذه المشروعات ذاتها. وذلك عبر تطبيقات الاقتصاد الأخضر أو الصناعات الخضراء أو السلاسل الخضراء، التي ترتبط معظم أنشطتها بالموارد والطاقات المحلية المتاحة وكذلك بقابليتها العالية للتجزئة. وهو ما يتناسب وطبيعة وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة لدعمه لسياسة العناقيد والتشبيك الوطني والإقليمي والدولي، بل يتوافق تماما مع سياسات تحسين وتطوير التقانة للمنتجات والسلع التي تنتجها هذه المشروعات.

ورغم أهمية هذه الحزمة من السياسات كونها ركناً متمماً لأركان الاستدامة، وكونها فرصة لمجالات وفرص واسعة أمام نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الواقع الدولي والعربي يبرز ما يواجه موضوع مراعاة الأبعاد البيئية في الإنتاج من مصاعب ترتبط بشكل أساسي بكلفة الإنتاج وأثرها على هيكل المهارات والوظائف المطلوبة في سوق العمل، وهي تتطلب بدورها معالجات متدرجة ذات طابع تعويضي، يتناسب ومعطيات كل حالة وكل مجموعة من الدول العربية على حدة.

سابعاً: سياسات بناء القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق أولويات التنمية لمجموعات الدول العربية : حيث تستهدف هذه السياسات بشكل مباشر التأثير في قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث رصد التقرير أن معظم الدول العربية أقرت سياسات وتشريعات وبرامج لمساندة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق بل وبما يتجاوز أحيانا نظائرها في التجارب الرائدة، ورغم ذلك، فإن استجابة وأداء المشروعات في الدول العربية لم يكن بالمستوى المطلوب أو بمستوى استجابتها في التجارب الدولية الرائدة، الأمر الذي يشير إلى وجود إشكالات حقيقية في قدرات هذه المشروعات ذاتها.

تسعى هذه الحزمة من السياسات إلى معالجة هذا المجال من خلال أطر ومؤسسات حكومية تعمل وفق منظور استراتيجي لتوجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الاستدامة والمساهمة الفاعلة في التغيير الهيكلي للاقتصادات العربية. وذلك عبر تنمية قدرات وإمكانات تلك المشروعات من خلال تدريب الرياديين، وإنشاء برامج متخصصة لتأسيس وتطوير المشروعات، خاصة في المجالات ذات الأولوية التنموية (قطاعياً أو جغرافياً) بالنسبة للدولة، وكذلك عبر غرس ثقافة الابتكار وتوجيه وقيادة ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير تعليم متخصص للمبادرين المحتملين وأصحاب القدرات الكامنة أو الواعدة المحتملة. علاوة على توفير البيئة التمكينية المُحفزة على تحويل الأفكار الإبداعية إلى أنشطة ومنتجات للسوق الوطني والدولي، إضافة إلى توفير الموارد المالية والبشرية التي تدعم أصحاب الأعمال والأفكار الناشئة والواعدة، ونشر وتبادل المعلومات ذات الصلة التي تدعم أنشطتهم. ويكون ذلك أيضا عبر تحسين قدرات صناعة الاستراتيجيات وإجراء الدراسات المختلفة التي تدعم المشروعات والأفكار الناشئة. والأهم من ذلك، الحرص على مواكبة المستجدات العالمية للمؤسسات المناظرة عالمياً لتطوير أساليب وأدوات تدعيم هذه المشروعات.

ثامناً: سياسات التحول من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم: سياسات إعادة التوجيه والمعالجة، وعلى ضوء ما أظهره التقرير من عبء ومخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار القطاع غير المنظم واتجاه هذا القطاع للاتساع، يُملي ذلك بضرورة صياغة سياسات معالجة تقوم على القراءة الدقيقة لتلك المعطيات وتلك المخاطر. فعلى مستوى مخاطر منافع الشبكات في القطاع غير المنظم مقارنة بمنافع الشبكات في القطاع المنظم، وذلك على افتراض أن هذه المنافع هي المحدد الأساسي أو العامل الأكثر تأثيراً للبقاء ضمن أطر القطاع غير المنظم، فقد قامت سياسات المعالجة بالتأكيد على ضرورة تعديل تلك المنافع لتصبح أكثر جدوى في حال الانضمام والتحول صوب القطاع المنظم، وذلك عبر التأثير في كافة مجالات ومراحل التشغيل في أنشطة هذه المشروعات على مستوى التمويل والمبيعات والتسويق، كما قد تكون الأولوية لاستهداف دمج هذه المؤسسات ضمن أطر القطاع المنظم من خلال آليات التمويل الرسمي، كما قد

تكون الأولوية في ذلك للدول العربية التي تستطيع توفير منظومة حوافز أكثر تأثيراً في هيكل تكاليف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتسم فيها أيضاً المؤسسات العاملة في القطاع غير المنظم بقدرات حقيقيّة قابلة للنمو حال حصولها على مثل هذه الخدمات. إذ يرتبط التدخل عبر سياسات وإجراءات الحكومات بمبررات موضوعية تضمن خلق الحافز الحقيقي لانتقال هذه المشروعات من إطارها غير الرسمي إلى نظيره الرسمي.

وضمن هذا الإطار، ورغم أهمية التوظيف الحديث للمفاهيم المتعلقة برأس المال الاجتماعي وطبيعة وعمق واتساع شبكاته وروابطه الأفقية والرأسية وما يتولد عنها من خارجيات أو تأثيرات على المشروعات والاقتصاد والمجتمع في الدول العربية، سلط النموذج الضوء على أن الواقع العربي يبرز عدم كفاية الدراسات المتخصصة المعنية بتلك القضايا وندرتها. ويجب معالجة الأمر لمزيد من الفهم، ومن ثم المعالجة الصحيحة للقطاع غير المنظم، خاصة وأن هناك توافقا بين الباحثين على أهمية رأس المال الاجتماعي ودوره في تفسير جانب كبير من حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي.

وفي الختام، أكد التقرير أن الفرصة لا تزال قائمة لإعادة الاعتبار من جانب الدولة ومؤسساتها لدور فاعل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على مستوى كافة مجموعات الدول العربية، وفق النموذج والسياسات التي تبناها التقرير وكذلك وفق المنظور الاستراتيجي الشامل المتكامل والمحدد لأدوار كافة اللاعبين، مع التأكيد على دور النموذج المقترح للعمل كأداة ورابط عضوي قوي بين استراتيجيات وسياسات الدول للتنمية ونظيرتها الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار، فقد تم الاقتراح بإطلاق دعوة لتبني والشروع في "العقد العربي لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داعم للتحول الهيكلي والاستدامة التنموية 2030-2020"، ليكون الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أداة تحقيق التحول الهيكلي والاستدامة وتقليص فجوات التنمية بين الدول العربية بمختلف مجموعاتها التنموية ونظرائها في الدول المتقدمة والصاعدة.

مقدمة عامة:

يأتي التقرير الحالي ضمن سلسلة تقارير التنمية العربية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط منذ سنة 2013، ليناقش موضوع "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ودورها في تعزيز عملية التنمية الشاملة والمستدامة في البلدان العربية. وإيماناً بأهمية تكامل جهود مراكز الفكر العربية المتميزة عند طرح الموضوعات والقضايا التنموية ذات الاهتمام المشترك، فإن التقرير الحالي يأتي، ولأول مرة، كنتاج جهد فريق عمل مشترك من المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي في جمهورية مصر العربية، باعتباره أحد المؤسسات الرائدة في مجال التخطيط والتنمية. ونأمل أن يتّفق القارئ الكريم معنا في أن هذا الجهد المشترك قد انعكس إيجاباً على جودة وعمق التحليل الوارد في هذا التقرير.

والحقيقة أن الدور الحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة – بوجه عام – لم يأت من فراغ. بوجه عام. فكما ستطرح فصول التقرير، فقد كرست تلك المشروعات لنفسها دوراً تنموياً محورياً في الاقتصادات المتقدمة والناهضة والنامية على حد سواء. كما أصبحت مساهماً رئيساً في الناتج المحلى الإجمالي وتحقيق القيمة المضافة والصادرات في تلك الاقتصادات إلى جانب أدوار هامة في التشغيل ومكافحة الفقر وتمكين الشباب والنساء. كما تلعب دوراً محورياً في تطوير نماذج الأعمال الخضراء عبر العالم والأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة بما فيها الذكية والرقمية، وتطوير فنون وعمليات الإنتاج وابتكار وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

وقد تصاعد هذا الدور الحيوي للمشروعات الصغيرة في السنوات الأخيرة في سياق انطلاق أجندة التنمية المستدامة العالمية لسنة 2030: SDGs، وأصبح دورها محورياً في تحقيق تلك الأجندة وتحقيق الأجندات الوطنية للتنمية المستدامة المصاحبة لها والمرتبطة بالأجندة العالمية في معظم دول العالم.

وفي هذا السياق، يهدف التقرير إلى بلورة وإعادة هيكلة الأدوار التنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية من خلال نماذج وسياسات عملية تدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العربي من جهة، وعلى مستوى الدول العربية وفق مستويات التنمية بها من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص.

ولتحقيق هذا الهدف، يطرح الفصل الأول من التقرير الملامح الأساسية للدور التنموي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية. ويقدم الفصل الثاني تحليلاً لواقع استراتيجيات وسياسات التنمية في الدول العربية وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في حين يستعرض الفصل الثالث أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال في مجموعة من الاقتصادات المتقدمة والناهضة والنامية. وبناءً على نتائج التحليل في الفصول الثلاثة الأولى، يطرح الفصل الرابع نموذجاً أو تصوّراً متكاملاً جديداً لتعزيز الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، يقترح أن تتبنّاه الحكومات والمنظمات العربية المختلفة خلال الفترة القادمة، لمواجهة التحديات التي تعاني منها

تلك المشروعات ولتمكينها من تعزيز دورها المنوط بها في تحقيق أهداف وأجندات التنمية المستدامة الوطنية والأممية.

ويبقى في هذا الإطار الإشارة لبعض الملاحظات الفنية التي نرى أهمية أخذها بعين الاعتبار خلال قراءة هذا التقرير:

أكّدت جميع الدراسات والتقارير السابقة على أن الدول العربية ليست كلٌّ متجانس، وإنما يمكن تقسيمها بسهولة إلى ثلاثة أو أربعة مجموعات فرعية تتشابه فيما بينها إلى حدّ بعيد من حيث الخصائص والظروف الاقتصادية والتنموية. ولأغراض التحليل في هذا التقرير، فقد استقر الرأي على تقسيم البلدان العربية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وفقاً لدليل التنمية البشرية HDI الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP للعام 2018، وذلك على النحو التالي: مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وتضمّ غالباً دول مجلس التعاون الخليجي : الإمارات والسعودية وقطر والبحرين والكويت وعمان، ومجموعة الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة، وتضمّ كلّ من مصر والجزائر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس والعراق وفلسطين، ومجموعة الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، وتضمّ كلا من جيبوتي وموريتانيا والسودان وسوريا واليمن وجزر القمر والصومال.

اعتماد التقرير لمفهوم/مصطلح "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" عبر فصوله الأربعة، والتي تتضمّن في طياتها بالضرورة المشروعات الصغرى أو متناهية الصغر أو الميكروية، كما يطلق عليها في بعض الدول العربية.

اعتماد التقرير على مجموعة من الأوراق الخلفية الرئيسة التي قامت بها مجموعات عمل فرعية مساندة في المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، والتي قدمت مدخلات على جانب كبير من الأهمية لدعم فصول التقرير.

قام فريق عمل التقرير بعقد العديد من الاجتماعات وورش العمل في كل من القاهرة والكويت خلال فترة إعداد التقرير.

وختاماً، يأمل فريق التحرير أن يحقّق هذا التقرير خطوة نحو الأمام تجاه تفعيل أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية على نحو يعزّز استدامة التنمية في الأقطار العربية. كما يأمل أن تجد مقترحات وبدائل التقرير سبيلاً لدعم المخطّط ومتخذ القرار وصناع السياسات العامة في الوطن العربي، وأن تجد قطاعات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني العربية في التقرير بعض الأفكار والخبرات التي يمكن أن تعزز من أدوارها التنموية في المجتمعات العربية خلال الفترة القادمة.

هيئة التحرير

الفصل الأول

الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: ملامح أساسية

المقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً متزايد الأهمية في الاقتصادات المتقدمة والناهضة والنامية على حد سواء؛ حيث أصبحت مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق القيمة المضافة والصادرات، إلى جانب أدوار هامة في التشغيل ومكافحة الفقر، خاصةً في المناطق الريفية وبين النساء والشباب والفئات المحرومة اجتماعياً، حيث تساهم تلك المشروعات بنسب متفاوتة في تلبية معظم أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وزيادة فرص العمل والعمل اللائق، ودفع عجلة التصنيع المستدام والابتكار ، وتطوير نماذج الأعمال الخضراء، وخلق دفعة إيجابية لتحسين نوعية الحياة، وتحسين التعليم والصحة الجيدة للجميع. باختصار، تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة لضمان تحقيق مبدأ "عدم ترك أحد في الخلف No one left behind" الذي يعد أساساً لجدول أعمال العالم 2030. ويلخص الشكل التالي رقم (1-1)، رصداً لبعض التأثيرات والعلاقات المتشابكة والمتبادلة بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والتقدم المحرز في تحقيق العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة من جهة أخرى.

الشكل رقم 1-1: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

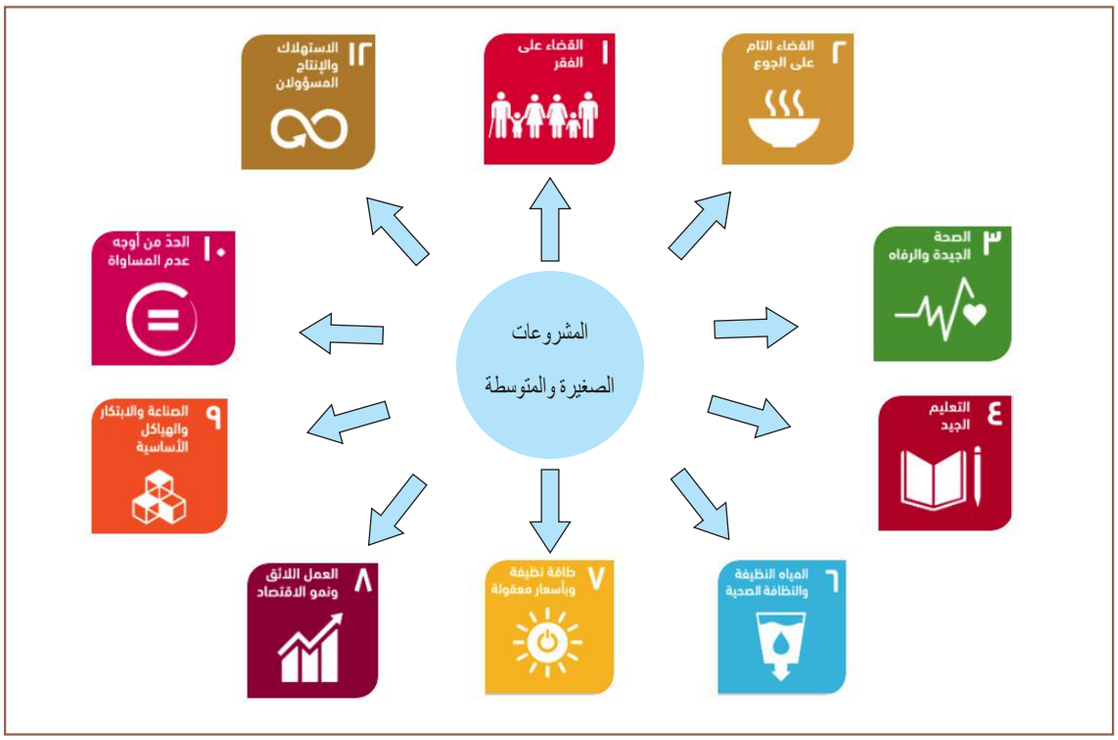

المصدر: أُعد هذا الشكل استنادا لعدد من الدراسات والتقارير الدولية ذات الصلة، راجع في ذلك:

- الإسكوا، 2019.
- Orchard، 2017.
- UNDP، 2019.

وفي الدول العربية، شهدت تلك المشروعات اهتماماً متزايداً منذ تسعينيات القرن الماضي، وأصبحت الآن تحتلّ مكانة هامة في كافّة خطط وبرامج التنمية، إلّا أن الضعف العام لمجمل الأداء التنموي العربي خلال العقود الماضية يلقي ظلالاً من الشك حول مدى فعالية تلك الخطط والبرامج. فقد انتهى الإصدار الثالث من سلسلة تقارير التنمية العربية الصادر سنة 2018 إلى أن "المسار العام للتنمية في الدول العربية منذ حصول معظمها على الاستقلال السياسي منتصف الخمسينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن، يظهر أنها لم تتمكن بوجه عام من تأسيس مسارات تنموية قابلة للاستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا الأمر يرتبط بشكل أساسي بعدم كفاية وقصور ديمومة وتيرة التحوّل الهيكلي وبناء أنشطة وهياكل اقتصادية أكثر تنوعاً.

وبصفة عامة، توجد العديد من الإشكاليات التي تحدّ من إمكانية تقييم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وذلك على النحو الذي سيتمّ تفصيله في القسم التالي من هذا الفصل. إلا أن توافر العديد من التقارير والدراسات الوطنية والإقليمية والدولية التي تطرقت لهذه القضية أو أحد أبعادها، سيساعد بلا شك على تقديم الملامح الأساسية للدور الذي لعبته تلك المشروعات في التنمية العربية خلال العقود الماضية، والتعرف على أهم التحديات التي تواجه تلك المشروعات في البلدان العربية ومجموعاتها المختلفة أيضا والتي يتعين مواجهتها من أجل تعزيز الدور التنموي لتلك المشروعات خلال المرحلة القادمة.

1-1 أهم إشكاليات دراسة موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يمكن إبراز ثلاث إشكاليات أساسية تواجه دراسة موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية العربية؛ تتعلق الأولى بتعدد المفاهيم والتعريفات المستخدمة للتعبير عن تلك المشروعات، وترتبط الثانية بندرة البيانات والإحصاءات، وتعني الثالثة بالارتباط الكبير بين تلك المشروعات وبين انتشار القطاع غير الرسمي أو غير المنظم (Informal Sector) في العديد من الدول العربية.

1-1-1 إشكالية تعدد المفاهيم والتعريفات

يُعتبر تعدّد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة في المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بتلك المشروعات، أحد أهمّ الاشكاليات التي تواجه تقييم الدور التنموي لتلك المشروعات حالياً، وتعزيز هذا الدور مستقبلاً. ورغم أن معظم تلك التعريفات تعتمد على معيار عدد العمال كمعيار وحيد أو أساسي لتصنيف المشروعات حسب الحجم، إلا أنّ الخطوط الفاصلة بين الأحجام المختلفة (صغرى أو متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وكبيرة) ليست محلّ اتّفاق. ففي حين تعرّف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) المشروعات الصغيرة على أنها المشروعات التي يعمل بها من 10 إلى 50 عاملا، والمشروعات المتوسطة من 50 إلى 99 عاملا، بينما يعمل أكثر من 200 عاملا في المشروعات الكبيرة. تعرّف منظمتا العمل الدولية والعربية المشروعات الصغرى أو متناهية الصغر بأنها المشروعات التي يعمل بها ما بين 1 إلى 4 عمال، والمشروع الصغير من 5 إلى 19 عاملا، بينما يعمل ما بين 20إلى99 عاملا في المشروع المتوسط. ووفقاً للتعريف المعتمد في الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005، يعمل أقل من 10 عمال في المشروعات الصغرى أو متناهية الصغر، ويعمل أقل من 50 عاملاً في الصغيرة، وفي المتوسطة أقل من 250 عاملا. كما يستخدم الاتحاد الأوروبي معياراً آخر بالإضافة إلى عدد العمال وهو معيار حجم المبيعات أو قيمة الأصول، بناء على اختيار المنشأة ذاتها. ففي حالة استخدام معيار قيمة الأصول، تُعرّف المنشآت الصغرى أو متناهية الصغر بأن قيمة أصولها أقل من 2 مليون يورو، والصغيرة بين 2 إلى 10

مليون يورو، في حين يستخدم معيار حجم المبيعات بقيمة 50 مليون يورو كحد أقصى أو قيمة أصول لا تتجاوز قيمة 43 مليون يورو للتعبير عن المشروعات المتوسطة. (European Commission، 2018)

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فهي لا تتبنى تعريفاً محدداً خاصاً بها، وإنما تقرّ بضرورة اعتماد التعريفات الوطنية. كما تتبنى المنظمة نهج الاعتماد على معياري الاستقلالية وحجم العمالة، إذ تعتبر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشروعات مستقلة يعمل بها عدد محدود من العمال (أقل من 50 عاملا في المشروعات الصغيرة، وأقل من 10 عمال في المشروعات الصغرى أو متناهية الصغر).

وكان من الطبيعي أن تمتدّ إشكالية تعدد المفاهيم والتعريفات إلى الدول العربية، فرغم أن تلك الدول قد اتّجهت بشكل عام إلى صياغة معايير قابلة للتحديد والقياس، يؤسس عليها تعريف هذه المشروعات، إلاّ أن هذه الاتجاهات اتّخذت مذاهب شتى في تحديدها لهذه المعايير، وذلك على النحو الذي نوجزه فيما يلي (إلياس، 2016):

المعيار الأساسي، معيار عدد العاملين في المشروع، ذهبت العديد من التعريفات إلى اعتماد عدد العاملين في المشروع معياراً لوصفه بأحد الأوصاف المعروفة للمشروعات من حيث صغير إلى متوسط إلى كبير. ويضيف البعض إلى ذلك صغير جداً أو كبير جداً. ويرى البعض الآخر أنّ لهذا المعيار عديد من المزايا تفضّله على غيره من المعايير، فهو مقياس ثابت وموحّد لكونه لا يرتبط بمتغيرات الأسعار وتغيرات أسعار الصرف، لهذا، فإنّه من السهل جمع المعلومات حوله، ومن ثم، عقد المقارنة بين القطاعات والدول بالاستناد إليه. وكما أشرنا سابقاً، تعتمد العديد من الدول العربية، والمنظمات والهيئات الدولية أيضا على هذا المعيار كمعيار وحيد في تصنيف المشروعات، إلاّ أنها تتفاوت في الأعداد التي تعتمدها لهذا الغرض، دون أن يخضع ذلك إلى ضوابط محدّدة على الأغلب.

معايير متعددة أخرى، ومتى اُعتمد معيار عدد العمال منفردا لوصفه المشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً، قد فقد يقود ذلك إلى استنتاجات غير دقيقة في هذا الشأن، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار الأثر المباشر للتقدم التكنولوجي الكبير والمتسارع في وسائل الإنتاج على حجم العمالة المستخدمة في المشروع. لذا، فقد اقترح العديد من الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية المعنية معايير إضافية لتحديد وصف المشروعات، منها رأس مال المشروع/مقدار المبيعات والإيرادات/معيار الإنتاج/التقنية المستخدمة/استهلاك الطاقة (أبو الهيجاء، 2007).

وكما يوضح الجدول (1-1)، فإن غالبية الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمالة مضافاً إليه حجم المبيعات أو رأس المال الخاص بالمنشأة، عدا المغرب التي استخدمت معيار حجم المبيعات كمعيار واحد، والسودان التي استخدمت معيار عدد العمال في المنشأة فقط.

الجدول رقم 1 – 1: تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالدول العربية

الدولة	فئة المشروع / المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	-	20 – 5	100 – 21
	المبيعات (مليون دينار)	-	أقل من 1	من 1 إلى 3
الكويت	عدد العمال	-	4 – 1	50 – 5
	رأس المال (ألف دينار)	-	لا يزيد عن 250	لا يزيد عن 500
السعودية	عدد العمال	5 – 1	49 – 6	249 – 50
	المبيعات (مليون ريال)	حتى 3	من 3 إلى 40	من 40 إلى 200
الإمارات	عدد العمال	5 – 1	50 – 6	200 – 51
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 2 للتجارة، أقل من 3 لقطاع الخدمات	من 2 إلى 50 للتجارة، من 3 إلى 50 للخدمات	من 50 إلى 250 للتجارة والخدمات معاً
فلسطين	عدد العمال	4 – 1	9 – 5	19 – 10
	المبيعات (ألف دولار)	حتى 20	من 20 إلى 200	من 200 إلى 500
مصر**	عدد العمال	أقل من 10		أقل من 200
	المبيعات (مليون جنيه)	أقل من 1	من 1 حتى 50	من 50 حتى 200
البحرين	عدد العمال	10 – 1	11 – 50، (حتى 100 للعقارات)	51 – 250، (حتى 400 للعقارات)
	رأس المال السنوي (دينار)	حتى 100 ألف	أكثر من 100 ألف وحتى مليون	أكثر من مليون وحتى 5 مليون
تونس	عدد العمال	أقل من 6	49 – 6	199 – 50
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لا يتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار أخذاً بالاعتبار استثمارات التوسعة		
موريتانيا	عدد العمال	أقل من 10	10 عمال فما فوق	
	رأس المال (مليون أوقية)	-	من 50 إلى 200	
المغرب	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3	من 3 إلى 10	من 10 إلى175
السودان	عدد العمال	-	من 1 إلى 10	من 10 إلى 50

المصدر: صندوق النقد العربي لسنة 2017، «نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية».

* يشمل التعريف المذكور قطاعي الخدمات والتجارة. أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فتستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة التعريف التالي: بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر أن يكون عدد العمال (أقل من 9) وحجم المبيعات (أقل من 3 مليون درهم)، والمشروعات الصغيرة أن يكون عدد العمال بين (10 – 100) وحجم المبيعات بين (3 – 50) مليون درهم، أما بالنسبة للمشروعات المتوسطة، أن يكون عدد العمال بين (101 – 250) وحجم المبيعات بين (50 – 250) مليون درهم.

** إضافة للثلاث فئات المذكورة، يوجد لدى جمهورية مصر العربية فئة أخرى تعرف بفئة المشروعات الصغيرة جداً بعدد عمال لا يختلف عن فئات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (من 11 إلى 200)، ولكن حجم المبيعات يتراوح بين (1 إلى أقل من 10) مليون جنيه.

(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

يتضح مما سبق أن إشكالية تعدد المفاهيم والتعريفات المستخدمة في البلدان العربية وعلى مستوى المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية تحدّ كثيراً من إمكانيات تقييم دور تلك المشروعات في التنمية العربية، كما تعوق في الوقت ذاته تبني سياسات واضحة ومحددة وأطر تنظيمية واضحة، عند التعامل مع القضايا التنموية الخاصة بتلك المشروعات.

1-1-2 إشكالية ندرة وعدم كفاية البيانات

إن توافر البيانات والمعلومات هو الركيزة الأساسية التي يمكن الانطلاق منها لتقييم الواقع، والتخطيط ورسم السياسات المناسبة مستقبلاً. وعلى الرغم من تعدد الأجهزة والتنظيمات الإحصائية داخل البلدان العربية المعنية بجمع بيانات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن المردود بخصوص رصد وضبط المجتمع الإحصائي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية يبقى محدوداً للغاية. ولا تتناسب هشاشة هذا الدور الإحصائي مع أبعاد وقيمة الدور التنموي الذي تلعبه تلك المشروعات في كافة الاقتصادات العربية. فمن ناحية، تعاني غالبية الدول العربية، على اختلاف مستوياتها التنموية، من ضعف واضح في المنظومة الاحصائية والمعلوماتية، خاصةً فيما يتعلق منها بقضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فالتعريفات متباينة وقواعد البيانات غالباً متقادمة وغير كاملة وبالتأكيد غير متكاملة، ومن ناحية ثانية، تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من معدلات دوران مرتفعة، بما في ذلك ارتفاع معدلات خروجها من السوق أو تغيير نشاطها خلال المراحل الأولى لتأسيسها، وهو ما يضيف صعوبات عملية في جمع بيانات منتظمة حول هذه المشروعات.

ولا شك أن هذه الإشكالية تحدّ كثيراً من مصداقية البيانات والمعلومات، ومن ثمّ، يصبح من الصعب الاعتماد عليها، عند تقييم الواقع واقتراح سياسات إصلاحية تعزز من الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ليس في الدول العربية فحسب، بل ربما في غالبية البلدان النامية أيضاً.

وعلى الرغم من الصعوبات الإحصائية السابق الإشارة إليها، فقد تمّ رصد عدد من المسوحات والمبادرات في بعض الدول العربية والتي تسهم إلى حد بعيد في رصد أوضاع تلك المشروعات سواء الصغيرة أو المتوسطة يمكن إيجازها في النوافذ التالية الخاصة بكل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة فلسطين (نافذة: 1-1).

وعلى ضوء ذلك الواقع للأوضاع الإحصائية الخاصة بالمشروعات الصغيرة في الدول العربية، يمكن استخلاص عدة نتائج أهمها: التواضع الإحصائي الشديد فيما يخص بيانات ومعلومات المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، سواء من حيث الإتاحة والشمول أو الحداثة أو الدقة وغيرها، فقد حققت بعض الدول العربية، مثل السعودية، خطوة إحصائية نوعية، وذلك، من خلال القيام بتنفيذ مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصورة سنوية عن طريق الهيئة العامة للإحصاء. ويعتمد تنفيذه على استمارة استبيان تفصيلية تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى رصد وجود دور هام للتعدادات الاقتصادية في العديد من الدول العربية (مصر والأردن وفلسطين والإمارات)، لسد بعض الفجوات الاحصائية بخصوص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تفتقر إلى الاستمرارية، وفق دورية زمنية متعاقبة دون فجوات، وتوجد كذلك فجوات عديدة في قواعد البيانات الدولية بخصوص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تفتقر بصورة كبيرة إلى الشمول والحداثة، وينقصها التنسيق مع الأجهزة الإحصائية الرسمية بخصوص نشر هذه البيانات. وتوجد أيضاً العديد من الفجوات في التعاون والتنسيق والتكامل والتواصل بين الأجهزة الإحصائية العربية، فيما يخص العمل الإحصائي العربي بوجه عام، والمتعلق

منه بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخصوص. وأخيرا، تفتقر بعض الدول العربية إلى الإحصاءات الخاصة بالقطاع غير الرسمي، كما سيرد تفصيله لاحقاً، وهو الأمر الذي ينتج عنه قصور في شمول وتغطية كافة المؤشرات أو التشخيصات الإحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نافذة رقم 1-1 خبرات مسوح المشروعات الصغيرة في بعض الدول العربية

مصر: تمّ إجراء أول تعداد اقتصادي بمفهومه الشامل سنة 1991/1992، تليه العديد من التعدادات لأعوام 1996/1997، 2000/2001، ثم توقف التعداد لأكثر من عشر سنوات، ليعاد تنفيذه سنة 2012/2013، ويجرى الآن تنفيذ أنشطة التعداد الاقتصادي لسنة 2018، ولم تظهر نتائجه الأولية بعد. وتعتمد المنهجية الإحصائية في التعداد الاقتصادي الجاري على استخدام الحصر الشامل للقطاع العام وقطاع الأعمال العام، وكذلك جميع المنشآت التي يعمل بها 10 مشتغلين فأكثر من القطاع الخاص، واستخدام عينة من المنشآت أقل من 10 مشتغلين، تمثل كافة الأنشطة الاقتصادية والمحافظات المصرية على حدّ سواء.

الأردن : هناك تعدّد للتجارب الإحصائية منها : تعداد المنشآت الإقتصادية لسنة 2018، وينفذ من خلال دائرة الإحصاءات العامة بهدف توفير سجّل وطني شامل وإطار إحصائي متكامل عن جميع المنشآت الاقتصادية في الأردن. وتجربتي مسح الاستخدام (2015، 2016) لتوصيف حالة العمالة في المنشآت الاقتصادية. وقد اعتمدت منهجية المسح الإحصائية على شمول العينة جميع منشآت القطاع العام والمنشآت الكبيرة في القطاع الخاص والتي يبلغ عدد العاملين بها 50 عاملا فأكثر، وعينة ممثلة لمنشآت القطاع الخاص التي يقلّ عدد العاملين بها عن 50 عاملاً.

السعودية : تقوم الهيئة العامة للإحصاء في السعودية بتنفيذ العديد من المسوح من بينها: مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمخطط بأن ينفذ بصورة سنوية، وقد نفذ المسح الأخير بدءاً من شهر يوليو 2017 وظهرت النتائج في نهاية العام. وقد اعتمدت منهجية المسح على بيانات تعداد المنشآت لسنة 2010 كإطار لسحب عينة البحث باعتباره يتضمن كافة البيانات الأساسية اللازمة لذلك، ويهدف المسح إلى توفير بيانات موثوقة لدعم متّخذي القرار في إطار تنفيذ رؤية السعودية لسنة 2030م والتعرف على مساهمة هذه الشركات في الناتج المحلى الإجمالي، والتحديات التي تواجهها، وكذلك تشخيص مدى اعتماد تلك الشركات على استخدام الأنظمة والخدمات الإليكترونية، ومن بينها وسائل وأدوات التسويق الإليكتروني.

الإمارات: المسح الاقتصادي للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وتمّ البدء في تنفيذه سنة 2017، ويتكون من مجموعة من المسوح الإحصائية السنوية التي تغطى منشآت القطاع الخاص موزعة على الأنشطة الرئيسة، مثل الصناعة والإنشاءات والتجارة والخدمات والنقل والتخزين وغيرها. وتهدف هذه المسوح إلى توفير ودعم قواعد البيانات الإحصائية حول المتغيرات الاقتصادية المختلفة بما يدعم نظام الحسابات القومية ومتّخذي القرار على مستويات متعددة بالدولة.

فلسطين: يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ المسوح الاقتصادية باعتبارها المكوّن الأساسي لمنظومة الحسابات القومية لفلسطين، وقد نفذ الجهاز سنة 2016 الدورة الحادية والعشرين من السلسة المذكورة التي تغطّى بيانات سنة 2015، وتتضمّن المسوح الاقتصادية: المسح الصناعي ومسح التجارة الخارجية ومسح الاتصالات والمعلومات. كما يوفّر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لسنة 2017 بيانات إحصائية عن أعداد المنشآت الاقتصادية، موزعة حسب المناطق والنشاط الاقتصادي، وبيانات القوى العاملة والبطالة والمهن، بخلاف البيانات الأساسية السكانية والتعليمية وغيرها.

المصدر : أجهزة الإحصاء في عدد من الدول العربية – 2019.

1-1-3 إشكالية العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن حوالي 2 مليار شخص حول العالم، يشكلون أكثر من 61 % من إجمالي المشتغلين، يعملون في القطاع غير الرسمي، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 85 % في قارة إفريقيا، وهو ما يشير إلى أنّ حجم وأهمية هذا القطاع تزداد بشكل ملموس في الدول النامية والأقلّ نمواً مقارنة بالدول المتقدمة. (ILO، 2018)

وتعتبر هيمنة القطاع غير الرسمي أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الإنتاجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي هذا الخصوص بينت الأدبيات الحديثة (OECD، 2002) العلاقة العكسية بين إنتاجية المشروع وانتمائه إلى القطاع غير الرسمي. والسببية في هذه العلاقة متبادلة أي في الاتّجاهين، حيث أن المشروعات الرسمية تميل إلى أن تكون أكثر إنتاجية من المشروعات غير الرسمية، نتيجة للفرص الكبيرة المتاحة أمام المشروعات في القطاع الرسمي للحصول على الخدمات والمعلومات والمهارات والتقنية الحديثة. ومن ناحية أخرى، تواجه المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي صعوبات على صعيد تحسين إنتاجيتها وانتقالها للقطاع الرسمي، نتيجة ديناميكية ذاتية التعزيز تجعل نشاط هذه المشروعات منحصرا في نطاق ضيّق، ويجعلها غير قادرة على رفع كفاءة إنتاجية العمل.

كما يلجأ أصحاب الأعمال، في أغلب الأحيان، والذين لا يحملون أفكاراً مبتكرة وكذلك المشروعات منخفضة الإنتاجية وذات إمكانات النمو المحدودة، إلى العمل في القطاع غير الرسمي، حيث لا تسهم المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي في دفع الضرائب، ولا توفّر غالبا فرص عمل لائقة، حيث أنها توفر في أكثر الأحيان عدداً كبيراً من الوظائف الهشة وغير الدائمة، ولا تقدم تغطية اجتماعية وصحية للعاملين فيها.

وتشير الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين كثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بعدد المشروعات لكل ألف ساكن، وحجم القطاع غير الرسمي مقاساً من خلال حصته في الناتج (Ingram، 2006). ومن بين أسباب هذه العلاقة العكسية، تأثير المنافسة "غير العادلة" من القطاع غير الرسمي على قدرة هذه المشروعات على التطور والاستمرار. ومن جانب آخر، تعبّر تلك العلاقة العكسية عن تأثير قيود الانضمام إلى القطاع الرسمي؛ فكلما زادت تلك القيود والمصاعب، قلّ احتمال الانضمام إلى القطاع الرسمي، لاسيما، قيد عدم ملاءمة بيئة الأعمال وصعوبة الحصول على التمويل (Katja، Markus، and Christian، 2013).

وتستند التعاريف المعتمدة في إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية على المعايير الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، في تحديد وحدات الإنتاج المدرجة في القطاع غير الرسمي، مع ملاحظة بعض الاختلاف بين الدول. ويشمل القطاع غير الرسمي وحدات اقتصادية لها خصوصيات محددة حيث تتّسم بالتنظيم البسيط، وعدم وجود انفصال بين العمل ورأس المال، وعدم توفّر حسابات كاملة وأي تسجيل إداري، وعدد قليل من العاملين. ويُستثنى القطاع الزراعي في مجال إحصاءات القطاع غير الرسمي، لكن هناك بعض الدول التي تدرج الزراعة ضمن القطاع غير الرسمي (مصر وليبيا مثلاً)، ويقدم دليل القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية الذي أعدّه المكتب الدولي للشغل سنة 2013 تحديثاً للتعريف المعتمد للقطاع غير الرسمي، ويوضح ارتباطه بالعمل غير الرسمي. ويتمّ تحديده على أساس الوحدات الإنتاجية غير الرسمية. كما تمّت مواءمة تعريف القطاع غير الرسمي مع متطلبات نظام الحسابات القومية الجديد وحول المنهجيات المستخدمة في قياس القطاع غير الرسمي في الدول العربية، وفقاً لصندوق النقد العربي سنة 2017، يشير إلى تباين خبرات هذه الدول في تقدير حجم هذا القطاع ما بين الاعتماد على الحسابات القومية ومسح العمالة والتعداد الاقتصادي، وذلك، وفق الظروف والاحتياجات وسهولة تطبيق أدوات الحصر والتوصيف لهذا القطاع في كل دولة (نافذة 1-2).

نافذة رقم 1-2: خبرات الدول العربية في توصيف القطاع غير الرسمي

الإمارات: تعتمد على تقدير حجم القطاع غير الرسمي في إطار الحسابات القومية، المسوح والعينة، وكذلك الاعتماد على البيانات المالية والنقدية ومقارنتها بالإنفاق من الدخل.

تونس: تعتمد على إجراء مسح وطني وآخر تكميلي للوحدات غير المدرجة في السجل الوطني للمؤسسات.

الجزائر: تعتمد على كلٍ من مسح العمالة والحسابات القومية.

ليبيا: تعتمد على البيانات المالية والنقدية ومقارنة الانفاق بالدخل.

مصر: تعتمد على التعداد الاقتصادي للأنشطة ونفقات ودخل الأسر وكذلك مسح القوى العاملة.

المغرب: تعتمد على نظام المسوحات عبر مراحل تجمع بين الأسر والمنتجين، وكذلك المسح الوطني حول العمالة.

فلسطين: تعتمد على مسح القوى العاملة وعلى مسح العينة.

المصدر: الأوراق الخلفية لفريق عمل التقرير.

وتشير دراسة حديثة شملت 12 دولة عربية إلى تجاوز نسبة العمالة غير الرسمية 60 % من إجمالي العمالة، أدناها في تونس (34%)، تليها الجزائر (39 %)، والعراق (52 %)، والأردن (57 %)، ومصر (59 %)، والبحرين (64 %)، لتصل ذروتها في موريتانيا (85 %). ويتركّز جلّها في قطاعات الزراعة والتجارة والتشييد والبناء. ويتكدّس الباحثون عن العمل خاصةً الشباب بشكل كبير في المنشآت غير الرسمية لعدة أسباب، أهمها: (1) عجز القطاع الرسمي عن توفير فرص العمل الكافية، (2) تفادي الالتزامات المتعددة والمعقّدة في كثير من الأحيان والتي تفرضها أنظمة ممارسة الأعمال، (3) ارتفاع تكلفة دخول السوق الرسمي وأعبائه (الضريبية، التأمينات الاجتماعية والشروط الصحية والبيئية)، (4) غياب فرص الحصول على التمويل الذي يمكّن من تطوير المشروع وجعله ينتقل من وحدة متناهية الصغر إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة (Chen and Harvey، 2017).

وقد أبرز تقرير صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية سنة 2016 "العناصر التي أدّت إلى توسع العمل غير المهيكل في البلدان العربية خارج العمل الزراعي في سياق سياسات "الانفتاح والعولمة النيولبرالية الريعية"، وقد انطلقت منذ سبعينيات القرن الماضي، تزامناً مع عدة ظواهر، أهمها "موجة شبابية" تنتج عن وصول أجيال "طفرة الولادات" إلى سن العمل، تترافق مع تسارع هجرة الأرياف إلى المدن. كما تزداد موجات هجرة وافدة كبيرة إلى كثير من البلدان العربية، هجرة عمل أو هجرة لجوء، ممّا يجعل معدلات نموّ قوة العمل الحضرية مرتفعة جداً، على الرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني العام بشكل كبير، بحيث يتشكّل في كثير من البلدان "تسونامي شبابي" يتطلّب سياسات إرادية واعية لإيجاد فرص العمل "اللائقة" به، ترتبط أساساً بحقوق العمل، ولكن أيضاً بالتنمية، وخصوصاً بالتنظيم العمراني للضواحي والمدن "العشوائية" وبالمناطق الطرفية من البلاد، حيث انتشر العمل غير المهيكل (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، 2016).

وتجدر الإشارة إلى أنّه، وعلى الرغم من التبعات الناجمة والفرص الضائعة الناجمة عن تنامي القطاع غير الرسمي في الدول العربية، لا يمكن إنكار دوره الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما في الدول الأقل دخلاً. وعليه، فإنّ المطلوب ليس محاولة إلغاء هذا القطاع بنشاطاته المختلفة، بل اتّخاذ الإجراءات اللازمة لتحفيزه للانتقال إلى القطاع الرسمي أو المنظّم. ويتطلب هذا تشريعات وقوانين محفزة وتشجيعية وإطار تنظيمي ملائم، كما يتطلب إعادة النظر في القوانين وتبسيط إجراءات

التسجيل وإزالة العقبات البيروقراطية وخفض التكاليف الاجتماعية والضريبية. ويجب أيضا تحسين نوعية الإدارة، ويستدعي ذلك توفير اعتمادات مالية وقروض مناسبة وميسّرة وإنشاء شبكات أمان وصناديق اجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية وتقديم برامج تدريبية ملائمة للعاملين في القطاع غير الرسمي، تحفّزهم وتمنحهم الثقة لدخول القطاع الرسمي. ويتطلب أيضاً التوعية بأهمية الخدمات التي يمكن الحصول عليها عند الدخول إلى القطاع الرسمي، كالخدمات التمويلية وغير التمويلية.

ويلاحظ في هذا الإطار أنّ القطاع غير الرسمي يلعب دوراً مؤثراً في حجم الناتج في غالبية الدول التي شهدها مسح التقرير العربي، وبذلك يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مشاركة المنشآت الرسمية في المساهمة في ذلك الناتج، باعتبار المنافسة غالبا ما تكون غير عادلة بين الطرفين، حيث تتحمل المنشآت الرسمية كافة الالتزامات المتعلقة بالضرائب والتأمينات الاجتماعية والصحية وكافة شروط السلامة والأمان عند التصنيع أو حتى تقديم الخدمات، في حين تتجنب المنشآت غير الرسمية تلك الالتزامات. كما تسهم غالبية تلك المشروعات بالفعل في أنشطة الخدمات أو التجارة، مقابل إسهام محدود للغاية في مجال الصناعة، ومن ثَمّ، تسهم غالبية تلك المشروعات في أنشطة لا تؤهلها فيما بعد للتوسّع أو الالتحاق بسلاسل القيمة المضافة العالمية القائمة على التطور والابداع والمنافسة الحقيقية والتميز. ففرص العمل التي تخلقها هي فرص عمل هشة أو غير مستدامة، حيث أنها غير دائمة ولا تتم في أغليها بعقود قانونية أو اشتراكات تأمينية أو صحية كما تفعل المنشآت الرسمية.

يُلاحظ كذلك وجود صعوبة لتحقيق الدمج الكامل للمشروعات الصغيرة غير الرسمية في القطاع الرسمي، نتيجة غياب رؤية واضحة للتعامل مع قضية القطاع غير الرسمي بصفة عامة، وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المتعاملة معه. ويمكن تدريجيا دمج القطاع غير الرسمي لتلك المشروعات عن طريق المعالجة الشاملة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية المرتبطة بالأنشطة غير الرسمية، مقارنة بالمعالجة الضيّقة المرتبطة بزيادة إيرادات الحكومة من التحول للقطاع الرسمي، وقدرة النظام السياسي على تعزيز واستدامة الثقة بين المعنيين بالقطاع غير الرسمي، خصوصاً العاملين وأصحاب المشروعات من جهة، والأجهزة الحكومية من جهة أخرى. وتكون أيضا بإشراك القطاع الخاص والعام في تشابكات أمامية وخلفية مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال حلول مبتكرة، كدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عبر الأنظمة السحابية (Clouding System) والامتيازات التجارية (Franchise) والعناقيد (Clusters) وسلاسل القيمة (Value Chain) والترابطات الأمامية والخلفية بالإضافة إلى تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني في ذات الإطار.

ومرة أخرى، فإن انخراط النسبة الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الغالبية العظمى من البلدان العربية في القطاع غير الرسمي، تعدّ واحدة من أهم الإشكاليات التي يتعيّن التعامل معها بمنتهى الجدّية، وفي إطار رؤية تنموية متكاملة، تنعكس بشكل إيجابي على قدرة تلك الدول على تقييم الدور التنموي للمشروعات المشار إليها، ومن ثم، وضع الخطط وتصميم البرامج والسياسات اللازمة لتحفيز وتعزيز هذا الدور مستقبلاً.

2-1 الملامح الأساسية لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية العربية

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في الدول العربية، حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ما بين (80 %) و(90 %)، وتقدر نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي بحوالي (90 %) من العدد الإجمالي لهذه المنشآت في الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2013). ويتّضح من الشكل (1-2) أنّ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية يتراوح ما بين 13 ألف منشأة في قطر وحوالي 2.5 مليون منشأة في مصر. وذلك وفقاً لنتائج مؤسسة التمويل الدولية (IFC، 2014).

الشكل رقم 1-2: عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (وفق آخر بيانات متاحة لكل دولة)

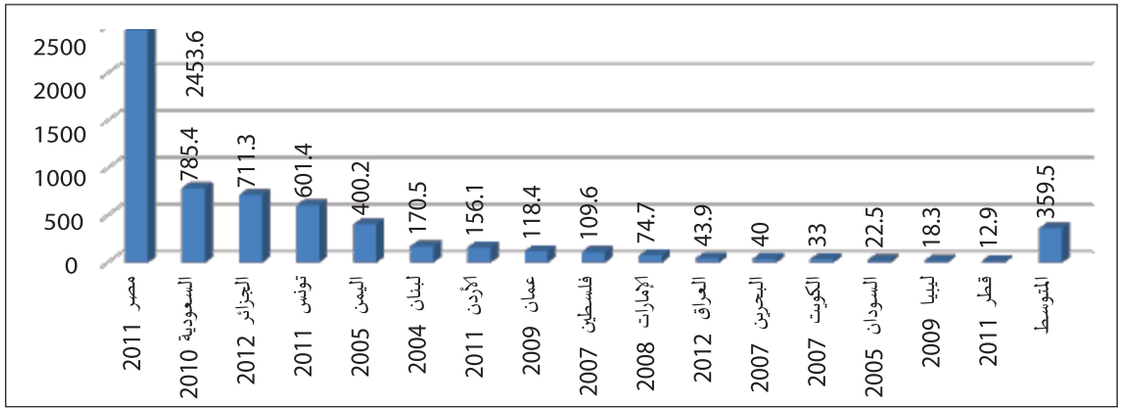

المصدر: من إعداد فرق عمل التقرير اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

International Finance Corporation (2014), MSME Country Indicators, Washington DC, On line data access: http://smefinanceforum,org/data-sites/msme-

كما يلاحظ أن خمس دول عربية فقط تستحوذ على أكثر من (86 %) من إجمالي عدد هذه المشروعات في الدول العربية ممثلة في مصر (42.7 %) والسعودية (13.7 %) والجزائر (12.4 %) وتونس (10.5 %) واليمن (7.0 %)، أما باقي الدول، فينخفض عدد المنشآت بها ومن ثم حصتها من الإجمالي العربي. ويرجع هذا التفاوت الكبير في عدد المنشأة بصورة رئيسية إلى اختلاف مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين تلك الدول اختلافاً كبيراً كما سبق إيضاحه، إضافة إلى اختلاف منهجيات الإحصاء وتجميع البيانات بين تلك البلدان والتي يتم اللجوء في أغلبها إلى التقديرات.

ويتّضح من (الشكل 1-3) أنّ كثافة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (عدد المنشآت لكل 1000 نسمة)، تتراوح ما بين 1.4 منشأة في العراق وحوالي 56.5 منشأة في تونس، في حين يبلغ متوسط كثافة هذه المنشآت للدول العربية الواردة بالشكل (27.5 منشأة). ويلاحظ أن هناك ثمان دول تتخطّى هذا المتوسط (تونس وعمان ولبنان والإمارات والبحرين ومصر وفلسطين والسعودية)، كما أن هناك سبع دول تنخفض كثافة المنشآت بها عن المتوسط العام (الأردن واليمن والجزائر والكويت وقطر وليبيا والعراق). ولا شك أن هذه التفاوتات تعود إلى أسس احتساب عدد تلك المنشآت، إضافة إلى اختلاف الكثافات السكانية الكبيرة بين الدول العربية ذاتها.

الشكل رقم 1-3: كثافة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية- (وفق آخر بيانات متاحة لكل دولة)

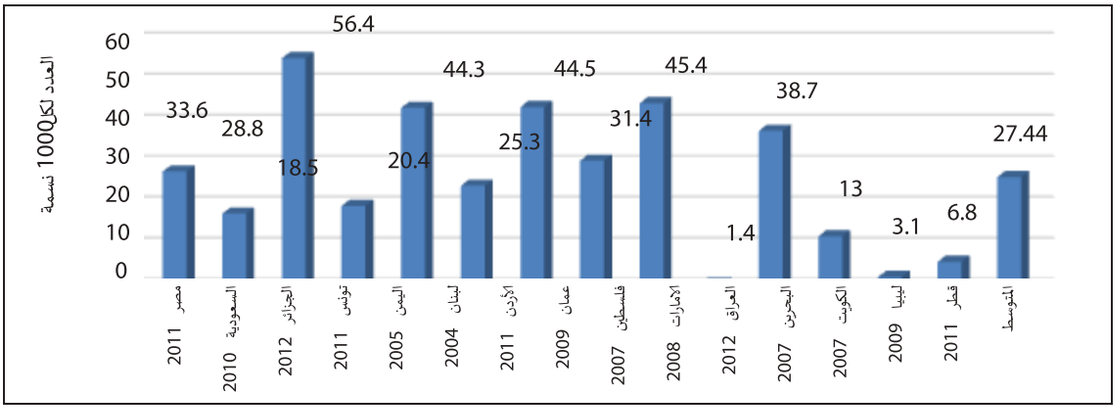

المصدر: من إعداد فرق عمل التقرير اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

International Finance Corporation (2014), MSME Country Indicators, Washington DC, On line data access: http://smefinanceforum,org/data-sites/msme-

وكما يتبين من (الشكل 1-4)، فإن هناك تبايناً في التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حيث يلاحظ أن هذه المنشآت تتركز في قطاعي الخدمات والتجارة في كل من السعودية بنسبة (82.8 %) والجزائر (82.1 %) واليمن (84 %) ولبنان (90 %) والأردن (51.6 %) والإمارات (88 %) وقطر (89.4 %). وتتركز هذه المنشآت في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية في كل من تونس (66.8 %) وفلسطين (73 %)، بينما تتركز في قطاع التجارة بنسبة (55 %) في الكويت. أما في مصر فتتركز هذه المنشآت في قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة بنسبة (91.0 %).

الشكل رقم 1-4: التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية

(وفق آخر بيانات متاحة لكل دولة)

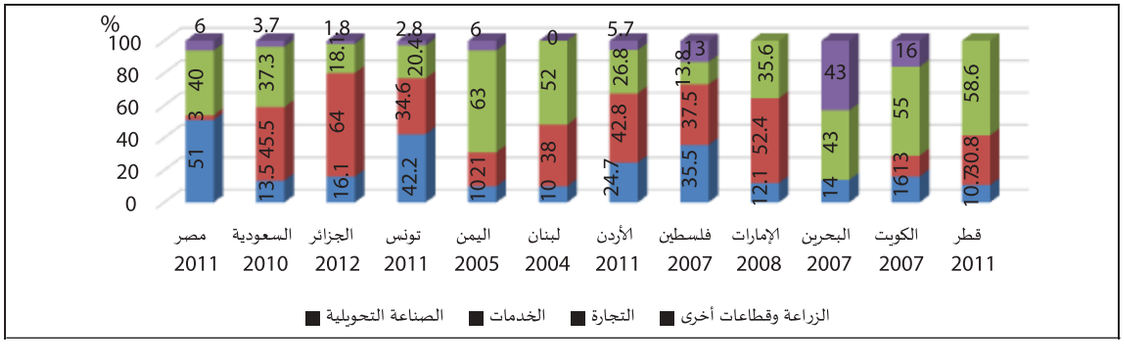

المصدر: من إعداد فرق عمل التقرير اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

International Finance Corporation (2014), MSME Country Indicators, Washington DC, on line data access: http://smefinanceforum,org/data-sites/msme-

ومن ثم، يتضح تركز تلك المنشآت في غالبية الدول العربية في قطاعي الخدمات والتجارة، ومن ثم، فهي لا تعلب دورا حقيقيا في التنمية بمفهومها المستدام حيث أن أغلبها نشاط خدمي أو تجارى لا يقدم صناعات حقيقية متطورة تسهم في تعميق الصناعة أو تنويع الهياكل الانتاجية بتلك الدول.

وتتباين مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية، حيث تتراوح ما بين (16 %) في فلسطين وحوالي (40 %) في كل من الأردن ومصر، في حين يبلغ متوسط هذه المساهمة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي (50 %). ولا شك أن هذا الاختلاف لا يعود فقط إلى اختلاف التعريفات بين تلك الدول أو طرق جمع البيانات وتحليلها، وإنما تتابين تلك التقديرات داخل الدولة الواحدة، فتصل نسب مساهمة تلك المشروعات في مصر مثلاً، في بعض التقديرات إلى أكثر من (60 %)، وتنخفض في بعض التقديرات الأخرى إلى أقل من 30. (Peter McConaghy, 2013)

وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من العوائق أمام مشاركتها في التجارة الدولية. لعل أهمها ارتفاع تكلفة دخول الأسواق وصعوبة النفاذ للمعلومات الخاصة بشبكات التوزيع الأجنبية وارتفاع تكلفة الشحن، بالإضافة إلى تشديد المواصفات والمعايير والإجراءات الفنية اللازمة للانخراط في التجارة الدولية. كما يعتبر ضعف وانخفاض إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الأسباب الرئيسية التي تحدّ من قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية. وقدرت بعض الدراسات أنّ إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تقل بنحو (70 %) عن إنتاجية المنشآت الكبيرة. ويمكن إرجاع انخفاض الإنتاجية إلى عدم قدرة هذه المنشآت على الاستفادة من اقتصاديات الحجم والصعوبات التي تواجهها للحصول على التمويل والقيام بالاستثمار إلى جانب نقص المهارات، خاصةً وأن أغلبها يعمل في القطاع غير الرسمي. (Falk & Hagsten, 2015)

ووفقاً لدراسة على عينة من 3000 شركة خمسهم فقط حاصلين على شهادات معتمدة لتصدير منتجات زراعية من فرنسا للاتحاد الأوروبي، تبين من البحث أن الشركات الكبيرة ذات الإنتاجية الأعلى هي التي يمكنها الحصول على هذه الشهادات، وبالتالي النفاذ للأسواق بشكل أيسر، ومن ثم تكون قادرة على تحمل التكاليف الخاصة بالشهادات أو النفاذ إلى الأسواق. وقد أوضحت الدراسة أن الشركات الحاصلة على شهادة جودة معتمدة غالبا ما تكون أكثر إنتاجية، وأكثر توجهاً نحو التصدير، وأفضل قدرة على النفاذ للأسواق من الشركات غير الحاصلة على مثل هذه الشهادات. (Francioni et al, 2016)

وتعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها في التعامل مع العوائق الفنية أمام التجارة وخاصة الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية؛ حيث تكون المنشآت الكبيرة أعلى قدرة وأقل تكلفة وأقدر على الالتزام بالمعايير الصارمة للتجارة الدولية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. لذلك، فإن تيسير التجارة بشكل عام سيفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض تكاليف التجارة. وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن محددات الأنشطة التصديرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تنقسم إلى مجموعتين من المحددات، مجموعة محددات داخلية وأخري خارجية. وتُعتبر القدرات البشرية والإنتاجية والاستثمار من أهم المحددات الداخلية، في البحث والتطوير والأنشطة الابتكارية والقدرات التسويقية، بينما تُعتبر العوامل المرتبطة بسياسات وطبيعة السوق المحلي للدولة المصدرة وكذلك المستوردة والقدرة على الانضمام لشبكات التوزيع والإنتاج، من أهم المحددات الخارجية. (Francioni et al, 2016)

ويحظى موضوع قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التصدير والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية باهتمام واسع، منذ العقد الماضي، ويرجع هذا الاهتمام إلى الرغبة في معرفة الأسباب والعوامل التي

ينبغي توافرها حتى تتمكن منشآت صغيرة من المشاركة الفعّالة في هذه السلاسل، حيث تهتم الحكومات حول العالم بزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية، انطلاقا من أن هذه المشاركة سترفع إنتاجية هذه المنشآت وتحفز النمو وتخلق فرص العمل وتخفض نسبة الفقر. (WTO, 2016)

وتساهم مشاركة المنشآت الصغيرة في التجارة الدولية في رفع الإنتاجية من خلال التعلم والاندماج والاستفادة من تنويع الأسواق وتساعد كذلك على زيادة استقرار وبقاء المنشآت. وكلما زادت مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية، كلما زادت فرصها للتوسع وتحسين الإنتاجية والاستفادة من الابتكار والوفورات الإيجابية المرتبطة بالتطور التكنولوجي وتقنيات الإدارة وتعميق المهارات، كما أنه غالباً ما يصاحب الاندماج الدولي، سواء من خلال الواردات أو الصادرات أو الاستثمار الأجنبي المباشر، تحسين الإنتاجية والتي تكون محركاً رئيسياً لنمو التشغيل (Wagner, 2012). وقدّمت دراسات متعددة دلائل على أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، من خلال استخدام مدخلات مستوردة ذات قيمة مضافة مرتفعة في صادراتها، أدّى إلى نمو القيمة المضافة المحلية بالنسبة للقطاعات المشاركة. (Kummritz, 2016; World Bank، 2016b)

كما توصلت دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أنّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها أثر إيجابي على متوسط دخل الفرد والإنتاجية، إلا أن هناك تباينا كبيرا في المكاسب، حيث تبدو المكاسب المعنوية أكثر بالنسبة للدول مرتفعة الدخل والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، مقارنة بباقي الدول، وأن الانتقال إلى قطاعات ذات مستوي تكنولوجي مرتفع أثناء المشاركة في السلاسل يحدث إلا أنه غير عالمي، مما يشير إلى أهمية العوامل الأخرى بخلاف المشاركة. وأكدت الدراسة على الدور الرئيسي للعوامل المؤسسية مثل إنفاذ العقود وجودة البنية التحتية باعتبارها محددات للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. (Ignatenko et al.2019)

بينما يمكن النظر إلى حالة الاقتصاديات الناشئة كممر سريع نحو التصنيع (Baldwin, 2013). وأن تفتت الإنتاج دولياً، سمح للاقتصاديات الناشئة أن تلتحق بسلاسل التوريد العالمية الحالية. بالإضافة إلى زيادة تميز المنتجات وتخصّصها، كما أن الالتحاق بسلاسل التوريد يغني عن الحاجة لتحقيق ميزة تنافسية في مجموعة واسعة من مراحل الإنتاج محليًّا. وتعتبر تدفقات التجارة والاستثمار والمعرفة المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، آلية للتعلم السريع والابتكار والتقدم الصناعي. كما تتيح المشاركة للشركات المحلية النفاذ إلى المعلومات وفتح أسواق جديدة والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا وتطوير المهارات (Ignatenko et al, 2019)، وهو ما أكدته دراسة (Montalbano and others 2018) إذ أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين المشاركة في سلاسل القيمة وتحسين أداء الشركات، مع التأكيد على تأثير وضع المنشآت داخل السلسلة على مدى التحسين. وفي دراسة مشابهة للبنك الدولي، تمّ التأكيد على أنّ أنشطة الإنتاج التشاركية العابرة للحدود والمرتبطة بسلاسل القيمة العالمية هي التي قادت العولمة والنمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 1995 – 2008. (World Bank, 2017)

ووفقاً لنتائج مسح حديث للمنشآت أجراه البنك الدولي سنة 2016، فإنه على عكس أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، يُلاحظ أنّ مساهمة هذه المشروعات في التجارة بشكل عام، وفي الصادرات مرتفعة التكنولوجيا بشكل خاص، غالبا ما تكون ضعيفة، فلم تتجاوز صادرات تلك المشروعات نسبة (7.6 %) من إجمالي مبيعاتها، مقابل نسبة (14.1 %) للمنشآت الكبيرة في الدول النامية، وعلى مستوى الدول المتقدمة أيضا، بالرغم من أن نسبة (78 %) من المصدرين هي منشآت صغيرة ومتوسطة، إلا أن صادراتها لا تتجاوز نسبة (34 %) من إجمالي الصادرات (WTO, 2016).

كما تتفاوت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة ما بين المناطق المختلفة حول العالم. فعلى مستوى الدول النامية، توجد أقل نسبة مشاركة في إفريقيا، إذ تقوم (3 %) فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة بتصدير (10 %) على الأقل من مبيعاتها مباشرة، مقابل الدول النامية في آسيا والتي تصل نسبة التصدير المباشرة لإجمالي المبيعات على مستوى الصناعات التحويلية فيها إلى (8.7 %)، أما فيما يتعلق بالخدمات، فتمثل نسبة الصادرات المباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية (0.9 %) فقط من إجمالي صادرات الخدمات مقابل (31.9 %) بالنسبة للشركات الكبيرة. (WTO, 2016)

وباستخدام البيانات التي وفّرتها مسوح المنشآت الصادرة عن البنك الدولي، يتبين محدودية الأنشطة التصديرية لغالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مقابل المنشآت الكبيرة وذلك على مستوى كافة الدول العربية المشمولة في المسح، باستثناء لبنان وتونس والأردن (جدول 1-2).

وتعتبر التغيرات التكنولوجية وتوسّع أنشطة التجارة الإلكترونية وتطوّر سلاسل القيمة العالمية بمثابة آفاق

الجدول رقم 1-2: التوجهات التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية ×

تصنيف الدول وفقاً لمستوى الدخل	الدولة	حجم المشروع	المشروعات المصدرة	المشروعات غير المصدرة
دول ذات دخل متوسط مرتفع	العراق	صغير	0.4	99.6
		متوسط	2	98
		كبير	0.5	99.5
	الأردن	صغير	21	79
		متوسط	28.3	71.7
		كبير	53.7	46.3
	لبنان	صغير	28.1	71.9
		متوسط	29.9	70.1
		كبير	43.3	56.7
دول ذات دخل متوسط منخفض	موريتانيا	صغير	0.7	99.3
		متوسط	33.7	66.3
		كبير	39.7	60.3
	المغرب	صغير	5.6	94.4
		متوسط	17	83
		كبير	22.8	77.2
	السودان	صغير	6.5	93.5
		متوسط	5.7	94.3
		كبير	13.6	86.4
	تونس	صغير	18.2	81.8
		متوسط	38.2	61.8
		كبير	66.3	33.7
	جيبوتي	صغير	14.8	85.2
		متوسط	11	89
		كبير	36.6	63.4
	مصر	صغير	4.9	95.1
		متوسط	6.7	93.3
		كبير	35.7	64.3
دول منخفضة الدخل	اليمن	صغير	9	91
		متوسط	3.6	96.4
		كبير	25.3	74.7

تصدر 10 % على الأقل من مبيعاتها بشكل مباشر.

المصدر: World Bank Enterprise Survey (2016a)

جديدة أمام المشروعات الصغيرة، للاستفادة من الفرص التجارية المتاحة أمامها، وأن تتغلب من خلالها جزئيا على العوائق التي تعوق مشاركتها في التجارة الدولية. فيتيح نمو التجارة الإلكترونية فرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتواجد العالمي في ظل تكاليف أقل نسبيا من تكاليف التجارة التقليدية. ولكي تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه الفرصة، لابد لها أن تمتلك التكنولوجيا التي تمكّنها من ذلك بدءاً من إنشاء موقع الكتروني للمنشأة وتفعيل خدمات الشراء والشحن الإلكتروني إلخ.

وتشير نتائج مسح المنشآت الصادر عن البنك الدولي إلى أن المنشآت الكبيرة هي ذات القدرة الأعلى على الاستفادة من التجارة الإلكترونية، أكثر من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة جيد ويدعو للتفاؤل، كما هو موضح في (الجدول 1-3).

وبصفة عامة، يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم 1-3: نسبة الشركات التي لديها موقع الكتروني وتتواصل الكترونياً مع المستهلكين والموردين

تصنيف الدول وفقاً لمستوى الدخل	الدولة / المتغير	نسبة الشركات التي لديها موقع الكتروني			نسبة الشركات التي يمكنها التواصل الالكتروني مع المستهلكين والموردين		
		صغير	متوسط	كبير	صغير	متوسط	كبير
دول ذات دخل متوسط مرتفع	الأردن	52.1	77	94.9	35.9	62.1	76.1
	لبنان	78.3	87.1	98.4	53.8	78.5	92.3
دول ذات دخل متوسط منخفض	موريتانيا	70	91.5	100	23.5	50.7	73
	السودان	61.5	74.7	69.3	59.3	72.1	68.5
	تونس	90.8	97.4	95.9	59.4	73	80.7
	مصر	37.8	73.1	91.7	41.6	78.9	96.8
	جيبوتي	62.1	85.5	100	35	45.4	74.9
دول منخفضة الدخل	اليمن	13.4	57.6	100	13.2	53.6	95.5
متوسط الشرق الأوسط ودول البحر المتوسط		40.8	60.1	83.6	59.4	78.5	97.3

المصدر: World Bank Enterprise Survey (2016a)

المشاركة في سلاسل القيمة العالمية GVCsمن خلال الروابط الخلفية والأمامية، حيث يقصد بالروابط الخلفية عندما تقوم المنشأة باستيراد مدخلات لتقوم بإنتاج وتصدير سلع وسيطة أو نهائية. أما الروابط الأمامية، فيُقصد بها أن المنشأة تصدر سلعاً وسيطة أو نهائية من خلال سلسلة إنتاج أو شبكة توزيع. وقد تكون الروابط الأمامية مباشرة، عندما تقوم المنشأة بالتصدير بنفسها، أو غير مباشرة، عندما تقوم المنشأة بتوريد سلع وسيطة أو نهائية لمنشأة محلية أخري تقوم بالتصدير (Valentina De et al، 2017). وعملية قياس المساهمة غير المباشرة للمنشآت الصغيرة في التجارة من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست عملية سهلة؛ فقواعد البيانات الخاصة بالتجارة لا تصنف بدقة الصادرات غير المباشرة أو التوريدات للسلع والخدمات

للشركات المصدرة أو التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية (GVCs). ولذلك تلجأ منظمة التجارة العالمية لاستخدام نسبة الصادرات المباشرة وغير المباشرة من إجمالي المبيعات ونسبة المدخلات المستوردة كمؤشرات تقريبية Proxy للروابط الأمامية والخلفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة. وبتطبيق هذا التقريب على بيانات مسوح المنشآت التي أصدرها البنك الدولي، يتبين أنه على مستوى الدول النامية الآسيوية التي لديها أعلى علاقات وروابط أمامية وخلفية، نجد أن مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية أقل من المشروعات الكبيرة، بينما الغالبية العظمى من المشروعات الكبيرة والصغيرة في إفريقيا غير منخرطة في سلاسل القيمة العالمية (WTO،2016).

وقد أكدت نتائج مسح المنشآت في الدول العربية على أن المشروعات الكبيرة هي الأكثر قدرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، نتيجة للمعوقات التي تواجه مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه السلاسل. ويتباين أداء الدول العربية وفقاً لهذا المؤشر؛ حيث نجد الأردن وتونس والمغرب في مقدمة الدول العربية التي تتّسم بارتفاع مساهمة مشروعاتها بكافة أحجامها في سلاسل القيمة العالمية (الجدول 1-4).

الجدول رقم 1-4: نسبة الشركات المصدرة بشكل مباشر أو غير مباشر - ونسبة المدخلات ذات المنشأ الأجنبي في الدول العربية وبعض الدول المختارة سنة 2016

تصنيف الدول وفقاً لمستوى الدخل	الدولة	نسبة الشركات التي تصدر بشكل مباشر أو غير مباشر (10% على الأقل من المبيعات)			نسبة المدخلات ذات المنشأ الأجنبي (%)		
		صغير	متوسط	كبير	صغير	متوسط	كبير
دول ذات دخل متوسط مرتفع	الأردن	27.5	35.4	59	31.1	60.8	61.1
	لبنان	37.3	39.8	54.3	45.3	60	56.4
دول ذات دخل متوسط منخفض	موريتانيا	6.3	40	39.7	62.2	38.6	50.2
	المغرب	9.7	24.9	42.9	50.1	47.1	46
	السودان	8.5	6.9	17.8	32.5	37.2	23.5
	جيبوتي	21	15.3	53.4	69.1	49.3	-
	مصر	5.8	9.2	37.8	13.1	25.9	46.9
	تونس	26.6	45.7	74.5	47.3	55.9	74.5
دول منخفضة الدخل	اليمن	11.2	10	33.4	24.8	28.6	60.2
دول المقارنة	الصين	14.3	24.8	40.5	3.7	5.6	6.4
	تركيا	24.9	42.6	53.3	13.3	9.8	14.5
	ماليزيا	11.2	33.8	74.8	17.9	12.6	13.8

المصدر: World Bank Enterprise Survey (2016a)

وتعتمد قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التواصل في الأسواق العالمية أو الإقليمية بشكل كبير على قدرتها على إيجاد نشاط لها داخل سلاسل القيمة، خاصة التي توجد في نطاقها الجغرافي. وتلعب المؤسسات والسياسات ونشاط القطاع الخاص دورا في تحديد قدرة أي منطقة على جذب شركات رائدة لتنشئ سلاسل قيمة إقليمية أو تخلق علاقات اتّصال مع شركات رائدة في أقاليم أخرى.

ويقدّم مركز التجارة الدولية International Trade Center إطارا لتنافسية المشروعات الصغيرة، حيث يقوم المركز بحساب مؤشر لتنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام مجموعة من المؤشرات الفرعية (حوالي 39 مؤشرا) والتي يحصل على نتائجها من خلال مسح المنشآت والذي يجريه البنك الدولي أو من مصادر البيانات الأخرى ومنها صندوق النقد الدولي. ثم يقوم بتجميعها في ثلاث محاور رئيسية وهي القدرة على الاتصال والمنافسة والتغيير (Compete، Connect &Change). ويقوم بحساب مكوّنات المؤشر الثلاثة على ثلاث مستويات مستوى المنشأة وبيئة الأعمال والبيئة الوطنية للدولة (ITC، 2017):

القدرة على المنافسة: يشير إلى البعد الاستاتيكي للتنافسية ويركز على العمليات الحالية للمنشآت ومدى كفاءتها من حيث التكلفة والوقت والجودة والكمية.

القدرة على التغيير: يركّز على قدرة المشروعات على تنفيذ تغيرات استجابة لقوى السوق الديناميكية، من خلال الاستثمار في رأس المال المادي والبشري.

القدرة على الربط والتواصل: تجمع الجزئين الاستاتيكي والديناميكي للتنافسية، وتركّز على جمع ومعالجة وربط المعلومات والمعرفة. ويُعتبر هذا المحور أساسيًّا في ظل العصر الرقمي الذي نعيشه وظهور أنواع جديدة من التجارة، مثل التجارة الالكترونية وأنماط جديدة من التوجهات الاقتصادية مثل الاقتصاد التشاركي، وبمراجعة درجات المؤشر على مستوى المناطق، يتّضح وجود تباين ما بين المناطق المختلفة؛ حيث تسبق أوروبا وأمريكا كلا من آسيا وإفريقيا. (الشكل 1-5)

الشكل رقم 1-5: المحاور الثلاثة للتنافسية على مستوى المناطق لسنة 2017

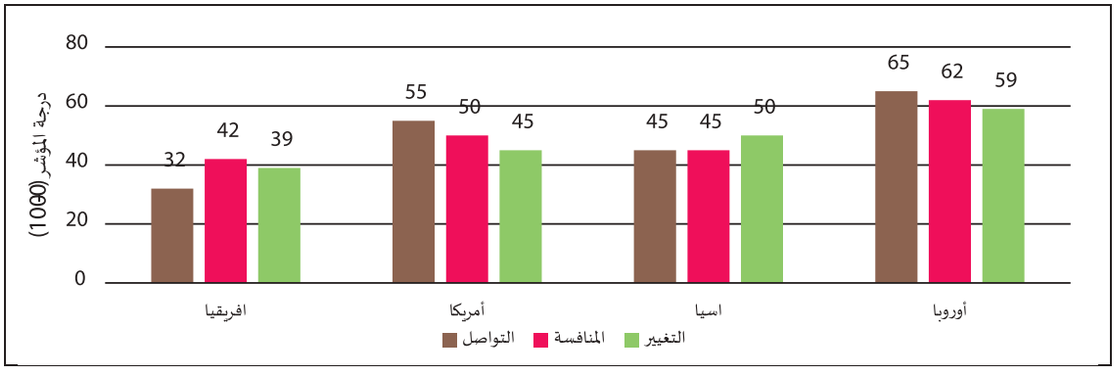

المصدر: مركز التجارة الدولية ITC، 2017.

ويقود هذا التباين، في التنافسية فيما بين المناطق، أداءها في المحور الخاص بالقدرة على الربط والتواصل؛ فيلاحظ أن إفريقيا وآسيا في المتوسط تقل قدرتهما على التواصل مقارنة بأمريكا وأوروبا، سواء التواصل على مستوى الأسواق، أو المستهلكين، أو أصحاب المصالح، كما يوضح (الشكل 1-6) أن قدرة المشروعات الكبيرة على التواصل أكبر من نظيرتيها المتوسطة والصغيرة على مستوى كافة المناطق. فيُعتبر استخدام المشروعات الكبيرة للإنترنت أداة أعمال قادرة على تواصل أكبر، وهذا بفضل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى القومي، وأيضا القدرات التسويقية المتطورة في بيئة الأعمال، إلاّ أنّ قدرة المشروعات على التواصل

الشكل رقم 1-6: أداء المشروعات وفقاً للحجم في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

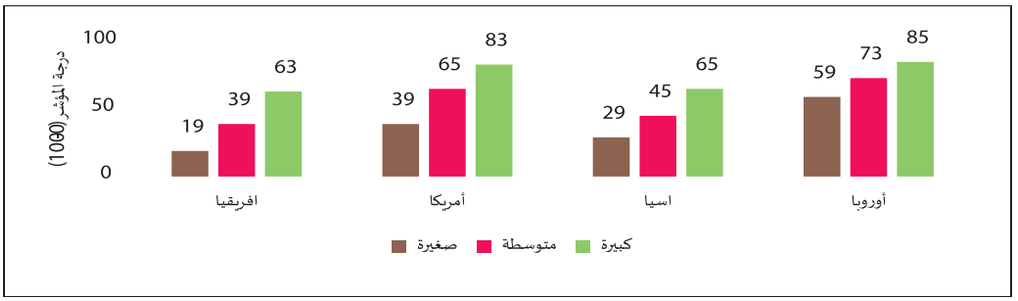

المصدر: مركز التجارة الدولية ITC، 2017.

كما يوضح (الجدول 1-5) أداء الدول العربية المتاح لها بيانات في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الثلاث محاور الرئيسية.

الجدول رقم 1-5: الأداء المقارن لعدد من الدول العربية في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016

الدولة	التواصل Connect			المنافسة Compete			التغيير Change		
	بيئة الأعمال	البيئة الوطنية	الشركة	بيئة الاعمال	البيئة الوطنية	الشركة	بيئة الأعمال	البيئة الوطنية	الشركة
المغرب	52	68	72	61	56	51.3	40	50	49.2
تونس	43	65	63.7	48	53	50.3	54	57	47
مصر	44	52	22.1	48	48	34.5	47	51	30
الأردن	65.3	55.5	31.6	34	62	61.2	39	47.7	40.4
دول المقارنة									
الصين	54.2	69.8	72.4	60.7	75	60.6	54.8	88.2	69.5
تركيا	57	66	59.2	51	66	51.5	66	71	51.6

المصدر: مركز التجارة الدولية ITC، 2017.

أضعف بالنسبة إلى آسيا وإفريقيا على مستوى كافة المشروعات وأكثر ضعفاً بالنسبة للمشروعات الصغيرة.

ويبين الجدول تباين أداء الدول العربية في المؤشر؛ حيث يتّضح أن المغرب وتونس والأردن حققت أداءً أفضل على مستوى الثلاث محاور الرئيسية المكونة للمؤشر، مقارنة بمصر. وتعتبر قدرة المشروعات على التواصل أكثر نقاط الضعف التي تواجها مصر كما رصدها المؤشر.

وبشكل عام، لا يزال أداء الدول العربية في محاور المؤشر أقلّ، إذا ما قورن ببعض الدول التي استطاعت رفع تنافسية منشأتها وتحديدا الصين وتركيا، وبالتالي لا تزال الدول العربية في حاجة لمزيد من الإصلاحات على مستوى بيئة الأعمال وعلى مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يوضح (الجدول 1-6) أداء الدول العربية المتاح عنها بيانات في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الثلاث محاور الرئيسية، وفقا لأحجام المشروعات، حيث توضح البيانات تفاوت أداء الدول العربية في المحاور الرئيسية للمؤشر باختلاف أحجام المشروعات؛ حيث أنّ أداء المغرب وتونس كان أفضل نسبيا بالنسبة لمصر، على مستوى المحاور الثلاثة وعلى مستوى أحجام المشروعات. وكان أداء المشروعات الكبيرة أفضل أيضا في الثلاثة محاور، مقارنة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة، كما يتبين أن قدرة المشروعات الصغيرة على التواصل كانت هي أكثر

الجدول رقم 1-6: الأداء المقارن لعدد من الدول العربية في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 وفقاً لأحجام المشروعات

الدولة	التواصل Connect			المنافسة Compete			التغيير Change		
حجم المشروع	صغير	متوسط	كبير	صغير	متوسط	كبير	صغير	متوسط	كبير
الأردن	24.4	47	71	28.4	43	55	34	45	49.3
المغرب	70	76	69	50	51	56	43	51	62
تونس	56	75	76	43	55	61	35	56	60
مصر	16	30	59	27	40	58	27	29	47
دول المقارنة									
الصين	45.5	64.9	71.4	56.5	63.7	70.9	41.8	61.4	67.2
تركيا	53	68	82	47	70.9	57	45	55	75

المصدر: مركز التجارة الدولية ITC، 2017.

نقاط الضعف في أداء المشروعات بالنسبة لمصر والأردن. ويُعتبر أداء الدول العربية بوجه عام ضعيفا، مقارنة بأداء بعض الدول الأخرى، وتحديدا الصين وتركيا، خاصة على مستوى محوري المنافسة والتغيير.

وبرصد نقاط الضعف على مستوى المتغيرات الفرعية التي تندرج تحت كل محور رئيسي لمختلف أحجام المشروعات، فيتبيّن أنه يُعتبر، بالنسبة للمغرب، حصول المشروعات الصغيرة على شهادات دولية للجودة، بينما في حالة تونس، هناك مشكلة في قدرة المشروعات الصغيرة على الاستفادة من إمكانياتها وفي تصاريح التكنولوجيا الأجنبية. أما التعامل

مع اللوائح والتنظيمات، فهناك مشكلة تواجه كافة المشروعات بمختلف أحجامها. بالنسبة للأردن ومصر، يُعتبر النفاذ إلى التمويل أكبر التحديات التي تعوق بيئة الأعمال، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة. وقد سبقت الإشارة في أجزاء أخرى من التقرير، وتركزت باقي نقاط الضعف في صعوبة حصول المشروعات الصغيرة على شهادات دولية للجودة، بينما واجهت كافة المشروعات أيضا معوقات تحدّ من قدرتها على النمو، وهي افتقادها لبرامج التدريب الرسمية وعدم وجود حسابات لها في البنوك، كما أنها لا تزال محدودة في استخدامها للإنترنت.

وفي نظرة إلى وقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومدى مواكبتها لمتطلبات الابتكار والإنتاج القائم على التكنولوجيا، يُلاحظ أنّ اهتمام الدول العربية عموماً بالابتكار والبحوث والتطوير، هي اهتمامات دون المستوى المأمول. ويتماثل ترتيب الدول العربية على مؤشر الابتكار العالمي إلى حدّ بعيد مع ترتيبها على دليل التنمية البشرية، حيث تحتفظ دول المجموعة الأولى، عدا البحرين وعمان، بالمراتب الأفضل في الدول العربية، وتأتي الامارات في رتبة (38)، وقطر (51)، والكويت (60)، والسعودية (61). ثم تأتي دول المجموعة الثانية، لاسيما تونس وتقدمت على البحرين برتبة (66) مقابل الترتيب (69) لعمان والترتيب (72) للبحرين، لتتوالى بعد ذلك باقي دول المجموعة الثانية، ومن بعدها دول المجموعة الثالثة، وذلك على النحو التالي: المغرب (76)، الأردن (79)، لبنان (90)، مصر (95)، الجزائر (110)، ثم اليمن (126). ورغم عدم توفر بيانات تفصيلية حول المساهمات الفعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في مختلف مجموعات الدول العربية في تلك المجالات، الا أن هناك بعض الممارسات الهامة في عديد من الدول العربية، لاسيما من المجموعتين الأولى والثانية لتأسيس أطر تدعيم هذا التوجه والتي يعرضها (الجدول 1-7).

ومن جهة أخرى، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في خلق فرص العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الدول العربية.

فعلى مستوى مناطق العالم، ارتفع متوسط مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الرسمي الدائم Full-time employees من حوالي (31.2 %) سنة 2003 إلى نحو (34.8 %) سنة 2016، حيث تضاعف عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نحو 79 مليوناً سنة 2003 إلى 156 مليون عامل سنة 2016 (ILO، 2017). ويتّضح من (الشكل 1-7) أنّ مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لإجمالي فرص العمل في القطاع الرسمي سنة 2016، ترتفع في الدول النامية عن المتقدمة والناشئة لنحو (52 %، و41 %، و34 %) على التوالي:

الشكل رقم 1-7: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (الرسمي) لمجموعات الدول حسب مستوى التنمية سنة 2016

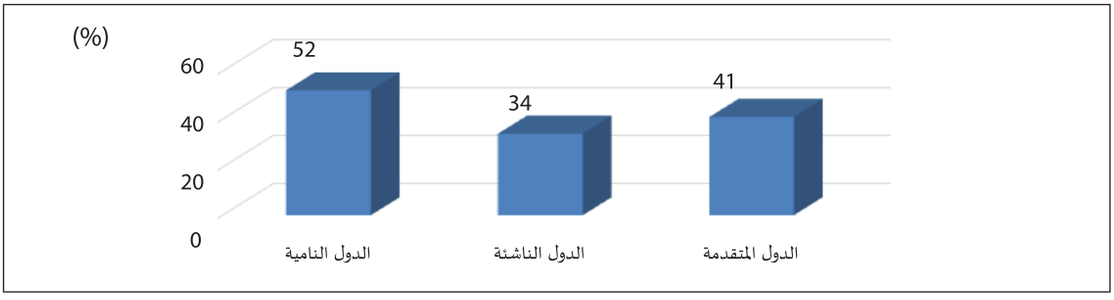

المصدر: من إعداد فريق التقرير اعتماداً على البيانات الواردة في:

International Labour Organization (2017). "Sustainable enterprises and jobs: Formal enterprises and decent work". World Employment and Social Outlook. International Labour Office. Geneva. P. 16.

الجدول رقم 1-7: خبرات عربية حول علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحول نحو اقتصادات المعرفة والاقتصادات الرقمية

الدولة	أفضل الممارسات
السعودية	– قامت بمبادرات متعددة للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة منها: «جوائز الابتكار» لاكتشاف وتحفيز المبتكرين لتعزيز مقومات اقتصاد المعرفة، «منصة فكرة» والتي تمثل منصة وطنية أو بنك وطني للأفكار، للربط بين المواطن والقطاعات الحكومية، «مركز ذكاء» والذي يعمل كمركز أو منصة ابتكار لتمكين رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي. – برنامج «بادر» لحاضنات ومسرعات التقنية، لدعم تأسيس ونمو المشروعات الريادية والناشئة، والذي تمّ تأسيسه سنة 2007م من جانب مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وبهدف لدعم فرص مشاريع الأعمال المعنية بالتطوير التقني، وتحفيز ريادة الأعمال ذات المضامين التقنية بوجه عام، وقد أسس البرنامج حوالي 8 حاضنات أعمال تقنية في عدة مدن.
الإمارات	– جاءت في المرتبة 38 في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2018، وتتبنى أطرا متعددة كحواضن تكنولوجية تتبنى ضمن أهدافها تحفيز ريادة الأعمال والابتكار في الدولة، منها: الاستراتيجية الوطنية للابتكار سنة 2014، استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي سنة 2017 والاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم سنة 2018، ثم تعيين وزير دولة للذكاء الاصطناعي لنفس السنة. – آليات مؤسسية: صندوق محمد بن راشد للابتكار، ويقدم الدعم للأفراد والشركات من خلال (آلية مزدوجة) لدعم الابتكارات المحلية من جهة، ودعم المبتكر الخارجي لإقامة مشروعات داخل الدولة من جهة أخرى، وتأسيس مركز للابتكار الحكومي سنة 2014، يتضمن منصات تفاعلية وذكية متعددة لتسهيل التعامل الذكي مع القطاع الحكومي. – مبادرات متنوعة هامة منها "صندوق تأسيس الابتكار" بدعم من مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كأول صندوق تمويلي يُقدّم كمنحة لدعم مشاريع الطلاب، ويهدف لتقديم الدعم الحكومي لمشاريع الشباب والخريجين من أصحاب المشاريع الجديدة والمبتكرة.
الأردن	– هناك تحديات تتعلق بضعف الاهتمام بالجودة والابتكار والتكنولوجيا ونظم الأعمال لدى المشروعات – وتوجهات هامة لرؤية الأردن 2025، وضع تصور للسياسات والصناعات الابتكارية والإبداعية الصغيرة والمتوسطة والميكروية، وإدخال مساقات في التعليم خاصة بالابتكار، والربط مع الاستراتيجية الوطنية للعلوم، ودعم مشروعات تكنولوجيا المعلومات وزيادة صادراتها. – مبادرة (شبكة المشاريع الأوروبية في الأردن) بالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتسهيل نقل التكنولوجيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الأردنية، وتحسين تنافسية وقدرات النفاذ للأسواق الأوروبية لمنتجات تلك المشاريع.
مصر	– نسب متواضعة لبعض المؤشرات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدمت نسبة 10% منها فقط منتجات جديدة أو محسنة، وقدمت نسبة 6% فقط عمليات جديدة أو محسنة خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أن نسبة 8% فقط لديها إنفاق على البحوث والتطوير، (وفق مسوح للبنك الدولي – 2016) – توجهات لدعم القدرات التكنولوجية والإبداعية للأعمال الصغيرة باستراتيجية ووثائق التنمية: من خلال تشجيع المشروعات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وإنشاء 8 مناطق تكنولوجية في محافظات مصر لتحفيز هذه التوجهات، وزيادة حاضنات الأعمال (200 حاضنة) ومبادرات التشبيك مع المشروعات الكبيرة حتى 12/2011 – يتبنى مركز تحديث الصناعة مشروع حاضنة الإبداع – Creative Hub بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم رواد الأعمال من المبتكرين والمصممين بأشكال متعددة.
السودان	– تحديات متعددة ذات صلة بضعف القدرات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يؤثر على قدراتها التصديرية أو مواجهة المنافسة. – مبادرات متعددة لتحسين القدرات التكنولوجية، منها نشر (مراكز تنمية الأعمال – BDC) عبر ولايات الدولة لتقديم خدمات الدعم والتدريب، وتطوير نظم المحاسبة ودعم خدمات الاستئجار التمويلي للآلات، وتحسين مهارات التعامل مع المنظمات والمؤسسات المالية. وتوفير برامج تدريبية لدعم (المزارع الصغير) وتنمية قدراتها سواء داخل المزرعة أو خارجها.

المصدر: الأوراق الخلفية لفريق إعداد التقرير.

أما على مستوى أقاليم العالم المختلفة فيتضح من (الشكل 1-8) أن المنطقة العربية حققت أعلى متوسط مساهمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي فرص العمل في القطاع الرسمي ليبلغ نحو (75.2 %) سنة 2016 مقارنةً بنحو (34.8 %) بالمتوسط العالمي، أما منطقة شمال إفريقيا فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (41.5 %).

ويتمثل الاختلاف الجوهري بين منطقتي الدول العربية ومنطقة شمال إفريقيا في أن نسبة المساهمة الأكبر في خلق فرص العمل كانت من نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بنحو (75.2 %) (الشكل 1-9). بينما كانت في شمال إفريقيا من نصيب المشروعات الكبيرة بنحو (58.5 %) (الشكل 1-10).

الشكل رقم 1-8: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (الرسمي) لبعض أقاليم العالم سنة 2016

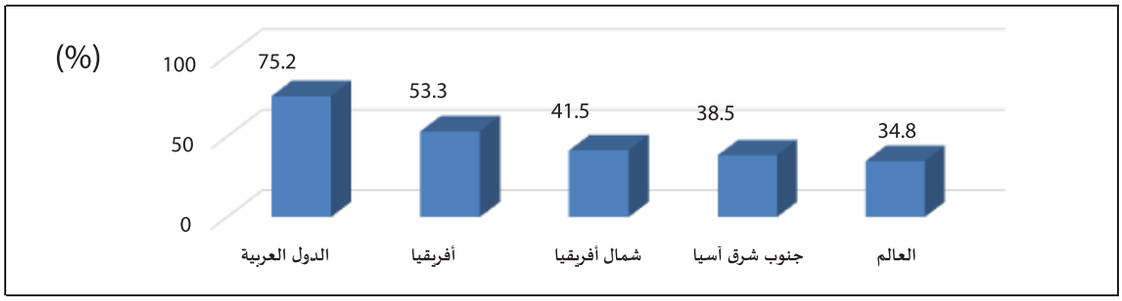

المصدر: إعداد فريق التقرير اعتماداً على نفس مصادر بيانات الشكل السابق.

الشكل رقم 1-9: نسبة العمالة حسب حجم المشروعات في الدول العربية لسنة 2016

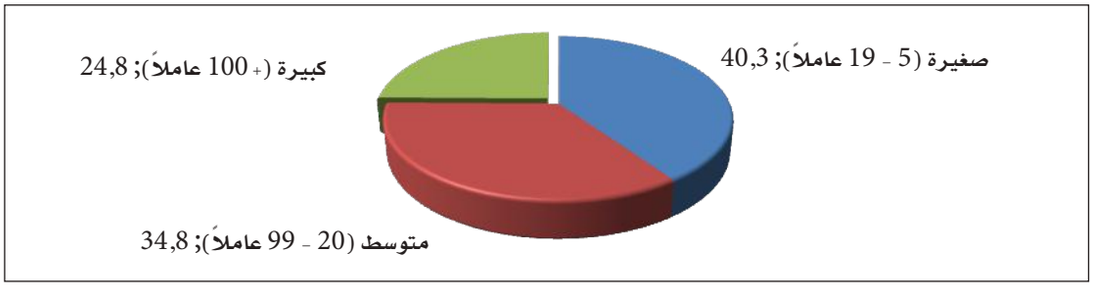

الشكل رقم 1-10: نسبة العمالة حسب حجم المشروعات في منطقة شمال إفريقيا لسنة 2016

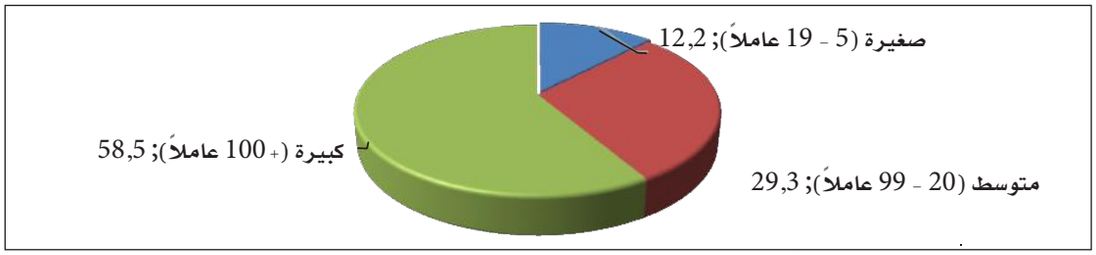

المصدر: من إعداد فريق التقرير اعتماداً على البيانات الواردة في:

International Labour Organization (2018), ILO Database.

أما من جهة التشغيل في القطاع غير الرسمي، فتشير التقديرات المتاحة إلى أنه في الدول النامية تعتبر النسبة الأكبر من المشروعات/الشركات هي شركات غير رسمية، وعالمياً نجد أن 78 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي شركات غير رسمية، والنسبة المتبقية نحو 22 % فقط للشركات الرسمية (IFC، 2010). أما على مستوى الدول العربية، فتُقدر نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي بنحو 90 % من العدد الإجمالي لهذه المشروعات (صندوق النقد العربي، 2013).

وبالنسبة للعمالة غير الرسمية، فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية (2016)، نجد أنه على مستوى العالم تعمل أكثر من نصف القوة العاملة في القطاع غير الرسمي، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُقدّر متوسط نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة غير الزراعية سنة 2013 بنحو 45 %، حيث تتراوح هذه النسبة في دول المنطقة بين 31 % و57 % (AfDB، 2016). ووفقاً لأحدث تقارير "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية، 2018" أيضا، فقد تم تقدير نسبة العمالة الضعيفة أو المهددة أو الهشة Vulnerable Employment في الدول العربية بنحو 17.8 % سنة 2017، وتنخفض هذه النسبة في الدول الخليجية لتشكل نحو 2.5 %، أما الدول غير الخليجية فتصل إلى 34.4 % نتيجة التوترات وظروف العمل غير المواتية في هذه الدول.

ويتضح مما سبق ارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية والعمالة الضعيفة في الدول العربية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك ارتفاع نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في الدول النامية بصفة عامة، وفي الدول العربية بصفة خاصة، ممّا يجعل دور هذه المشروعات غير الرسمية يتعاظم في استيعاب العمالة.

ومن هنا، ينبغي التأكيد على أن الاعتماد والاكتفاء بدراسة وتحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل في القطاع الرسمي فقط، أمر يترتب عليه تقدير لقيمة هذا الأثر والدور بأقل من قيمته، نتيجة تجاهل الدور الكبير الذي تلعبه تلك المشروعات في التشغيل وخلق فرص العمل في القطاع غير الرسمي والذي يتعاظم حجمه في الدول النامية والدول العربية. ولا شك أن وجود حجم كبير للقطاع غير الرسمي يمثل عائقاً أمام الشركات الرسمية التي تواجه منافسة غير عادلة من المشروعات غير الرسمية، إذ لا تتحمل تكاليف التسجيل ولا تخضع للقواعد السائدة والضرائب، كما أنها لا توفّر خدمات التأمين الصحي والوظيفي والدخل المنظّم للعاملين بها. وعليه، فإن هذا الوضع يفرض على الدول العربية ضرورة العمل على تشجيع المشروعات إلى الانضمام إلى القطاع الرسمي، وذلك للقضاء على الفجوة الإنتاجية بين الدول العربية والدول المتقدمة وخاصةً أن القطاع الرسمي يتيح للمنشآت الحصول على الخدمات والمعلومات وتنمية المهارات والحصول على الائتمان، ومنه إلى زيادة إنتاجية وقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التطور والاستمرار.

ولا يقتصر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة على كونها المساهم الرئيسي في التشغيل وخلق الوظائف في الدول العربية، بل إنّها تسهم أيضاً في تحقيق النمو الشامل، من خلال تقليل التفاوتات المتعلقة بالنوع وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة (فرص العمل، والإدارة، والملكية). فقد أوضحت الدراسات التي رصدت العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي بعض الدول النامية، أهمية تلك المشروعات في مجال تمكين المرأة، باعتباره القطاع الذي يساعدها لإظهار قدراتها الاقتصادية والإبداعية. إلا أن تلك الدراسات قد أكدت على أن المرأة في تلك الدول، لا تزال تعاني من عدم عدالة الفرص التعليمية والتدريبية، وكذلك من بعض العوائق التمويلية والاجتماعية (OECD، 2012).

وتشير تقديرات تقرير "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية 2017" الصادر عن منظمة العمل الدولية، إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات طوال الوقت في المشروعات

الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة، وتبلغ هذه النسبة في المتوسط لجميع مناطق العالم نحو 31 % مقابل 27 % للشركات الكبيرة، ولكن هذه النسبة تنخفض عن المتوسط العالمي في الدول العربية ودول جنوب آسيا والمناطق الأفريقية بمعدل يقل عن 25 %. ويرجع سبب الاختلاف بين مناطق العالم في هذه النسبة، إلى مدى انخراط النساء في وظائف لبعض الوقت part-time أو في شركات القطاع غير الرسمي. أما مؤشر نسبة المشروعات التي تتقلد فيها النساء منصبا إداريا رفيعا"Female top manager" فترتفع هذه النسبة أيضاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بالمشروعات الكبيرة على مستوى جميع مناطق العالم، باستثناء منطقة جنوب آسيا. وفي المشروعات الصغرى أو متناهية الصغر تحظى المرأة بنصيب مرتفع من مناصب الإدارة العليا، نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في ملكية هذا النوع من المشروعات، وعموماً وفي الدول النامية، فيمثّل العمل في تلك المشروعات أو ملكيتها الخيار الأفضل أمام النساء الراغبات في دخول سوق العمل. (ILO، 2017)

ويتضح من بيانات (الجدول 1-8) أن نتائج المؤشرات الثلاثة لتمكين المرأة من ناحية فرص العمل، وإدارة المشروعات وملكيتها على مستوى الدول العربية المختلفة، جاءت متّسقة مع نتائج التحليل على مستوى أقاليم العالم. إذ ارتفعت قيمة مؤشري "نسبة المشروعات التي تتقلد فيها النساء منصباً إدارياً رفيعاً، ونسبة المشروعات التي تشارك فيها النساء بدرجة كبيرة في الملكية" في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة في الدول الواردة بالجدول، باستثناء دولتي فلسطين والسودان للمؤشرين معاً، مع إضافة دولة تونس إليهما للمؤشر الثاني فقط.

أما مؤشر «نسبة النساء العاملات بدوام كامل»، فعلى الرغم من أن قيمته جاءت أيضاً مرتفعة في المشروعات

الجدول رقم 1-8: المؤشرات المتعلقة بتمكين المرأة وفقاً لحجم المشروعات في بعض الدول العربية (مسوحات الشركات – البنك الدولي)

الدول	سنة المسح	نسبة المشروعات التي تشارك فيها النساء بدرجة كبيرة في الملكية			نسبة المشروعات التي تتقلد فيها النساء منصبًا إداريًا رفيعًا			نسبة النساء العاملات بدوام كامل		
		صغيرة	متوسطة	كبيرة	صغيرة	متوسطة	كبيرة	صغيرة	متوسطة	كبيرة
مصر	2016	2.7	2.3	0.1	5.1	5.0	2.4	12.0	16.2	15.0
الأردن	2013	4.8	1.7	0	3.2	0.3	2.0	6.4	9.7	13.5
لبنان	2013	5.7	4.9	2.9	2.8	8.3	1.8	23.6	22.6	22.6
المغرب	2013	5.1	2.0	1.2	4.7	4.6	1.6	24.8	24.4	33.9
تونس	2013	3.0	1.3	5.1	9.1	8.7	4.8	29.2	29.3	40.4
جيبوتي	2013	8.2	6.8	0.0	14.4	15.3	7.1	28.3	24.7	15.3
فلسطين	2013	2.8	0.2	4.2	1.3	0.3	7.6	6.0	2.9	3.7
السودان	2014	1.5	2.6	6.5	2.5	4.6	4.4	13.7	15	4.3

المصدر: من إعداد فريق عمل التقرير استناداً إلى:

World Bank (2016a) Enterprise Surveys Database. https://www.enterprisesurveys.org/

الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة، إلا أن هناك دولا ارتفعت فيها هذه النسبة في المشروعات الكبيرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي دول تونس والمغرب والأردن.

3-1 أهم التحديات/ المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

هناك العديد من التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي المنوط بها في الدول العربية، لعل أهمها صعوبات الحصول على التمويل المناسب والضمانات، وصعوبات أخرى تتعلق بعدم ملاءمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات وضعف الخبرات في مجال إدارة المشروعات، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار، كما أن عدداً كبيراً من هذه المشروعات يعمل في القطاع غير الرسمي، ويستهدف الأسواق المحلية، وبالتالي، يكون غير قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً. كما بينت نتائج المسوح المتعلقة بآراء أصحاب ومديري المشروعات حول العالم أن أهم المعوقات التي تواجهها هذه المشروعات تتمثل في خدمات البنية الأساسية، مثل الكهرباء، بالإضافة إلى عدم توفر التمويل المناسب، والمنافسة غير العادلة من القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الضريبة، وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد، وانخفاض المستوى التعليمي ومهارات العمال وجمود قوانين العمل وبعض المعوقات الأخرى المتعلقة بالتراخيص والتصاريح والحصول على الأراضي.

ولأغراض التحليل سيتم تقسيم هذه المعوقات إلى المعوقات غير المرتبطة بالتمويل والمعوقات التمويلية على النحو التالي:

1-3-1 المعوقات غير المرتبطة بالتمويل

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من عدد من المعوقات، يتمثل أهمها في عدم ملاءمة بيئة الأعمال بالإضافة إلى المعوقات المتعلقة بضعف قدراتها الداخلية (الخبرات المحدودة لأصحاب هذه المشروعات، وعدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، واستهداف السوق المحلية، وضعف التصدير، وضعف الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية، وضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبنى وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفاذ للأسواق). (صندوق النقد العربي، 2013)

ويبين (الشكل 1-11) ترتيب أهم أربع معوقات (غير تمويلية) كما يراها رؤساء المشروعات العاملة في القطاع الخاص الرسمي في عدد من الدول العربية. كما يتضح من هذا الشكل، أن عدم الاستقرار السياسي يمثل عائقاً كبيراً في رأي المدراء والرؤساء التنفيذيين للمنشآت في خمس من الدول العربية العشر الممثلة في العينة. وهي الدول التي شهدت اضطرابات سياسية منذ 2011 مثل تونس واليمن ومصر، أو توترات سياسية مستمرة مثل فلسطين ولبنان، وأن الفساد يمثّل عائقاً كبيراً في كل من المغرب وجيبوتي ولبنان واليمن ومصر، حيث يحول الفساد دون تفاعل المشروعات مع السلطات الحكومية ويحُدّ من استفادتها من الفرص المتاحة أمامها، وبالتالي، يؤدى إلى تدنّي نمو المبيعات والتشغيل وانخفاض الإنتاجية. كما يمثل ضعف خدمات الكهرباء أيضاً عائقاً لدى المشروعات في جيبوتي واليمن والعراق ولبنان، وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات للحدّ من هذه المشكلة، بينما تمثل المنافسة غير العادلة للقطاع غير الرسمي عائقاً كبيراً في كل من العراق وتونس والمغرب وفلسطين، وكذلك تتباين الأهمية النسبية لباقي المعوقات مثل معدلات الضرائب والصعوبات العقارية والتراخيص والتصاريح وقوانين العمل وتعليم ومهارات العمال في الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه، بالرغم من معاناة جميع المشروعات العاملة في القطاع الخاص الرسمي من هذه المعوقات الرئيسية المذكورة، إلا أن تأثيرها يتضاعف بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ولاسيما عدم الاستقرار السياسي وضعف خدمات الكهرباء والمنافسة غير العادلة من منشآت القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل الذي سيتم التطرق إليه لاحقاً.

الشكل رقم 1-11 : أهم المعوقات غير التمويلية التي تواجه المشروعات العاملة في القطاع الخاص الرسمي في بعض الدول العربية (وفق آخر بيانات متاحة لكل دولة)

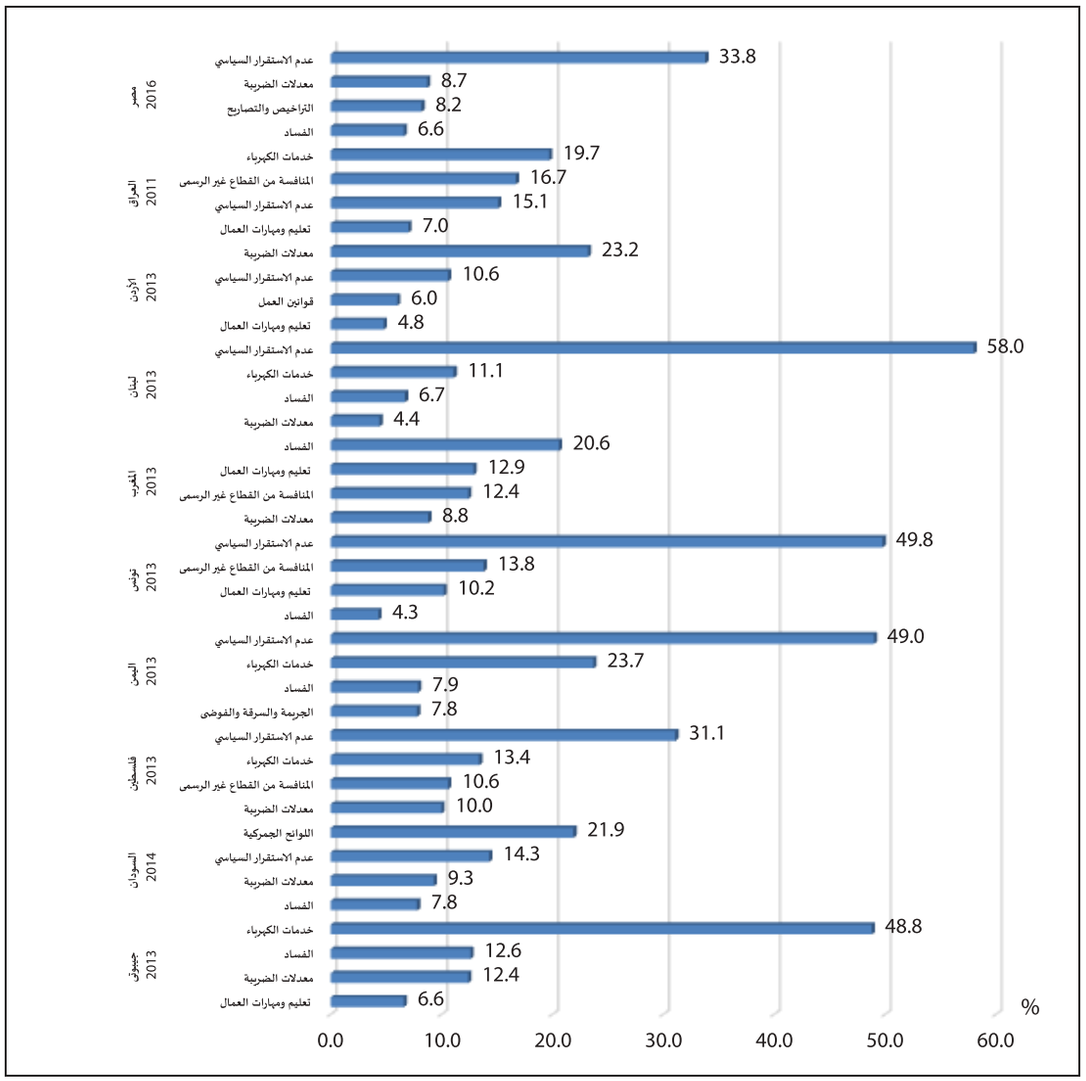

المصدر: إعداد فريق عمل التقرير اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

World Bank Enterprise Survey (2016a). on line data access:8

1-3-2 المعوقات التمويلية

لا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تشكو من صعوبة الحصول على التمويل المناسب، بالرغم من تعدد الجهات التي تقدم التمويل لهذه المشروعات، سواء أكانت جهات داخلية، مثل المؤسسات المصرفية، ومؤسسات التمويل، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات التمويل التأجيري، وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى آليات التمويل من خلال أسواق المال التي تستهدف تلك المشروعات في بعض الدول العربية، أم كانت جهات خارجية، مثل الحساب الخاص الذي يديره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتمويل البنك الإسلامي للتنمية وتمويل المنظمات الدولية.

وبتسليط الضوء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الدول العربية التي ترى أن الوصول إلى التمويل Access to Finance هو العائق الرئيسي، فإنّه يتّضح من البيانات الواردة بالشكل رقم(1-12): أن نسبة المشروعات الصغيرة التي ترى أن الوصول إلى التمويل هو العائق الرئيسي، تتراوح ما بين (11 % وحوالي 55.7 %) من إجمالي هذه المشروعات في الدول العربية، وتأتي فلسطين في مقدمة الدول العربية (55.7 %)، تليها اليمن (48.6 %)، والعراق (44.3 %)، ولبنان والأردن (42.8 %)، ومصر (25 %) من إجمالي هذه المشروعات. ونسبة المشروعات المتوسطة التي ترى أن الوصول إلى التمويل هو العائق الرئيسي، تتراوح ما بين (13.4 % وحوالي 56 %) من إجمالي هذه المشروعات في الدول العربية، وتأتي العراق في مقدمة الدول العربية (56 %)، تليها الأردن (48 %)، ولبنان (39 %) والمغرب (30 %). في حين تتراوح نسبة المشروعات الكبيرة ما بين (11.6 % وحوالي 99 %) من إجمالي هذه المشروعات، وتأتي العراق في مقدمة الدول العربية (99 %)، تليها لبنان (39.6 %)، وفلسطين (36 %)، والأردن (33 %). وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم معرفة تلك المشروعات بالمبادرات التمويلية التي تقدمها تلك البنوك، وارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض أيضا، والتي تعد عائقاً رئيسياً في الوصول إلى التمويل، خاصة مع تزايد معدلات التضخم في غالبية البلدان العربية، وكذلك صعوبة الاشتراطات والضمانات المطلوبة من جانب البنوك للحصول على التمويل.

ما يُظهر أن حوالي (34.5 %) (في المتوسط) من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تعاني من صعوبات في النفاذ إلى التمويل (حيث تعتبره بمثابة العائق الرئيسي) لذا، تعتمد هذه المشروعات على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال العامل والاحتياجات الاستثمارية، بشكل أكبر، ويظهر ذلك من تضاؤل حصة هذه المشروعات من إجمالي القروض المصرفية في معظم هذه الدول.

ويتفاوت مستوى نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من دولة لأخرى في الدول العربية، حيث يتّضح من (الشكل 1-13) أن حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية، تقدر في المتوسط بحوالي (9.3 %) فقط، وهو أقل من متوسط الدول مرتفعة الدخل البالغ نحو (22 %)، وكذلك الدول متوسطة الدخل البالغ نحو (18 %). أما على مستوى الدول ذاتها، فتراوحت هذه النسبة بين (1.2 %) من إجمالي القروض المصرفية في مصر وحوالي (33 %) من إجمالي هذه القروض في المغرب، وقد يرجع ارتفاع نسبة قروض المشروعات

الشكل رقم 1-12: نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي ترى أن الوصول إلى التمويل بمثابة عائق رئيسي في بعض الدول العربية (وفق آخر بيانات متاحة لكل دولة) *

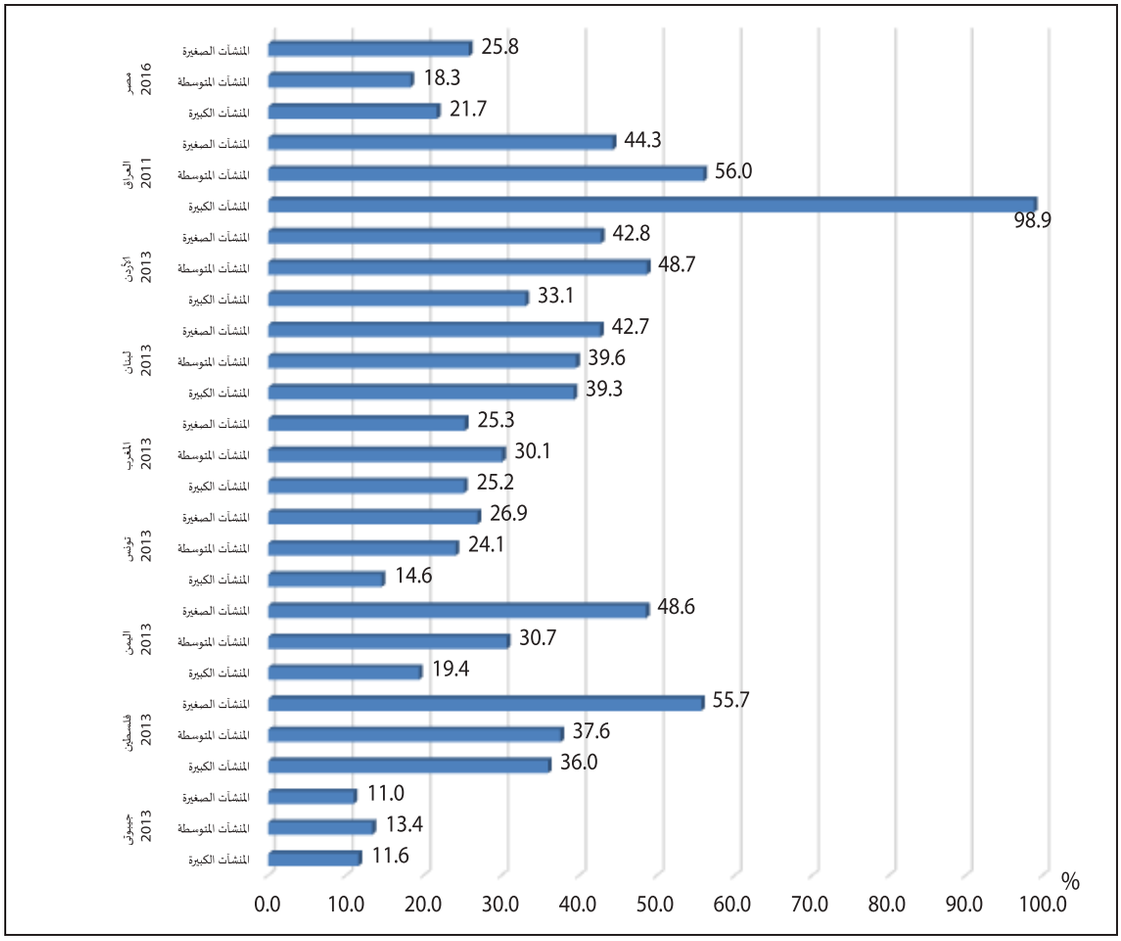

المصدر: إعداد فريق عمل التقرير استناداً إلى:

World Bank Enterprise Survey (2016a), (http://www,enterprisesurveys,org-)

* المشروعات الصغيرة (5 - 19 عامل)، والمشروعات المتوسطة (20-99)، والمشروعات الكبيرة (أكثر من 100 عامل)

الصغيرة والمتوسطة في المغرب إلى الجهود المبذولة لتسهيل النفاذ للتمويل بما في ذلك خفض أسعار الفائدة على القروض وتطوير آليات الضمان.

ويمكن القول بصفة عامة أن عدم توفر المعلومات الكافية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تقييم جدارتها الائتمانية، وعدم توفر الضمانات الكافية لديها، هي من الأسباب الرئيسية لمحدودية الإقراض الموجه لتلك المشروعات، فهي تركز الجانب الأكبر من تلك القروض في المشروعات الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة. كما أن هناك نقصاً لدى المؤسسات المصرفية في توفير وتنويع أدوات التمويل التي توزع المخاطر بما يلائم

الشكل رقم 1-13: حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية في بعض الدول العربية

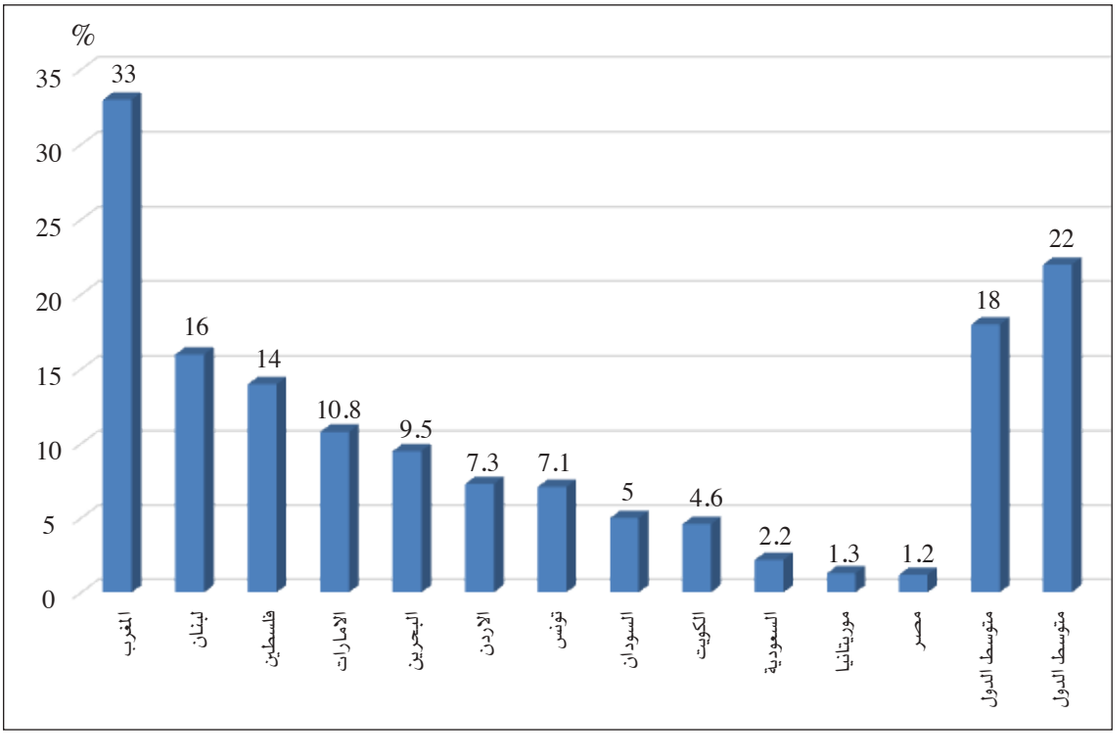

المصدر: صندوق النقد العربي، (2017)، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، الدراسات الاقتصادية، العدد 38، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 20.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في توفير خيارات تمويل متوسطة وطويلة الأجل. مثال ذلك التأجير التمويلي، والمساهمة في رأس المال، وصناديق الأسهم الخاصة، ورأس المال المخاطر (Venture Capital) لتمويل المشروعات الجديدة ودعم المبادرات المبتكرة إلى جانب التحديات التي تواجه آليات التمويل الإسلامي (Rim Ben Ayed Mouelhi and Monia Ghazali، 2018).

يظهر مما سبق في هذا الفصل أن الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يواجه العديد من الإشكاليات، لعل أبرزها ضعف الأداء التنموي العربي، بشكل عام، وتعدد المفاهيم والتعريفات وندرة البيانات، بالإضافة إلى أن غالبية تلك المشروعات في الدول العربية تعمل في إطار قطاع غير رسمي. كما يظهر أن لتلك المشروعات دور اقتصادي واجتماعي واضح في الدول العربية على اختلاف مستوياتها التنموية، خاصةً ما يتعلق بتوليد الدخول وخلق فرص العمل عموماً وبين النساء خصوصاً. دون أن يمنع ذلك حقيقة ما يواجهه هذا الدور من تحديات، لاسيما ما يتعلق بضعف الإنتاجية وانتشار القطاع غير الرسمي وضعف حجم ونوعية الاندماج في سلاسل القيمة الدولية.

الفصل الثاني

استراتيجيات وسياسات التنمية في الدول العربية وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة

يتطلب تعزيز الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وجود منظومة تخطيطية شاملة واستكمال الأطر المؤسسية الناظمة لتلك المشروعات بقطاعاتها المختلفة، لاسيما تعزيز دورها في النشاط الاقتصادي ورفع قدرتها التشغيلية من العمالة الدائمة والمنتظمة وزيادة مستوى استفادتها من نتائج عمليات الابتكار والتطور التكنولوجي. كما يتطلب أيضاً توفر الأطر التشريعية المشجعة والمحفزة لتطور هذه المشروعات وتوفر سياسات تعليم وتشغيل متناسقة فيما بينها وقابلة للتنفيذ، وسياسة تجارية محفزة تدعم تنافسية منتجاتها وتزيد من قدرتها على الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية وبالتالي تزيد من نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض السياسات والإجراءات ونظم الدعم غير الكفؤة قد تؤدي إلى تحجيم نمو الشركات وتقييد نشاطها وقدرتها على التشغيل. فعلى سبيل المثال، أظهر المسح الاقتصادي للشركات في الهند لعام 2019 تحدياً يتعلق بحدود نمو الشركات تأثراً بنظم التحفيز، ففي حين تمثل الشركات الصغيرة (أقل من 100 عامل) أكثر من 50 % من الشركات الصناعية، فإنها تسهم بـ 14 % فقط من الأيدي العاملة وبمعدل إنتاجية يصل لحوالي 8 % فقط. في حين أن الشركات الكبرى التي تشغل أكثر من 100 عامل تسهم بأكثر من ثلاثة أرباع تشغيل الأيدي العاملة وبمعدل إنتاجية تكاد تصل لنسبة 90 % رغم تشكيلها لأقل من 15 % من أعداد الشركات الصناعية في الهند. وقد أشار المسح إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في توفير فرص عمل لفترات طويلة في حين أن الشركات الكبرى توجد وظائف أكثر استدامة وبأعداد أكبر. وقد أوصت الدراسة بتحرير الشركات الصغيرة والمتوسطة في الهند وتشجيعها على النمو بوضع مادة في القانون تربط الحوافز بآجال مرتبطة بعمر الشركات.

فسياسات مساندة وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة لن تنجح في تحقيق أهدافها في غياب إطار متكامل للسياسات العامة، وبالأخص السياسات الاقتصادية. فبدون سياسات متسقة جيدة التنسيق تقوم على تنفيذها مؤسسات ذات كفاءة على المستويين القومي والمحل، ستظل السياسات القطاعية والجزئية قاصرة عن تحقيق أهدافها وإن حسنت مقاصدها والعمل المبذول فيها. ومن هذا المنطلق،

وبعد أن أوضح الفصل السابق ضعف أو عدم كفاية الدور التنموي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية بشكل عام، وتفاوت هذا الدور فيما بين المجموعات والدول العربية المختلفة، فإن الفصل الحالي سيهدف أساساً إلى تحليل وتقييم المنظومات التخطيطية والأطر التشريعية والمؤسسية والسياسات الاقتصادية الكلية بما فيها سياسات التعليم والتشغيل ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ذلك وفقاً لتصنيفها ضمن مجموعات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة، وضمن حدود التوافق أو التباعد بين توجهات وسياسات التعامل مع تلك المشروعات، في إطار خطط التنمية الوطنية لكل دولة أو مجموعة من الدول.

2-1 المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرؤى والخطط التنموية العربية

أدّت التجارب الناجحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والصاعدة بل والنامية، إلى لفت انتباه الكثير من الدول العربية إلى دوره الهام كقطاع واعد في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. وقد تعزّز التوجه إلى هذه المشروعات بعد أن أثبتت مرونتها وقدرتها على التعايش مع مختلف الظروف الاقتصادية لا سيما خلال مراحل الركود، حيث كانت الأقل تأثراً بالتبعات السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ورغم التأخر في إدراك بعض الدول العربية لأهمية هذا القطاع في بداية تسعينيات القرن الماضي، فقد تمكّنت العديد من تلك الدول من تحقيق نجاحات، يمكن وصفها بالجيدة في بعض الدول وبالمتواضعة في دول أخرى. إذ بدأت تظهر ملامحها من خلال مؤشرات أداء هذا القطاع ومؤشرات دوره التنموي بشكلٍ عام، ومؤشرات الإنتاج والتوظيف والصادرات والتنويع الاقتصادي والاستثمار المحلي والتوازن التنموي بشكلٍ خاص، وذلك على النحو الذي تم عرضه في الفصل السابق.

وعند تحليل الرؤى والخطط التنموية في الدول العربية، نجد في الغالب اهتماماً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأكيداً وإجماعاً في بعض الأحيان على ضرورة توفير الدعم اللازم لها، وتوفير الوسائل والآليات اللازمة لتأسيسها وتمكينها ونموها وتطورها، لكن الجهود الحقيقية التي بذلتها هذه الدول في هذا الاتجاه كانت متفاوتة.

ففي دول المجموعة الأولى (الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً)، فقد لوحظ تزايد الاهتمام والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعد التراجع الكبير في أسعار النفط ما بين أواخر سنة 2014 وسنة 2016، وتحوُّل الفائض المالي إلى عجز في الموازنة العامة. في عدد من هذه الدول، حيث توجهت نحو تسريع عملية التنويع الاقتصادي (تنويع الإنتاج وتنويع مصادر الدخل) وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية. وخصصت معظم هذه الدول محوراً خاصاً لهذه المشروعات في خططها التنموية. ويمكن الاستدلال على ذلك بسهولة من خلال مراجعة خطة السعودية العاشرة (2015–2019)، وخطة التنمية الخمسية التاسعة (2016–2020) بسلطنة عُمان، والخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية بالكويت (2016/2015 – 2020/2019). كما ظهر ذلك جلياً في الرؤى والخطط الاستراتيجية الحديثة لهذه الدول، مثل رؤية الإمارات (2021) ورؤية الإمارات (2030) ومئوية الإمارات (2071)، ورؤية (2030) في كلّ من السعودية والبحرين وقطر، ورؤية الكويت (2035)، ورؤية عُمان (2040).

ونشير هنا إلى أن رؤية السعودية 2030 تستهدف الوصول بمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 35 % في سنة 2030، كما أفردت الرؤية محوراً رئيسياً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحت مسمى "دور أكبر للمنشآت". وأكدت على ضرورة دعم مشروعاتها الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دعم مبادرات وبرامج ومؤسسات ريادة الأعمال، وتفعيل برامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، كما تعمل على سنّ أنظمة ولوائح وتشريعات مناسبة، وتيسير عملية الحصول على التمويل، وضمان حصة أكبر لهذه المشروعات من المشتريات والمناقصات الحكومية. وتحتاج إلى إزالة العقبات التي تواجه هذه المشروعات، وتسهيل الحصول على التمويل وتقديم الدعم الفني لرواد الأعمال والمبدعين وأصحاب الأفكار الابتكارية. وتضمنت الجهود الداعمة لهذه المشروعات إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال ومؤسسات الدعم الفني ومؤسسات التدريب وصناديق رأس المال المخاطر، إضافةً إلى تبني البرامج الداعمة للقدرات التصديرية لهذه المشروعات.

أما رؤية البحرين (2030)، فقد شهدت توجهاً واضحاً للمملكة للتحوّل إلى اقتصاد يحفّز القطاع الخاص المبادر ويدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الإنتاجية والتنافسية والقيمة المضافة المرتفعة، بما يتطلبه ذلك من إيجاد مناخ داعم لهذه المشروعات والريادة والابتكار وتعزيز قدرتها على الحصول على رأس المال، وتوفير بيئة الأعمال المناسبة بعيداً عن التعقيدات الإدارية والإجرائية.

كما تطمح رؤية الإمارات 2021 أن تصل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في سنة 2021 إلى 70 %. كما تهدف الأجندة

الوطنية لهذه الرؤية أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة في قلب التحولات الاقتصادية العالمية، وأن تكون العاصمة الاقتصادية والسياحية والتجارية لأكثر من 2 مليار نسمة. وذلك، عبر الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتشجيع الابتكار، والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال ويعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات. كما تهدف الأجندة إلى تحقيق ريادة الدولة في مجال ريادة الأعمال، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وغرس ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات والمدارس (سياسات التعليم). وجاءت رؤية الإمارات/مئوية الامارات (2071) داعمة لهذه التوجهات، حيث تضمنت تأسيس صناديق المستقبل لدعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا الناشئة، وتوفير رؤوس الأموال مبكراً لتحويل البحوث والأفكار الابتكارية إلى مشروعات استثمارية حقيقية، وتطوير تجمّعات اقتصادية عالمية في مجالات الابتكار والإبداع (Government of UAE، 2019).

أما قطر، فتسعى من خلال رؤيتها الوطنية (2030) إلى تمكين القطاع الخاص بمكوناته المختلفة من مشروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، من تأدية دور أساسي في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والمستدام. ولتحقيق ذلك، تؤكد هذه الرؤية على أهمية توفير آليات الدعم المالي وغير المالي لبناء قدرات رواد الأعمال وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، وضعت قطر خارطة طريق التنمية التجارية الاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (2018-2022)، وتسعى لطرح توجهات عملية لتحسين النظام البيئي لعمل تلك المشروعات والتغلب على التحديات التي تواجهها، وإلى إعطاء الأولوية للقطاعات الواعدة ذات الإمكانات الخاصة (زيادة الصادرات والإحلال محل المستوردات والتكامل مع سلاسل القيمة المحلية)، وتهيئة بيئة مناسبة للأعمال وجهود خاصة داعمة للابتكار والإبداع.

وفي ذات الإطار، ركزت رؤية عُمان (2040) على بناء اقتصاد متنوع وديناميكي ومتفاعل مع معطيات العولمة وقادر على المنافسة، بحيث يكون للقطاع الخاص (مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة) دور بارز. كما تركز بشكل رئيسي على تحقيق التنويع الاقتصادي، بما يضمن استمرار معدلات النمو الاقتصادي مع انخفاض الطلب على النفط كمصدر أساسي للطاقة في المستقبل. وقد أشارت الرؤية إلى توجه حقيقي نحو بناء قاعدة متينة مبنية على أساس التنويع القائم على المعرفة والابتكار، ويستند إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات والمشروعات الاقتصادية بأحجامها المختلفة، وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، وتوفير بيئة العمل من تشريعات وقوانين وحوافز لتعزيز تنافسية الاقتصاد العُماني إقليمياً بما يدعم معدلات النمو واستقرارها واستدامتها، وفقاً لسياسات اقتصادية واجتماعية فعّالة.

أما الكويت، فإنها تتطلع إلى الوصول لاقتصاد يرتكز على التنوّع والاستدامة والحداثة بنهاية رؤية (2035)، عبر تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة، وذلك ضمن خطة للإصلاح الاقتصادي الهيكلي. وتتطلع أيضا إلى أن تكون الايرادات النفطية محدودة، مقارنةً بالإيرادات المتحققة من القطاعات الاقتصادية المنتجة، كالصناعة والتكنولوجيا والسياحة والخدمات والبنوك والاستثمار، فضلاً عن تفعيل الاقتصاد المعرفي وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتطلع كذلك إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وفق صيغ عدة، منها: الشراكة مع القطاع العام، أو عبر إدارة مرافق الدولة، أو عبر عمليات الخصخصة. وفي إطار التركيز على الركائز الاستراتيجية لرؤية (2035) ذات العلاقة، تشتمل ركيزة «الاقتصاد المتنوع المستدام» على خمسة برامج للعمل، وهي: برنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع

الخاص، برنامج تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات الاستثمار، برنامج تطوير السياحة الوطنية، برنامج الاقتصاد المعرفي، وبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي للدولة، وكلها مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بتنمية ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويهدف برنامج «تهيئة بيئة الأعمال في القطاع الخاص» إلى التغلب على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (تعزيز التنويع)، وتوفير فرص عمل جديدة. وفي ضوء ما تضمنته رؤية الكويت 2035والخطة الإنمائية متوسطة الأجل للأعوام (2016/2015 – 2020/2019) وبرامج عمل الحكومة، فإنه يقع على عاتق هذه المشروعات أدوار اقتصادية واجتماعية مختلفة لدعم التنمية في دولة الكويت.

وفيما يتعلق بالدول العربية ضمن المجموعة الثانية (الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة)، فقد لقيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً بارزاً أيضاً وارتفاعاً في مستوى التوقعات. فعلى سبيل المثال، أولت رؤية الأردن (2025) اهتماماً كبيراً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصصت بنداً لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتضمنت مرتكزات تحتوي على تكثيف مبادرات تعزيز تنافسية تلك المشروعات وتنميتها وتدعيم ثقافة ريادة الأعمال والإبداع من خلال إقرار الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعمل على تسريع اصلاحات البيئة القانونية والتنظيمية وتوفير الدعم الفني وفرص حصولها على التمويل والخدمات المالية والمصرفية والوصول الى الائتمان وتمويل شراء الأسهم (الشراكة برأس المال)، بما في ذلك المشروعات الناشئة، وزيادة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية بنسبة لا تقل عن 20 %، وخلق أسواق لهذه المشروعات محلياً، وزيادة قدرتها التصديرية. وتهدف أيضاً إلى بلورة سياسات الصناعات الابتكارية والإبداعية لتوسيع الأنشطة ذات الصلة بالتعاون مع القطاع الخاص والصغير والمتوسط. كما تعمل على نشر برامج التوعية والترويج بأهمية حقوق الملكية، وإنشاء حاضنات أعمال بالشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وفروع غرف الصناعة والتجارة في المحافظات. وقد حرصت رؤية الأردن (2025) على تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل، بالتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للعلوم والابتكار، وذلك بمنح الأفضلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية والفقيرة للحصول على عقود حكومية، وتقديم الإعفاءات الضريبية على المشروعات المملوكة من قبل النساء، أو التي توظف النساء حصرياً، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية.

وفي مصر، يحظى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيز كبير في استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر 2030. وقد ركزت على توجهات أساسية منها: التحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي، وتوجهات التمويل المساند للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من بينها آليات لتحفيز البنوك على تمويل الصناعات المغذية، وبرامج لتشجيع نظم ضمان وتمويل الصادرات وضمان المخاطر المالية. وتعمل على تطوير البنى التحتية الكبيرة الداعمة لسلاسل القيمة، كذلك، ومن أبرزها، تأسيس التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها جغرافيا، مع ربطها بالمصانع الكبيرة، بالإضافة إلى دعم إنشاء المدن المتخصصة في هذا المجال، مع التركيز على تشغيل الشباب والمرأة. ويكون هذا إلى جانب دعم التوجهات التكنولوجية والإبداعية للأعمال الصغيرة، خاصة في مجالات: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وإنشاء مناطق تكنولوجية في محافظات مصر لتحفيز هذه التوجهات. وعلى المدى المتوسط، فقد تضمن برنامج عمل الحكومة المصرية 2019/18-

2022/21 (برنامجاً رئيساً لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، يضم عدة برامج فرعية تشمل: برنامجا للإصلاح التشريعي والمؤسسي، من خلال إصدار قانون جديد، وتطوير الإطار المؤسسي، برنامج تشجيع ثقافة العمل وريادة الأعمال وتوفير بدائل تمويلية، وزيادة مشاركة المرأة لتصل الى 48 %، وبرنامج التكامل مع المشروعات كبيرة الحجم، وتمكين 200 مبادرا صغيرا في هذا المجال لضمان تكامل سلاسل التوريد المحلية. ويكون ذلك بتيسير القروض وبتخصيص 10 مليار جنيه خلال سنوات البرنامج لتوفير 150.000 فرصة عمل، مع توسيع دور المؤسسات غير المصرفية لدعم هذه المشروعات ودعم التوجه التصديرى، كما يتضمن برنامج عمل الحكومة أيضاً (برنامجا رئيسا لتنمية المهارات البشرية). ويهدف من خلال برامج فرعية في سياقه لتعزيز دور مكاتب التشغيل المحلية / الإقليمية، وتفعيل الاهتمام بتدريب وتنمية قدرات المرأة للالتحاق بسوق العمل، وبرنامج للتدريب الصناعي، وبرنامج لزيادة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، وبرنامج لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من الاقتصاد الوطني. وقد أقر جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر سنة 2018 استراتيجية وطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، يتم تنفيذها بالتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وفي لبنان، تلقى هذه المشروعات اهتماماً كبيراً، حيث تم استحداث وحدة لدعم هذه المشروعات بوزارة الاقتصاد والتجارة، عملت على إعداد استراتيجية خاصة بهذه المشروعات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2014 تحت مسمى: (الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خارطة طريق إلى 2020). وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة، تساهم في خلق فرص العمل وتطوير اقتصاد ذي قيمة مضافة عالية. ويرتكز بلوغ هذه الأهداف على توجهات رئيسية، تُعتبر بمثابة الركائز الفعلية لهذه الاستراتيجية وهي: مساعدة رواد الأعمال على التطور بتوفير التمويل الملائم وتحسين النفاذ إلى الأسواق وتنمية القدرات والطاقات الابتكارية وتطوير بيئة مواتية للأعمال وبيئة وطنية ملائمة.

أما في المغرب، فقد وضع البرنامج الحكومي (2016-2021) في أولوياته توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات وتحريرها من القيود الإدارية المعقدة وتوفير مناخ تنافسي جاذب للإستثمار ومشجع للابتكار وترسيخ نظام الأفضلية ووضع أُطر تشريعية وتشغيلية تحفيزية ومبتكرة.

وتضمنت خطة التنمية الوطنية في العراق (2018-2022) أهدافاً عديدة تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويُذكر من أبرزها توسيع نطاق عمل تلك المشروعات (قطاعياً ومكانياً) وتحسين إنتاجية وتنافسية هذه المشروعات. ويمنح القطاع الخاص بأحجامه المختلفة الفرص في عملية التنويع الاقتصادي وإنجاز تأسيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستدير صندوق تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأشارت الخطة إلى مجموعة من الآليات مثل: توفير خدمات تطوير الأعمال وتوفير التمويل للمشروعات الناشئة والجديدة ونظام تفضيلي لتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تكاملها مع المشروعات الكبيرة الحكومية. وتطبق معايير الحوكمة في إدارة هذه المشروعات وتطوير المناطق الصناعية القائمة على أسس جديدة وحاضنات الأعمال ومراكز تطوير الأعمال. وحددت مجالات القطاعات الواعدة لهذه المشروعات وهي: الصناعة والزراعة والصناعات الزراعية، الاتصالات والمعلومات، البناء والتشييد وخدمات النقل واللوجستيات والسياحة.

وفي دول المجموعة الثالثة (الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة)، كما في حالة السودان على سبيل المثال، فقد ركزت سياسات البرنامج الخماسي للإصلاح

الاقتصادي 2015–2019 على الاهتمام بالتمويل الأصغر في سياقه الاجتماعي لتمكين المرأة والشباب، خاصة في الريف، وتشجيع الصناعات الصغيرة. كما تركز سياسات البنك المركزي لسنة 2019 على توظيف نسبة لا تقل عن 12 % من المحفظة التمويلية المنفذة خلال سنة 2019 لكل مصرف، للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط، حسب الضوابط المقررة من بنك السودان المركزي. وتركز الخطط وبرامج الإصلاح الاقتصادي على قضايا كلية، تشمل تنفيذ الإصلاح الكلي والهيكلي والشامل للاقتصاد الوطني، ومعالجة الاختلالات، من أبرزها التضخم وسعر صرف العملة الوطنية، كما تركز على مسألتي الفقر والبطالة، وهنا تظهر الإشارات الواضحة للدور الذي يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه لزيادة فرص التشغيل ومواجهة الفقر. هذا، ويمكن النظر إلى الدور المطلوب من هذه المشروعات، في كل من موريتانيا وجيبوتي والصومال، على أنه مشابه للحالة القائمة في السودان. ويمكن القول بأنّ التركيز على دور هذه المشروعات في معالجة البطالة والفقر، بشكل رئيسي، يمكن أن يوصف بأنه متوافق مع حجم القطاع وخصائصه وبنيته الهيكلية.

وبذلك يتّضح أن جُلّ البلدان العربية، وبمختلف مستوياتها ومجموعاتها التنموية، قد أولت اهتماماً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توجهاتها الاستراتيجية وفي خططها الاقتصادية والاجتماعية المتتالية. غير أن حجم الدور المطلوب وطبيعته تختلف، ولو بشكل بسيط، فيما بين الدول العربية، تبعاً لمستوى التنمية البشرية وهيكل الاقتصاد وحجم التحديات التي تواجهها اقتصاديات هذه الدول والأولويات الوطنية من جهة، وحجم التحديات التي تواجهها هذه المشروعات من جهة أخرى. ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المجموعة الأولى)، نرى بروزًا واضحًا وصريحًا لهذه المشروعات، إذ عكست الخطط والرؤى الاقتصادية النظرة التفاؤلية نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة تنموية فعّالة، يمكن أن تساهم وبشكل فاعل في دفع جهود التنمية، وانعكس ذلك على حجم الدور الموكول لهذه المشروعات وطبيعة السياسات والبرامج (المقترحة والفاعلة) التي تضمنتها هذه الخطط لتمكين هذه المشروعات.

أما في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (دول المجموعة الثانية)، فنرى أن غالبية هذه الدول أبرزت الدور المطلوب بوضوح، واقترحت سياسات واضحة لدعم هذه المشروعات (الأردن ومصر والمغرب وتونس)، بينما ظلت بقية الدول تتحدث عن هذه المشروعات في إطار الحديث عن القطاع الخاص بشكلٍ عام دون توزيع الاهتمام والأولويات بين مشروعات القطاع الخاص بأحجامها المختلفة (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة). ويلاحظ أن هذه الدول أعطت الأولوية الأولى لدور هذه المشروعات في التشغيل وزيادة الإنتاج والتمكين الاقتصادي والاجتماعي، والأولوية الثانية لدورها في دعم الموازنة العامة والإحلال محل المستوردات وزيادة الصادرات.

أما في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وذات الدخل المنخفض (المجموعة الثالثة)، فبالإضافة إلى تواضع جهود التخطيط التنموي الذي يستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتواضع نتائجه على أرض الواقع، نرى تواضعاً في مستوى التوجه والاعتماد على هذه المشروعات أيضاً، بل تكون الإشارة إليها بطريقة غير مباشرة، من خلال الحديث عن القطاع الخاص. وقد انعكس ذلك على طبيعة الأولويات المرجوة في هذه الدول وتشمل: قضية الفقر ورفع مستوى المعيشة بالدرجة الأولى، والتشغيل بالدرجة الثانية.

يتبيّن، مما سبق، أن هناك تواجد واضح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرؤى والخطط الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية. غير أنّ هناك اختلافاً وتفاوتاً بين الدول العربية- وفقاً لتصنيف مستوى التنمية البشرية-من حيث حجم وطبيعة الدور

المطلوب من هذه المشروعات ومن حيث طبيعة وحجم الإجراءات الحقيقية والسياسات والبرامج الموجهة لتمكينها على أرض الواقع، ومن حيث توفر البيئة الجاذبة والمناسبة لتعزيز نشاط هذه المشروعات. وقد أدى هذا التفاوت، خلال العقدين الماضيين، إلى تجذُّر الخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي لهذه المشروعات، الأمر الذي انعكس على أداء القطاع وحجمه وهيكله الحالي، وخلق تفاوت جديد بين هذه الدول من حيث مؤشرات الأداء الحالي والأداء المستقبلي المطلوب.

ويعرض البندان التاليان تقييماً للأطر التشريعية والمؤسسية الناظمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحليل مستوى التوافق بين هذه الأطر وحجم الدور المطلوب من هذه المشروعات، وفقاً للرؤى والخطط التنموية المشار إليها سابقاً.

2-2 الأطر التشريعية والقانونية المنظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

اتّضح من العرض السابق، أن الخطط التنموية المتعاقبة في معظم الدول العربية قد اتّخذت توجهاً تفاؤلياً ينطوي على قيام قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنشاطه وتأدية أدواره بكفاءة وفاعلية. ونظراً لأهمية توفر الأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأداء ونشاط هذه المشروعات، فقد أصبح من الضروري تقييم واقع تلك الأطر من أجل استخلاص نقاط القوة والضُّعف وبحث إمكانية الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وتتوزّع الأحكام المنظّمة لهذه المشروعات على ثلاث مجموعات رئيسة من القوانين، نتناولها على التوالي:

المجموعة الأولى: تضمّ مجموعة من القوانين العامة التي تنظّم حقوق الملكية والأنشطة الاقتصادية وعلاقات العمل. وتشمل القانون المدني، قانون المعاملات المدنية، قانون التجارة، قانون الشركات، قانون العمل والتأمينات الاجتماعية وقوانين تنظيم الاستيراد والتصدير والضرائب وغيرها، حيث تخضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأحكام هذه القوانين، شأنها شأن المشروعات الكبيرة.

المجموعة الثانية: تضمّ القوانين الخاصة التي تتضمن القواعد الموضوعية والإجرائية المنظّمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعدها على تخطي الصعوبات، وتطوير قدراتها وتحسين أدائها، وبما يعزز إسهامها في التنمية وفرص العمل والناتج المحلي الإجمالي.

المجموعة الثالثة: وتتعلّق بعمل المحاكم ذات الصلة وكذلك القوانين والتشريعات ذات الصلة لفضّ النزاعات المتعلقة بنشاط هذه المشروعات.

وبخصوص تقييم الأطر التشريعية والقانونية في المجموعتين الأولى والثانية في الدول العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية البشرية والأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، يمكن استخلاص الملاحظات الأساسية التالية:

لا توجد علاقة واضحة بين مستوى التنمية البشرية وحداثة وشمولية الأطر التشريعية في الدول العربية، حيث أن بعض الدول، مرتفعة التنمية البشرية، لم تضع تشريعات خاصة تنظم عمل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي قطعت فيه بعض الدول متوسطة ومنخفضة التنمية البشرية أشواطاً طويلة في هذا المجال.

توفّر قوانين ولوائح تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمنحها حوافز ومزايا تشجيعية في عديد من الدول العربية. وهذه القوانين متوفّرة في كل من الإمارات والكويت (دول مرتفعة التنمية البشرية)، وفي مصر وفلسطين وموريتانيا (دول منخفضة ومتوسطة التنمية البشرية). وفي المقابل، لا تتوفّر قوانين وتشريعات خاصة

بهذه المشروعات في بقية الدول العربية، بغض النظر عن مستوى التنمية البشرية، بل تعتمد عادةً على قوانين تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والتي غالباً ما تلائم المشروعات الكبيرة والاستثمار الأجنبي (صندوق النقد العربي،2017).

غياب قوانين ولوائح تنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عديد من الدول العربية. والملفت للنظر، في هذا الخصوص، غياب هذه التشريعات في كل من الأردن والسعودية، على الرغم من أهمية مؤشرات حجم وأداء هذه المشروعات ودورها في خطط التنمية، كما سبقت الإشارة إليه.

وبالإضافة إلى الأردن والسعودية، فليس للبنان والسودان وتونس والمغرب قوانين خاصة بتنظيم هذه المشروعات، ويسري عليها تشريعات القطاع الناشطة فيه. فالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تسري عليها التشريعات الخاصة بالقطاع الصناعي، بما فيها المشروعات الكبيرة.

غياب التعريفات المعتمدة ودورها في غياب القوانين المنظمة. وهي التعريفات التي تحدّد هوية هذه المشروعات وتقسيماتها، حسب الحجم، وهذا ما ورد تحليله في الفصل الأول من التقرير، حيث تبين أن الكثير من الدول العربية ليس لديها تعريف موحّد لهذه المشروعات بل إن تصنيف هذه المشروعات قد يختلف من مؤسسة إلى أخرى، داخل البلد الواحد (كمصر والأردن)، أضف إلى ذلك الاختلاف في المعايير المستخدمة في التصنيف، واختلاف المسميات التي تُطلق على هذه المشروعات، من حيث الحجم (صغيرة جداً ومتناهية الصغر والصغرى والميكروية والصغيرة والمتوسطة)، الأمر الذي يؤدي إلى إشكاليات لدى الباحثين والمتخصصين والمهتمين بشؤون هذه المشروعات.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الثالثة، والتي تتّصل بالمحاكم والآليات ذات الصلة، والقوانين والتشريعات المتعلقة بفضّ النزاعات وآليات التحكيم المختصة بشكل عام، فقد شهدت تطوراً في عدد من الدول العربية. حيث تتوفّر، لدى كل من السعودية والسودان والإمارات ومصر والمغرب، محاكم تجارية متخصّصة للنظر في مختلف الدعاوى المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة، أما في الأردن والكويت ولبنان وفلسطين وموريتانيا وتونس، فيتمّ عرض الدعاوى المتعلقة بهذا الجانب، في إطار المحاكم العامة.

وفيما يتعلق بقوانين التحكيم وآليات فضّ النزاعات، يُلاحظ أنّ لدى معظم الدول العربية قوانين وآليات للتحكيم وفضّ النزاعات (صندوق النقد العربي،2017)، وعلى صعيد تطوير القوانين المرتبطة بتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتتوفّر لدى معظم الدول العربية قوانين لتشجيع الاستثمار، إلا أنها لا تخصّص أحكاماً خاصة بالمشروعات الصغيرة. وإلى جانب هذه القوانين، تلجأ بعض الدول، مثل الإمارات ومصر، إلى اتّخاذ تدابير أخرى لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة، كمنحها حصة من المشتريات الحكومية. وتُعتبر دولة الكويت من بين الدول التي تملك نصوصاً قانونية لتشجيع الاستثمار في هذه المشروعات متضمنة في قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويبين (الجدول 2-1) ملخصاً بأبرز القضايا المتعلقة بالأطر القانونية والتشريعية المنظمة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كما يُلاحظ من الجدول أن غالبية الدول العربية المدرجة تقع ضمن دول المجموعتين الأولى والثانية.

الجدول رقم 2-1: التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدول	توفر قوانين ولوائح إدارية منظمة	توفر قانون لتشجيع الاستثمار	توفر محاكم متخصصة في تنفيذ القوانين	توفر آليات التحكيم وفض النزاعات
الامارات	القانون رقم 2 لسنة 2014 بشأن المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يوجد قانون اتحادي رقم (31) لسنة 2006 بشأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية.	يوجد محاكم تجارية متخصصة للنظر بشكل عام في مختلف الدعاوى المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة.	توجد مراكز محلية للتحكيم في بعض الغرف التجارية.
الكويت	قانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يوجد قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يتم عرض القضايا في إطار المحاكم العامة.	توجد لجنة للتظلمات.
السعودية	تختلف القوانين والتشريعات على حسب النشاط المزاول.	يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمنشآت الصغيرة	يوجد محاكم تختص بالدعاوى المرتبطة بالاستثمار والتجارة.	يوجد قانون للتحكيم.
فلسطين	قرار مجلس الوزراء لسنة 2011 بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يتم عرض القضايا في إطار المحاكم العامة.	لا يوجد آليات للتحكيم.
مصر	قانون المشروعات متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.	يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمنشآت الصغيرة.	يوجد محاكم تختص بالدعاوى المرتبطة بالاستثمار والتجارة.	يوجد قانون تحكيم.
الأردن	لا يوجد قانون خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمنشآت الصغيرة	يتم عرض القضايا في إطار المحاكم العامة.	يوجد قانون للتحكيم.
لبنان	لا يوجد قانون خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمنشآت الصغيرة	يتم عرض القضايا في إطار المحاكم العامة.	يوجد مركز للتحكيم من أجل تسهيل عملية حل النزاعات.
المغرب	تختلف القوانين والتشريعات المستخدمة باختلاف النشاط.	يتوفر قانون استثمار عام يتضمن حوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	تتوفر محاكم متخصصة للقطاعات التجارية.	لا يوجد.
تونس	تعتمد على القوانين القائمة والمتعلقة بالشركات بشكل عام.	تم اصدار قانون جديد للاستثمار، القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والذي يتضمن العديد من الامتيازات والمنح المسندة للاستثمارات بصفة عامة.	لا يوجد	تتوفر قوانين النزاعات من بينها: مجلة التحكيم الصادرة بمقتضى القانون عدد 42 لسنة 1993. تمّ تنقيح قانون الإجراءات الجماعية الذي يضمّ عددامن الأحكام المتعلقة بإنقاذ المؤسسات المتعثرة عن طريق التسوية بالتراضي أو بالطرق القضائية. وأحكام متعلقة بالإفلاس أو التصفية.
موريتانيا	القانون رقم 52 لسنة 2012 بشأن المقاولات الصغيرة والمتوسطة.	يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يتمّ عرض القضايا في إطار المحاكم العامة، تمّت مؤخراً مراجعة القانون التجاري.	قانون حل النزاعات الصغيرة الذي صدر مؤخراً.
السودان	يوجد قانون خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	توجد محاكم تختصّ بالدعاوى المرتبطة بالاستثمار والتجارة.	يوجد قانون للتحكيم.

المصدر: فريق عمل التقرير – 2019. استنادا إلى مصادر وطنية عربية متنوعة – الأوراق الخلفية

وفي إطار دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل العقبات في مجال بيئة الأعمال، قامت بعض الدول العربية بتعديل وتطوير الأطر التشريعية في هذا النطاق. فعلى سبيل المثال، أدخلت الكويت تعديلات تشريعية (من خلال القانون رقم 14 لسنة 2018) معدِّلة بذلك بعض أحكام القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي مصر، تم إصدار قرار (رقم 2370 لسنة 2018) بشأن إلحاق جهاز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمجلس الوزراء لتهيئة البيئة التشريعية الملائمة لانطلاق هذه المشروعات وتحفيزها ودمجها في الاقتصاد الرسمي. وفي قطر، تمّ إصدار التشريعات والقوانين ووضع النظم الكفيلة بتشجيع هذا القطاع على الاستثمار، وحرصت وزارة الاقتصاد والتجارة على سنّ التشريعات القانونية لتطوير بيئة الأعمال، كإصدار قانون المشروعات التجارية الجديد الذي ساهم في تسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإلغاء متطلبات الحدّ الأدنى لرأس المال، وأطلقت خدمة النافذة الواحدة للمستثمر لتبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري. كما أطلقت الوزارة، بالتعاون مع وزارة البلدية والبيئة، مبادرة تسهيل إجراءات وشروط الرخص الإنشائية، وتدعم أصحاب المشروعات الناشئة. وفي سلطنة عُمان، قامت الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بوضع استراتيجية لتقديم الخدمات والتسهيلات والمعلومات للمستثمرين ومساعدتهم للحصول على موافقات المؤسسات العمومية والحصول على قروض تمويل من الحكومة والبنوك التجارية، وقامت بمراجعة قوانين ولوائح وإجراءات الاستثمار. أما في السعودية، فتسعى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال رؤية 2030، إلى مراجعة الأنظمة واللوائح وإزالة عوائق الاستثمار، خاصة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية منها والتي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي الجزائر، تمّ إصدار القانون التوجيهي لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة (رقم 17-02 بتاريخ 10 يناير 2017) بهدف تحسين بيئة عمل تلك المشروعات وتشجيع إنشاء مشروعات جديدة وتحسين تنافسيتها.

أما في تونس، وفي إطار النهوض بالاستثمار وإرساء سياسة استثمارية واضحة وتلافي الاشكاليات المتعلقة بالاستثمار، فقد وضعت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي قانون الاستثمار (عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016). ويشتمل على عدة إصلاحات، يتعلّق البعض منها بتطوير منظومة المؤسسات المعنية بالاستثمار بتأسيس (المجلس الأعلى للاستثمار) و(الهيئة التونسية للاستثمار) و(الصندوق التونسي للاستثمار). كما قامت لبنان بعدة جهود لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الحكومة بسنّ عدة قوانين، مثل الاستثمار الوطني سنة 2001، وإطلاق مناطق اقتصادية حرة (وزارة الاقتصاد والتجارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2014). كما قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بتشكيل فريق عمل لتحسين بيئة الأعمال فأسّست وحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" فريق المؤسسات"، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظراً لعدم تحقيق هذه المبادرات للنتائج المرجوة، تمّ اتّخاذ ست توجهات استراتيجية تُعتبر الركائز الفعلية لاستراتيجية لبنان الوطنية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نجد من بينها تطوير بيئة الأعمال وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية والضريبية وإدخال تحسينات على قانون الاستثمار المحلي والأجنبي وقانون التجارة وقانون الإفلاس وتكييف النظام القضائي لملائمة متطلبات هذه المشروعات. أما فيما يتعلق باللوائح والقوانين المساندة للقطاع المالي وآليات التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يُلقي (الجدول 2-2) بعض الضوء على هذا الجانب في عدد من الدول العربية التي تنتمي إلى المجموعات التنموية الثلاثة.

الجدول رقم 2-2: القوانين واللوائح المساندة للبنية التحتية للقطاع التمويلي في الدول العربية

الدول	القوانين المساندة لأنواع الضمانات المقبولة	القوانين المساندة لتحصيل الضمانات والديون المتعثرة	القوانين المساندة لبيع الديون المتعثرة	القوانين المساندة لتأمين التمويل
السعودية	تتوفر لائحة تنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل تنظم أمور الضمانات من حيث القبول وشروطها وحالات الاستثناء.	تحصيل الضمانات: تنظم اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل الأنشطة المساندة تحدد اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل آليات تنظيم الأنشطة المساندة للتمويل التي تشمل تحصيل الديون المتعثرة وتسويق المنتجات التمويلية.	تحكم اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل عملية بيع الديون، إضافة الى قواعد تنظيم التصرف في أصول التمويل.	تشتمل اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، على ضرورة احتواء عقد التمويل على عدة أمور منها التأمين اللازم. وعليه تتلخص الأنظمة (القوانين) في (أنظمة مؤسسة النقد، العربي السعودي، لتشريعات الاسلامية)
الكويت	ينظم قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة قواعد التمويل وطريقة السداد الموضوعة من قبل مجلس إدارته والتي تسمح باعتماد ضمانات موجودات المشروع الثابتة والمنقولة وجواز رهنها ضماناً للدين.	قانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	لا توجد قوانين تساند عملية بيع الديون.	قانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
الأردن	يوجد قانون خاص بدفع الأموال غير المنقولة (تأمين الدين). إنهاء مسودة قانون خاص بالأموال المنقولة.	تحصيل الضمانات والديون المتعثرة: لا يوجد قانون. ولكن توجد مبادئ عامة بين المصرف المركزي وجمعية المصارف لتسوية الديون خارج المحكمة	يسمح قانون المصارف لسنة 2000 بممارسة شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.	لا يوجد قانون يحدد التأمين
مصر	قانون تنظيم الضمانات المنقولة.	–	–	قانون تنظيم تأمين التمويل متناهي الصغر
لبنان	لا توجد قوانين خاصة بتحديد أنواع الضمانات لكن تختلف المصادر القانونية حسب اختلاف الضمانات المقدمة.	قانون أصول المحاكمات المدنية. قانون الموجبات والعقود. التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي والتي تنظم جدولة الديون المتعثرة وتحصيلها. أما بخصوص تحصيل الضمانات، فلا يوجد قانون مختص وإنّما تخضع لقانون أصول المحاكمات المدنية إضافة إلى التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي.	لا يوجد قانون خاص لكن بيع الديون وارد ضمن قانون الموجبات والعقود.	
تونس	بخصوص اعتماد الأصول المنقولة كضمان للقروض فهناك العديد من النصوص القانونية المتفرقة التي تخول ذلك.			
المغرب	قانون حول ضمانات الأصول المنقولة.			
موريتانيا	قانون الحقوق العينية (إذا اتفق الطرفان على ذلك). المدونة التجارية وقانون العقود والالتزامات.	قانون تحصيل الديون المصرفية.		لا توجد قوانين تحدد تأمين على التمويل
السودان	تحدد الضمانات بموجب المنشورات التي تصدر من البنك المركزي لتنظيم منح التمويل المصرفي ويتم تحديثها دورياً. قانون وكالة الضمان.	قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف. قانون التحكيم السوداني. قانون الشركات. قانون هيئة الرقابة على التأمين. لا يتوفر قانون حول بيع الديون.		قانون الشركات لسنة 1925 لتنظيم عمل شركات التأمين ونظامها الأساسي الاتفاق بين بنك السودان المركزي وشركات التأمين على وثيقة للتأمين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المصدر: صندوق النقد العربي، 2017.

وفي إطار مواصلة تحليل جهود الدول العربية لتحسين المناخ الاستثماري وتيسير بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن التعرض لمكانة الدول العربية في تقرير البنك الدولي لسنة 2019 الخاص بممارسة أنشطة الأعمال، إضافة إلى أهم الاصلاحات التي تمّ اتّخاذها لتحسين بيئة عمل هذه المشروعات. ويشير التقرير إلى أن الإمارات جاءت في المرتبة 11 عالمياً (190 اقتصاداً) والمركز الأول على مستوى الدول العربية، مما يعني أن البيئة التنظيمية للاستثمار هي الأكثر ملاءمة مقارنة بباقي الدول العربية. أما بالنسبة لباقي دول مجلس التعاون، فقد جاءت ضمن الثمان الدول العربية الأولى، حيث جاءت البحرين في المركز 62 عالمياً، وجاءت الكويت في المركز 97 عالمياً. أما باقي البلدان العربية، وباستثناء المغرب (60) وتونس (80) وجيبوتي (99)، فهي تتمركز في مراتب تزيد عن 100، كما هو مبين في (الشكل 2-1).

الشكل رقم 2-1: ترتيب الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019

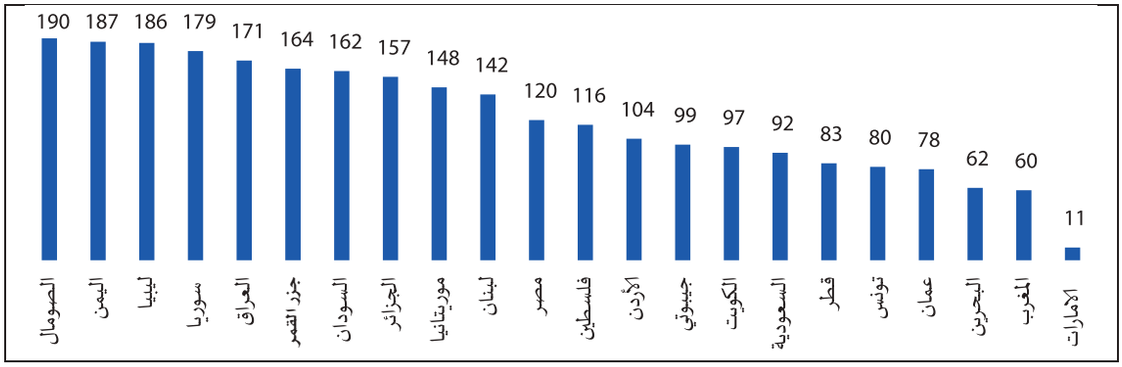

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2019.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتّخذتها الدول العربية لإصلاحات أنظمة الأعمال للفترة (2006-2019)، تشير البيانات إلى تنفيذها 357 إجراءً إصلاحياً (ما يمثل نحو 9 % من مجموع الإصلاحات عالمياً)، وقد تركز ما يزيد عن 50 % من تلك الإصلاحات في خمس دول عربية وهي الإمارات والمغرب والسعودية ومصر وموريتانيا. (الجدول 2-3).

ومن بين المجالات التي شهدت أكبر عدد من الإجراءات الإصلاحية، «التجارة عبر الحدود» (52 إصلاحاً)، و«الحصول على الائتمان» (59 اصلاحاً)، وخصوصاً «تيسير متطلبات بدء النشاط التجاري/ تأسيس المنشآت» (77 إصلاحاً). ونتيجة لذلك، فقد أصبح تأسيس المشروعات يتطلب 12 إجراء في الجزائر، و10 إجراءات في السعودية وليبيا وغزة والضفة الغربية، و9 إجراءات في السودان، و8 إجراءات في العراق ولبنان، و7 إجراءات في كل من الكويت والأردن وقطر وسوريا، بينما لا يتجاوز 4 إجراءات في المغرب وموريتانيا وعُمان، وإجراءين فقط في الإمارات. أما عدد الأيام لتأسيس المشروعات وبدء النشاط التجاري، فيتراوح ما بين 70 يوما في الصومال وأقل من 4 أيام في الإمارات، وتصل إلى 8 أيام في تونس والبحرين، و11 يومًا في مصر، و12 يومًا في الأردن، وتصل كلفة تأسيس شركة صغيرة أو متوسطة إلى حوالي 40 % من متوسط الدخل القومي (نصيب الفرد من الدخل القومي) في كل من لبنان ومصر وجيبوتي، وتتجاوز 20 % في السودان والإمارات

الجدول رقم 2-3: مجموع الإصلاحات لأنظمة الأعمال في الدول العربية (2006-2019)

اقتصاد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار	المجموع
الإمارات	6	4	6	4	6	4	1	3	2	1	37
المغرب	8	2	1	5	3	3	7	5		1	35
السعودية	7	2	1	5	4	4	2	4	3	2	34
مصر	8	3		3	6	6	2	4	1	1	34
موريتانيا	6	3		2	4	1	2	5	2		25
الأردن	6	1		1	3	1	4	5	2		23
تونس	3			3	3	4	6	3		1	23
جيبوتي	3	2		3	3	2		3	1	2	19
الجزائر	3	3	2	1	3		3	2	1		18
فلسطين	2	1		2	5		2	1	1		14
عمان	4		1	1	2		2	3			13
الكويت	3	1		2	1	2		2		1	12
جزر القمر	3			2	2	1		1	1	1	11
قطر	3			1	3		1	3			11
البحرين	1	1		1	3	1		3			10
سورية	4				2		1	2	1		10
السودان	1				2	1	2	1	2	1	10
اليمن	3				1		2	2			8
لبنان	2		1		2		1				6
العراق	1	1	1		1						4
المجموع	77	24	13	36	59	30	38	52	17	11	357

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2019.

وليبيا والأردن، بينما لا تتعدّى 5 % في كل من تونس والمغرب وعُمان والكويت والبحرين، أما الحدّ الأدنى لرأس المال لبداية مشروع، فلا يمثل شرطاً في جُلّ الدول العربية باستثناء سوريا (75.7 %)، ولبنان (38.9 %) وجزر القمر (28.5 %) وليبيا (26.6 %) والعراق (16.6 %) والبحرين (3.1 %) من متوسط الدخل القومي للفرد.

ولمزيد من التحليل، فقد تمّت مراجعة مقياس «الابتعاد عن الحدّ الأعلى للأداء» والذي يُمكِّن من تحديد المسافة الفاصلة بين أداء كل بلد، على مستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، من «الحدّ الأعلى للأداء»، والذي يمثل أفضل أداء سُجِّل في كل المؤشرات العشرة في جميع الاقتصادات (190 دولة) المعنية في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (الشكل 2-2). ففي مجموعة الدول

الشكل رقم 2-2: مقياس الابتعاد عن الحدّ الأعلى للأداء

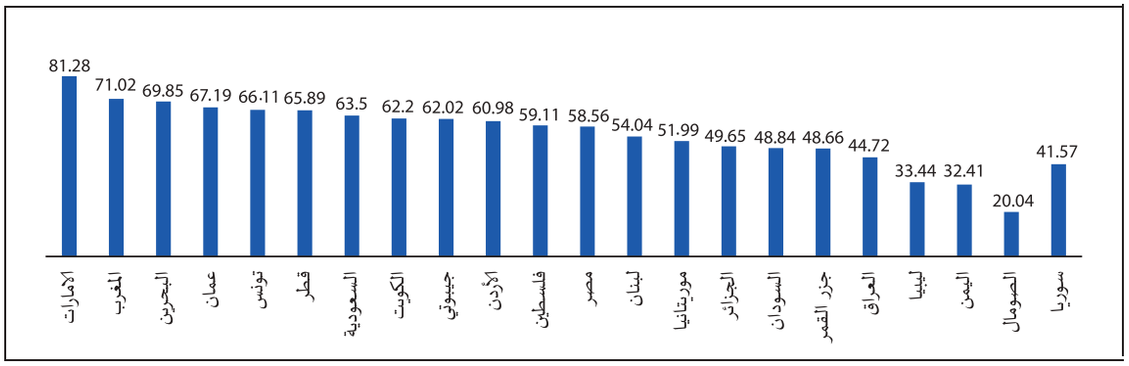

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2019.

العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة، يظهر جليّا التطور الإيجابي للمؤشر في الإمارات، ليصل الى 81.3 في تقرير 2019، ليعكس المجهودات الكبيرة التي أدّت إلى تقليل الفجوة بينه وبين أفضل الاقتصادات على مستوى العالم (نيوزيلاندا وسنغافورة).

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة، فقد شهدت بعض الدول كالمغرب، وتونس والأردن ومصر تطوراً لهذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس حرصها على التحسين المتواصل والمستمر لبيئة الأعمال لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، لا يزال أغلبها بعيداً عن أفضل الممارسات العالمية، ولم تقم لبنان والعراق وليبيا بإصلاحات تمكنها على الأقل بالالتحاق بهذه البلدان.

أما في مجموعة الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، فقد سجلت جيبوتي قفزة نوعية لتقليل الفجوة بين بيئتها التنظيمية في مجال الأعمال وأفضل أداء عالمي (المرتبة الثانية عالمياً في مجال الإصلاحات - تقرير 2019)، حيث وصل مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء إلى 62 سنة 2019، متجاوزة الكويت والأردن، كما يوضح ذلك الشكل السابق. ويرجع هذا الى الإصلاحات التي شملت مجالات: بدء النشاط، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، حماية المستثمرين الأقلية وتسوية حالات الإعسار.

وإلى جانب تحسين مناخ الأعمال، لا بد من الإشارة إلى أنّ بعض التدابير الأخرى التي قامت بها بعض الدول العربية لتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على المنافسة، عملت على تمكينها من الاستفادة والحصول على حصص من المشتريات الحكومية. فعلى سبيل المثال، خصّصت تونس 10 % من مشتريات الجهات الحكومية لتلك المشروعات، كما خصّصت الإمارات نسبة 10 % كحدّ أدنى من المشتريات والخدمات السنوية للهيئات الحكومية، أمّا في مصر، فتصل هذه النسبة إلى 20 % من القيمة التقديرية لصفقات الأشغال والتزود بمواد وخدمات (صندوق النقد العربي،2017). ومع ذلك، تبقى هذه النسب متواضعة لتشجيع هذه المشروعات على الاستثمار بالشكل المطلوب، لا سيما في غياب الشفافية والوضوح في تنفيذ وإتمام المشتريات الحكومية.

يمكن التأكيد، مما سبق، على سعي بعض الدول العربية بشكل جاد لتحسين بيئة الأعمال وتنظيم التشريعات التي تنظّم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء بتفعيل القوانين أو بتسخير الآليات اللازمة وإجراء الإصلاحات المطلوبة. في حين لا زالت دول أخرى غير قادرة على إدارة وتنظيم شؤون هذه المشروعات بفعالية، بسبب ضعف السياسات وغياب منظومة المؤسسات اللازمة، وعدم وجود تشريعات مرنة لتنظيم العلاقة بين كافة

الأطراف وعدم تفعيل هذه التشريعات، إن وجدت. وهنا، تظهر الدعوات المستمرة إلى ضرورة الاستفادة من بعض الممارسات الإقليمية والدولية في هذا الخصوص، والتي يعرض لها الفصل الثالث.

3-2 الأطر التنظيمية والمؤسسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أشار البند السابق إلى أهمية توفر الأطر التشريعية والقوانين الناظمة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن تفعيل هذه التشريعات والقوانين وتطبيقها بالشكل الأمثل، يتطلب توفر أطر تنظيمية ومنظومة متكاملة من المؤسسات الداعمة والراعية والممولة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتكون هذه المنظومة من مختلف الجهات الحكومية، بغضّ النظر عن مهامها، سواء تلك التي تتعلّق بسنّ التشريعات أو تنفيذها أو الرقابة عليها، أو تلك المتعلقة برسم السياسات وتصميم البرامج والخطط الاستراتيجية لهذه المنشآت، أو تلك المعنية بتنظيم عملية تأسيس هذه المشروعات (التسجيل والترخيص ومزاولة الأعمال والحصول على الخدمات العامة وتصاريح البناء).

وبوجه عام، يمكن تمييز الدول العربية في تعاملها المؤسسي والتنظيمي مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مجموعتين على النحو التالي:

المجموعة الأولى: إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال هيئات وأجهزة متخصصة. حيث قامت بعض الدول العربية بإسناد هذا الدور إلى مؤسسات متخصصة بتنمية هذه المشروعات، سواء مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة التنمية البشرية. فقد أسست السعودية سنة 2016 الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- منشآت، وتمّ تكليفها بالمهام المتعلقة بدعم وتنمية ورعاية هذه المشروعات وتنفيذ ودعم برامج لنشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت. كما قامت الإمارات بتأسيس مجلس المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية هذا القطاع. كما قامت بعض الإمارات، كدبي وأبو ظبي، بتأسيس صناديق ومؤسسات تُعنى بهذه المنشآت على مستوى كل إمارة. وقامت الكويت أيضا بتأسيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 بهدف خلق فرص عمل منتجة للمواطنين في القطاع الخاص، وزيادة مشاركة تلك المشروعات في الاقتصاد المحلي، والمساعدة في خلق بيئة ملائمة للأعمال. وفي سلطنة عُمان، تمّ تأسيس الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) للنهوض بهذا القطاع وتعزيز دوره في تنمية الاقتصاد، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الفنية والتدريبية والاستشارية المختلفة، كما قامت بعض الدول العربية ضمن المجموعة الثانية مثل المغرب، بتأسيس الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. وتعمل هذه الأخيرة على تنسيق شؤون المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وغرف الصناعة والتجارة وعدد من المؤسسات الأخرى ذات العلاقة. وفي مصر، يعمل جهاز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميته، وذلك تجسيداً لرؤية "مصر 2030".

المجموعة الثانية: إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياق أو ضمن أجهزة متعددة غير متخصصة، وذلك عبر العديد من الدول العربية مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة التنمية البشرية على السواء. حيث يتمّ تكليف عدة جهات حكومية ذات صلة، للقيام بهذا الدور، كلّ واحدة حسب اختصاصها. ففي قطر، تشترك عدة مؤسسات، كل واحدة حسب اختصاصها، لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الطاقة والصناعة التي تركز على دعم هذه المشروعات في القطاع الصناعي.

وفي مملكة البحرين، تمّ إنشاء عدة مؤسسات في بعض الهيئات الحكومية، أبرزها إدارة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وتتولى رعاية ومساندة هذه المشروعات بها. أما في الأردن، وإلى جانب المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية، تقوم وزارة الصناعة والتجارة بمهمة تسجيل المنشآت وفحص حساباتها وقيودها والتأكد من التزامها بأهدافها وتحديد الشروط العامة لعملها. وفي تونس، تلعب عدة جهات بعض الأدوار الهامة وتشمل: المجلس الأعلى للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار ووزارة الصناعة والتجارة وغيرها. وتساهم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بتوفير مناخ أعمال ملائم لهذه المشروعات. ومن جهتها، تتولّى الهيئة التونسية للاستثمار تيسير الإجراءات أمام صغار المستثمرين واقتراح السياسات والإصلاحات في مجال بيئة الأعمال. وفي الجزائر، تقوم الوكالة الوطنية لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ استراتيجية القطاع والبرنامج الوطني لتطوير هذه المشروعات، وتعمل على تقديم الخدمات الاستشارية لصالحها، ومتابعة أوضاع التأسيس والتوقف وتغيير النشاط. وتعمل المديرية العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، على تشجيع إنشاء مشروعات جديدة صغيرة ومتوسطة الحجم، وتقديم الدعم اللازم لنموها وضمان توفير توزيع مناسب للخدمات التمويلية وغير التمويلية لها. أما في فلسطين، فتختصّ اتّحادات أصحاب الأعمال واللجان الوزارية المختلفة بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وحتى يتسنّى وضع صورة إجمالية للبندين السابق والحالي، حول الأوضاع التشريعية والمؤسسية ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، يقدّم (الجدول 2-4) عرضاً للأطر التشريعية والمؤسسية ذات الصلة معاً.

وختاماً، نشير إلى أهمية العمل على استكمال بناء الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية في الكثير من الدول العربية، وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية المميزة. كما يجب على جميع الدول العمل على إيجاد نطاق عمل استراتيجي (استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة) بحيث تراعي توفر كافة مقومات نجاح السياسات والبرامج الرامية لتنمية هذه المشروعات. وفي هذا المجال، يجب على الجهات العربية البدء من حيث انتهى الآخرون في الدول ذات أفضل أداء.

كما يجب التأكيد على أن الدور الموكول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرؤى والخطط الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية يتطلب وجود منظومة متكاملة وشاملة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمحلية والأجنبية، وهي التي تقوم بتوفير كافة الظروف الداعمة لنشاط هذه المشروعات وتقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية، إضافة إلى توفير البيئة القانونية والتشريعية الناظمة. وهذا ما يمكن ملاحظته من معظم تجارب الدول المتقدمة، كما سيتم التطرق إليه لاحقاً وبالتفصيل.

وبالإضافة إلى ذلك، فلا يتعلق نجاح هذه المشروعات بهيئة أو مؤسسة واحدة، مهما كان حجمها وأداؤها، بل يحتاج منظومة متكاملة وشاملة من المؤسسات والهيئات التي توفر لها مقومات النجاح والاستمرار. وتتضمن المنظومة المثالية: القطاع المالي ومؤسسات التمويل المتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر، والمؤسسات المعنية بالتشريعات والقوانين، وهيئات الاستثمار وهيئات ضمان القروض، ومؤسسات الدعم الفني ومؤسسات العمل الريادي والتعاوني والخيري، ومؤسسات التعليم العالي، وهيئات تنشيط الصادرات، سواء على المستويات القطرية/الوطنية أو على مستوى العمل العربي المشترك.

الجدول رقم 2-4: الأطر التشريعية والمؤسسية المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدول	الأطر التشريعية ذات الصلة	الأطر المؤسسية ذات الصلة	ملاحظات
السعودية	- لا يوجد قانون متخصص - يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	- تأسست الهيئة سنة 2016 لدعم رؤية المملكة 2030
الكويت	- قانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	- تم ادخال تعديلات على اللائحة التنفيذية للقانون سنة 2018
الإمارات	- قانون رقم 2 لسنة 2014 بشأن المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	- البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة +مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (وزارة الاقتصاد)	- ترتبط أيضاً بقانون تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع
عُمان	- لا يوجد قانون متخصص، ويتم التعامل معها من خلال قوانين أخرى كالتجارة وغيرها	- الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- تأسست الهيئة سنة 2013
مصر	- قانون تنمية المنشآت الصغيرة لسنة 2004، والانتهاء من مشروع قانون جديد - يتضمن قانون الاستثمار لسنة 2017 حوافز خاصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة	- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	- تم الحاق الجهاز بمجلس الوزراء لتنشيط وتفعيل دوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الأردن	- لا يوجد إطار تشريعي خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة - يتضمن قانون تشجيع الاستثمار حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	- لا توجد هيئة وطنية جامعة - توجد أطر مؤسسية ذات صلة: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع، صندوق التنمية والتشغيل، الإقراض الزراعي، وصندوق المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة.	- ترتبط المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً بتشريعات الصناعة، الشركات، الدخل.
تونس	- -تعتمد على قوانين قائمة متعلقة بالشركات - - قانون للاستثمار سنة 2016 يتضمن مساندة للاستثمارات بصفة عامة	- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	
الجزائر	- قانون توجيهي لتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة سنة 2017	- الوكالة الوطنية لتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	
المغرب	- -قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002 - -يتوفر قانون استثمار عام يتضمن حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	- الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة – مغرب المقاولات	
لبنان	- لا يوجد قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة - يوجد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	- أحد الأنشطة الرئيسة لوزارة الاقتصاد والتجارة	- تضمن البيان الوزاري للحكومة (فبراير 2019) تأكيدات على توسيع دور القطاع الخاص.
فلسطين	- قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قرار مجلس الوزراء لسنة 2011 بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة	- هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية - برنامج تمويل المشاريع الصغيرة – تأسس سنة 2008	- يعتبر برنامج التمويل أحد أنشطة هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية
السودان	- لا يوجد تشريع متخصص، والاعتماد على التشريعات التجارية، وقانون الاستثمار المتضمن حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	- لا يوجد إطار مؤسسي وطني، وتملك ولاية الخرطوم (هيئة تنمية الصناعات والأعمال الصغيرة)	- أدوار مؤسسية هامة ذات صلة مثل: البنك المركزي، وزارة الضمان والتنمية الإجتماعية وديوان الزكاة
موريتانيا	- قانون رقم 52 لسنة 2012 يتضمن مدونة الاستثمارات (والذي يتضمن مواد كاملة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة)	- المديرية العامة لترقية القطاع الخاص (وزارة الاقتصاد والمالية)، والتي تأسست سنة 2016.	- تختص المديرية بتشجيع المبادرة، وتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: إعداد فريق العمل في التقرير من واقع الأوراق الخلفية للتجارب العربية المعدة خصيصاً للتقرير، استنادا للمصادر الوطنية ذات الصلة.

2-4 دور السياسات المالية والنقدية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تستخدم الدول النامية والمتقدمة، على حدّ سواء، السياسات المالية والنقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد أشارت العديد من الدراسات الى العلاقة الوثيقة بين التنمية المالية ومعدلات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Thorsten B.، Demirgüç. K and Maksimovic، 2008). وعليه، فقد أصبح لزاماً أن توفّر هذه السياسات الحوافز المالية والتمويلية والتنظيمية التي تعزز وتهيئ بيئة الأعمال المناسبة لهذه المشروعات. وفي هذا الإطار، يقوم هذا الجزء بتسليط الضوء على قضايا الاستقرار الكلي والاستقرار المالي والتنمية المالية. كما يقوم على تقييم جهود البنوك المركزية في الحدّ من فجوة التمويل، وكذلك تقييم دور السياسة المالية والتجارية في الدول العربية، في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجهود العربية، لإصلاح الأنظمة المالية التي تدعم أدوار هذه المشروعات.

2-4-1 السياسة النقدية والبنوك المركزية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وإن كانت الجهود والنتائج متفاوتة فيما بين هذه الدول. لذا، سيتم تقييم دورها في تنمية هذه المشروعات من خلال اختبار مقدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبالتالي توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لأنشطة هذه المشروعات، لأن التقلبات الاقتصادية الحادة وارتفاع معدلات التضخم تنعكس سلباً على أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج وكلفة التمويل، بالتالي، على حجم الأرباح ومؤشرات الأداء المالية وغير المالية.

ويمثّل الاستقرار الاقتصادي أهم أهداف السياسة النقدية، ويُقصد به انخفاض معدلات التضخم. وعلى الرغم من أن الأولوية في السياسة النقدية توفير استقرار الأسعار، إلا أنها تدعم أيضاً الأهداف الاقتصادية الأخرى بما في ذلك النمو الاقتصادي والتشغيل والنشاط التجاري والاستثماري.

وفي هذا السياق، تهدف السياسة النقدية، في الدول العربية، إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وهذا ما تؤكده قوانين البنوك المركزية، في كل في مصر والمغرب وتونس واليمن والكويت والأردن. وبالنظر إلى أداء مؤشر التضخم في الدول العربية لمعرفة أداء السياسة النقدية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، واستناداً إلى (الجدول 2-5)، يتّضح انخفاض متوسط معدلات التضخم في الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً، حيث بلغت حوالي 2.2 %، وهي مساوية للنسب التي يستهدفها البنك المركزي الأوروبي (2 %)، بينما بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية، ذات

الجدول رقم 2-5: متوسط معدلات التضخم في الدول العربية 2010-2017

تصنيف الدول العربية	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً	2.2	4.9 (الكويت 2011)	2.4-(قطر 2010)
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية والمتوسطة	5.3	28.5 (ليبيا 2017)	3.7- (لبنان 2015)
الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة	10.6	39.9 (السودان 2014)	12.6-(اليمن 2016)

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، 2018

التنمية العالية والمتوسطة والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، حوالي 5.3 % و10.6 % على التوالي. وتُعتبر هذه المعدلات مقبولة اقتصادياً في كل الدول العربية، باستثناء السودان واليمن ومصر والتي يتجاوز فيها متوسط المعدل السنوي 10 %.

ونشير هنا إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يعكس عدم استقرار البيئة الاقتصادية، وبما يفاقم عدم التأكد من بيئة الأعمال، فتزداد المخاطر الاستثمارية ومخاطر اتّخاذ القرارات الإدارية والتمويلية، بسبب ارتفاع تقلبات أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج، وتذبذب تكاليف الإنتاج والأرباح، مما قد ينجم عنه تعثر كثير من المشروعات وتوقفها. وتتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع معدلات التضخم وتقلّب الأحوال الاقتصادية أكثر من المشروعات الكبيرة، بسبب عدم توفر مخفضات الصدمات المالية (Buffers) مثل رأس المال الكبير.

2-4-2 الشمول المالي

في ظل الحاجة الماسة إلى اتّباع أساليب مبتكرة لتحفيز النمو الاقتصادي، يمكن للشمول المالي القيام بدور بالغ الأهمية في خلق فرص عمل والحد من الفقر وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل والمستدام. فالأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين تتوفر لديهم فرص الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية والحصول على التمويل، يكونون قادرين على إنشاء أنشطة مدرة للدخل ومشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة. وتشير نتائج قاعدة بيانات الشمول المالي، على مستوى الدول العربية، إلى أن متوسط نسبة الذين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية قد ارتفع من 22 % سنة 2011 إلى 37 % سنة 2017، وذلك مقارنة بارتفاع المتوسط العالمي الذي ارتفع من 51 % سنة 2011 إلى 69 % سنة 2017. وهنا يتّضح انخفاض مستوى الشمول المالي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي. ولكن يمكن القول أن هناك توافقا في أداء الدول العربية في هذا المؤشر بصورة عامة مع نمط التنمية البشرية السائد فيها، حيث ترتفع نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية في الدول ذات التنمية البشرية العالية جداً، وتنخفض هذه النسبة مع انخفاض مستوى التنمية البشرية في الدولة. وتجدر الإشارة إلى أنه، كلما ارتفعت نسبة الشمول المالي، كلما تمكّنت المؤسسات المالية من تقديم خدمات أوفر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تعكس قيم هذا المؤشر التحدي الكبير الذي تواجهه بعض الدول العربية، مثل مصر والمغرب وفلسطين والعراق ومجموعة الدول العربية منخفضة التنمية البشرية، في تقديم الخدمات المالية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعاني هذه الدول أيضاً، من ضعف تمويل القطاع الخاص بشكل عام، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المغرب)، حيث تبلغ هذه النسبة 25.2 %، 7.4 % في كل من مصر والعراق على التوالي، وتقل هذه النسبة عن 3 % في كل الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة. ويؤكد هذا على التحدي الأكبر الذي يواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من فرص التمويل المصرفي المتاح في هذه الدول. ويعكس (الجدول رقم 2-6) إمكانية استفادة هذا القطاع من الخدمات المصرفية، وهو متاح بشكل أكبر في دول مجلس التعاون، مقارنة مع الدول العربية الأخرى.

كما يتّضح من البيانات توزيع وتوفّر الخدمات المصرفية الأساسية في الدول العربية من جانب عدد فروع البنوك التجارية وانتشارها الجغرافي وكثافتها وعدد أجهزة الصراف الآلي. حيث سجلت المغرب أعلى عدد لفروع البنوك التجارية في الدول العربية والتي بلغت 6346 فرعا، تليها كل من مصر والسعودية وتونس بعدد فروع بلغت 2805، 2079، 1752 على التوالي.

ولا يوجد نمط متناسق واحد لمؤشرات توفر الخدمة المصرفية في الدولة يتّبع نمط التنمية البشرية فيها، فيرتفع عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ في

الجدول رقم 2-6: توفر الخدمات المصرفية الأساسية في الدول العربية وفقاً لمستوى التنمية البشرية للدول العربية

الدولة	العام	عدد فروع البنوك التجارية	عدد فروع البنك التجارية لكل 100 ألف بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً					
الإمارات	2017	853	11.3	10.9	65.5
السعودية	2017	2079	8.5	1.0	74.4
قطر	2017	198	9.5	18.5	59.0
الكويت	2017	442	14.2	26.1	64.4
عُمان	2017	512	14.8	1.7	37.7
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية والمتوسطة					
الجزائر	2017	1509	5.2	0.6	9.4
مصر	2015	2805	4.5	2.9	13.4
الأردن	2017	894	14.7	10.4	28.0
لبنان	2017	1065	23.8	108.9	40.7
ليبيا	2017	522	11.8	0.3	3.8
المغرب	2017	6346	24.5	14.3	27.0
تونس	2016	1752	20.5	11.4	27.4
فلسطين	2016	309	11.8	53.8	22.7
الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة					
جيبوتي	2017	36	7.3	2.1	12.1
موريتانيا	2016	198	8.3	0.2	9.7
السودان	2017	769	3.3	0.3	5.4
اليمن	2015	239	1.6	0.5	6.3
جزر القمر	2017	11	3.1	8.1	4.9

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2018 (Financial Access Survey)

الدول العربية متوسطة الدخل أكثر من غيرها من الدول الأخرى، بينما يرتفع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ في الدول العربية ذات التنمية العالية جداً. وفي المقابل، تنخفض قيم مؤشرات الانتشار المصرفي وتوافر الخدمة المصرفية في الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، مما يشير إلى ضعف الشمول المالي والتنمية المالية في تلك الدول. ويتأثر التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمستوى انتشار المصارف كمياً وجغرافياً والذي تعكسه مؤشرات عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ، وعددها في كل 1000 كيلومتر مربع.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية تسعى لوضع استراتيجية للشمولي المالي، وعلى رأسها الأردن، حيث تمخضت الجهود عن إطلاق (الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي) في أواخر سنة 2017. وتستند الاستراتيجية إلى مجموعة من السياسات ذات الأولوية: التمويل الأصغر،

الجدول رقم 2-7: الآليات والتدابير المتخذة لحفز النفاذ للتمويل في عدد من الدول العربية

الدول	الآليات المتوفرة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال	الآليات المتاحة لخفض تكاليف إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة
السعودية		- يجري تطوير آليات خفض تكاليف الاقراض تحت مظلة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
الكويت	- لا تتوفر آلية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال.	- يقدم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمويلا للمشروع بنسبة لا تزيد على 80% من تكلفة المشروع، بفترة سماح 3سنوات وأجل سداد يمتد لـ 15 سنة
الأردن	- تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات ملاءة وضمانات مالية محدودة، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على الاقتراض من أسواق المال.	- حشد التمويل الخارجي وفتح خطوط الائتمان لتقديم التمويل المدعوم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. - وضع برامج تمويل موجهة بسعر فائدة منخفض لتشجيع الإنتاج في قطاعات معينة.
المغرب	- العمل على إنشاء منصة خاصة بالمنشآت الصغيرة في سوق المال.	
مصر	- توجد بورصة النيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ويصل عدد الشركات المسجلة فيها إلى 40 شركة، والتي يتصف أغلبها بهيكل ملكية عائلي، للتسجيل والاستجابة لمتطلبات الحوكمة والإفصاح.	- منح المنشآت الصغيرة تسهيلات ائتمانية بسعر (5%عائد بسيط متناقص) - منح الشركات والمنشآت المتوسطة التي تعمل في مجال الصناعة والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل بسعر عائد منخفض (12%)
فلسطين		- وقف العمل بشرط الدفعة المقدمة من قبل المقترض والمنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد بنسبة 10% في حالة جدولة القروض المتعثرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. - إعفاء المؤسسات المصرفية من تكوين نسبة 2%كاحتياطي عام للمخاطر مقابل التسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة شريطة أن تكون التسهيلات الخاضعة للإعفاء مضمونة من إحدى المؤسسات المالية لضمان القروض.
لبنان	- تجري دراسة عدة خيارات لتفعيل عمل الأسواق المالية، منها إنشاء منصة تداول الكترونية لإدراج الشركات الناشئة والصناديق ولتمكين الشركات الناشئة من طرح أسهمها لتأمين سيولة إضافية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- تقديم قروض مدعومة من الدولة. - تقديم حواجز من المصرف المركزي للمصارف.
موريتانيا	- لا تتوفر آلية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أسواق المال.	- تحديد سقوف عامة لنسبة الفائدة المطلوبة على القروض
السودان	- يسمح القانون لمؤسسات التمويل الأصغر التسجيل في سوق الأوراق المالية وفقاً لما هو منصوص عليه في أوامر تأسيسها.	- الاستعلام وتوفير المعلومات والمعرفة الكاملة بالمشروعات. - تحديد المخاطر وإدارة المخاطر. - التأمين ضد المخاطر (الحريق والسرقة وخيانة الامانة والأخطار المهنية والنقل والتلف والبطالة والخسارة والوفاة والكوارث الطبيعية) - حوسبة إجراءات متابعة القرض. - الإعفاء من الرسوم والجبايات)

المصدر: صندوق النقد العربي، 2017

والخدمات المالية الرقمية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أربعة عوامل تمكينية: حماية المستهلكين الماليين، وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية، والبيانات والبحوث، والقوانين والتشريعات. وتستهدف الاستراتيجية مجموعة من القطاعات، من أبرزها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسعى إلى زيادة نسبة التمويل (معدل الإقراض) المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لهذه المشروعات من 8.5 % إلى 15 % بحلول سنة 2020. ويبين (الجدول 2-7) بعض الآليات والتدابير المتّخذة لحفز النفاذ للتمويل في بعض الدول العربية، وذلك فيما يتعلق بالآليات المتوفرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال، ولخفض تكاليف إقراض تلك المشروعات.

2-4-3 استقرار النظام المالي

تؤكد العديد من الدراسات التطبيقية أن عدم الاستقرار المالي الكلي يؤثر تأثيراً بليغاً على توافر الخدمات المالية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب ازدياد مخاطر الإقراض لهذه المنشآت (Rojas-Suárez، 2016). ويمكن تحليل استقرار النظام المالي العربي من خلال تحليل استقرار النظام المصرفي واستقرار الأسواق المالية في الدول العربية. ولقياس استقرار البنوك التجارية في الدولة، يستخدم البنك الدولي مؤشر درجة Z، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر، كلما دلّ ذلك على انخفاض احتمالية تعثر النظام المصرفي، وبالتالي قوة استقرار النظام المصرفي. ويوضح الجدول رقم 2-8 مستوى أداء الدول العربية في مؤشر درجة Z وفقاً لتقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي (2017-2018)، وتشير قيمة درجة Z في الجدول أيضاً إلى متوسط الفترة، كما يتضح من الجدول تفاوت الدول العربية في استقرار النظام المصرفي خلال الفترة (2013-2015)، إلا أنه يمكن القول بأنّ القطاع المصرفي العربي عموماً مستقر مقارنةً بالدول الأخرى، ولم يواجه مشاكل تعثر خلال تلك الفترة.

أما فيما يتعلق باستقرار الأسواق المالية، فيستخدم البنك الدولي مؤشر تقلبات أسعار الأسهم لقياس مستوى استقرار هذه الأسواق. وقد تم احتساب هذا المؤشر لعدد 92 دولة تتوفر بياناتها. وكانت القيمة المتوسطة لهذا المؤشر في العالم هي 15.5، وعلى مستوى مناطق العالم المختلفة، بلغت قيمته 15.6، 16.1، 10.9، 10.9 في كل من الدول المتقدمة (46 دولة)، في الدول الأوربية عالية الدخل (33 دولة)، في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (6 دول) وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء (8 دول) على التوالي (تقرير التنمية المالية العالمي، 2018/2017). كما يبين (الجدول 2-8) ضعف أداء الدول العربية في هذا المؤشر بشكل عام، مما يعني أن الأسواق المالية العربية أقل استقراراً من الأسواق العالمية الأخرى، كما أنها أقل استقراراً من النظام المصرفي في الدول العربية. وتشير التجارب القُطْرية إلى إمكانية قيام أسواق رأس المال بتوفير قنوات بديلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها، ولكن أسواق رأس المال لاتزال في مراحل أولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (صندوق النقد الدولي، 2019).

2-4-4 تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الإصلاحات المالية ودور البنوك المركزية

يُعتبر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أكبر التحديات التي تواجه السلطات النقدية والمؤسسات المالية، لأنها تتطلب الموازنة بين استيفاء متطلبات استقرار النظام المالي (من خلال تشديد شروط الاقتراض والضمانات المطلوبة) من جهة، وتخفيض هذه الشروط والضمانات لهذه المنشآت دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة الديون المتعثرة من جهة أخرى. وتظهر هذه الصعوبات التمويلية بسبب صغر أحجام هذه المشروعات وحداثة دخولها لسوق الائتمان وعدم قدرتها على توفير الضمانات المطلوبة، مما يزيد من مخاطر إقراضها. وتأتي إصلاحات السياسات النقدية والمالية والمبادرات الرامية إلى تسهيل الحصول على التمويل وتهيئة البيئة

الجدول رقم 2-8: مؤشرات استقرار النظام المالي والشمول المالي في الدول العربية

الدولة	المؤسسات المالية				الأسواق المالية			
	تمويل القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي في مؤسسة مالية	الفرق بين معدل الإقراض والاقتراض في البنوك	درجة Z (مؤشر الاستقرار المصرفي)	رسملة سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	رسملة سوق المال بعد استبعاد أعلى 10 شركات مدرجة	نسبة مبيعات الأسهم	تقلبات أسعار الأسهم (مؤشر استقرار الأسواق المالية)
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً								
الإمارات	65.2	75.4	4.4	27.2	45.9	23.3	39.7	15.2
السعودية	44.8	61.7		14.6	63.2	47.0	100.7	15.8
قطر	47.9	65.9	3.4	24.5	86.2	27.6	20.1	12.8
البحرين	67.5	76.1	4.6	15.5	62.2	27.7	2.2	7.1
الكويت	72.5	77.5	2.3	14.7	56.7		23.3	10.2
عُمان	48.6	73.6	3.0	15.5	48.2	66.2	13.9	10.4
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية والمتوسطة								
الجزائر	17.6	44.7	6.3	21.1				
مصر	25.2	12.3	4.7	18.6	20.3	52.8	28.8	23.7
الأردن	69.0	27.9	4.5	33.2	72.7	35.1	13.0	7.9
لبنان	92.8	43.6	1.3	20.8	23.8		4.0	7.1
ليبيا	14.5		3.5	30.3				
المغرب	66.4	39.1	8.0	39.9	48.1	28.4	6.0	9.0
تونس	71.2	28.9	2.5	23.2	19.4		14.3	7.0
العراق	7.4	10.8		27.6				
فلسطين	29.0	22.6		17.6	25.1		9.6	10.6
الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة								
جيبوتي	29.4	12.3	10.6	16.4				
موريتانيا	27.5	19.5	11.2	19.9				
السودان	8.0	12.5		23.8				
سوريا	20.4	23.3	3.7	10.7				
اليمن	5.6	5.5	6.8	19.1				
جزر القمر	23.2	21.7	8.8					
الصومال		15.6						

المصدر: البنك الدولي (Global Financial Report. 2018)

التمكينية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً من الأولويات الوطنية في العديد من الدول العربية، نظراً للدور المطلوب من هذه المشروعات في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتعاني تلك المشروعات في الدول العربية من ضآلة التمويل الممنوح، مما نتجت عنه فجوة تمويلية تتراوح بين 210 إلى 240 مليار دولار. وبلغت نسبة القروض الممنوحة لهذه المشروعات حوالي 2 % فقط من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون، وحوالي 13 % في بقية الدول العربية الأخرى. ولا تتعدى نسبة هذه القروض 8 % من الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية، باستثناء ثلاث دول فقط هي المغرب وتونس والأردن (مقابلة، 2017). وأشار تقرير دولي إلى أن العديد من المشروعات الخاصة في المنطقة العربية معزولة تماماً عن النظام المصرفي، خاصة المشروعات الصغرى ومشروعات القطاع غير الرسمي (European Bank، 2016).

وهنا، تجدر الإشارة إلى قضيتين محوريتين: تتعلق الأولى بنظم سعر الصرف في غالبية الدول العربية التي صُمّمت للترويج لنظم اقتصادية ريعية غير إنتاجية؛ حيث تعزف البنوك غالباً عن تمويل القطاع الخاص بصفة عامة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وتفضل في المقابل الاستثمار في السندات الحكومية ذات العائدات الأعلى والمخاطر الأقل. أما القضية الثانية، فترتبط بالتحيّز القوي لرأس المال في القطاع الخاص المنظم على حساب العمل، والذي زادت حدّته خلال السنوات الأخيرة، نتيجة التطورات التكنولوجية المتلاحقة، إذ ولّد ضغوطاً متزايدة على نمو واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

وكانت المحصلة في الدول العربية هي عدم رغبة الكثير من البنوك في التوسع في إقراض هذه المنشآت من جهة (جانب العرض)، وعدم إقبال هذه المنشآت على الاقتراض من البنوك من جهة أخرى (جانب الطلب)، وفي كلتا الحالتين توجد فجوة حقيقية (مقابلة، 2017). ويوضح (الشكل 2-3) أوضاع التمويل المتاح للمشروعات العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بمثيلاتها العالمية، وفقاً لقواعد بيانات البنك الدولي لسنة 2019.

وفي إطار الحديث عن الجهود العربية الرامية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قامت بعض الدول العربية بعدد من الإصلاحات لتسهيل الحصول على الائتمان خلال الفترة (2006-2018)، ولكنها

الشكل رقم 2-3: التمويل المتاح للشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنةً بالمتوسط العالمي

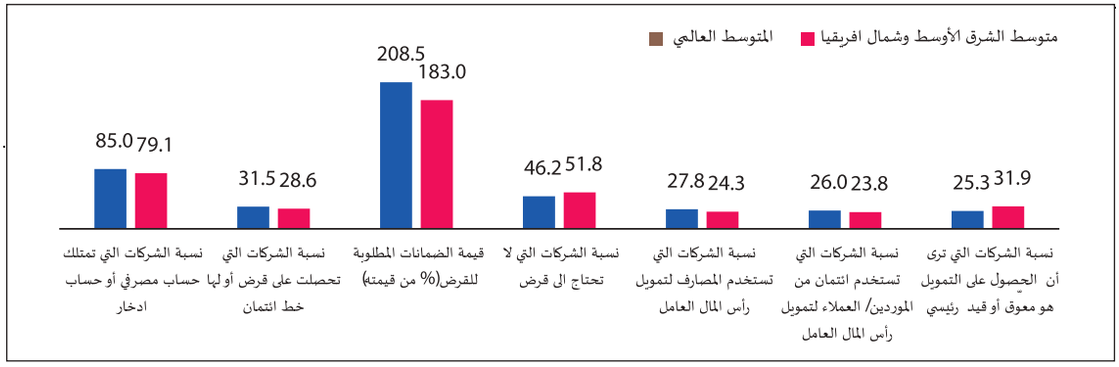

المصدر: البنك الدولي – مسح الشركات – قواعد البيانات WBG Enterprise Surveys – 2019

كانت متواضعة مقارنة بالدول الأخرى. وقد تمّت أكثر الإصلاحات في كل الإمارات ومصر والتي استحدثت 6 إصلاحات خلال تلك الفترة، مما انعكس إيجابياً على أدائهما، بينما نفّذت 7 دول عربية أخرى إصلاحا واحدا أو اثنين فقط، طيلة الفترة (2006–2018). ويدل هذا على أن الدول العربية تحتاج إلى المزيد من الجهود الإصلاحية التي تؤدي إلى تسهيل الحصول على الائتمان. ويعرض تقرير البنك الدولي 2019 ملخصا بأبرز الإصلاحات التي أجرتها بعض الدول العربية، لتسهيل عملية الحصول على التمويل خلال الفترة 2005–2018. فعلى سبيل المثال، تمّ العمل على تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية، من خلال الإفصاح عن بيانات مدفوعات الائتمان من بائعي التجزئة. وتمّ أيضا تحسين نظام المعلومات، من خلال وضع إطار تنظيمي لإنشاء مكتب ائتمان خاص، وتخفيض الحدّ الأدنى للقروض التي يتم الإفصاح عنها في سجل الائتمان العام (الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وسوريا). كما وقع تخفيف وصف الضمانات في بعض أنواع الأصول، والسماح بإنفاذ المنفعة الأمنية خارج المحكمة، وإنشاء اتّحاد موحد وسجل ضمان حديث (الإمارات)، وكذلك تسهيل الحصول على الائتمان من خلال السماح بإنفاذ تسوية حالات الإعسار خارج المحاكم (السعودية). وعلى الرغم من الإصلاحات السابقة، يُظهر مؤشر الحصول على التمويل، في تقرير سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي سنة 2019، ضعفاً شديداً في أداء كل الدول العربية في هذا المؤشر، مقارنة بالدول الأخرى، باستثناء ثلاث دول وهي الإمارات (المرتبة 44) ومصر (المرتبة 60) وفلسطين (المرتبة 22). كما أن أداء دول مجلس التعاون (باستثناء الإمارات) في هذا المؤشر لا يرقى حتى إلى مستوى أداء الدول العالمية متوسطة التنمية البشرية (World bank، 2019).

يتبين، من التحليل السابق، أن الدول العربية تحتاج إلى اتّخاذ سياسات جديدة مبتكرة، بالإضافة إلى تعزيز السياسات القائمة حالياً على تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. ومن السياسات التي يمكن أن تتّخذها الدول العربية في هذا المجال ما يلي: تعزيز المنافسة بين البنوك وتطوير منتجات مالية جديدة تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تقوية ودعم التمويل الاسلامي وتطوير قطاع التمويل الأصغر (الميكروي) ومحو الأمية المالية وأخيرا دعم التقنية المالية الحديثة.

أما فيما يتعلق بدور البنوك المركزية، فيمكنها أن تقوم بدور كبير مباشر وغير مباشر في التعامل مع مشكلة التمويل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن لهذا الدور أن يأخذ محاور متعددة تشمل التوجيه والتحفيز والرقابة والمتابعة للمؤسسات المالية وغير المالية التي تساهم في تمويل هذه المنشآت. وتُلقى (النافذة 2–1) الضوء على دور بعض البنوك المركزية في بعض الدول العربية على توفير الدعم التمويلي وغيره للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تبنّت العديد من الدول العربية إجراءات وتدابير لتسهيل عملية الحصول على التمويل ومن أهمها: تحديد نسبة التسهيلات الائتمانية التي يجب منحها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما في السودان، وتقديم تسهيلات وإعفاءات تتعلق بالاحتياطي الإجباري على التسهيلات الممنوحة من البنوك لهذه المنشآت، كما في مصر، وأيضا المساهمة في تأسيس هيئات للاستعلام الائتماني، كما في مصر والإمارات، إضافة إلى تنظيم دخول المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية وغير الإسلامية إلى سوق الائتمان، وتوفير ضمانات للقروض الممنوحة من البنوك لهذه المنشآت وأخيرا منح قروض للبنوك العاملة لإعادة إقراضها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بأسعار تفضيلية.

النافذة رقم 2-1 : دور البنوك المركزية في دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية

مصر: قيام البنك المركزي المصري بإعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي التي تبلغ 14%، وذلك في حدود ما يتم منحه منها. وتأسيس المعهد المصرفي سنة 1991، وتأسيس (وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة) داخل المعهد سنة 2009 بالتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية، لتيسير الحصول على التمويل والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير برامج تدريبية محلية ودولية، وتقديم مساعدات فنية للبنوك في تأسيس إدارات متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الأردن: تبنى البنك المركزي الأردني منذ سنة 2013 مبادرات بالتعاون مع الوزارات المعنية والمؤسسات الدولية لتوفير تمويل ميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بأسعار فائدة تنافسية وآجال زمنية مناسبة، وإطلاق صندوق الريادة الأردني سنة 2017 برأسمال قدره 98 مليون دولار، والعمل على توفير ضمانات قروض، وتمويل موجه يستهدف تنمية قطاعات بعينها مثل: الصناعة، الطاقة، الزراعة، السياحة وتكنولوجيا المعلومات. وتطوير الأطر التشريعية للرقابة المصرفية لتشمل مؤسسات التمويل الأصغر، وتطوير نظام المدفوعات الوطني بالترخيص لشركة المعلومات الائتمانية لرفع كفاءة البيئة التمويلية الوطنية.

السعودية: تعمل (مؤسسة النقد العربي السعودي) على دعم النمو الاقتصادي المستدام، ورفع نسبة تمويل المشروعات الصغيرة في نسبة القروض من 5% حالياً (سنة 2019) إلى 20% بحلول سنة 2030 في إطار رؤية المملكة 2030.

× تتبنى المؤسسة منذ سنة 2018 (برنامج التمويل المسؤول) للأفراد من خلال البنوك وشركات التمويل الخاضعة للمؤسسة بهدف تعزيز (الشمول المالي) بتوفير التمويل المناسب لكافة فئات المجتمع، وتبلغ مدة التمويل بوجه عام (5) سنوات. وأصدرت المؤسسة تعليمات تفصيلية حول ذلك التمويل. كما قامت المؤسسة بإصدار لوائح لتطوير القطاع المالي منها: نظام الإيجار التمويلي وتأسيس شركة لتسجيل عقود الإيجار التمويلي سنة 2017، وإصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر.

السودان: وفق تعليمات بنك السودان المركزي، يتم توظيف نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية لسنة 2019 لكل مصرف سوداني للتمويل الأصغر. كما تمّ إلزام مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر بتوجيه 50% من المحفظة التمويلية للقطاعات الإنتاجية (خاصة الصناعية والزراعية)، إضافة إلى زيادة وتنويع فرص التمويل للمرأة والشباب، والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب المهن وجمعيات الخريجين. وزيادة المساهمات في المحافظ التمويلية المشتركة والصناديق الاستثمارية ذات العلاقة بمبادرات خفض الفقر والتمويل الأصغر

المصدر: إعداد فريق العمل في التقرير – الأوراق الخلفية – استنادا إلى المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية.

2-4-5 السياسة المالية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي يتم اللجوء إليها لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد. لذا، فإنه لا بد من رسم السياسة الضريبية وتوجيه الإنفاق بكفاءة عالية حتى يتمّ دفع جهود التنمية ودعم القطاعات الإنتاجية وتقليل آثارها السلبية على أنظمة حوافز العمل والادخار والاستثمار. وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية في الدول العربية، يمكن استخدام أدوات السياسة المالية من خلال توفير الحوافز الضريبية والدعم الحكومي (خدمات تمويلية وغير تمويلية)، وتهيئة البيئة المواتية لنمو وتطور هذه المشروعات، وإزالة كافة المعوّقات التي تواجهها، إضافةً إلى تفعيل دور هذه المشروعات في توفير المشتريات الحكومية. ولكن هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى وجود تحديات كبيرة تواجه الدول العربية في إنجاز أهداف السياسة المالية المرتبطة بتعزيز وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأهمّ هذه الأسباب: ارتفاع العجز المالي والمديونية العامة التي تحد من مقدرة الحكومات العربية على زيادة الإنفاق الحكومي لتنفيذ هذه الأهداف. وقد أوضح استطلاع للرأي، قام به صندوق النقد الدولي سنة 2017 في منطقة الشرق الأوسط وشمال وإفريقيا، أن السياسة المالية تجد صعوبة شديدة في تحقيق أهدافها وتلبية الاحتياجات المنشودة. وهو ما يرجع إلى: ارتفاع الإنفاق على الدعم

الحكومي للسلع والخدمات الاستهلاكية والأجور والذي أدى إلى تقلّص الحيز المالي المتاح لمجالات الإنفاق الحكومي الأخرى، كتطوير أداء القطاعات الإنتاجية الضعيفة والانخفاض الشديد في التحصيل الضريبي.

وقد ارتفع عجز الموازنة العامة والمديونية في الدول العربية بنسب عالية بعد سنة 2011 ليبلغ 7 %، 73 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 على التوالي، بعد أن كانت في حدود نسب 2 %، 58 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 على التوالي، مما شكّل تهديداً للاستقرار الاقتصادي في كثير من هذه الدول. وتشير هذه البيانات إلى أن عجز الموازنة في الدول العربية قد تضاعف لأكثر من ضعفين منذ سنة 2008، كما ارتفعت كلفة التمويل بأنواعه واستخداماته لازدياد معدلات الفائدة العالمية، وتراجع المعونات الإنمائية في بعض الدول العربية.

في هذا الإطار، وعند مراجعة وتقييم أوضاع المالية العامة للدول العربية، يتبين ارتفاع متوسط المديونية في الدول العربية متوسطة ومنخفضة التنمية البشرية، وانخفاضها في الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً. وقد بلغت نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، والضمان الاجتماعي) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 11 % مقارنة بنسبة 19 % في الدول الناشئة الأوربية ووسط آسيا، ونسبة 14 % في أمريكا الجنوبية. وتحتاج دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإنفاق 70 مليار دولار (4.5 % من ناتجها المحلي الإجمالي) لمضاهاة الإنفاق الاجتماعي المتوسط في دول أوروبا الناشئة (صندوق النقد الدولي، 2017). وينعكس هذا التحدي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة عربياً، بسبب الافتقار للموارد البشرية الماهرة.

يتضح، مما سبق، أن مراجعة أولويات الإنفاق الحكومي وزيادة مستوى الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة المرتبط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سوف يعزز من تطّور ونمو هذه المشروعات ويفسح المجال لأنشطة اقتصادية جديدة تزيد من مساهمتها في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن جانب آخر، فقد أدى ضيق القاعدة الضريبية (والتي تستثني في العادة الممتلكات والثروة والأصول الأخرى) وانخفاض المعدلات الضريبية والاستثناءات المتعددة وضعف إدارة نظام الضرائب في بعض الدول، إلى إعاقة تعبئة الإيرادات المالية، وأظهرت الحاجة الملحة إلى الإنصاف الضريبي. وعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية تعزز الإيرادات الحكومية الكلية في الدول المصدرة للنفط، إلا أن الإيرادات غير النفطية في هذه الدول عموماً منخفضة، ولا توجد ضرائب على الدخل الشخصي وضريبة القيمة المضافة (باستثناء الضرائب التي تم إدخالها حديثاً في السعودية والإمارات). يؤدي تعزيز تعبئة الإيرادات المالية وخفض المديونية كذلك إلى ضمان امتلاك الدولة حيزاً مالياً يمكّنها من مواجهة التطورات الاقتصادية العكسية المحلية والعالمية والإيفاء بمتطلبات دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويوضح (الجدول 2-9) أربعة أنواع من مؤشرات الحيز المالي التي تشمل مؤشرات توفر التمويل وشروطه ومؤشرات عبء المديونية الحالي والمستقبلي والديون القائمة واحتياجات الإصلاح، ويمكن استخدام هذه المؤشرات لتقييم أداء الدول العربية مقارنة بدول أخرى على النحو التالي:

مؤشرات عبء المديونية الحالي والمستقبلي:

يمكن الاستعانة بمؤشرين منها وهما نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط معدل تغيرها المتوقع خلال الفترة (2016-2022). وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة المديونية في كل من مصر والمغرب حيث بلغت نسبتها 97 % و64.7 % على التوالي. وعلى الرغم من انخفاض هذه المديونية في بعض الدول العربية مثل الكويت والسعودية والامارات الا ان معدلات تغيّرها المتوقعة مرتفعة وموجبة القيمة خلال الفترة (2016-

2022) مما يشير إلى وجود مخاطر ارتفاع المديونية العامة في هذه الدول في المستقبل القريب. وفي المقابل في الدول المقارنة في الجدول، ترتفع المديونية العامة في ألمانيا ولكن يتوقع تناقصها بمعدل 16.8 % خلال تلك الفترة.

مؤشرات توفّر التمويل وشروطه:

تم استخدام مؤشرين من مؤشرات الحيز المالي لتوضيح مستوى توفر التمويل وشروطه، وهما مؤشر إجمالي الاحتياجات التمويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي توضح العجز الكلي المتوقع والديون التي حان أجلها في تلك السنة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على عدم توفر التمويل. وبالمثل تم استخدام مؤشر الفرق المتوقع بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2017–2022) وكلما ارتفع الفرق بينهما كلما ازدادت صعوبة شروط التمويل. وتشير البيانات إلى انخفاض نسبة الاحتياجات التمويلية في ألمانيا وتركيا وارتفاعها في مصر. بالإضافة إلى توقع ازدياد صعوبة شروط التمويل بسبب ارتفاع الفروقات المتوقعة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستثناء السعودية مقارنة بالدول الأخرى، وينعكس ذلك سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول.

مؤشرات الديون القائمة:

وضمن تقييم مؤشرات الديون القائمة يمكن استخدام مؤشر نسبة الديون قصيرة الأجل في الدين الخارجي، حيث يدل ارتفاع هذا المؤشر أو هذه النسبة الى زيادة ضغوطات الديون الخارجية القائمة على

الجدول رقم 2-9: بعض مؤشرات الحيز المالي في الدول العربية ودول المقارنة

الدولة/ المؤشر	عبء المديونية الحالي والمستقبلي		توفر التمويل وشروطه		الديون القائمة	احتياجات الإصلاح
	المديونية العامة للناتج (%2016-)	التغير في المديونية العامة للناتج (%2016-22)	إجمالي الاحتياجات التمويلية 2017	توقعات الفرق بين سعر الفائدة والنمو (%) 2017-22	نسبة الديون قصيرة الأجل في الدين الخارجي (%) 2017	الفجوة الأولية نسبة للناتج (%) - 2017
الجزائر	20.4	-6.9		-3.8	50.6	0.9
مصر	97.1	-17.3	44.8	-7.0	13.2	-10.1
الكويت	18.6	12.6		-3.1	48.4	6.9
المغرب	64.7	-7.6	10.9	-1.7	0.1	0.8
عمان	34.3	15.1		-2.2	32.6	7.3
قطر	47.6	5.7		-4.1	44.6	-1.5
الامارات	19.3	-1.2		-4.6	20.0	0.9
السعودية	12.4	14.1		0.3	27.5	10.6
تركيا	29.1	-0.1	8.1	-1.5	24.0	0.1
ألمانيا	67.6	-16.8	2.7	-1.4		-2.3

المصدر صندوق النقد الدولي (2017)

ميزانية الدولة وبالتالي تقلّص خيارات التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs. وتوضح البيانات ارتفاع نسبة الديون الخارجية القائمة قصيرة في عام 2017 في كثير من الدول العربية مثل الجزائر والإمارات وقطر.

مؤشرات احتياجات الإصلاح:

يستخدم مؤشر الفجوة الأولية (Primary Gap) للتدليل على واقع احتياجات الإصلاح، حيث يشير إلى التغيّر أو التعديل المطلوب في نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي Debt-to-GDP اللازمة لتثبيت هذه النسبة على ما كانت عليه في العام السابق له. حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في كل من مصر وقطر في عام 2017، أما الدول العربية المعتمدة على النفط فقد سجل هذا المؤشر قيماً موجبة بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

ويتبّين من هذا التحليل عموماً ضعف الاستدامة والحيز المالي في الدول العربية محلّ الرصد مقارنة بدول أخرى مثل ألمانيا مما ينعكس سلباً على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من جهة أخرى، يؤدي الفساد والافتقار للشفافية في طرق وكيفية تحصيل وإنفاق الأموال الحكومية إلى تقويض المساءلة والثقة في الحكومة. وتحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مراتب منخفضة في الترتيب العالمي في مؤشرات الحوكمة، وقد ازداد تدهور هذه المؤشرات في العقد الأخير. حيث حصلت هذه المنطقة على متوسط 23 نقطة من مجموع 100 نقطة في مؤشر شفافية الموازنة العالمي، وهي تمثل حوالي نصف النقاط التي تحصلت عليها الاقتصادات الناشئة في المناطق الأخرى من العالم وفقاً لتقرير International Budget Partnership – IBP، 2017)).

ويوضح (الجدول 2-10) مستوى أداء الدول العربية في مؤشر شفافية السياسات الحكومية العالمي، حيث يدُل على تفاوت هذه الدول في هذا المؤشر، إلا أن الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً هي الأفضل أداءً في هذا المؤشر (باستثناء الكويت).

كما تؤثر الضرائب التي تفرضها الدول على أنشطة القطاع الخاص الاقتصادية أثراً بليغاً على أنظمة حوافز العمل والادخار والاستثمار خصوصاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ووفقاً لنتائج تقرير التنافسية العالمي لتقييم آثار الضرائب على حوافز العمل والاستثمار في الدول العربية، ووفقاً لاستطلاع آراء المدراء التنفيذيين لعينة من شركات القطاع الخاص الكبيرة والصغيرة، تبيّن وجود تطابق في مستوى الأداء الدول العربية في هذه المؤشرات مع مستواها التنموي، حيث يرتفع الأداء في الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً (WEF، 2018). كما يتناسب أداؤها في مؤشر انحراف الإنفاق الحكومي عما هو مخطط له مع الأداء التنموي إلى حدّ كبير، كما يوضحه (الجدول 2-11).

ويتضح من النتائج السابقة أن الدول العربية تحتاج إلى مراجعة شاملة لنظام الحوافز الضريبية والانفاق الحكومي لتتلاءم مع متطلبات تشجيع ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى تتمكن أنظمة الضرائب من لعب دورها كمحفزات وليس كمعوقات لهذه المنشآت، وخصوصاً في الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة.

ولتلخيص ذلك، يمكن استخدام السياسة المالية لتعزيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وفقاً لعدد من الأولويات منها: إعطاء الأولوية في الإنفاق الحكومي للإنفاق الذي يولد فرصاً اقتصادية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع. كما يقع التركيز على قطاعات الصحة والتعليم وإعادة توجيه الاستثمار العام (أو الحكومي) إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية التي تدعم وتشجع القطاع الخاص في قطاع المشروعات

الصغيرة والمتوسطة، تحديدا، والعمل على بناء قاعدة ضريبية أوسع وأكثر إنصافاً، من خلال تقليص الاستثناءات الضريبية والإعفاءات وكذلك تقوية إدارة نظام الضرائب وتخفيض التهرب الضريبي وتبسيط قانون الضرائب وفرض ضرائب أعلى على فئات الدخل العليا، مع تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية للموردين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا ما تمّ تطبيقه في الإمارات وعُمان والكويت وتونس (تشريعات فقط ولكن التطبيق محدود) ويجري العمل على تطبيقه في دول عربية أخرى.

الجدول رقم 2-10: شفافية السياسات الحكومية في الدول العربية

الدولة	2017		2016		2015		2014	
	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً								
الإمارات	5.7	10	5.6	14	5.4	16	5.4	10
السعودية	4.4	48	4.6	38	4.5	37	4.5	38
قطر	5.5	15	5.5	15	5.7	8	5.7	5
البحرين	4.9	26	4.9	27	4.8	27	4.7	26
الكويت	3.5	104	3.7	103	3.8	96	3.6	103
عُمان	4.6	37	4.6	37	4.3	54	4.5	31
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية والمتوسطة								
الجزائر	3.2	121	3.2	127	3.4	122	3.6	107
مصر	3.0	129	3.7	97	3.7	99	3.9	72
الأردن	3.9	76	4.1	68	4.3	52	4.6	30
لبنان	3.1	124	3.2	126	3.1	130	2.9	138
ليبيا							2.9	139
المغرب	4.4	49	4.5	49	4.4	43	4.3	47
تونس	3.9	79	3.8	91	3.7	100	3.8	90
الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة								
موريتانيا	2.5	136	2.8	134	2.7	139	2.6	142
سوريا								
اليمن	2.5	135	3.0	131			3.7	96
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	4.1		4.2					

المصدر: WEF، 2018

الجدول رقم 2-11 : انحراف الأموال العامة عما هو مخطط له في الدول العربية

الدولة/المؤشر	2017		2016		2015		2014	
	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً								
الإمارات	6.2	3	6.2	5	6.0	8	6.0	7
السعودية	5.3	20	5.4	18	5.2	21	4.8	25
قطر	6.1	5	5.9	11	6.1	5	6.2	4
البحرين	5.2	22	5.2	22	4.9	24	4.4	35
الكويت	4.0	54	3.8	57	3.6	58	3.5	57
عُمان	4.8	30	4.8	29	4.4	35	4.8	24
الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية والمتوسطة								
الجزائر	3.2	83	3.3	81	3.0	86	2.6	112
مصر	4.0	52	3.5	67	3.5	61	2.7	101
الأردن	5.0	25	5.2	23	4.5	32	4.0	43
لبنان	2.9	98	2.9	101	2.7	105	1.9	137
ليبيا							2.1	133
المغرب	4.0	49	4.0	48	3.9	46	3.8	47
تونس	4.1	44	4.1	46	3.7	52	3.5	56
الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة								
موريتانيا	3.0	94	3.0	95	2.1	133	2.5	115
سوريا								
اليمن	2.5	112	2.0	132			1.8	140
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	4.4		4.3					

المصدر: WEF 2018

2-4-6 الإصلاح المالي

قامت الدول العربية بالعديد من الجهود لإصلاح الأنظمة الضريبة وجعلها أكثر تحفيزاً لممارسة الأعمال خلال الفترة (2005-2018). ومن نماذج الجهود العربية قيام عدد من الدول يجعل دفع الراتب أقل تكلفة (الأردن والإمارات والجزائر) والدفع الإلكتروني أو إنشاء وحدات خاصة لدفع الضرائب (سوريا) وتخفيض أو إلغاء بعض الضرائب على بعض القطاعات، كما في دول مثل (الأردن والجزائر والسودان) (World bank،2019). ويبين (الجدول 2-12) أفضل التجارب الدولية المتعلقة بالنظام الضريبي للمنشآت الصغيرة المتوسطة.

الجدول رقم 2-12: نماذج لممارسات ضريبية فاعلة موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

الدولة	الممارسة الضريبية
تونس	وفقاً لقانون المالية 2018: (1) إعفاء كامل من الضريبة للشركات الجديدة في بعض القطاعات (تم إنشاؤها خلال الفترة 2018- 2019)، لأربع سنوات بداية من تاريخ الشروع بالعمل. (2) خفض معدل الضريبة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 20% إلى 25%. (3) وفقاً لقانون الحوافز الضريبية رقم 8/2017: (أ) تخضع الأرباح المشتقة من نشاط التصدير لضريبة الشركات بنسبة 10%، وتخضع جميع الإيرادات الأخرى لضريبة الشركات بمعدل 25%. (ب) الأرباح المستمدة من الاستثمارات المباشرة في القطاع الزراعي قابلة للخصم بالكامل من الدخل الخاضع للضريبة خلال فترة 10سنوات. (ج) أرباح الاستثمارات المباشرة في مناطق التنمية الإقليمية مخصومة تماماً من الدخل الخاضع للضريبة حتى نهاية فترة الخمس سنوات.
مصر	(1) تمتلك الشركة خيار خصم بنسبة 30% من الاستهلاك المتسارع من قيمة الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعات خلال السنة المالية الأولى من عملهم. (2) مصاريف البدء بنشاط العمل قابلة للخصم الضريبي. (3) مصاريف الفائدة قابلة للاقتطاع من الضريبة. (4) وفقاً للمادة 28 من قانون ضريبة الدخل المصري، يسمح بخصم الديون المعدومة، شريطة تقديم تقرير من المراجع الخارجي يشير إلى استيفاء بعض الشروط. (5) التبرعات إلى الحكومة والجمعيات الخيرية المصرية قابلة للخصم، لكن فقط ما يصل إلى 10% من الدخل الخاضع للضريبة.

المصدر: إعداد فريق العمل استنادا للأوراق الخلفية لفريق عمل التقرير – 2019.

وفي إطار الحديث عن المشتريات الحكومية ودورها في توسيع نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تشير (النافذة 2-2) إلى تجربة عربية هامة لحكومة دبي عن منصة المشتريات الحكومية.

النافذة رقم 2-2: منصة حكومة دبي للمشتريات الحكومية وتأثيراتهاعلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

طوّرت حكومة دبي منصة إلكترونية رائدة مخصصة للمشتريات الحكومية، تُمكّن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة والاستفادة من الفرص المتاحة في العقود والمشتريات الحكومية. وتعمل هذه المنصة على نشر كل طلبات المعاملات الجديدة الصادرة من جميع أقسام حكومة دبي في نافذة اليكترونية واحدة، ويتم تخصيص نسبة من هذه المعاملات للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

ويمثل برنامج المشتريات الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دبي، مبادرة رئيسية لتوفير فرص استثمارية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإماراتية. فقد ارتفعت قيمة العقود الممنوحة لهذا القطاع بنسبة 44.5% سنة 2017 لتصل إلى مبلغ 1.5 مليار درهم إماراتي. وقد فازت دبي بجائزة أفضل مبادرة حكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018. وقامت دبي بمساعدة رواد الأعمال الإماراتيين على تخفيض تكلفة إنشاء المشروعات، وإعطائهم الأسبقية في العقود الحكومية الكبيرة. كما تم إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة المشتركة في البرنامج من رسوم التسجيل، بالإضافة إلى توفير التدريب من خلال هيئة البرنامج.

وقد تم تخصيص نسبة 5% من كل المشتريات الحكومية وشبه الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة. وتمت زيادة هذه النسبة إلى 10% سنة 2016. وبلغت قيمة العقود التي منحها البرنامج لرواد الأعمال الإماراتيين والمبتدئين مبلغ 5 مليار درهم إماراتي منذ إنشائه سنة 2002.

المصدر: فريق إعداد التقرير – 2019.

يمكن التأكيد، مما سبق، على أن السياسات المالية والنقدية تلعب الدور المطلوب في تعزيز النموّ ورفع مستويات الاستقرار الكلي والاستقرار المالي والتنمية المالية والتقليل من حدة مسألة التمويل، إذا ما توفرت مقومات نجاحها. وهي تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد، ونظام سعر الصرف، وهيكل قطاع المالية العامة، والقدرة على التوسع في الإنتاج وغيرها من العوامل. وتتمثل التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في الدول العربية، في ضعف المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم استقلالية البنوك المركزية، وفي اتّباع نظم لسعر الصرف، تتضمن أسعاراً لعملاتها الوطنية مبالغاً فيها، صممت للترويج للنظم الاقتصادية الريعية، وتُحِد من المقدرة على الاستخدام النشط للسياسة النقدية في العديد منها، وضعف حوكمة المؤسسات العاملة في مجال إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تواجه السياسة المالية في الدول العربية عديدا من التحديات في سبيل إنجازها، لأهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل: ارتفاع العجز المالي والمديونية العامة في بعض الدول، وضعف الحوكمة والشفافية، وضعف المعلومات عن هذه المشروعات، وانتشار القطاع غير الرسمي. وتحتاج الدول العربية إلى اتّخاذ سياسات جديدة مبتكرة وإلى تقوية السياسات القائمة حالياً لتسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. ونجد، من بين الأولويات الحالية: تعزيز المنافسة بين البنوك، وتطوير منتجات مالية جديدة تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوية ودعم التمويل الإسلامي، وتطوير التمويل الأصغر (الميكروي)، ونشر الثقافة الائتمانية، ودعم التقنية المالية الحديثة.

2-5 سياسات التعليم والتشغيل وتنمية ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتزايد عبر العالم النداءات التي تؤكد أهمية أنظمة وسياسات التعليم في تنمية ريادة الأعمال ودعم دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، ودورها في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في سياق توجهات الثورة الصناعية والتحول إلى اقتصادات المعرفة. وقد أدرجت الأمم المتحدة مؤخراً موضوع ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن أهداف التنمية المستدامة (2016 – 2030)، تحت بندي التعليم (4-4)، والنمو الاقتصادي (8-3). كما أدرجت منظمة اليونسكو هذه المنشآت في برامج "التعليم للريادة" (اليونسكو، 2010)، كما أدرجتها منظمة العمل الدولية في برنامج "العمل اللائق".

وعلى مستوى الدول العربية، ومع التحولات السابق الإشارة إليها في الاقتصادات العالمية، من الواضح وجود فجوات عديدة تعطّل تمكن أنظمة التعليم العربية الراهنة من مواكبة المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي لتوفيرها المخرجات المؤهلة بمهارات راقية، خاصة وأن الدول العربية بحاجة إلى خلق الملايين من فرص العمل في المستقبل، وإلى تخفيض البطالة إلى مستويات معقولة. ويكرس ذلك أهمية الأدوار المنتظرة للأنظمة التعليمية العربية لتأهيل مخرجات تنافسية في أسواق العمل المحلية والخارجية، وتكون قادرة على اقتناص الأفكار الاستثمارية أو ابتكار الجديد منها، وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية تمتلك مقومات البقاء والاستقرار والنمو.

في ضوء ذلك، يعرض هذا البند تقييماً لدور سياسات التعليم، وسياسات التشغيل والتنمية البشرية في تنمية ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كما يُلقي الضوء على بعض الجهود العربية على المستوى الكلي في هذا الشأن.

2-5-1 دور سياسات التعليم في تنمية ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

لم تعد أهمية التعليم ودوره في النهوض بالأمم مسألة محل جدل، وهذا ما أثبتته التجارب الدولية المعاصرة، حيث ركزت الدول المتقدمة والناهضة على التعليم وتنمية الموارد البشرية. كما عملت هذه الدول على تبني فكر ريادة الأعمال وإدراجه ضمن سياسات

التعليم بشكل مُمنْهج ومدروس، بحيث مكّن الخريجين (بمختلف أنماطهم وخصائصهم) من اكتساب مهارات التفكير والابتكار والبحث واستغلال الفرص لإنتاج قيمة مضافة (Greene، Neck، Brush، 2014). وقد كان هذا بمثابة نقلة نوعية في تحول اقتصاديات الدول من اقتصادات تعتمد (في الغالب) في تحقيق التنمية على الموارد الطبيعية إلى اقتصادات تركز على المعرفة والريادة والإبداع والابتكار. وأصبح يُنظر للتعليم من أجل التنمية المستدامة، على أنه مقاربة متعددة الاختصاصات لدعم الإصلاح التربوي، وتوفير فرص أفضل للأفراد في كافة البيئات التعليمية – النظامية وغير النظامية – لتعلُّم أنماط الحياة والقيم الضرورية لتأمين مستقبل مستدام.

وعلى هذا الأساس، بات على الدول العربية اتّباع نفس الأسلوب والاهتمام بريادة الأعمال وتعزيز دورها في عملية التنمية المستدامة، والعمل الحثيث لطرح العديد من المبادرات والخطط والإجراءات التي تهتم بتطوير ريادة الأعمال وثقافتها، ودعم رواد الأعمال، وتوفير البيئة المناسبة لهم لتأسيس مشروعاتهم الخاصة، ودعم أهدافهم، فضلاً عن توفير كل أسباب استمرار وبقاء هذه المشروعات. كما أصبح ضرورياً قيام هذه الدول بمراجعة دورية وجادة لأنظمتها التعليمية والتدريبية وتطويرها على نحو يدعم التوجه نحو العمل الخاص والعمل الحر، بحيث يصبح الشباب والخريجون منتجين للفرص وليسوا باحثين عنها Job Creators not Job Seekers.

وبخصوص تقييم دور سياسات التعليم العربية في تعزيز ريادة الأعمال، يعرض مؤشر ريادة الأعمال العالمي- GEI لسنة 2018 بعض النتائج الهامة في هذا الخصوص. وهو مؤشر يقيس جودة ريادة الأعمال ومدى وعمق النظام البيئي الداعم لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر (14) مكوناً ويأخذ قيم تتراوح بين0 و100 %. وقد بلغ متوسط قيمة المؤشر التي حصلت عليها الدول العربية المشاركة في التقرير لسنة 2018 (14 دولة) حوالي 35 %، وبلغ متوسط ترتيب هذه الدول نحو 58، وجاءت قطر في المرتبة الأولى عربياً و22 عالمياً، وجاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة عربياً و136 عالمياً (الشكل 2-4). ويلاحظ من الشكل انسجام نتائج المؤشر مع نتائج مؤشر التنمية البشرية، حيث جاءت دول المجموعة الأولى في المراتب الأولى عربياً، وجاءت دول المجوعتين الثانية والثالثة تباعاً بعد ذلك عربياً وعالمياً.

وعلى وجه التفصيل، وبالنظر إلى مكونات المؤشرات الفرعية وقيمها الخاصة بالدول العربية، نرى أن أقل

الشكل رقم 2-4: ترتيب الدول العربية في مؤشر ريادة الأعمال العالمي 2018

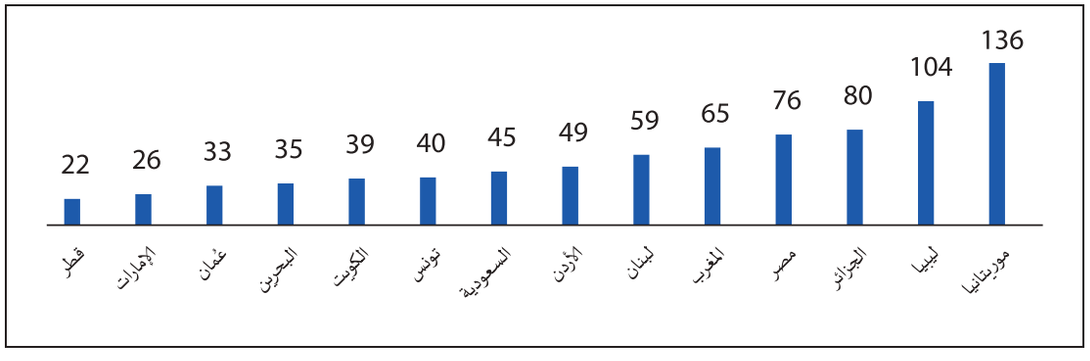

المصدر: مؤشر ريادة الأعمال العالمي، https://www.gemconsortium.org/report -2018

قيمة للمؤشر حصلت عليه الدول العربية كان يتعلق بدرجات المنافسة (28 %)، وقبول المخاطر (29 %)، واستيعاب التقنية (36 %)، وإدراك الفرص (39 %). بما يوضح أن الأنظمة التعليمية وأنظمة ريادة الأعمال في الدول العربية تتطلب جهداً مضاعفاً لمعالجة الاختلالات والثغرات الكبيرة التي تعيق تبني ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأداة فاعلة في تحقيق التنمية.

في ذات السياق، توضح دراسة البنك الدولي (2017) أن أهم ثلاث عقبات يواجهها رواد الأعمال في معظم الدول العربية تتمثل في (الشكل 2-5): عدم الحصول على التمويل (42 %)، افتقار القوة العاملة إلى التعليم بشكل كاف (28 %)، وطول الدورة المستندية للحصول على ترخيص للأعمال التجارية والتصاريح (27%).

كما توضح النتائج المستخلصة من مؤشر نضج ريادة الأعمال العربية، وهو مؤشر مختلط يقيّم البيئة الحاضنة لريادة الأعمال في كل بلد ومركّزاً على ست دعائم أساسية، بعض نقاط القوة والضعف الرئيسية للمشاريع الناشئة في الدول العربية المشاركة في المؤشر كما يوضح (الجدول 2-13). ويتضح من قيم المؤشر أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الأفضل أداءً، حيث حصدت الإمارات درجة بلغت 3.8 من أصل 5.0. ويعود السبب في تصدرها إلى سهولة تأسيس شركة فيها وإلى متانة اكتمال البنية التحتية، حيث أنها تتصدر في جميع أبعاد المؤشر باستثناء رأس المال البشري، حيث تحل في المرتبة الثانية بعد البحرين. ولم ينسحب التقدم الملحوظ على جميع الدول العربية (لا سيما ذات التنمية البشرية المنخفضة)، حيث ما زالت نتائج معظم الدول العربية متواضعة في هذا المؤشر، لضعف دور الأنظمة التعليمية، وتواضع مؤشرات بيئة الأعمال، وضعف ثقافة العمل الحر، وضعف مستوى التوجه الحقيقي لسياسة التوظيف الذاتي.

الشكل رقم 2-5: متوسط درجات مكونات مؤشر ريادة الأعمال العالمي في الدول العربية 2018 (%)

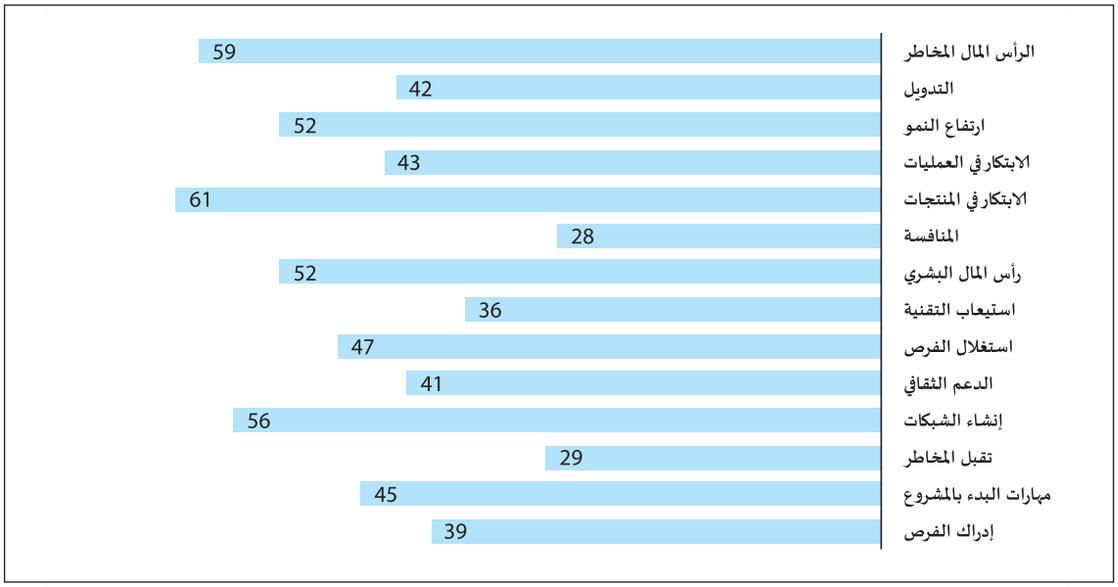

المصدر: مؤشر رياد ة الأعمال العالمي، https://www.gemconsortium.org/report -2018

الجدول رقم 2-13: نتائج مختارة من مؤشر نضوج ريادة الأعمال في الدول العربية - 2018

الدولة	البنية التحتية	رأس المال البشري	المعرفة المهنية	التمويل	تأسيس الشركة	عمليات الشركة
الجزائر	3.1	2.5	1.9	2.4	3	2
البحرين	3.9	3.4	2.6	3.5	3.8	3.2
مصر	2.4	2.5	2	2.6	3.4	2.5
الأردن	3.3	3	2.3	3.5	3.5	2.6
الكويت	3.5	2.8	2.2	3.2	3.4	2.8
لبنان	3	3.3	2.4	3.4	3.1	2.4
موريتانيا	1.8	1.9	1.3	2	3.1	2.4
المغرب	3.6	2.4	2	3.3	3.8	3.2
عُمان	4.1	3.2	2.2	3.2	3.8	2.9
قطر	4	2.9	3.3	3.5	3.9	2.8
السعودية	3.8	3.2	2.7	3.3	3.7	3.2
تونس	3.1	2.7	1.9	2.8	3.7	2.9
الامارات	4.3	3.3	3.4	3.6	4.4	3.7
اليمن	1.7	1.8	1	1.9	2.8	1.6
المتوسط	3.2	2.8	2.2	3	3.5	2.7

المصدر: البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، 2018.

وفيما يتعلق بالمشهد العربي ودور أنظمة التعليم العربية في المراحل ما قبل التعليم الجامعي في تنمية ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تُلقي (النافذة 2-3) بعض الأضواء على خبرات هذا المشهد.

نافذة رقم 2-3: خبرات عربية حول إدماج ريادة الأعمال في النظم التعليمية والمقررات في الدول العربية

هناك العديد من الخبرات العامة والقطرية حول هذا الإدماج في نظم التعليم قبل العالي في الوطن العربي، ومن أبرزها:

- خبرات هامة لسلطنة عمان في دمج ريادة الأعمال في النظم التعليمية، فقد عملت السلطنة مبكراً على تشكيل لجنتين (رئيسية وتنفيذية). بحيث تكون اللجنة الرئيسية مسؤولة عن تحديد المعارف والمهارات التي ينبغي أن تُدرج في مناهج تعليم ريادة الأعمال، ورصد التقدم المحرز في برامج تعليم ريادة الأعمال في المدارس الخاصة والحكومية، وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها. أما اللجنة التنفيذية فهي مسؤولة عن إعادة النظر في المناهج الدراسية وفقاً للتوصيات المقترحة من قبل اللجنة الرئيسية، والإشراف على تنفيذ البرامج الجديدة التي تقترحها. وقد كُلِّفت اللجنة التنفيذية أيضاً بتطوير الموارد التدريسية للمعلمين وخبراء المسار المهني لمساعدتهم على تنفيذ برامج تعليم ريادة الأعمال.
- جهود ومبادرات لدول عربية أخرى، حيث بدأت بعض وزارات التربية والتعليم في بعض الدول العربية، محاولات عدة لوضع استراتيجيات لتطوير ريادة الأعمال ضمن استراتيجيات التربية والتعليم، كالإمارات وقطر والسعودية والبحرين، ناهيك عن محاولات وزارات التربية والتعليم في بعض الدول العربية لترتيب قنوات تعاون وشراكات مع مؤسسة "إنجاز العرب،" باعتبارها المنظمة العربية الأولى التي تطبّق برامج تعليم ريادة الأعمال والمشروعات التجارية في المدارس الحكومية.

المصدر: إعداد فريق عمل التقرير استناداً للأوراق الخلفية والمصادر الوطنية – 2019.

أما بالنسبة لسياسات التعليم العالي الداعمة لريادة الأعمال، فقد أظهرت العديد من الدراسات واقع الجامعات العربية بهذا الشأن. حيث أشارت نتائج بعض الدراسات التطبيقية إلى وجود إشكالات حقيقية في هذا المجال، أبرزها: عدم وجود رؤية ورسالة واستراتيجية تتبنى تنمية ثقافة ريادة الأعمال من ضعف اهتمام القيادات الجامعية بتشجيع الطلاب على ريادة الأعمال، والتركيز على المخرجات من حيث الكمية دون النوعية، مما يضعف دورها في تنمية مجتمعاتها بغياب التعليم الريادي في مختلف التخصصات، وضعف الدعم لتوجهات الطلبة نحو ريادة الأعمال وعدم وجود برامج مستقلة في ريادة الأعمال على مستوى الجامعات الحكومية. وتقدم بعض الجامعات الريادة فقط، ضمن كليات وأقسام إدارة الأعمال. ولا يوجد مقررات للريادة في نطاق الكليات الأخرى بنقص الكوادر المتخصصة في تدريس وتعزيز ريادة الأعمال لدى معظم المؤسسات. كما يغلب الأسلوب التقليدي على أساليب وطرق التدريس المستخدمة في مجال الريادة في بعض الجامعات، ولا يوجد استخدام للأساليب التي ترتكز على التفكير الإبداعي والعصف الذهني، فدور حاضنات أعمال المشروعات الريادية داخل الجامعات ضعيف، مع نقص في الموارد والبنية التحتية الموجهة لدعم ريادة الأعمال لدى الطلاب، فدور الموروث الثقافي لدى الطلاب يدفعهم للتمسك بالوظائف الحكومية. كما تُبيّن دراسة أخرى دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال (الرميدي، 2018).

يوضح الواقع الراهن للجامعات العربية أن ثقافة ريادة الأعمال لم تصل بعدُ لمرحلة البدء في معظم الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية الأخرى، وفي القليل منها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج والكفاءة، مقارنةً بما وصلت إليه المؤسسات التعليمية الرائدة في دول العالم. ونستنتج من (الجدول 2-14)، واقع تدريس ريادة الأعمال في التعليم العالي، في بعض الدول المتقدمة والناهضة والنامية والذي يبدو بعيداً للغاية عن نظيره في المملكة العربية السعودية كنموذج في الوطن العربي. وتجدر الإشارة هنا، إلى وجود تباين في مستوى فاعلية سياسات التعليم المعمول بها فيما بين الدول العربية. ويمكن تفسير هذا بالاختلاف في آليات التنفيذ وعوامل الإدارة وحجم الموارد المالية وموازنات التعليم، إضافة إلى عوامل تتعلق بالبنية التحتية والبيئة المناسبة وثقافة الريادة وتوجه الأفراد داخل كل دولة نحو ريادة الأعمال والعمل في القطاع الخاص.

الجدول رقم 2-14: الأداء المقارن لواقع تدريس ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي في السعودية وعدد من الدول المتقدمة والصاعدة والنامية

الدولة	فنلندا	اليابان	الهند	بريطانيا	كوريا الجنوبية	بلجيكا	المكسيك	البرازيل	السعودية
مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بتدريس ريادة الأعمال (%)	73	69	59	49	46	43	27	26	9

المصدر: الرميدي، 2018.

ويظهر ذلك اهتمام دول المقارنة بريادة الأعمال، وتخصيصها استراتيجيات وبرامج ومبادرات لتوطينها في التراكم المعرفي للطلاب، ومنها: دمج ريادة الأعمال في المناهج الوطنية كمكوّن رئيسي (فنلندا وهولندا)، وكمكوّن جزئي لدى (السويد وكرواتيا)، ومدمج في موضوعات عابرة في المناهج لدى (البرتغال واسكتلندا). وفي فرنسا، يمكن التعرف على وضع تعليم ريادة الأعمال، من خلال مكونين رئيسيين للتعليم العالي، وهي: المدارس الكبرى والجامعات، حيث تُعد المدارس الكبرى أكثر تقدماً من الجامعات في تعليم ريادة الأعمال والعمل الحر.

وعلى ضوء ذلك، فإن هناك حاجة إلى نقلة نوعية مطلوبة في إدخال برامج تعليم ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يتطلب في الأساس العمل على تطوير وتفعيل سياسات تعليمية واعية وقائمة على نموذج إصلاح هيكلي شامل وعملي يحدد بشفافية عملية التحول وآلياتها ومرتكزاتها بناء على أفضل الممارسات الدولية.

2-5-2 تقييم سياسات التشغيل الوطنية وسياسات التنمية البشرية وتنمية ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتطرق هذا البند إلى تقييم سياسات التشغيل وسياسات التنمية البشرية في تنمية ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المرتبط بدوره وبشكل أساسي بعلاقة التعليم بالريادة. وكما تم العرض والتحليل سابقاً، فقد أشارت العديد من التقارير الدولية والعربية في مجال تقييم المنظومة التعليمية إلى أن نوعية التعليم في المنطقة العربية قد تراجعت بالمقارنة بمناطق العالم الأخرى. فهي تحتاج إلى إصلاح عاجل، من أجل التعامل مع متطلبات التنمية المتجددة وعلاج البطالة، وأن قطاع التعليم في الدول العربية يفرز خريجين بما يتجاوز حاجة سوق العمل. كما أن تخصصات معظم هذه المخرجات لا تنسجم مع احتياجات السوق. إذ لم تسهم سياسات سوق العمل في مختلف الاقتصادات العربية في تفعيل دور القطاع الخاص بالشكل المطلوب، نتيجة لوجود فجوة واسعة في المزايا بين القطاعين العام والخاص. ومن أبرز معالم الفجوة ما يُسمى فجوة جودة الوظائف (فجوة الأجور والمزايا)، الأمر الذي أدى إلى تزايد الفجوة بين العرض والطلب وتفاقم مشكلة البطالة، على الرغم من اختلافها من دولة عربية لأخرى.

وفي هذا السياق، فإن مشكلة الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل قديمة جديدة، كانت نتيجتها ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين، وفائض في المعروض من المتعلمين الباحثين عن عمل والمفتقرين إلى الخبرة، وفائض في الطلب على العمل من ذوي الخبرة العالية. ويمثل هذا الاتجاه تحدياً هيكلياً خطيراً للحكومات العربية والقطاع الخاص العربي على السواء.

ويصل معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في الدول العربية إلى نحو 30 %، مقابل 46 % في بقية دول العالم. وتتخطى معدلات بطالة الشباب في كل الدول العربية تقريباً المعدل العالمي (13.1 %)، والمعدل الذي تسجله الدول النامية 9.5 %. وفي الحقيقة، تسجل بطالة الشباب في الدول العربية أعلى المعدلات الإقليمية في العالم 30.6 %. وتسجل مصر وتونس وليبيا والعراق المعدلات الأعلى (WDI،2018). وحيث أن الجهود المبذولة من قبل معظم الدول العربية في تنمية ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد حققت نجاحاً متواضعاً، فقد ساعدت بعض برامج ريادة الأعمال والمبادرات العربية، مثل: إنجاز العرب (Injaz Alarab)، جرامين – جميل (Grameen-Jameel)، صلتك (Silateck)، ومضة (Wamda)، أويسيس 500 (Oasis 500)، (Environmental Quality International)، على تحريك عجلة نظام داعم لرواد الأعمال مع تزايد المبادرات الداعمة لريادة الأعمال في الدول العربية

ومعظمها بدعم من القطاع غير الحكومي (62 %) (World Economic Forum، 2014).

من جانب آخر، فقد أدّى التزايد السريع في أعداد سكان الدول العربية، إلى حاجتها لملايين من فرص العمل في الأجلين المتوسط والطويل، وخفض لمعدلات البطالة الحالية (المرتفعة بشكل ملحوظ في دول المجموعتين الثانية والثالثة) إلى مستويات معقولة، مقارنةً بالمتوسطات السائدة عالمياً، الأمر الذي ظل تحدياً ماثلاً أمام هذه الدول، ويضاف إلى ذلك تميز الدول العربية بين أقاليم العالم، بأعلى معدل نمو في نسبة الشباب في الفئة العمرية (15–29) عاماً لإجمالي السكان، ومع ذلك، فإن معظم الدول العربية لم تنجح بدرجة كافية في استغلال هذه الثروة البشرية، من خلال وضع سياسات وبرامج لاستيعابهم واتّخاذ القرارات الجريئة والسريعة لتحويلهم إلى طاقة منتجة، لتكون المحرك الرئيسي للنمو في هذه الدول.

وقد شهدت معظم الدول العربية تحولاً قليلاً في البيئة الاقتصادية، وسجّل التصنيع – الأداة الرئيسية لخلق الوظائف في الاقتصادات الناشئة – نمواً بطيئاً وسلبياً في بعض الأحيان، وزاحم القطاع العام القطاع الخاص؛ فيما أعاقت بيئة العمل التجاري أداء روّاد الأعمال الشباب والمستقلين، ولم تتمكن استثمارات القطاع الخاص، بسبب حجمها ونطاقها المحدودين، من إنهاض الركود الناجم عن التراجع في فرص التوظيف لدى الدولة (مؤتمر العمل العربي، 2018).

تشهد الدول العربية، من جهة أخرى، زيادة سكانية تتطلب منها تنويع الاقتصادات وإجراء تعديلات هيكلية، يرافقها تطوير المهارات لتأهيل الشباب للحصول على فرص عمل والتي سيولدها بناء اقتصاد يتّصف بالمرونة ويكون قادرا على مواجهة الأزمات الطارئة. ويتطلّب هذا أن تتبنّى الدول العربية سياسات اقتصادية كلية وقطاعية، وسياسات سوق العمل وسياسات تعليمية وتدريبية مترابطة ومتكاملة فيما بينها، لخلق فرص العمل المطلوبة.

وعلى الرغم من وجود معاناة مشتركة بين الدول العربية مثل بطالة الشباب، وانخفاض معدلات المساهمة الاقتصادية للمرأة، والنمو البطيء لمؤسسات سوق العمل وغيرها، إلا أنه من الصعب تقييم سياسات التنمية البشرية وسياسات سوق العمل كوصفة واحدة لمعالجة الاختلالات القائمة فيها؛ فهناك دول عربية نفطية، وأخرى ذات اقتصادات متنوعة، وثالثة تمرّ بمرحلة نزاعات سياسية وعدم استقرار.

ويبرر هذا التصنيف صعوبة التقييم لسياسات التنمية البشرية وسياسات التشغيل النشطة وغير النشطة في الدول العربية. وبالتالي، يعتمد التقييم لسياسات التشغيل وسياسات التنمية البشرية، في هذا التقرير، على المعيار المستخدم في مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي تنسجم مؤشراتها وتتوافق في تحليلها مع الواقع التنموي للدول العربية. ويمكن توضيح هذا التقسيم للمجموعات العربية حسب (الجدول 2–15)، والذي يوضح نتائج السياسات المتبعة في مجال التنمية البشرية وسوق العمل، وبالاعتماد كذلك على مؤشرات تقرير التنافسية العالمية ذات العلاقة، حيث يتبين ضعف قيمة دليل التنمية البشرية في معظم الدول العربية، إذا تمّ استثناء دول مجلس التعاون ودول عربية ذات تنمية بشرية مرتفعة، والتي تعاني أيضاً ضعف مخرجاتها التعليمية واختلالات سوق العمل بين القطاعين العام والخاص.

الجدول رقم 2-15 : مؤشر التنمية البشرية ومؤشر كفاءة سوق العمل وتطوير الأعمال في الدول العربية- 2018

المجموعة التنموية	الدولة	مؤشر التنمية البشرية ومؤشر كفاءة سوق العمل		
		قيمة مؤشر التنمية البشرية	كفاءة سوق العمل	تطور الأعمال
التنمية البشرية عالية جداً	الإمارات	0.863	11	13
	قطر	0.856	19	22
	السعودية	0.853	80	34
	البحرين	0.845	37	36
	عُمان	0.821	122	72
	الكويت	0.803	119	70
التنمية البشرية العالية والمتوسطة	لبنان	0.757	109	52
	الجزائر	0.754	113	122
	الأردن	0.735	90	48
	تونس	0.737	135	98
	ليبيا	0.706	-	-
	مصر	0.696	134	84
	فلسطين	0.686	-	-
	العراق	0.685	-	-
	المغرب	0.667	120	69
التنمية البشرية المنخفضة	سورية	0.536	-	-
	موريتانيا	0.520	129	136
	القمر المتحدة	0.503	-	-
	السودان	0.502	-	-
	جيبوتي	0.476	-	-
	اليمن	0.452	136	134

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2018، تقرير التنافسية العالمية 2018/2017

نستنتج من الجدول السابق أيضا ضعف هذه المؤشرات، وهذا يعكس قصورا في سياسات التشغيل والتنمية البشرية وعدم مواكبتها لنظيراتها عالمياً. ويمكن الاستدلال على ذلك، من خلال تقييم المساهمة المباشرة للموارد البشرية العربية في العملية الإنتاجية وريادة الأعمال ومؤشر فاعلية سوق العمل التي تقوم بقياس مرونة سوق العمل، وعلى الاستخدام الكُفء للموارد المتضمن آليات تحديد الأجور، وممارسات تعيين الموظفين وتسريحهم، وعلى تطبيقات نظام الدفع وفق الإنتاجية، ومستوى اعتماد الإدارة على الكفاءات وغيرها. ويمكن اعتبار الأسباب السابقة وغيرها من الأسباب، لا سيما تلك التي تتعلق بآليات تنفيذ هذه السياسات، من أبرز العوامل التي تؤدي إلى التفاوت في نتائج سياسات التشغيل فيما بين الدول العربية، بتقسيماتها المختلفة.

ويمثل هذا بحدّ ذاته، ضعفاً في نشر ثقافة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بقدرة عالية في معالجة الاختلالات المشار إليها أعلاه. ولذلك، وفي ظل وجود بطالة مقنعة، لا يمكن التوسع في التوظيف في القطاع العام بصفة مستمرة ومتسقة مع وتيرة تدفق الداخلين إلى سوق العمل، وقد اقتصرت جهود توطين العمالة في القطاعات غير الحكومية خلال الفترة الماضية في عدد من الدول العربية، على معالجات غير مستدامة كالدعم الحكومي، وفرض نسب توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص. وهذا توجه غير سليم، نظراً لتكلفته الباهظة على ميزانية الدولة. ومن ثم يجب أن تعمل سياسات التنمية البشرية وسياسات سوق العمل في الدول العربية ضمن ديناميكية متكاملة، تتميز بالتنافسية وتركز على سياسات سوق العمل النشطة.

6-2 السياسات التجارية الخارجية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – تدويل المشروعات

يرتكز تحليل دور السياسات التجارية على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على عدة ركائز تتعلق بعلاقة هذه السياسات ومكوناتها وأدواتها، بطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، والتحديات التي تواجهها، ودورها التنموي والفرص الكامنة التي يمكن استغلالها إذا ما تم تطوير هذه المشروعات. فعلى سبيل المثال، تعاني هذه المشروعات، كما أوضح الفصل الأول، من صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وذلك بسبب ضعف تنافسيتها، ولأسباب تتعلق بتكلفة الإنتاج والسعر و/أو بالجودة و/أو صعوبة الحصول على ثقة المستهلك الأجنبي، و/أو ضعف عمليات الترويج للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية. وقد انعكس هذا التحدي على واحد من أبرز مؤشرات الدور التنموي لهذه المشروعات ألا وهو مساهمتها في الصادرات.

ومن هنا، يمكننا القول بأنّ السياسة التجارية وتفعيل أدواتها ترتبط بالعديد من التحديات التي تعاني منها هذه المشروعات في الدول العربية وأدى لتراجع ترتيب الدول العربية في مؤشرات سهولة التجارة عبر الحدود. ومن أهمها: تواضع نسبة صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الصادرات الكلية في الدول العربية. وهذا ناجم عن أسباب عديدة تتعلق بنقص الدعم المقدم، وعدم توفر البيانات عن الأسواق الواعدة، وضعف التنافسية، وتكاليف التصدير، والظروف السياسية الإقليمية وغيرها من العوامل؛ وأيضا ارتفاع نسبة اعتماد هذه المشروعات على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة، وذلك بسبب ضعف مستويات التشبيك فيما بينها، وضعف روابطها الأمامية والخلفية؛ وكذلك استمرار معاناة هذه المشروعات من صعوبة وصولها إلى الأسواق الخارجية، وذلك بسبب عدم تفعيل أدوات السياسات التجارية أو عدم توفر الدعم الفني والمالي اللازمين؛ وحاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الحماية من منافسة المنتجات الأجنبية، لاسيما في سنوات التأسيس الأولى، وضعف مستويات الدعم المقدم لتطوير الصادرات وتنظيم المعارض المحلية والخارجية.

وتركز السياسات التجارية والاستثمارية الخاصة بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات التصديرية، والحدّ من تكاليف الصفقات التجارية وترسيخ مبدأ التكامل الإقليمي لهذه المشروعات، عبر تدابير تيسير التجارة بما يرفع من قدرتها التنافسية في مجال التصدير. وتهدف التوجهات الاستراتيجية والسياسات التجارية للدول العربية (2018) إلى رفع القدرة التنافسية للقطاع الخاص العربي، وبناء قدرات التصدير، وخفض تكاليف المعاملات التجارية، وتعزيز التكامل الإقليمي، من خلال إجراءات تيسير التجارة والاستثمار.

يمكن القول بأنّ السياسة التجارية والاستثمارية في الدول العربية لا بد أن تركز على هدف حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الخارجية وإغراق السوق المحلي بالسلع والخدمات التي يمكن أن تنتجها هذه المشروعات، وأن تضمن بأن تكون المنتجات والخدمات التي

تقدمها هذه المشروعات أكثر جاذبية من المنتجات والخدمات الأجنبية (السعر – الجودة – القوانين الداعمة للمشروعات المحلية – المواصفات والمقاييس– الاستقرار القانوني والتشريعي – توقعات التجار والمستثمرين المحليين – بيئة الاعمال – وغيرها). كما يتطلب ذلك توفر الأطر التشريعية والقانونية اللازمة.

وفي إطار رصد تقييم التجارب العربية في دعم صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد أعدت مصر ثلاث استراتيجيات ذات صلة، وتشمل: استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة 2016–2020، والتي تتضمن ركيزة أساسية لتنمية الصادرات بشكل عام وصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، واستراتيجية تنمية الصادرات المصرية 2017–2020. حيث عملت على إجراء الإصلاح المؤسسي وتسهيل التجارة وبينت القطاعات المحتملة والأسواق المستهدفة وحوافز التصدير وخدمات تنمية الصادرات، واستراتيجية تنمية الصادرات المصرية إلى الأسواق الإفريقية. وقد وضعت مصر خطة جديدة لهيئة تنمية الصادرات بهدف تنفيذ استراتيجيات التصدير السابقة مع الحرص على إشراك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع التصدير.

وفي المغرب، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتدويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إيجاد منصة افتراضية رقمية لاستكمال إجراءات التجارة الخارجية، حيث يمكن استكمال كافة الوثائق إلكترونياً، والعمل على اندماج تلك المشروعات في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة التكنولوجية والمالية من وجود الشركات متعددة الجنسيات في المغرب. وقد كان التركيز الرئيسي على تطوير برامج الربط والتشبيك بهدف تسريع التنمية الصناعية، ورعاية النظم الصناعية لتحسين القدرة التنافسية لهذه المشروعات. كما تم إطلاق بعض البرامج لتعزيز قدرة منظمات الدعم على تطوير الفرص التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات. وأطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة برنامج التدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعهم على تدويل منشآتهم من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة.

وفي لبنان، تمت صياغة مبادرات متخصصة لتعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية كالبعثات التجارية والمعارض التجارية. كما ساعدت وكالة تنمية الاستثمار في الترويج لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية وتسويقها، لا سيما الزراعية والصناعات الزراعية. ويجري العمل على إنشاء وكالة متخصصة بترويج الصادرات، لكن حالياً لا توجد استراتيجية واضحة لتنمية الصادرات.

أما في تونس، فقد عملت الحكومة على تدويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بسلاسل القيمة الدولية، وإبرام اتفاقيات لتعزيز التنويع وتحسين التنافسية، ومن خلال صناديق تقدم دعم مالي وغير مالي لهذه المشروعات للوصول إلى الأسواق الخارجية. وتم تنفيذ إصلاحات ومبادرات لتوسيع خدمات التصدير (تسهيل الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا، المشاركة في الفعاليات الدولية)، وانضمت تونس إلى شبكة المشاريع الأوروبية للوصول بصادراتها وصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أكبر عدد من الأسواق الدولية.

وفي الأردن، تم تبنى إجراءات لتسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الدولية، حيث تم توقيع اتفاقية لتسهيل دخول الأردن إلى شبكة المشاريع الأوروبية، وتقديم الدعم للمشروعات التصديرية وتسهيل نقل التكنولوجيا. كما عملت الأردن على تبسيط قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، لكن النتائج كانت متواضعة حيث لم تستفيد الكثير من المشروعات من هذه الإجراءات. كما عملت على إطلاق مشاريع لتقديم المساعدة الفنية والمالية لتدويل هذه المشروعات، كمشروع تنمية صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الافتراضية. وتسعى خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018–2022 إلى إنشاء وحدة تنسيق للتصدير في المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع ولتقديم الدعم للمنشآت التصديرية.

وفي فلسطين، بين مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2014 وجود عدد من المبادرات التي قامت بها المؤسسات الفلسطينية بهدف تدويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق العالمية. فقد تم إعداد استراتيجية للتصدير لتحقيق أفضل النتائج من اتفاقيات التعاون الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي وكندا وتركيا وروسيا).

وفي الجزائر، وعلى الرغم من جهود العديد من المؤسسات الرامية لتنمية الصادرات، ومن إعداد استراتيجية ترويج الصادرات الوطنية، إلا أنها لا تشير إلى معاملة خاصة ودعم مباشر خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وللتعرّف على نتائج الجهود العربية في تسهيل التجارة بشكلٍ عام وأمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ خاص، فقد تم تحليل مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يندرج ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. ويبين التقرير عام 2019 ترتيب الدول وفقاً لهذا المؤشر، وكذلك مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء. ويتكون مؤشر التجارة عبر الحدود من 6 مؤشرات فرعية تتعلق بسهولة وتكلفة الاستيراد والتصدير. ويبين (الجدول 2-16) و (الجدول 2-17) مؤشر التجارة عبر الحدود ومؤشراته الفرعية. حيث يتضح من الجدول رقم 2.16 أن كافة الإصلاحات والسياسات التي اتبعتها الدول العربية، لتسهيل عملية التجارة، لم تصل إلى النتائج المطلوبة، فقد تراوحت مرتبة الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود بين المرتبة 54 (فلسطين) و189 (اليمن).

الجدول رقم 2-16 : ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر التجارة عبر الحدود - 2019

الدولة	الترتيب	الاقتراب من الحد الأعلى للأداء	تكلفة التصدير الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية US$	تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود US$	الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
فلسطين	54	86.67	72	6	51	85
المغرب	62	83.58	26	11	156	116
عمان	72	79.39	7	52	261	124
الأردن	74	79.03	6	53	131	190
البحرين	77	77.77	24	71	47	130
قطر	97	71.51	10	25	382	290
الإمارات	98	71.50	6	27	462	283
تونس	101	70.50	3	50	469	144
ليبيا	128	64.66	72	72	575	60
جيبوتي	145	59.37	60	72	605	100
لبنان	150	57.90	48	96	480	135
السعودية	158	54.31	60	50	363	390
الكويت	159	54.24	72	96	602	332
مصر	171	42.23	88	48	258	1000
الجزائر	173	38.43	149	80	593	400
سوريا	178	29.83	48	84	1113	742
العراق	181	25.33	504	85	1118	500
اليمن	189	-	-	-	-	-

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2019.

الجدول رقم 2-17 : ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشرات فرعية لمؤشر التجارة عبر الحدود - 2019

الدولة	الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	التجارة عبر الحدود - تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود US$	التجارة عبر الحدود - تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية US$
فلسطين	50	80	6	45
المغرب	228	107	65	26
عمان	394	107	70	7
الأردن	206	100	79	55
البحرين	397	100	42	60
قطر	558	150	48	72
الإمارات	678	178	54	12
تونس	596	200	80	27
ليبيا	637	50	79	96
جيبوتي	1055	95	118	50
لبنان	790	100	180	72
السعودية	779	105	228	90
الكويت	491	191	89	96
مصر	554	100	240	265
الجزائر	409	374	210	96
سوريا	828	725	141	149
العراق	644	1800	131	176
اليمن	-	-	-	-

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2019.

وبالنظر إلى ترتيب الدول العربية فيما بينها، نجد عدم وجود علاقة مباشرة بين تصنيفها وفقاً لهذا المؤشر ومؤشر التنمية البشرية. ونلاحظ من الجدول رقم (2-16) أيضاً ارتفاع تكلفة التصدير الناجمة عن الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية والامتثال لقوانين الحدود، وهي مرتفعة جدّا مقارنة بالدول ذات أفضل أداء. كما أن الوقت اللازم للتصدير والامتثال للشروط والمتطلبات المستندية بالساعة كان مرتفعاً جداً أيضا، وتراوح بين 51 ساعة في فلسطين و1118 في العراق. أما عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير فقد تراوح بين

85 مستندا في فلسطين وبين 1000 مستندا في مصر.

يمكن أن نبيّن إذن وجود صعوبات جمّة لا تزال تقف عائقًا أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة التصديرية في الدول العربية، ويجب أن تُبذل جهود كبيرة، في هذا المجال، للتقليل من التكلفة والوقت والمستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير. هذا إضافة إلى ما يجب عمله لتحسين جودة المنتجات المحلية وتنافسيتها، وترويجها خارجياً. أما بخصوص عملية الاستيراد، فإن الأمور ليست بأفضل ممّا عليه حالة التصدير، حيث يتّضح ارتفاع تكلفة الاستيراد والوقت اللازم لإتمام الإجراءات المستندية. وقد يرى البعض أن في التشديد على عملية الاستيراد إجراء داعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا صحيح بعض الشيء، لكن يجب ألاّ نغفل بأن هذه المشروعات تستورد الكثير من مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة، وأن الصعوبات والتكاليف المرافقة لعملية الاستيراد تزيد من تكلفة الإنتاج.

وختاماً، لا يمكن تجاهل الإيجابيات المترتبة على الانفتاح التجاري واتفاقيات التجارة الحرة وانعكاسها على الاقتصاد المحلي بشكلٍ عام، وعلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجهٍ الخصوص، ولكن في حال ضعف الصناعات المحلية ومنتجاتها، وخاصة صناعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على منافسة المنتجات الأجنبية سواء من حيث الجودة أو التكلفة، وفي حال قصور قنوات وشبكات التسويق والترويج لا سيما في حالة المشروعات الصغيرة، فقد تعود تلك السياسات بالأثر السلبي على إنتاجية تلك المشروعات، وانسحاب بعضها من السوق لعدم المقدرة على منافسة المنتجات الأجنبية، خاصةً بعد إعفاء المنتجات الأجنبية من الرسوم الجمركية المحلية، بهدف تطبيق أحكام اتّفاقية التجارة الحرة.

2-7 الجهود العربية المشتركة لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة

تفاعلت الدول العربية بوجه عام مبكراً مع التوجهات العالمية للتنمية المستدامة حتى ما قبل إطلاق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2015، حيث قدمت (مبادرة التنمية المستدامة في الدول العربية) إلى القمة العالمية للتنمية المستدامة – جوهانسبرج 2002 من جانب مجلس الوزراء العرب للبيئة. كما عقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة دورته الأولى سنة 2014 في عمان. وقد تمّ عقد أول مؤتمر إقليمي على مستوى العالم، لتنفيذ خطة التنمية المستدامة: الأبعاد الاجتماعية في القاهرة في أبريل سنة 2016، وصدر عنها (الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: الأبعاد الاجتماعية)، والذي أقرته القمة العربية في نفس السنة.

تعددت الفعاليات والأنشطة العربية المشتركة، في مراحل تالية، للتفاعل مع أهداف التنمية المستدامة العالمية. وارتبطت تلك الفعاليات والأنشطة في جانب منها بصورة مباشرة، بآليات الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر العالم، وخاصة من خلال علاقة المنتدى العربي للتنمية المستدامة بـ: (المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة: HLPF) في الأمم المتحدة، كما تُعرض عليه سنويا تقارير المراجعة الطوعية الوطنية لدول العالم المختلفة، بما فيها بعض الدول العربية.

ويتم تسليط الضوء، فيما يلي، على عدد من الفعاليات والجهود العربية المشتركة الداعمة للاستدامة بشكل عام، ولدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تلك الاستدامة بشكل خاص، وبما يتضمنه ذلك من استعراض مهام واختصاصات بعض المؤسسات العربية، سواء تلك التي تنتمي إلى مظلة العمل العربي المشترك، أو تلك التي تنتمي إلى الأطر الوطنية التي تُعنى بتقديم خدماتها وأنشطتها خارج حدودها الوطنية.

2-7-1 جامعة الدول العربية:

دور أساسي ومحوري لجامعة الدول العربية، في مجال التنسيق والتعبئة لمختلف الجهود العربية – العربية، وكذلك العربية – الدولية المتصلة بمختلف أبعاد التنمية المستدامة.

إطلاق المنتدى العربي للتنمية المستدامة، كمنبر إقليمي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، وعقد دورته الأخيرة السادسة في بيروت: يونيو 2019.

تأسيس وحدة التنمية المستدامة والتعاون الدولي: حيث تم تأسيس وهيكلة الوحدة لتحقيق أهداف الجامعة العربية في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية، في سياق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، ومن بين أبرز نشاطاتها: متابعة أعمال اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية، في سياق الهدف الثاني المعنى بالقضاء على الجوع، والهدف السابع عشر الخاص بالشراكات العالمية. رعاية الأسابيع العربية للتنمية المستدامة، والتي يتم تنظيمها من جانب الجامعة العربية بالتعاون مع شركاء دوليين، خاصة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. تبنى جهود مختلفة لإشراك الشباب والمرأة في فعاليات وأنشطة التنمية المستدامة للجامعة العربية، وتبنى المبادرات الشبابية والنسائية العملية والقابلة للتنفيذ في هذا الخصوص. تنسيق الجهود لتوسيع وتعميق شراكات التعاون العربي مع المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز برامج التنمية المستدامة على المستوى العربي. تحفيز وتنسيق مبادرات المجتمع المدني العربي في أنشطة وأعمال التنمية المستدامة العربية، وتنسيق شراكات مع منظمات المجتمع المدني العربية في مشاريع للتنمية المستدامة في مجالات التعليم والنوع الاجتماعي والصحة ومواجهة الفقر والجوع.

اعتمدت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية – الدورة السادسة في بيروت في يناير 2019 (الإطار الإستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2030) لتعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية. ويعتمد تحقيق جانب كبير من تلك الإستراتيجية على تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصّة تفعيل مبادرة أمير دولة الكويت لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

2-7-2 مبادرة أمير دولة الكويت - الحساب الخاص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

أقرّت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى (الكويت – 2009)، مبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لإنشاء حساب خاص بمبلغ ملياري دولار أمريكي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. ساهمت الكويت والسعودية بمبلغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي، وساهمت باقي الدول العربية الأخرى بمبالغ متفاوتة. واتّفقت الدول المساهمة على تكليف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهمة تأسيس وإدارة هذا الحساب. حيث قام الصندوق باستكمال تطوير السياسات واللوائح والأنظمة الخاصة بالحساب الخاص وتطوير وإقرار اتّفاقية الإقراض النموذجية، ونماذج العمل النمطية. وقد تمّ بالفعل إقرار أكثر من 11 قرضا لتمويل هذه المشروعات لصالح عشر دول عربية، وهي (الأردن والبحرين وتونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتي ومصر والسودان واليمن وفلسطين). كما يقوم الحساب الخاص بتمويل المؤسسات المالية الوسيطة بشروط نمطية، تتمثل في قروض مدة كل منها عشر سنوات، تشمل ثلاث سنوات فترة سماح، وبفائدة سنوية تبلغ 3 % تنخفض إلى 2 % حال تقديم ضمان حكومي.

2-7-3 مؤسسات تنموية عربية (إقليمية ووطنية):

المعهد العربي للتخطيط - مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يقوم المعهد ضمن أنشطته بتنظيم فعاليات متعددة حول التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وعقد ورش عمل بالتعاون مع البنك الدولي، حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية. وقد تم تأسيس "مركز متخصص معني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة" يهدف إلى التركيز على نشر ثقافة وتطبيقات وبناء قدرات ريادة الأعمال في الدول العربية، وتعزيز الارتقاء بمستوى المؤسسات الحكومية العربية والمؤسسات ذات الطابع التنموي والتخطيطي، لاسيما المعنية بتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يهدف إلى تعزيز مستوى التنسيق والتعاون بين المعهد والمؤسسات والاتحادات والجمعيات الإقليمية المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعزيز شمولية تقديم خدمات المعهد لتشمل خدمات للرياديين والمشروعات القائمة. وبناء قاعدة معلومات ومعرفة عربية في إطار موحد من أجل سد الفجوة الحاصلة في هذا المجال، وتزويد الباحثين والمهتمين بسلسلة من المنشورات والدراسات تعزز الوعي بريادة الأعمال وثقافة العمل الحر.

معهد التخطيط القومي: تأسيس وهيكلة قسم خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمركز التنمية الصناعية بالمعهد. كما يقوم المعهد بإعداد بحوث ودراسات، وتنظيم ورش عمل، وبرامج تدريبية متعددة لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.

برنامج الخليج العربي للتنمية – أجفند: AGFUND: تبني مبادرة تأسيس بنوك متخصصة لدعم الشمول المالي للفقراء. وقد تأسس أول بنك في الأردن سنة 2006، ثم في دول عربية أخرى بينها: البحرين، لبنان، فلسطين والسودان وموريتانيا. ويربط البرنامج جهوده في مكافحة الفقر، من خلال الشمول المالي والتمويل الأصغر بصورة مباشرة بأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، خاصة فيما يتعلق منها بالقضاء على الفقر. أضف إلى ذلك قيام البرنامج بتأسيس وحدة للتمويل الأصغر، وذلك بهدف تقديم الدعم الفني للبنوك المتخصصة ودعم مؤسسات التمويل الأصغر بوجه عام، في الدول العربية وبعض الدول الأفريقية.

2-7-4: صناديق ومؤسسات اقتصادية وتنموية عربية:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: يقوم الصندوق بإدارة الحساب الخاص بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة لقيامه بتمويل مشاريع القطاع الخاص، من خلال النافذة التمويلية المخصصة لذلك الغرض.

صندوق النقد العربي: القيام بدور الأمانة الفنية لفريق العمل الإقليمي للشمول المالي، والمنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وقد تم تشكيله سنة 2013، ويهدف إلى تعزيز فرص تبادل الخبرات والتجارب بين المصارف المركزية العربية وإطلاق مجموعة من مبادرات المعونة الفنية التي تهدف إلى تحسين فرص وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وخاصة المبادرة المشتركة التي أطلقها الصندوق سنة 2011 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتطوير نظم الإقراض المضمون في الدول العربية. كما أطلق مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية التي أطلقها الصندوق سنة 2005، بهدف تقديم الدعم الفني لتحسين نظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشخيص وترويج فرص الاستثمار الإنتاجي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والبرامج والدراسات الداعمة

لذلك القطاع، على غرار برنامج تطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. وقد أعدته المنظمة مؤخراً بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بغرض زيادة وتيرة إقامة هذه المشروعات الفنية وذات المعرفة الكثيفة والتقنيات العالية لدعم أصحاب المشروعات المبتكرة، إضافة إلى تأهيل وتحديث الصناعات القائمة ورعاية الرواد وأصحاب المبادرات من المقاولين الشباب من طرف البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

منظمة العمل العربية: التعاون مع اليونسكو في برامج التعليم للريادة، من خلال إعداد مواد تعليمية تركز على جودة التعليم وتنظيم برامج لتدريب المعلمين والمدربين في هذا المجال. كما تقدّم رؤية غير تقليدية لفهم طبيعة أسواق العمل في الدول العربية على اختلاف بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحليل سياسات ومؤسسات أسواق العمل فيها، وتحديد التحديات التي تواجهها، وتبنت فكرة إدماج مفهوم ريادة الأعمال في خطط التنمية الوطنية، وكذلك في نظمها التعليمية الرسمية.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO): قدمت ونفذت مبادرات طموحة لتطوير التعليم.، المساهمة في تنفيذ العديد من البرامج في مجال التعليم للريادة بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية، ووكالات التعاون الدولية، والقطاع الخاص. كما ساهمت في وضع السياسات والبرامج التعليمية لدمج تعليم الريادة في أنظمة التعليم، من خلال دعم صانعي القرار في المنطقة على تطوير سياسات تعليم الريادة وبرامجها. وقد نظمت ندوة رفيعة المستوى في سبتمبر 2010، خصصت للنظر في مقومات الجودة في التعليم في الدول العربية، وانبثق عن هذه الندوة "إعلان الدوحة من أجل تعليم جيد للجميع"، وتقديم أو المساهمة في تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج التي تؤكد على أهمية إدخال مفاهيم إيجابية حول التعليم الفني والمهني في التعليم العام.

ورغم تعدد الجهود والمبادرات العربية السابق الإشارة إلى بعض جوانبها، فإن نتائج أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة في دورة انعقاده في بيروت (ابريل 2019)، والتي تمحورت حول تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية، قد أشارت إلى تقييمات غير متفائلة بخصوص أوضاع التنمية المستدامة في المنطقة العربية. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تلق الاهتمام المنشود كأداة للتعامل الفعال مع معظم القضايا التي طرحها المنتدى، مثل الفقر ونسب البطالة المرتفعة، وتمكين الشباب والنساء، والتوطين الإقليمي للتنمية المستدامة. وأكّدت على جدية الإشكالات الخاصة بالبيانات وعدم توافرها أو جودتها في الوطن العربي.

الفصل الثالث

الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية

المقدمة

في ضوء التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي في الدول العربية، وفي ضوء الدور التنموي الحيوي والصاعد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تجارب وتطبيقات الدول المتقدمة والصاعدة والنامية على السواء، فإن هناك حاجة إلى التعرف عن قرب على أفضل الخبرات والممارسات المستفادة التي تمدنا بها تلك التجارب. وهي الخبرات التي يمكن على هديها تطوير أدوار تلك المشروعات في التنمية العربية المستدامة. وسيتم في هذا الفصل إعطاء أولوية لتجارب ألمانيا واليابان من الدول المتقدمة ممثلين لقارتي أوروبا وآسيا، والتجربة الرائدة لكوريا الجنوبية في الاقتصادات الصاعدة. كما سيتم التركيز على مجموعة من الاقتصادات النامية تتصدرها الصين باعتبارها ثاني أكبر الاقتصادات العالمية إضافة للهند الصاعدة بقوة وعضو تكتل بريكس، واختيار نموذج أفريقي هام تمثله جنوب أفريقيا التي تعتبر أحد الاقتصادات الصاعدة في أفريقيا وعضو تكتل بريكس جنباً إلى جنب مع الصين والهند.

وضمن هذا الإطار يقوم هذا الفصل بعرض وتحليل لتلك التجارب والتطبيقات الدولية الرائدة من خلال التركيز على مجموعة من القضايا الرئيسة. وتشمل قضية الأطر التشريعية والمؤسسية وأدوارها، والتخطيط وصنع السياسات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونماذج الأعمال الخضراء الصغيرة والمتوسطة لدعم الاستدامة، وقضايا التمويل والشمول المالي، وقضايا التطوير والتحديث التكنولوجي لتلك المشروعات وانعكاساته على أدوارها التنموية.[1]

3-1 دور الأطر التشريعية والمؤسسية والتنظيمية المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمثل التشريعات الأطر المرجعية الرئيسة في بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم مع الأطر المؤسسية والتنظيمية المتصلة المظلة الفعّالة لعمل تلك المشروعات في معظم دول العالم. وتقدم تجارب الدول المتقدمة والصاعدة والنامية العديد من الخبرات الهامة في هذا الشأن.

وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى امتلاك معظم الدول المتقدمة والناهضة والنامية أطراً تشريعية ومؤسسية ذات صلة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بما فيها متناهية الصغر)، مع خصوصيات لكل تجربة. فعلى سبيل المثال فإن اليابان تمتلك تشريعاً رئيساً لتلك المشروعات منذ سنة 1963. وخضع للتعديل والتطوير أكثر من مرة سنة 1999 ثم سنة 2010، وأخيراً سنة 2014. وينص القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الياباني الصادر في يونيو 2014 على أربع سياسات أساسية تعمل على تطوير دور تلك المشروعات في الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمعات المحلية. وتكون أبرزها تعزيز نماذج الإدارة والأعمال القادرة على تلبية الطلب المستقبلي على منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة وتعزيز التجديد والابتكار في الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الأنشطة والأعمال التي تساهم في تنمية الاقتصادات المحلية / الإقليمية، إضافة إلى تطوير نظام لدعم تلك الأعمال من خلال الجهود الجماعية أو المجتمعية.

وتجدر الإشارة في التجربة اليابانية إلى الدور الحكومي الفاعل في التخطيط وصنع السياسات والدعم والتقييم،

1 - يعتمد العرض في هذا الفصل بصورة أساسية على الدراسات وقواعد البيانات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى الأوراق الخلفية التي سبق إعدادها من جانب الفرق البحثية الفرعية للتقرير وهي الأوراق التي تناولت العديد من التجارب العالمية للدول المتقدمة والصاعدة والنامية. كما تضمنت تحليلاً شاملاً لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خمس تجارب عربية شملت الكويت ومصر والأردن والمغرب والسودان. كما يعتمد العرض على نتائج ورشتي العمل اللتين تم عقدهما في القاهرة على هامش إعداد التجربة المصرية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سبتمبر 2018.

وتكامل عمل الإطارين التشريعي والمؤسسي. إذ تلعب وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ومؤسساتها المعنية دوراً محورياً في تخطيط وتوجيه وإدارة ومتابعة وتقييم السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل وخارج الدولة (شكل رقم 3-1). ويتفق هذا الدور مع مكانة هذه المشروعات في التنمية في اليابان، حيث يصل عددها إلى حوالي 3.8 مليون منشأة تمثل قرابة 99.7 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية. وهذه المنشآت مسؤولة عن توليد 50 % من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية. كما يعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرابة 33.6 مليون عامل يمثلون حوالي 70 % من إجمالي الوظائف في الدولة وفق أحدث التقارير ذات الصلة التي وافق عليها مجلس الوزراء الياباني في أبريل 2018 (National Association of Small and Medium Enterprise، 2018). وتلعب "هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" أدواراً هامة كذراع تنفيذي للوزارة يعمل على تنفيذ توجهات الدولة في تعزيز أدوار تلك المشروعات في مجالات متعددة منها التوجه التصديري عبر الحدود، ودعم التنمية الإقليمية / المكانية المتوازنة. ويحظى هذا التوجه بالأولوية لدى المخططين وصناع السياسات. ويدعم التوجه العديد من المبادرات للدعم المالي، والتكنولوجي، والإداري. كما يدعم نشر مكاتبٍ ومراكز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إقليمياً وهي المراكز الإقليمية، ومراكز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأقاليم، ومراكز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى المدن والأحياء (الشكل 3-1).

كما يستفاد من التجربة اليابانية في التشبيك الحكومي مع المجتمع المدني والتنظيمات المهنية ذات الصلة مثل الغرف والاتحادات التجارية والصناعية والمجتمع المدني، خاصة على كافة المستويات والأقاليم لدعم هذه المشروعات. إضافة إلى الأهمية الكبيرة التي توليها للتقارير والمسوح المنتظمة، إذ تتم أنواع مختلفة من المسوح عن المشروعات بصورة دورية. كما يصدر تقرير سنوي (White Paper) حول تطورات تلك المشروعات بما يوفر صورة دورية حول أوضاعها لدعم المخطط ومتخذ القرار بخصوص الفجوات القائمة وآفاق التطوير من سنة إلى أخرى.

الشكل رقم 3-1: الأطر المؤسسية الفاعلة في دعم ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

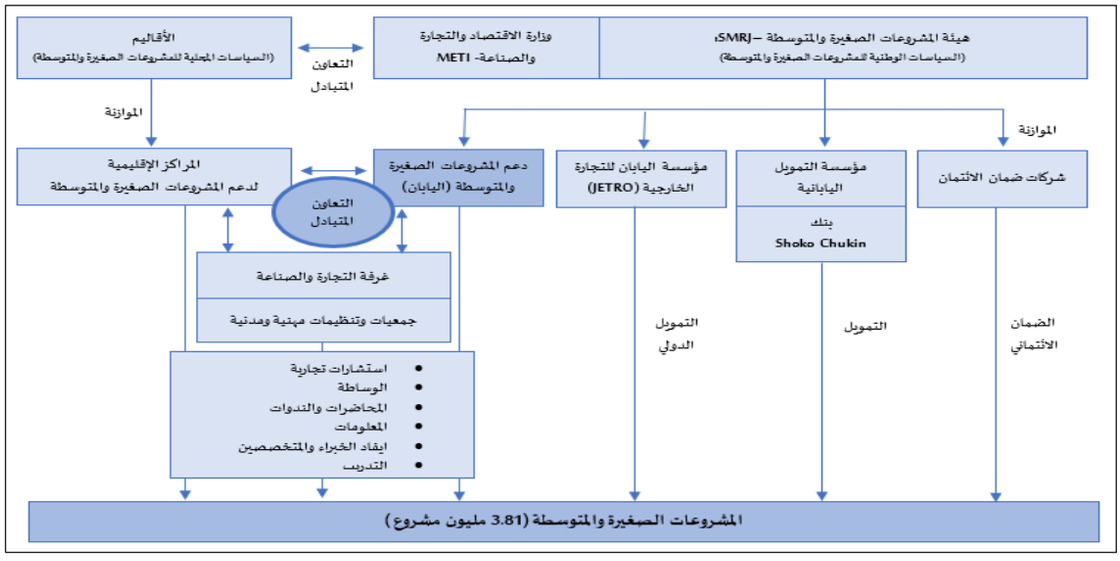

المصدر: SME Support http://www.smrj.go.jp

نافذة رقم 3-1 : دور التقارير السنوية في أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

- من الخبرات الهامة في التجربة اليابانية والتي يمكن الاستفادة منها على المستوى العربي الجماعي (الجامعة العربية)، أو المستوى القطري الوطني خبرات إصدار تقارير وطنية سنوية / أو دورية حول أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب مؤسسات عربية أو قطرية معنية.
- وتصف وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية هذه التقارير بأنها "وثائق عملية - Practical documents"، حيث توفر صورة عامة سنوية متجددة عن تطور أوضاع هذه المشروعات في الدولة في ضوء اعتمادها على نتائج مسوحات سنوية متخصصة يمكن أن تكون انتقائية، بما يحقق الأهداف التالية:
  - إلقاء الضوء على اتجاهات الأعمال الجديدة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة محلياً وعالمياً.
  - تشخيص أوضاع قوة العمل، والعلاقة بين إنتاجية قوة العمل والاستثمارات، ومداخل مواجهة نقص العمالة.
  - تحليل جهود وخبرات وأدوات المشروعات في تحسين الإنتاجية من خلال تطوير العمليات والإدارة، وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، وتقييم التحالفات والشراكات البينية، وأولويات الاستثمار، وتعزيز تبادل وتشارك تلك الخبرات.
  - التعرف على تطور توزيع تلك المشروعات قطاعياً (زراعيا – صناعياً وغيرهما)، ومكانياً
  - التعرف المتجدد على التحديات والفجوات التي تواجه تلك المشروعات، وطرح بدائل للتعامل معها للجهات المعنية.

المصدر:

National Association of Small and Medium Enterprise Promotion Organizations (2018). white paper on small enterprises in Japan. Toyo: National Association.

وفي ألمانيا، يأخذ الالتزام التشريعي بعدين، أحدهما وطني والآخر أوروبي، إذ يرتبط الوطني بالقواعد التي تنظم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعائلية في ألمانيا (المعروفة بـ – Mittelstand) والذي تقوم عليه وزارة الشؤون الاقتصادية والطاقة. في حين ترتبط ألمانيا، بوصفها القوة الأكبر في أوروبا، بالتشريعات الأوروبية ذات الصلة خاصة قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي – Small Business Act: SBA الصادر سنة 2008.

ولا يختلف الحال كثيراً في الدول الصاعدة والنامية. ففي الصين تم إصدار قانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في يونيو 2002 بهدف تقديم أطر واضحة حول المسؤولية القانونية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويقوم مجلس الشعب في الصين في الآونة الراهنة بمراجعة الأطر التشريعية ذات الصلة بعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتركز التطوير حول توفير مزيد من الدعم لتلك المشروعات حول جوانب حماية الحقوق القانونية والملكية الفكرية، وتفعيل دور المؤسسات المالية والتمويلية، وتسهيل عمليات الإقراض من البنوك، وأدوار المؤسسات الحكومية الداعمة لتلك المشروعات.

وتقدم كوريا الجنوبية نموذجاً ملهماً بخصوص الجانبين التشريعي والمؤسساتي على السواء، إذ تعتمد على حزمة متنوعة من التشريعات لدعم أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها:

القانون الإطاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتناول قضايا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار والإبداع للمشروعات، وتعزيز أدوارها التنموية للاقتصاد الوطني.

قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة "Small and Medium-sized Enterprises Sub-contracting Promotion ACT"

قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وفي سياق هذا القانون يتم مطالبة الحكومة والمنظمات العامة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجاتها.

قوانين أخرى تغطي جوانب هامة اجتماعية واقتصادية ومكانية ذات صلة، ومن أبرزها تشجيع الأعمال المملوكة للنساء، وقانون لدعم مشروعات ذوي الإعاقة، ودعم المصنعين على المستوى الإقليمي، وقانون لدعم الموارد البشرية للأعمال الصغيرة والمتوسطة، وقانون للمناطق الاقتصادية الخاصة اقليمياً، وقانون لدعم اجراءات ترويج الاستثمارات، وتحفيز الإبداع التكنولوجي، وتحفيز التعاقد من الباطن، وتمييز تلك المشروعات تفضيلياً في المشتريات الحكومية.

ومع التميز في الجانب التشريعي، فإن التجربة الكورية تشهد تفرداً مماثلاً في الجانب المؤسسي والتنظيمي المسؤول عن إدارة شؤون المشروعات الصغيرة في الدولة من خلال وزارة مسؤولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، والتي ترتبط بها مجموعة من الأجهزة والمعاهد المتخصصة في سياق عمل الوزارة (الشكل 3-2).

ويضمن توافر هذه الحزمة من المؤسسات النوعية المترابطة إتاحة كافة أنواع الدعم والمساندة والخدمات لهذا النوع من المشروعات في بيئة الأعمال الكورية بما فيها الخدمات المالية وضمان الائتمان والاستثمار، والخدمات التكنولوجية والتسويقية والإدارية والفنية المختلفة. كما تتضمن تلك الحزمة المؤسسية المترابطة والمتكاملة معهدين متخصصين لدعم المشروعات/الشركات الناشئة وريادة الأعمال KISED، خلافاً عن معهد متخصص لدعم الأعمال الصغيرة KOSPI.

ويلعب المعهد الكوري لتنمية المشروعات الناشئة وريادة الأعمال دوراً محورياً محلياً وخارجياً ضمن شبكة الدعم والمساندة الكورية الجنوبية. وتلقي (النافذة 3-2) بعض الضوء على هذا الدور.

الشكل رقم 3-2: وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والأجهزة التابعة لها في كوريا الجنوبية

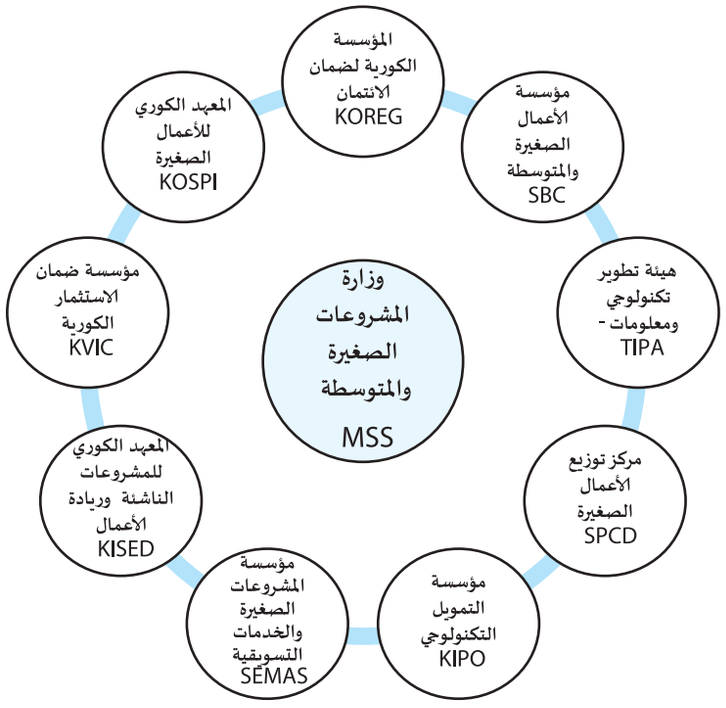

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في كوريا الجنوبية (www.mss.go.kr/site/eng/main.do)

النافذة رقم 3-2: دور فعال للمعهد الكوري لتنمية المشروعات الناشئة وريادة الأعمال – KISED

أدركت الدولة في كوريا الجنوبية مبكراً أهمية ودور المعاهد المتخصصة في دعم أدوار المشروعات الناشئة لتنمية الاقتصادات وغرس ثقافات وممارسات ريادة الأعمال في المجتمع والاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق، بادرت إلى تأسيس المعهد سنة 2008، وتقدم له كافة أوجه الدعم بصورة سنوية. ويعمل المعهد كمؤسسة استشارية وتطبيقية على أربعة أهداف رئيسية:

1. توفير تعليم متخصص للشباب / المبادرون المحتملون الصغار، وأصحاب القدرات الكامنة أو الواعدة المحتملة بما يعزز قدراتهم على مواصلة تطوير الأفكار وتحويلها إلى واقع عملي تجاري.
2. توفير بيئات التمكين المناسبة التي تشجع وتحفز تحويل أفكار الأعمال الإبداعية إلى منتجات وخدمات للسوقين المحلى والعالمي.
3. توفير الموارد المالية والبشرية، التي تدعم أصحاب الأعمال والأفكار الناشئة والواعدة، ونشر وتبادل المعلومات والخبرات الفنية ذات الصلة
4. تحسين قدرات صناعة الاستراتيجيات، وبناء السياسات الخاصة بتطوير أدوار المشروعات محلياً وخارجياً.

وينشط المعهد في مجالات الاستشارات، الحاضنات، الاستثمار والتمويل، والمشاركة في الموارد العالمية. وقدّم مبادرات في هذا الخصوص بالتعاون مع برامج وحاضنات أعمال عالمية مناظرة عبر العالم مثل مشروع Inno Way في الصين عام 2016، والتعاون مع وادي السيليكون الأمريكي في تقديم برامج تدريبية متخصصة حول تنشيط وتفعيل مبادرات الأعمال على المستوى العالمي.

المصدر: www.kised.or.kr

كما تقدم ماليزيا خبرات أخرى هامة للدول الناهضة في اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد بادرت الحكومة إلى تأسيس وزارة متخصصة لتنمية ريادة الأعمال سنة 2018 لوضع إطار عام لنشر ريادة الأعمال في الدولة.

وبالنسبة للدول النامية، يبدو الاعتماد على الأطر التشريعية المتخصصة خياراً مفضلاً في العديد من التجارب النامية العريقة مثل الهند، أو الحديثة مثل جنوب أفريقيا. فقد أصدرت الهند قانوناً خاصاً لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 2006. ويتضمن القانون التعريف الرئيسي والمعتمد في البلاد بشأن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما حذت الهند حذو نظيرتها الآسيوية كوريا الجنوبية في تأسيس وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (نافذة 3-3).

نافذة رقم 3-3: تكامل الإطارين التشريعي والمؤسسي في التجربة الهندية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يشير موقع وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند إلى بعض الخبرات المستفادة حول تكامل الأطر التشريعية والمؤسسية لتعزيز دور تلك المشروعات في التنمية الوطنية خاصة وأن هذا الدور لا يقتصر على توفير فرص العمل وانما يتعداه إلى مساهمات جوهرية في تحقيق التنمية المكانية، وتعزيز التنمية الريفية والتوزيع العادل للدخل والثروة. فقد أصدرت الهند قانون تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سنة 2006. ثم قامت بتأسيس وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سنة 2007. ويعمل الإطارين التشريعي والمؤسسي السابقين معاً على تعزيز ثقافة وممارسات ريادة الأعمال في المجتمع، تعزيز تنافسية المشروعات في ظل سيناريوهات اقتصادية بديلة، دعم البنى التحتية المساندة، تطوير المنتجات، تنمية العناقيد، توفير التمويل الميسر، دعم النفاذ إلى الأسواق وبناء وتطوير القدرات. وتعمل الوزارة بصورة أساسية على محورين: الأول الذي يكمن في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والثاني الذي يضمّ المشروعات والصناعات الزراعية / الريفية. وعلى غرار التجربة اليابانية والتجربة الكورية الجنوبية، تدعم جهود الوزارة مجموعة من المؤسسات والمعاهد المتخصصة ذات الصلة مثل مكتب مفوضية التطوير، المؤسسة الوطنية للصناعات الصغيرة، مفوضية الصناعات الزراعية، بخلاف معاهد متخصصة لدعم ريادة الأعمال، معهد تنمية الأعمال الصغيرة، ومعهد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المصدر: www.msme.gov.in

وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا، فقد عملت الحكومة على تأسيس كيان مؤسسي حكومي يتمثل في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة Small Enterprises Development Agency– SEDA في سنة 2004 وفقا لتعديل قانون الأعمال الصغيرة الوطنية الذي صدر سنة 1996. وتضمّن التعديل دمج ثلاث هيئات مختلفة في الهيئة الجديدة. وتهدف الهيئة – SEDA إلى إنشاء ودعم وتطوير الأعمال الصغيرة من خلال العمل في شراكات مع الجهات الأخرى المعنية في الدولة. وقد أصبح للهيئة أكثر من 43 فرعاً، 18 وحدة متنقلة، 48 كشك إلكتروني للمعلومات، 3 مراكز معلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 12 مركزاً لتطوير وإنشاء الشركات، 42 مركز حاضنة أعمال و47 نقطة تواصل access point على مستوى الدولة. بالإضافة إلى ذلك، وفي سنة 2012، تم إنشاء كيان مؤسسي خاص بتمويل المشروعات وهو "هيئة تمويل المشروعات الصغيرة Small Enterprises Finance Agency– SEFA" بهدف تيسير وتوسيع تمويل تلك المشروعات. هذا بخلاف دور صندوق التمكين الوطني – NEF.

وإضافة للتجارب القطرية السابق الإشارة إليها، فإن هناك ضرورة ملحة على المستوى العربي للتعرف على تجربة التشريع الأوروبي الموحد للأعمال الصغيرة – SBA، وهو التشريع الذي صدر سنة 2008 ليعبر عن إطار كلي لسياسات الاتحاد الأوروبي بشأن المشروعات الصغيرة. ويهدف إلى تحسين نهج ريادة الأعمال في أوروبا، وتبسيط البيئة التنظيمية وبيئة صنع السياسات المتعلقة بهذه المشروعات على المستوى القطري والمستوى الأوروبي، وإزالة الحواجز المتبقية أمام تنميتها– وفق لشعار – Think Small First . إذ يتبنى التشريع الأوروبي مجموعة من الأولويات أهمها تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال، بما فيها العائلية في دول الاتحاد الأوروبي، خاصة بين الشباب والنساء في دول الاتحاد، تخفيف الأعباء التنظيمية المعوقة لنشاطات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول الاتحاد، تسهيل الوصول إلى والحصول على التمويل وتطوير آليات بيئات التمكين والدعم المناسبة لذلك، التركيز على التدويل والوصول إلى الأسواق الخارجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة الدول الأعضاء (28 دولة)، تشجيع الابتكار والإبداع الصغير، وتنمية وتطوير المهارات التي تقود إلى مزيد من الابتكار، تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحويل التحديات البيئية إلى فرص أعمال.

وتتضمن الخبرات والتجارب العالمية والإقليمية السابقة العديد من الخبرات والدروس المستفادة والتي تتسم كذلك بقابليتها العالية للتطبيق، ومن أبرزها:

أهمية الأطر التشريعية على المستويين القطري والإقليمي التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحمل في الأغلب تعريفاً واضحاً لها على المستوى القطري/الوطني أو الجماعي. وتوجهاً تنموياً واضحاً للدور المطلوب منها. كما تقدم التجربة الأوروبية نموذجاً حول العمل الإقليمي لدعم دور هذه المشروعات من خلال قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي.

دور محوري للأطر المؤسسية الرئيسة المعنية: حيث تلعب تلك الأطر (وزارات أو هيئات متخصصة)، مع الإطار التشريعي دوراً فاعلاً في تخطيط وتنفيذ وتقييم ومتابعة الخطط الوطنية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، مع التصحيح والتعديل. فوفقاً للنموذج الأوروبي، تقوم المؤسسات الأوروبية المعنية بتطبيق قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي، من خلال قيامها وبفاعلية عالية بتقديم كافة أشكال الدعم للدول الأعضاء لتفعيل دور هذه المشروعات قطرياً وأوروبياً.

دور محوري للأجهزة والمؤسسات الداعمة: وهي الخبرة المستفادة من الدول المتقدمة والصاعدة والنامية على السواء، خاصة في التجربتين اليابانية والكورية الجنوبية. إذ اتسمت التجربة اليابانية بالتركيز على توصيل وتوفير وتوطين خدمات الدعم في كافة مناطق

الدولة. كما اتسمت التجربة الكورية الجنوبية بتعدد وتنوع الهيئات والمعاهد الداعمة في كافة مجالات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-2 آليات التخطيط وصنع السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمثل التخطيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة ترتبط بأهمية ودور تلك المشروعات في الاقتصادات والمجتمعات المختلفة في كافة دول العالم، وتنعكس هذه الأهمية بصورة واضحة في العديد من التجارب والخبرات العالمية والإقليمية على السواء. إذ يمكن رصد العديد من التوجهات والخبرات التي تعزز ربط أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوجهات الدول المختلفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ومن بينها:

3-2-1 تبني استراتيجيات صريحة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال تركيا التي قامت بإعداد الاستراتيجية التركية لريادة الأعمال وخطتها التنفيذية 2015-2018. وتضمنت ستة أهداف استراتيجية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. وهي تتضمن تطوير بيئة أعمال صديقة لريادة الأعمال، دعم ريادة الأعمال الابتكارية، دعم مستدام لبعض الأولويات (ريادة أعمال النساء، رواد الأعمال الصغار، ريادة الأعمال الاجتماعية، ريادة الأعمال البيئية)، تطوير ثقافة ريادة الأعمال، تعميم ونشر تدريب ريادة الأعمال في كافة مراحل التعليم (SME strategy، 2015). كما تبنت ماليزيا نموذجاً مزدوجاً يجمع بين وجود خطة وطنية متخصصة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs Master Plan 2012-2020) من جهة، وإدراج برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية المستمرة من جهة أخرى. فقد تضمنت خطة التنمية العاشرة لماليزيا 2011-2015 حوالي 800 برنامج يتعلق بتلك المشروعات تركزت في عدد من المحاور الأساسية وهي تنمية الموارد البشرية ذات الصلة بالمشروعات، الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، تطويع الابتكار والإبداع المناسب، تطوير البنى التحتية الداعمة، الوصول إلى التمويل.

3-2-2 تضمين سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية

ومن الأمثلة الهامة في هذا الخصوص حالة الصين التي تضمنت خطتها الخمسية الثالثة عشرة للتنمية 2016-2020 العديد من المحاور الرئيسة المتعلقة بطبيعة التنمية المنشودة التي يحركها الابتكار، ونظم تنموية حديثة في كافة المجالات بما فيها المكانية والاقتصاد السيبراني – Cyber Economy. كما تتضمن مجموعة من السياسات والتوجهات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل مجالات الابتكار والعلم والتكنولوجيا كمحركات رئيسة للتنمية، توفير فرص التمويل المستدام لمكافحة الفقر ودعم التنمية الحضرية/المكانية المتوازنة، تعزيز العلاقة بين المدارس والشركات لتوفير العمالة المؤهلة، تعزيز ممارسات وتطبيقات الاقتصاد الأخضر والإنتاج النظيف والأنشطة الأقل كربوناً وأنظمة الطاقة الجديدة والمتجددة والذكية، تطوير شبكات البنى التحتية بمعايير عالمية وتطوير المؤسسات العامة المملوكة للدولة وتطوير الأسواق، فتح الفرص والمجالات أمام المشروعات والشركات غير العامة وتمكين قواعد المنافسة العادلة، تطوير آليات ونظم للتمويل الفعال المستدام، وتطوير القواعد الإجرائية ذات الصلة، وأخيراً تطوير وتحديث الصناعة وتشجيع الصناعات الناشئة في مجالات حيوية تنافسية محددة.

3-2-3 تبني سياسات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب الأجهزة المعنية

في هذا الصدد، تبرز خصوصيات التجارب الآسيوية الكورية والهندية والماليزية. إذ تبنت تجربة كوريا الجنوبية

من خلال وزارتها المتخصصة ثلاثة سياسات رئيسة. تمثلت السياسة الأولى في تعزيز نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث يرتبط نموها بصورة مباشرة بنمو الاقتصاد الوطني على كافة المستويات منذ بدء الأعمال الناشئة إلى الانتشار عبر الحدود. وركزت السياسة الثانية على مجالات دعم الأعمال الناشئة، خاصة ذات الأساس التكنولوجي والمعرفي بما ينعكس إيجابياً على بيئة الأعمال، وحث المزيد من الأفكار التي تساهم في تفعيل وتطوير دورة الأعمال. وحيث توجهت السياسة الثالثة نحو دعم المشروعات متناهية الصغر، والعمل على تعزيز تنافسيتها لدعم الاقتصاد المحلي، وتشجيع نماذج الأعمال المتطورة والجديدة في سياقها. كما ترجمت الوزارة هذه السياسات إلى ثلاث أولويات لسنة 2018 تتمثل في دعم الاقتصاد الإبداعي، تعزيز القدرات الابتكارية للمشروعات، وتعزيز فرص المشروعات عبر الحدود إلى العالم. أمّا في سنة 2019 فإن الوزارة تولي اهتماماً خاصاً للمشروعات الناشئة والابتكار وصنع السياسات (النافذة 3-4).

النافذة رقم 3-4: المشروعات الناشئة والابتكار محور سياسات وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة الكورية سنة 2019

تتبنى وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في كوريا ثلاث سياسات رئيسية خلال عام 2019، ومجموعة من السياسات الفرعية الهامة كما يطرحها موقع الوزارة الكورية على الشبكة الدولية على النحو التالي:

1. تهيئة مناسبة لبيئة عمل الشركات والأعمال الناشئة (خاصة الأعمال الناشئة ذات الأساس والمكون التكنولوجي – والتعامل الفعال مع تحديات ما بعد التأسيس، وزيادة حجم أشكال التمويل الموجه – Tailored Funds)
2. ضمان وتعزيز النمو المستدام للشركات (بما يشمله من تحديث للأسواق وزيادة نصيب المنتجات الإبداعية الابتكارية، وتعزيز الطاقات الابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإزالة العقبات أمام توسعها محلياً وعالمياً)
3. نشر الاقتصاد الإبداعي وتعزيز آليات صنع السياسات، بما في ذلك تشجيع وتنمية الشركات الإبداعية المبتكرة متناهية الصغر، وتطوير السياسات على نحو يسمح بتوسيع وصول المستهلك إلى منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

المصدر: www.mss.gokr- MSS

كما اعتمدت التجربة الماليزية على تأسيس وزارة ريادة الأعمال عام 2018، التي بادرت إلى تبني 21 هدفاً استراتيجياً يتصدرها زيادة نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم المشروعات الناشئة في اتجاه الصناعات المستقبلية. وقد تمّ تجميع الأهداف الاستراتيجية المذكورة في سياق 4 استراتيجيات رئيسة، هي تسريع النمو الاقتصادي المحفز بالإبداع والابتكار من خلال تعزيز ريادة الأعمال، تنمية متكاملة وشاملة لريادة الأعمال في الدولة، دعم وتعزيز ريادة الأعمال، تطوير وتوسيع ريادة الأعمال. كذلك فقد قامت التجربة الهندية وعلى غرار التجربة الكورية الجنوبية، ومن خلال وزارتها المتخصصة، بتبني سياسات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأدوارها التنموية، ومن بينها تحمل الحكومة 70 % من تكلفة تأسيس العناقيد الصناعية في صناعة الأدوية (Pharma Clusters)، منح القروض للمشروعات خلال أقل من ساعة واحدة عبر البوابة المخصصة، تنفيذ 25 % من المشتريات الحكومية من تلك المشروعات، وتخصيص نسبة 3 % للمشروعات الخاصة برائدات الأعمال من النساء، تنشيط خدمات 100 مركز تكنولوجي لتقديم الخدمات الفنية للمشروعات، فض المنازعات غير الجوهرية الخاصة بريادة الأعمال خارج قاعات المحاكم أو التقاضي، وذلك من خلال آليات بديلة بسيطة غير معقدة.

3-2-4 الاهتمام بالأبعاد المكانية وتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يظهر الاهتمام بهذا الجانب بوضوح في العديد من التجارب العالمية، لاسيما في ظل المخاطر المرتبطة بالتركز وضعف الانتشار الإقليمي المتوازن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعمالتها. ففي روسيا على سبيل المثال تتركز النسب الأكبر من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المقاطعات الفيدرالية المركزية بنسبة 27.3 %، في حين لا يتجاوز نصيب مقاطعات أخرى 10.0 %. وينعكس هذا التفاوت في التوزيع جغرافياً على التوزيع الإقليمي لقوة العمل في هذه المشروعات حيث تهيمن المقاطعات الفيدرالية على الحصة الأكبر من العمالة بنسبة تصل إلى 30.6 %.

في المقابل، كانت هناك تجارب عالمية وإقليمية أكثر حرصاً على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال سياسات وخطط وتوجهات وطنية للنشر المتوازن لهذه المشروعات عبر البلاد. وتتميز التجربة اليابانية في هذا المجال حيث تركز على دعم التنمية الإقليمية من خلال هذه المشروعات، مع نشر مراكز دعم هذه المشروعات عبر الدولة. كما يظهر ذلك الحرص جلياً أيضاً في التجربة الهندية من خلال نشر العناقيد الصناعية إقليمياً. وفي هذا الخصوص، تقدم التجربة الصينية نموذجاً هاماً لتفعيل الأدوار المحلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والانطلاق من التميز على المستوى المحلى إلى التميز على المستويين الإقليمي والعالمي، وهي الخبرات التي تجسدها مقاطعة داليان الصينية (النافذة 3-5).

النافذة رقم 3-5: دور محوري للوحدات المحلية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – داليان نموذجاً

- تعطى تجربة مقاطعة داليان – Dalian الصينية العديد من الخبرات في مجال استغلال وخلق الفرص والميزات النسبية والتنافسية (خلق بؤر جذب محلية، ومراكز تميز محلية) وفي مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلق تواصل محلي ووطني وعالمي لتعزيز واستدامة وتطوير هذه الميزات. تقع هذه المقاطعة على بعد 800 كم من بكين، وتمثل طليعة المدن الصينية في تبنى نماذج التخطيط الحضري المستدام وتوفير بيئة واعدة ومحفزة للأعمال الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية خاصة في مراعاتها لجوانب تخطيط وإدارة النقل، تخطيط الطاقة، وتخطيط الصناعة المستدامة. كما تعتبر خامس موانئ الصين وأحد موانئ الحاويات الكبرى عالمياً.
- تركز على تنمية صناعات السيارات، مستلزمات ورقاقات الحواسيب، الآلات الصناعية والمنتجات الزراعية. كما تضم المدينة خمسة حدائق صناعية – Industrial Parks بخلاف المناطق الاقتصادية بما ساهم في جذب شركات عالمية متعددة مثل Intel، Dell، Hewlett Packard. وتحولت إلى بيئة أعمال متميزة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، ومركز لخدمات التعهيد – Outsourcing وأنشطة البحوث والتطوير – R&D خاصة للشركات الآسيوية اليابانية والكورية الجنوبية.
- وفي هذا السياق فقد استقبلت المقاطعة مؤخراً حدثين هامين ذوي صلة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ استضافت سنة 2018 قمة عالمية لشبكة الحاضنات الذكية العالمية –WIIN التي ركزت على قضايا الابتكار ودور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما استضافت في السنة ذاتها المنتدى الإيطالي / الصيني للاستثمار والتجارة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي ضمّ ممثلين لشركات إيطالية (69 شركة) وشركات صينية (200 شركة). وناقش قضايا التعاون والفرص لهذه المشروعات في مجالات صناعات الأدوية والبتروكيماويات، والخدمات، وحماية البيئة، والمعلومات والاتصالات والطاقة الجديدة.

المصدر: World Economic Forum- WEF، (2014)

3-2-5 دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاحتوائي

أكدت الدراسات التطبيقية وكذلك الاجندات العالمية للتنمية المستدامة 2030، والمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، على أهمية وحيوية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الشامل والاحتوائي، إذ أن التوجهات التنموية وتوفير فرص عمل لائقة، ومواجهة الفقر سوف تتحقق بالضرورة وبالدرجة الأولى من خلال هذه المشروعات في كافة دول العالم (النافذة 3-6).

النافذة رقم 3-6: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التحول نحو النمو الاحتوائي والشمول الاجتماعي

تلعب المشروعات هذا الدور في تعزيز النمو الشامل والاحتوائي Inclusive Growth، من خلال:

- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتعزيز نمو مستويات التشغيل الجارية، وذلك مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وهو الأمر الذي يسرى، وفق دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على مستوى كافة أنواع الدول حسب دخلها (دول الدخل المنخفض 78 %، دول الدخل المتوسط المنخفض 67 %، دول الدخل المتوسط المرتفع 59 %، ودول الدخل المرتفع 65 %).
- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق نماذج أعمال احتوائية متحيزة اجتماعياً Inclusive & Social Business Model، وذلك على جانب الطلب بتسهيل وصول الفئات في أسفل الهرم السكاني / الاجتماعي إلى السلع والخدمات خاصة الصحية، والمياه والتمويل وغيرها.
- وعلى جانب العرض، يتم العمل على دمج هذه الفئات المشار إليها في سلاسل القيمة كموردين، موزعين، أو عاملين، وبالتالي توليد وتوسيع فرص زيادة الدخول وزيادة فرص العمل. ويمكن أن يسرى الأمر ذاته على فئات مستهدفة أسفل الهرم الاجتماعي مثل النساء والشباب والمعاقين. كما يمكن تحقيق الاستهداف المكاني بتوجيه هذه المشروعات للعمل في المناطق المهمشة غير المفضلة من الشركات الكبيرة. وقد شهدت العديد من مناطق العالم تطبيقات هامة في هذا الخصوص منها سيراليون حيث تم دمج مزارعي الفواكه في عمليات انتاج العصائر ضمن قوة العمل الرسمية الصناعية في الدولة، وتطبيقات لشركة Take Care في مصر، وشركة CEMAR في البرازيل. كما يؤكد التقرير الذي سبق الإشارة إليه أن ما لا يقل عن 22 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا لديها توجهات اجتماعية – Socially Oriented بصورة أو بأخرى.

المصدر: Koirala, Shashwat (2018)

وبخلاف الخبرات القطرية التي تمّت الإشارة إليها سابقا، فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى دور السياقات الإقليمية والدولية ذات الصلة والتي تلعب أدواراً مؤثرة للغاية في التخطيط وصنع السياسات لتلك المشروعات على المستوى الوطني القطري بغض النظر عن مستويات التنمية السائدة، ومن بينها توجهات الكتل والاتحادات والتجمعات العالمية والإقليمية.

ومن الخبرات الجديرة بالتسجيل هنا: مجموعة العشرين – G20 والتي تضم دولاً متقدمة، وأخرى صاعدة ونامية من بينها السعودية. كما ينطبق ذات الحال على دول الاتحاد الأوروبي (النافذة 3-7)، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – OECD، إضافة لمبادرة الحزام والطريق التي تضم أكثر من 70 دولة.

النافذة رقم 3-7: دور الاتحاد الأوروبي في تفعيل أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطرياً ودولياً

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.8 % من منظمات الأعمال غير المالية في أوروبا، والتي تساهم في توفير حوالي 66.4 % من قوة العمل في دول الاتحاد، كما أنها مسؤولة عن توليد حوالي 56.8 % من القيمة المضافة في قطاعات الأعمال غير المالية في تلك الدول. وتمثل المشروعات متناهية الصغر – Micro حوالي 93.3 % من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية.

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي مبكراً الأهمية الكبيرة لتلك المشروعات في تعزيز تنافسية الاقتصادات الأوروبية. فقام سنة 2008 بإصدار قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي – SBA والذي يتبنى منهج – Think Small First، ويهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال في أوروبا، وازالة الحواجز أمام تلك المشروعات، وتبسيط الإجراءات ودعم بيئة الأعمال المحفزة لها. كما دعم الاتحاد منذ سنة 2011 تفعيل القانون المشار إليه من خلال اتخاذ العشرات من الإجراءات بصورة سنوية لتعزيز إنفاذ سياسات القانون لدى الدول الأعضاء (وصلت إلى 3300 إجراء حتى سنة 2018). كما يسعى في الآونة الراهنة إلى التركيز على سياسات وإجراءات ذات صلة بتنمية المهارات وتعزيز الابتكار لدى تلك المشروعات، وتوفير المجال للفرصة الثانية وإقالة عثرات المشروعات.

ويشير التقرير التقييمي السنوي للمفوضية الأوروبية حول أداء تلك المشروعات إلى أنّ السياسات والإجراءات الداعمة المشار إليها سابقاً في إطار قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي تحقق الكثير من أهدافها المخططة. فقد ازداد عدد تلك المشروعات بنسبة تصل إلى 24%، كما وصل نصيب تلك المشروعات إلى حوالي 70% من صادرات دول الاتحاد. وارتفع معدل نمو الصادرات بنسبة 20% منذ سنة 2012. كما تجدر الإشارة إلى أهمية التقارير السنوية التي تصدرها المفوضية الأوروبية حول نتائج أعمال تلك المشروعات من حيث تقديم خبرات وتوجهات هامة حول جوانب القصور أو التميز في الأداء في دوله الأعضاء، إضافة إلى تقديم مدخلات هامة لتطوير السياسات ذات الصلة بتلك المشروعات على المستوى الأوروبي بوجه عام، وعلى مستوى كل دولة من الدول الأعضاء على وجه الخصوص بصورة دورية.

المصدر: European Commission (2018)

وكذلك هو الحال بالنسبة لـ «مبادرة الحزام والطريق» التي أطلقتها الصين سنة 2015 والتي تشمل أكثر من 70 دولة يمثلون نصف سكان العالم، وأكثر من 30 % من الاقتصاد العالمي، ومن بينها العديد من الدول العربية والتي ساهمت أيضاً في المؤسسات المالية للمبادرة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية – AIIB (خشبة وآخرون، 2018). إذ يعزز من تلك الفرص تأكيد القيادات الصينية المعنية ذاتها على دور المبادرة في تعزيز التعاون الصيني مع دول العالم المختلفة فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من الخبرات الصينية في هذا الخصوص، وعلى الأخص في مجالات التجارة الإليكترونية، والمنصات التكنولوجية، ومكافحة الفقر، ونقل وتبادل خبرات الجودة والمعايرة والاعتماد لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود. وتلقي (النافذة 3-8) الضوء على بعض فرص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال الالتحاق بمبادرة الحزام والطريق.

النافذة رقم 3-8: فرص تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار مبادرة الحزام والطريق

هناك سعي أوروبي حثيث لتقييم ودراسة الفرص المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية في سياقات "مبادرة الحزام والطريق- OBORI"، كذلك تقييم مخاطر المبادرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية، وطرح مقترحات حول الاستفادة الأوروبية من المبادرة مع تجنب أية انعكاسات سلبية لها على قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأوروبية. وفي المقابل فإن هناك حاجة إلى سعي عربي مناظر لتقييم فرص ومخاطر المبادرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية.

وتكتسب هذه الدعوة أهمية بالغة في المرحلة الراهنة في ضوء الاعتبارات التالية:

- وقوع معظم الدول العربية على المسارات الرئيسة والفرعية البرية والبحرية للمبادرة، سواء على المسارات الشرق أوسطية، أو الآسيوية أو المسارات الأفريقية للمبادرة.
- مساهمة الدول العربية في المؤسسات الرئيسة للمبادرة، وعلى الأخص (البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية) ومن بينها مصر والأردن والسودان ودول الخليج العربية.
- العلاقات الاقتصادية / السياسية المتنامية بين الدول العربية والصين في سياق المبادرة وخارجها، والتي يجسد أحد مظاهرها (الإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء الحزام والطريق- 2018)، ووثيقة "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي 2020-2018 الموقعة بين جامعة الدول العربية والصين سنة 2018.

وفي هذا السياق، فإنه يمكن من خلال آلية منتدى التعاون الصيني العربي والآليات الفرعية المنبثقة عنه طرح أجندة عربية لأولويات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، والتي يمكن أن تساهم جمهورية الصين في دعمها من خلال آليات وأدوات ومؤسسات المبادرة المختلفة على المستوى العربي، مع التركيز على المجالات التالية:

- توفير بدائل تمويلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في الدول العربية التي تعاني نقصاً في التمويل.
- تطوير وبناء القدرات، خاصة البشرية والمؤسسية والتكنولوجية بهدف التميز في مجالات مثل التصدير خاصة للأسواق الصينية، وخدمات التعهيد، وغيرها
- تطوير الحاضنات والعناقيد الصناعية الصغيرة، خاصة في بعض المجالات التي تتميز بها الصين مثل الصناعات الإليكترونية
- تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوحدات المحلية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو المدن الذكية.
- تطوير القدرات الابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ضوء الخبرات الصينية المتنوعة في هذا الخصوص.
- بناء الشراكات بين مجموعات من الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة ونظيراتها الصينية (منتجات أو خدمات محددة).

المصدر: EUSME (2018). See also: http://www.chinaarabcf.org

استناداً لما سبق، يمكن بلورة أهم النتائج المرتبطة بالخبرات والممارسات الدولية الأكثر تميزاً في مجال التخطيط وصنع السياسات، والمتمثلة في أهمية التخطيط والنظرة الاستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي النظرة التي تراعى سياقات ومتغيرات التنمية المحلية، وربطها بتوجهات التنمية الوطنية والمستدامة، مع الاستفادة من المبادرات الإقليمية والدولية، كما في حالة مبادرة الحزام والطريق. وكذلك التأكيد على دور هذه المشروعات في النمو الشامل ذو الطابع الاحتوائي، وتعزيز الشمول الاجتماعي، إضافة إلى حيوية الربط بين سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المعنية بتنفيذها، من خلال جهاز متخصص لتلك المشروعات يقوم على تنفيذ السياسات الخاصة بها. ويمكن متابعة وتقييم نتائج أعماله من خلال مؤشرات موضوعية. أضف إلى ذلك أهمية دور الأجهزة المساندة في بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتراوح بين أجهزة تمويلية أو لتقديم الدعم الفني، أو حاضنات الأعمال، أو المناطق / الحدائق الصناعية المتخصصة، أو المعاهد العلمية النوعية المتخصصة.

3-3 دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاستدامة ونشر نماذج الأعمال الخضراء

مع ارتفاع أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة التنموية في دول العالم المختلفة يتصاعد دورها على التوازي أيضاً في تحقيق الأجندة العالمية للتنمية المستدامة – SDGs، وكذلك دورها في تحقيق الأجندات الوطنية المرتبطة بالأجندة العالمية الأممية التي أطلقت منذ سنة 2015. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة لعدم وجود تعريف عالمي محدد لـ "المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء –SMEs Green". لكنّ أحد التقارير المتخصصة الحديثة يشير إلى ملامح أساسية لها باعتبارها المشروعات التي تدعم تطوير منتجات أو خدمات ونظم لها منافع بيئية. كما تحقق كفاءة وترشيد في استخدام الموارد، وذات قابلية ومردودات اقتصادية، ولها آثار بيئية أقل وطأة من المشروعات التقليدية (Green Win، 2018). ويتعاظم دور هذا النوع من المشروعات في دول العالم المختلفة، إذ تلعب أدواراً متنامية في قضايا البيئة، وتغير المناخ، والتنوع الحيوي، والتلوث بأنواعه، وسوء استغلال الموارد. وقد أصبح الكثير منها أكثر قدرة على تخضير عملياتها من خلال مداخل متعددة من بينها (Shashwat، 2018):

تطبيق ودمج معايير البصمة البيئية – Environmental Foot print، في نظم الإنتاج والتشغيل، والعمل على ترشيد / تحسين كفاءة استخدام الموارد، والالتزام بالمعايير البيئية، وممارسات الأداء المستدام، والتكنولوجيات الخضراء.

تنمية الابتكار ذو التوجه البيئي – Eco-innovators. حيث يركز المبادرون ورواد الأعمال الصغار على المنتجات والخدمات المبتكرة، وأساليب تنظيمية وتسويقية مطورة، وتكنولوجيات نظيفة، ونماذج أعمال تراعى الأثر والمردود البيئي، والتواصل المجتمعي البيئي (أبعاد تكنولوجية وغير تكنولوجية).

تنشيط ريادة الأعمال ذات البعد البيئي Eco-entrepreneur، وتنطبق على رواد الأعمال الذين يبحثون عن تطبيقات ونماذج أعمال خضراء دوارة مستدامة ذات توجه بيئي يتضمن تغييرات وتفضيلات تنظر إلى الاستدامة كهدف وغاية ووسيلة في آن واحد.

تنشيط تطويع واكتساب الخبرات ذات البعد البيئي – Eco-adapters، من خلال تطويع بعض التطبيقات الجزئية أو النوعية المناسبة في مجالات مثل كفاءة الموارد، وكفاءة الطاقة، وتطبيقات خضراء تساهم في خفض التكلفة أو تخفيف الانبعاثات الضارة وتخفيف الآثار البيئية الجانبية.

التركيز على المخرجات الخضراء – Green Outputs، من خلال تقديم منتجات أو خدمات محسنة بيئياً مثل منتجات الطاقة الجديدة والمتجددة، منتجات صديقة للبيئة، منتجات سهلة التدوير وإعادة المعالجة وإعادة الاستخدام.

وضمن نفس السياق، تجدر الإشارة إلى قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بدور فاعل في مجالات ربط قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم المختلفة، خاصة النامية منها، بأجندتها العالمية للتنمية المستدامة 2030 وذلك من خلال العديد من المبادرات والبرامج الهامة (النافذة 3-9).

النافذة رقم 3-9: مبادرات الأمم المتحدة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم أجندة التنمية المستدامة – 2030 - SDGs، خاصة في الدول النامية

تتبنى الأمم المتحدة العديد من المبادرات في هذا الخصوص، منها تفعيل أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، وهي أحد المبادرات الأممية الهامة التي تركز على قضايا الاقتصاد الكلي والتمويل، النوع وتمكين المرأة، التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة. كما تتبنى مداخل لتحسين وبناء القدرات في مجالات التخطيط وصنع السياسات، وتحليل الأسواق، والوصول إلى الائتمان، وتطوير خطط الأعمال، ونظم المحاسبة وإدارة الأعمال، وغيرها.

وتقوم على تنفيذ المبادرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (شعبة أهداف التنمية المستدامة) ومن خلال تمويل من دولة الصين. ويركّز المشروع على 9 دول نامية في قارات مختلفة تشمل البرازيل، بيرو، كمبوديا، فيجي، لاوس، سيريلانكا، تنزانيا، كينيا والفلبين (المجلس الدولي للأعمال الصغيرة، 2018).

كما يشارك في المبادرة العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – UNIDO، وبنك التنمية الآسيوي – ADB، وبنك التنمية الأفريقي – AfDB، وغيرهم.

وتلعب التجمعات العالمية الكبرى أدواراً هامة في توجيه أنظار صناع السياسات العامة في دول العالم المختلفة إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تبني التكنولوجيات ونماذج الأعمال الخضراء لتعزيز ودعم أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. وفي هذا الخصوص فإن «مجموعة العشرين – G20" تحث الدول الأعضاء ودول العالم المختلفة على دعم التكنولوجيات الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: Green Technology SMEs بما يدعم تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ 2015، وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. وتركّز المجموعة في أحد أوراق السياسات الخاصة بها (Verdolini، et.al، 2017) على مجموعة من الاعتبارات الهامة التي تشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تبني تكنولوجيات خضراء، وأهمها تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة للإقبال على التكنولوجيات الخضراء، وذلك من خلال قنوات وبدائل التمويل العام وضمان التمويل الأخضر، لتحفيز المستثمر الصغير على تبني وتطبيق تلك التكنولوجيات الخضراء والأقل كربوناً، ودعم أنشطة البحوث والتطوير الداعمة لها في تلك المشروعات، والتنسيق مع المؤسسات التمويلية الدولية لدعم هذه التوجهات. ويكون تمييز خاص للمشتريات الحكومية موجهاً إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق التكنولوجيات الخضراء الأقل كربوناً، والعمل على توفير خدمات حكومية داعمة، وذلك من الجهات المعنية مثل الجهات الحكومية البيئية، أو جهات ومراكز البحث العلمي، أو المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وغيرها. ويشمل أخيراً الحرص على توفير نظام فعال للتقارير والمتابعة، يمكن من خلاله تتبع وتقييم جهود المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تبني واستخدام التكنولوجيات الخضراء، أو التوسع في استخدامها ودعم مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتأسيس منصات للتمويل الأخضر. وتساهم تلك المنصات في تعزيز القناعات لدى صغار المبادرين بأن الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء الأقل كربوناً يمكن أن يكون أكثر جدوى وربحية وأقل مخاطرة.

ولا تبدو محاور تجربة الاتحاد الأوروبي بعيدة عن

تجربة مجموعة العشرين، حيث يتبنى الاتحاد خطة عمل للتحول الأخضر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 2014-2020 تتضمن خطوات عملية لتعميق تخضير تلك المشروعات لدعم استدامة التنمية والتوافق مع تطورات وتداعيات تغير المناخ. كما يأتي هذا التحول في دور المشروعات الصغيرة في سياق تحول أكبر على مستوى الاتحاد للتحول إلى نماذج اقتصادية جديدة دوارة – Circular، أو مرنة – Resilientأو خضراء – Green لتعزيز فرص النمو التنافسي المستدام للاقتصاد الأوروبي الذي تلعب فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً حيث يصل عددها إلى 22 مليون منشأة توفر 133 مليون فرصة عمل، وينتج عنها 50 % من القيمة المضافة على المستوى الأوروبي. ويوضح (الجدول 3-1) الأهداف الأربعة لخطة عمل تخضير المشروعات الصغيرة في الاتحاد الأوروبي وكذلك الآليات الفرعية المرتبطة بتحقيق كل هدف منها. (Doranova، Asel، 2018) (Eco-innovation observatory and European commission،2018)

الجدول رقم 3-1 : محاور وأهداف خطة عمل تخضير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي

محاور وأهداف التخضير	آليات التخضير
تخضير المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنافسية والاستدامة	- تزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعلومات ونصائح لتحسين كفاءة استخدام الموارد وبتكلفة رشيدة. - دعم التكنولوجيا الفعالة بيئياً، ودعم التحول إلى التكنولوجيا الخضراء. - تسهيل الوصول إلى التمويل الأخضر المحفز لكفاءة استخدام الموارد وكفاءة استخدام الطاقة.
دعم ريادة الأعمال الخضراء لبناء منظمات المستقبل المستدامة	- دعم كافة أشكال الابتكار ذات التوجه البيئي بما في ذلك غير التكنولوجية. - تسهيل شراكات الأعمال وتحفيز المهارات والمعارف الداعمة لريادة الأعمال الخضراء. - تنمية دور العناقيد لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تراعي الاعتبارات البيئية وتحفز الابتكارات البيئية في الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
توسيع فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الأكثر اخضراراً	- تحديد وإزالة العوائق عبر القطاعات وعبر الدول أمام تنمية سلاسل القيمة للأعمال الخضراء، وتحفيز نماذج الخدمات والأعمال الأكثر كفاءة في استغلال الموارد، وإعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات.
تسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخضراء	- دعم تنمية أسواق أوروبية أكثر اخضراراً، وتسهيل نفاذ المبادرين الخضر الصغار إلى الأسواق العالمية، وتحفيز استخدام التكنولوجيات الخضراء مع شركاء الدول الأوروبية عبر العالم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Doranova. Asel et.al. (2018). Green Action Plan for SMES-Implementation Report: Addressing resource efficiency challenges and opportunities in Europe for SMEs. Brussels.EC –EREK.

المصدر: كما يلقى (الجدول 3-2) بعض الضوء على الخبرات القطرية في دعم نماذج الأعمال الخضراء على المستوى الوطني في كل من الدول المتقدمة والصاعدة والنامية.

الجدول رقم 3-2: أفضل الممارسات عالمياً لتفعيل الأدوار الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	أفضل الممارسات الدولية لتحفيز وتفعيل الأدوار الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
اليابان	- توجهات رئيسة للدولة نحو المجتمع والاقتصاد الأقل كربوناً، وتوازن البيئة والاقتصاد. - نظم حوافز ضريبية وتسهيلات مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة، ونظم مكافحة وضبط التلوث، ومنح تسهيلات لاستبدال التجهيزات والمرافق القائمة بأخرى أكثر ترشيداً للطاقة وأكثر كفاءة في ضبط ومكافحة التلوث البيئي وانبعاثات الغازات الدفيئة. - نظم لتوفير دعم استشاري من خبراء لتحسين نظم الإدارة البيئية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
كوريا الجنوبية	- توجهات رئيسة للدولة نحو إدراك الاقتصاد الأخضر الأقل كربوناً، والمجتمع الأقل كربوناً. - تدعم الحكومة مشروعات تطوير وإبداع تكنولوجيات خضراء، وتوليد "وظائف خضراء" لقوة عمل محترفة، وتوسيع الممارسات الإنتاجية الخضراء كإعادة استخدام المخلفات – Zero-waste economy، وممارسات الاقتصاد الدوار Circular – Economy المستندة إلى أنشطة البحوث والتطوير. - تخضير سلاسل التوريد والقيمة في ضوء تعاظم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في انتاج المكونات والأجزاء المختلفة عبر سلاسل القيمة في علاقتها مع المشروعات الكبيرة بالدولة. - تحفيز تمويل الأعمال الخضراء – Green Business داخل الدولة وعبر الحدود بتوفير المعلومات.
ماليزيا	- توجهات رئيسة للدولة للتحول إلى اقتصاد أقل كربوناً وذو كفاءة في استخدام الموارد وأكثر ابتكاراً ليكون ضمن أفضل اقتصادات العالم في هذا الخصوص بحلول سنة 2050. - تضمين التوجهات الخضراء ذات الصلة في خطط التنمية وآخرها 2016-2020، وإعداد خطة شاملة للتحول التكنولوجي الأخضر في الدولة 2017-2030 والتركيز على قطاعات مثل الطاقة والتصنيع. - برامج وطنية داعمة للتوجهات السابقة تتبناها مؤسسة التكنولوجيا الخضراء الماليزية (Green Tec) لنشر ودعم الممارسات الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستويات المحلية.
الصين	- ربط خطط التنمية الوطنية بصورة مباشرة بالأجندة العالمية SDGs 2030، من خلال إعداد خطة الصين الوطنية 2016 لتنفيذ أجندة التنمية العالمية - إعداد تقرير وطني / عالمي سنة 2017 حول دور الصين في تنفيذ الأجندة العالمية 2030، وجهود موازية ضمن مجموعة العشرين – G20 والأمم المتحدة، في سياق مبادرة الحزام والطريق لدعم تنفيذ أولويات الأجندة في دول نامية خاصة الأفريقية في سياق صيغ التعاون: جنوب / جنوب في مجالات التمويل، التكنولوجيا، البعثات العلمية، بناء القدرات والبنى التحتية المساندة للتنمية، وغيرها.
رواندا	- توجهات رئيسة مبكرة للدولة نحو تنمية أقل كربوناً والنمو الأخضر المستدام، ومراعاة تغيرات المناخ من خلال استراتيجية وطنية منذ سنة 2011. - تخصص وزارة البيئة في رواندا "جوائز الصناعات الخضراء" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق أفضل ممارسات تتعلق بكفاءة استخدام الموارد والإنتاج النظيف واستخدام التكنولوجيات الخضراء. - ترعى الدولة المنتدى الأفريقي للنمو الأخضر – www.greengrowth.rw ويضم خبراء ورواد أعمال ومسؤولين من الدول الأفريقية للتعامل مع قضايا النمو الأخضر في مجال الأعمال، ويتعاون مع جهات دولية متعددة في هذا الخصوص.

المصدر: تم إعداد هذا البيان استناداً للأوراق الخلفية لفريق عمل التقرير.

كما يشير تقرير حديث لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن تخضير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال نماذج أعمال دوارة في قطاع الصناعات التحويلية في دول الاتحاد الأوروبي قد حقق وفراً في التكلفة بنحو 23 %. كما حققت برامج مقاييس كفاءة الموارد في الهند وفراً يتجاوز 60 مليون روبية في القطاع الصناعي أيضاً. وتقدم (النافذة 3-10) خبرات التجربة الإسكندنافية في هذا الخصوص.

النافذة رقم 3-10 : تجربة دول اسكندنافيا في نشر نماذج الأعمال الخضراء عبر الإقليم والعالم

- تتبنى مجموعة الدول الإسكندنافية الخمسة – Nordic توجهات لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة الخضراء. وقدمت نموذجاً عملياً في هذا الخصوص من خلال نشاط صندوق تمويلي خاص – Nopef: Nordic Project Fund تأسس سنة 1982، ويعمل حالياً على تمويل مشروعات تدعم أهداف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة – SDGs خاصة الهدف السابع المتعلق بالطاقة المستدامة، والتاسع الخاص بالتصنيع والابتكار، والحادي عشر المعني بالمدن والمجتمعات المستدامة، والثاني عشر المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدام، والثالث عشر المعني بتغير المناخ.
- ويتبع الصندوق منذ سنة 2014 إلى مؤسسة التمويل البيئي لدول اسكندنافيا – The Nordic Environment Finance Corporation (NEFCO) والتي تعمل كمؤسسة تمويلية دولية منذ تأسيسها سنة 1990. ولكنها تنشط حالياً بصورة رئيسة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التأثير البيئي الإيجابي سواء فيما يتعلق بتداعيات تغير المناخ أو غيرها. وقد غطى نشاطها حوالي 51 دولة عبر العالم خلال السنوات الماضية. وقد موّل الصندوق سنة 2018 أكثر من 70 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً ترتبط بتبني ابتكارات وتكنولوجيات خضراء، وبتقديم حلول للتعامل مع تداعيات تغير المناخ، وبترشيد وتنظيف الطاقة، وبكفاءة استغلال الموارد. وقد غطت المشروعات حوالي 30 دولة سواء في أوروبا ودول اسكندنافيا أو في قارة آسيا (الفلبين، إندونيسيا، وفيتنام).
- كما يسعى الصندوق لتوسيع نشاطاته في دول أفريقيا وأمريكا الجنوبية. ويساهم الصندوق بشكل مباشر وغير مباشر في تنشيط الطلب عبر العالم على التكنولوجيات الإسكندنافية الخضراء، كما يدعم القدرة التصديرية لمشروعات دول اسكندنافيا الصغيرة والمتوسطة الخضراء إلى العديد من الأسواق العالمية خاصة الولايات المتحدة والصين والهند.

المصدر:

Nordic Environnent Finance Corporation-NEFCO (2019). Annual review 2018.Helsinki: NEFCO. (www.nefco.org)

ومن جانب آخر، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه تبني ونشر تطبيقات الأعمال الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حول العالم، ومن أبرزها التكاليف الإضافية في بعض التطبيقات، مثلما هو الحال في بنجلاديش التي طورت مرافق تجهيزات الأسماك وفق المعايير الأمريكية والأوروبية، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في التكاليف بنسبة تصل إلى 2.3% من إجمالي قيمة صادرات الدولة من الأسماك. إضافة إلى نقص الموارد البشرية المتخصصة، خاصة وأن أصحاب المهارات في هذا المجال ذوي أجور مرتفعة، وتشير دراسة طبقت على أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى أن 50 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم بحثها في الدول محل الدراسة قد أشارت إلى المعاناة من نقص العمالة ذات القدرات الفنية في مجالات التحول إلى نماذج الأعمال الخضراء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Shashwat، 2018).

3-4 بدائل التعامل مع محددات وتحديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أشار التقرير ضمن أجزاءه السابقة إلى إشكالات التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحد من إطلاق دورها كما يُرجى وذلك على مستوى معظم الدول العربية. وقد تضمنت نتائج المنتدى الاقتصادي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الأردن، 2018) الإشارة إلى أن أكثر من نصف تلك المشروعات لا تستطيع الحصول على الائتمان في الدول العربية. كما لا يتجاوز نصيب القروض المصرفية المقدمة لها نسبة 9 % من جملة القروض في الدول العربية، في حين تصل تلك النسبة إلى حدود 26 % في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أكد صندوق النقد الدولي حديثاً (بلانشيه وآخرون، 2019) أن حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الإقراض المصرفي لا تتجاوز 7 % في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهي النسبة الأقل في العالم. وتنخفض هذه النسبة إلى 2 % في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وتعاني هذه المشروعات من أكبر فجوة في الشمول المالي على مستوى العالم وفق نموذج الشمول المالي للصندوق المبين في (الشكل 3-3).

وللتعامل مع هذه المشاكل على المستوى العالمي فإن هناك العديد من الخبرات لمجموعة العشرين –G20 وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرهم، ومن أهمها (بلانشيه وآخرون، 2019):

سد فجوة الشمول المالي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، وهو ما ينعكس ايجابياً على زيادة النمو، وتحسين فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، وخلق فرص العمل (تقدر بـ 16 مليون وظيفة في دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حتى سنة 2025)، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية.

تعزيز الحوكمة والشفافية بما فيها حوكمة مؤسسات القطاع المالي، حيث تنعكس أوضاع الحوكمة الجيدة Good Gouvernance إيجابياً على استقرار المؤسسات في الدول بوجه عام، ومن ثم على فرص وصول المشروعات الصغيرة

الشكل رقم 3-3: مؤشر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لصندوق النقد الدولي

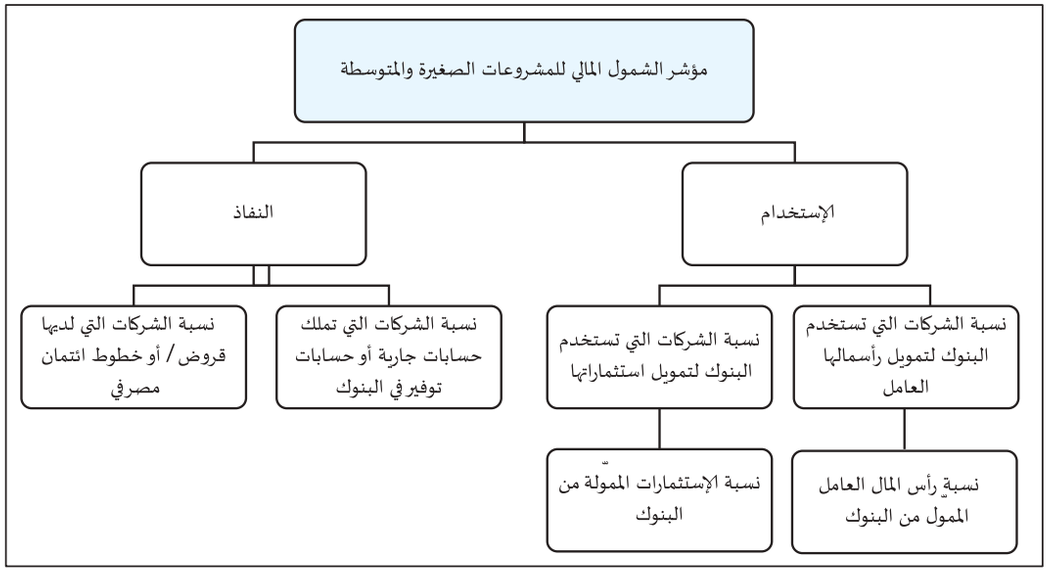

المصدر: بلانشيه، نيكولا وآخرون (2019).

والمتوسطة إلى التمويل، كما تنعكس هذه الحوكمة الجيدة بالضرورة على الأطر التنظيمية والإشرافية في القطاعات المالية في دول العالم المختلفة.

تعزيز التعاملات المالية الرقمية Blockchain والتكنولوجية المالية الرقمية FinTech لدعم الاقتصاد الرقمي الأوروبي والوصول إلى التمويل وذلك بتقديم تسهيلات للتجارة الخارجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع بناء قدراتها التجارية، بما يتطلبه ذلك من بناء طاقتها الرقمية، وتحسين الوصول إلى الانترنت خارج المراكز الصناعية، ودعم المشاركة في التجارة الرقمية. وكذلك دعم الشمول المالي من خلال تقوية البنية التحتية المالية لهذه المشروعات، وتسهيل الوصول إلى الأدوات المالية المختلفة، ودعم الشمول المالي الرقمي. إذ تشير التقارير إلى أن 80 % من البنوك الأوروبية تعمل منذ سنة 2018 على توجيه أولوياتها لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا المالية الجديدة بما فيها الذكاء الاصطناعي. هذا إضافة إلى دعم الخيارات التمويلية وذلك ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي (البرنامج الأوروبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – COSME) لتوفير تمويل منخفض التكلفة لتلك المشروعات خاصة التي تواجه صعوبات تمويلية (50 % من المشروعات المستفيدة بين 2014–2017 هي مشروعات ناشئة).

تأسيس بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فرغم انتشار محافظ المشروعات الصغيرة في معظم البنوك التجارية في كافة أنحاء العالم (بما فيها المنطقة العربية)، فإن هناك العديد من الدول قد قامت بتأسيس بنوك متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما فيها كوريا الجنوبية التي أسست بنك متخصص يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية. وتلقى (النافذة 3–11) الضوء على التجربة الروسية في تأسيس مثل هذا البنك.

النافذة رقم 3-11 : أدوار متنوعة لبنك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في روسيا الاتحادية

تأسس البنك(SME Bank) سنة 1999، كمؤسسة مساهمة فيدرالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في روسيا الاتحادية، لتنفيذ سياسة الدولة مالياً تجاه دعم هذه المشروعات. وقد رخص له البنك المركزي الروسي سنة 2018 المشاركة في نظام تأمين الودائع. ويعمل البنك على الأهداف التالية:

- تقديم دعم تمويلي متنوع، حيث تقدم محفظة البنك (15 بديلاً تمويلياً) متنوعاً تختلف حسب القطاعات، ومنها بدائل للتمويل الميسر، وبدائل لتمويل المشروعات الزراعية والصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى القروض متناهية الصغر.
- توفير خدمات ضمان ثنائية، حيث تتضمن خدمات ضمان للحصول على قرض البنك، وخدمات ضمان لتغطية تنفيذ عقود الدولة.
- دعم خدمات حاضنات الأعمال والتأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك دعم التحولات التكنولوجية لهذه المشروعات، بما في ذلك ادخال تطبيقات التكنولوجيا الراقية، والحدائق التكنولوجية، والمشروعات القائمة على الابتكار.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في البورصة، وذلك من خلال تفعيل برنامج مشترك بين البنك وبورصة موسكو لتشجيع تلك الشركات خاصة التصديرية منها على المشاركة في البورصة.

يتبنى البنك العديد من البرامج المميزة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها:

- برامج مترابطة لدعم المشروعات الناشئة المستندة إلى أفكار تكنولوجية قابلة للتحويل إلى مشروعات، أو تحولت إلى مشروعات ولا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى مساندة للتطوير والاستمرار (Start 1-. Start 2-. Start 3)
- برنامج لدعم المشروعات في التعامل مع الشركات العامة الكبرى، ويشمل توفير تسهيلات في المشتريات من الشركات الكبرى، وتسهيل الوصول إلى دعم تدريبي وتسويقي ومعلوماتي، والحصول على الاستشارات من الشركات الكبرى.

المصدر: https://mspbank.ru/

وبخصوص الخبرات العالمية، يقدم (الجدول 3-3) بعض هذه الخبرات المتعلقة بحل مشكلات التمويل ودعم الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يشير إلى أن الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا ينحصر فقط في تقديم القروض وإنما يشمل تدخلات مالية أكثر تنوعاً.

الجدول رقم 3-3: خبرات دولية في مجال تعزيز الشمول المالي وسبل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	أفضل الممارسات
الولايات المتحدة	- دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كمؤسسة حكومية تأسست سنة 1953، لتنفيذ سياسات تنمية تلك المشروعات، وتزويدها بالخدمات الاستشارية والمالية، وتقديم القروض المباشرة وغير المباشرة. وتتم القروض غير المباشرة عن طريق مؤسسة تسليف أخرى، ولكنها مضمونة من الإدارة بنسبة 90%، ومنح إعفاءات ضريبية للمشروعات بنسبة تصل إلى 20%. - القيام بتمويل صادرات هذه المشروعات، إضافة إلى تقديم قروض متنوعة: قروض للمشروعات الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي بشروط ميسّرة، وقروض للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية، وتنظيم نشاط شركات الاستثمار الخاصة المعنية بتقديم القروض للمشروعات، وتسهيلات مالية للمرأة والأقليات.
كندا	- تدعم الحكومة تمويل المؤسسة الكندية لرواد الأعمال المستقبليين –Futurpreneur Canada لدعمهم، وتخفيض الضريبة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 11% سنة 2015 إلى 9% سنة 2019، وبدائل تمويل من بنك متخصص (البنك الكندي لتنمية الأعمال). - الاهتمام برائدات الأعمال، بوضع استراتيجية خاصة لرائدات الأعمال (2 مليار دولار – خمس سنوات) لضمان الحصول على التمويل، ودعم الابتكار، وصندوق تكنولوجيا خاص لدعم رائدات الأعمال.
ألمانيا	- دعم التوجه التصديري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات حكومية تتضمن تقديم ضمانات تجارية واستثمارية ضد المخاطر الخارجية، وتقديم القروض لها، وتمويل الاستثمار في المشروعات الابتكارية. - دعم وتحسين قدرات المشروعات في التعامل مع الضغوط المالية ومراعاة اعتبارات التنمية المستدامة، من خلال مساعدة مبادرات الحكومة المركزية والبنوك المحلية لتوفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المخططة للمشروعات.
كوريا الجنوبية	- إنشاء الصندوق الكوري لضمان القروض لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1976، وتمكينها من الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع. وكذلك إقرار برنامج حكومي لدعم تمويل التطوير التكنولوجي الجديد لهذه المشروعات، وقيام مؤسسات متخصصة بتقييم التكنولوجيا التي طورتها المشروعات، ومن ثم تضمن هذه المؤسسات قيمة هذه التكنولوجيا حتى تقوم المؤسسات المالية بمنح القروض لهذه المشروعات وفق نتائج هذا التقييم. - الحوافز الضريبية الحكومية المتنوعة، منها إعفاء أو تخفيض ضريبي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تعمل خارج مناطق المدن، وفي المناطق الريفية. وتخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى من إقامة المنشأة، ولمدة قد تصل إلى 5 سنوات.
روسيا	- تأسيس بنك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة JSC SME Bank في سنة 1999، كمؤسسة فيدرالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم محفظة البنك 15 بديلاً تمويلياً لتلك المشروعات. - تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في البورصة، وذلك من خلال تفعيل برنامج مشترك بين البنك وبورصة موسكو لتشجيع تلك الشركات خاصة التصديرية منها على المشاركة في البورصة. - برنامج خاص من البنك لدعم المشروعات الصغيرة في التعامل مع الشركات العامة الكبرى، يتضمن توفير الشركات الكبرى تسهيلات في المشتريات، ودعم تدريبي وتسويقي ومعلوماتي، والحصول على الاستشارات.
الصين	- تأسيس مؤسسات لضمان الائتمان بمبادرة من وزارة المالية (200 مؤسسة)، وصندوق لرأس المال المخاطر سنة 2017، وتخفيض ضرائب القيمة المضافة على المشروعات الصغيرة، ودعم آليات التمويل الجماعي. - تجربة شركة "علي بابا" في تقديم خدمات متنوعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت بما فيها خدمات الإقراض، وتطورت منصة الإقراض إلى المشاركة في تأسيس بنك متخصص - MY bank للإقراض الصغير والمتوسط عبر الإنترنت.
الهند	- السماح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة. - مساعدة المشروعات المتعثرة وتخصيص ميزانيات خاصة لهذا الغرض لتصحيح هياكلها وتحديث أساليب إنتاجها، ومعالجة أسباب التعثر. وإطلاق برنامج لإنعاش وإعادة تأهيل المشروعات المتوسطة والصغيرة في سنة 2015، وإرشادات للبنوك سنة 2016 للمساهمة في خطة عمل إنعاش وإعادة تأهيل هذه الشركات. - إعفاءات ضريبية متدرجة عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر وتقديم الحكومة لمزايا وإعفاءات ضريبية للمشروعات التي تقام في مناطق محددة بهدف تشجيع القطاع الخاص على توازن التنمية بين كافة أقاليم الدولة. - توسيع المدفوعات الرقمية بتحفيز الدفع الرقمي لدى جميع فئات المواطنين من خلال طريقة سهلة وبسيطة وسريعة ومؤمنة ومتاحة للجميع، وتشارك وزارة MSMEs في ذلك بإنشاء لجنة للمدفوعات الرقمية وتأسيس بوابة للمشتريات العامة في ديسمبر 2017 لتسهيل متابعة سياسة المشتريات العامة للوزارة، والتي تنص على أن يكون 20% من المشتريات السنوية من تلك المشروعات.

الدولة	أفضل الممارسات
تركيا	- تسهيلات في الحصول على التمويل من خلال مبادرات متعددة وتطبيق قانون حوافز الاستثمار المبني على المشروعات في سبتمبر 2016 وبدء عمل صندوق ضمانات الائتمان في ديسمبر 2016، وتطبيق قانون الضمانات المنقولة في يناير 2017. - وضع بعض الإجراءات لدعم خلق وتطوير وسائل وقنوات خاصة لأسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الأوراق المالية التركية وإنشاء صناديق استثمار لدعم تمويل رأس المال الاستثماري في المشروعات. كما تم وضع إطار تنظيمي للتأجير والتخصيص سنة 2012.
جنوب أفريقيا	- تأسيس هيئة خاصة – SEFA للتمويل المباشر لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في أشكال متعددة وإطلاق جهاز "انفست" لتشجيع الاستثمار في جنوب افريقيا، والتزام اتحاد البنوك بجنوب افريقيا والبنوك الأعضاء بتطوير ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: الأوراق الخلفية لفريق عمل التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن رصد بعض الخبرات العالمية الهامة بخصوص دعم المشتريات الحكومية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويوضح (الجدول 3-4) بعض هذه الخبرات وتتميّز التجربة الصينية في هذا الخصوص حيث أصدرت تشريعاً خاصاً في هذا الصدد وتخصص 30 % من ميزانية المشتريات الحكومية لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما يمكن رصد بعض الخبرات العالمية الهامة فيما يتعلق بالمميزات والحوافز الضريبية المقدمة من للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحها (الجدول 3 - 5).

من جهة أخرى، فإن هناك خبرات جديرة بالتسجيل لمؤسسات وطنية في الدول المتقدمة تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود في الدول العربية وغير العربية مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي – JICA، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي – GIZ، وغيرهما.

الجدول رقم 3-4: خبرات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المشتريات الحكومية

الدولة	أفضل ممارسات تحفيز المشتريات الحكومية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة
اليابان	- يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.
كوريا الجنوبية	- سنّ قانون تشجيع شراء منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
الهند	- إقرار مشروع قانون المشتريات العامة وهو كالآتي، «يعترف هذا القانون بخطط التفضيل الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تحدد هدفاً سنوياً لشراء ما لا يقل عن 20% من السلع والخدمات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدولة».
الصين	- إصدار قانون المشتريات الحكومية لسنة 2002 (GPL)، والذي ينص في المادة 9 على أن "المشتريات الحكومية يجب أن تتم بطريقة تسهل تحقيق أهداف سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما في ذلك حماية البيئة أو مساعدة الأقليات وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة". - تخصيص 30% من ميزانية المشتريات الحكومية لشراء سلع تمنح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتستحوذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة على 60% من هذه العقود المحجوزة. - تمنح المشروعات الصغيرة المشاركة في المشتريات غير المحجوزة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تفضيلاً في السعر في حدود 6%- 10%، مع هامش محدد من قِبل الجهة المشترية ذات الصلة.

المصدر: فريق العمل – الأوراق الخلفية لإعداد التقرير.

الجدول رقم 3-5: خبرات عالمية حول التمييز الضريبي الإيجابي لصالح المشروعات الصغيرة المتوسطة

الدولة	أفضل الممارسات التفضيلية الضريبية
الولايات المتحدة	- منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة تصل إلى 20%.
فرنسا	- تخفيض معدل ضريبة الدخل على المشروعات الصغيرة. - الإعفاء من الرسوم الإضافية على التزامات ضريبة الدخل بنسبة تصل إلى 10% للمشروعات الصغيرة، (3) الائتمان الضريبي للأصول المكتسبة حديثا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
اليابان	- الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد. - توفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المنشآت الصغيرة ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.
كوريا الجنوبية	- تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى من إقامة المشروع ولمدة 5 سنوات.
الهند	- يكون ربح التصدير من مشروع جديد - يستوفي الشروط المحددة وينشأ في المناطق الاقتصادية الخاصة- مؤهلا لإعفاء ضريبي بنسبة 100% خلال السنوات الخمس الأولى من بدأ التصنيع، يليها إعفاء ضريبي بنسبة 50% للسنوات الخمس الثانية. - من أجل زيادة حافز خلق فرص العمل لدافعي الضرائب في جميع القطاعات، سيكون دافع الضرائب مؤهلاً لخصم 30% من الأجور الإضافية المدفوعة إلى العمال العاديين الجدد في المصنع.
جورجيا	- عمل البنك الدولي مع حكومة جورجيا على اختبار نظام ضريبي خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الجورجية مع إجراءات مبسطة ومعدلات ضريبية أقل.

المصدر: فريق العمل - الأوراق الخلفية لإعداد التقرير.

3-5 أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم التحول نحو اقتصادات المعرفة والرقمنة

ليست المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن التحولات العالمية نحو الاقتصادات المعرفية أو الرقمية أو الثورة الصناعية الرابعة وغيرها، وهي التحولات التي يمثل الابتكار محركها الرئيس وقوتها الدافعة، خاصة وأن هذه المشروعات تمثل أكثر من 90 % من المشروعات في كافة دول العالم، ولها دور محوري في توليد الناتج المحلى الإجمالي والقيمة المضافة في كافة الدول والاقتصادات.

النافذة رقم 3-12: دور هيئة التعاون الدولي اليابانية (JICA) في مجال التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو المستدام.

- تلعب هيئة التعاون الدولي اليابانية – JICA دوراً هاماً في نقل الخبرات التي طورتها المشروعات اليابانية الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود لدعم النمو المستدام في العديد من أنحاء العالم. ويمكن للدول العربية مجتمعة أو فرادي الاستفادة من هذا التوجه، خاصة وأن الهيئة-JICA لها أشكال متعددة من مجالات التعاون التمويلي والفني المشترك مع العديد من الدول العربية في مجالات عدة من بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- وقد تبنت الهيئة في هذا الخصوص برنامجاً تمويلياً وفنياً لمدة خمس سنوات (2012-2017) لمساعدة الدول النامية خارج اليابان في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بها في مجالات البنية التحتية والطاقة، والزراعة، والتدريب التحويلي والصناعة، ومعالجة المخلفات، والصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي.
- وقد غطى مشروع الهيئة الخماسي السابق الإشارة إليه بفعالياته المختلفة العديد من مناطق العالم بنسب متفاوتة وعلى الأخص جنوب شرق آسيا 59 %، وجنوب آسيا 16 %، وأفريقيا 11 %، والشرق الأوسط وأوروبا 2 %.

المصدر: https://www.jica.go.jp; JICA :www.japan.go.jp. &

ويكرس دورها القادم تقارير حديثة لفوربس – Forbes تشير إلى أنه بحلول سنة 2020 ستندرج حوالي 50 % من الوظائف في العالم في إطار ما يعرف بـ "العمل الحر"، والذي يعني عملياً عمل وعالم رواد الأعمال والمبادرون الصغار عبر العالم. وسيختفي حوالي 30 % من الوظائف الحالية بحلول سنة 2030، وتتصاعد وتيرة الطلب على العمالة الماهرة والمبتكرة.

وتقدم العديد من التقارير العالمية المتخصصة ومنتديات وتكتلات واتحادات عالمية وإقليمية رسائل واضحة حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التحول نحو اقتصادات المعرفة والرقمية (ESCWA، 2018)، وذلك استناداً إلى التالي:

الابتكار يمثل القوة الدافعة للاقتصادات العالمية وتعزيز الاستدامة، وهي الرسالة الأساسية التي حملتها التقارير العالمية الأخيرة حول مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index على سبيل المثال، والتي تؤكد أن الابتكار في كافة المجالات بما فيها الاجتماعية/ الإنسانية والبيئية يحمل الحلول المستدامة للتعامل مع التحديات التي تواجه العالم في كافة المجالات بما فيها الفقر وندرة الموارد والطاقة والإنتاجية ونوعية المنتجات والخدمات وكفاءة استغلال الموارد وإعادة التدوير، وغيرها.

دور نظم الابتكار الوطنية في دعم ريادة الأعمال بتوفير آليات لدعم إتاحة واكتساب التطبيقات التكنولوجية الحديثة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل إنترنت الأشياء IoT، والذكاء الاصطناعي – AI، والمصانع الذكية، وغيرها. (تلقى التجارب الوطنية العالمية أضواء حول ذلك) ويتأثر الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير بالآثار المباشرة وغير المباشرة للمعرفة واقتصاد المعرفة، ومدى قدرتها على الوصول والتواصل مع الموارد والشبكات والمنصات والأعمال المستندة إلى المعرفة بما فيها الشركات الكبرى محلياً التي تملك قدرات معرفية أكبر. كما أن عولمة وتدويل أنشطة هذه المشروعات يزيد من متطلبات تعاونها عبر الحدود مع كافة الشركاء المعنيين للحصول على مدخلات لتطوير قدراتها الابتكارية سواء أفكار جديدة أو تمويل أو مهارات، كذلك البحث عن فرص لتسويق منتجاتها الابتكارية في الأسواق العالمية.

تأثير الابتكار والرقمنة على الأعمال بغض النظر عن حجمها، والتحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع التحولات التكنولوجية والرقمية في العالم والتي تعتبر أكبر وأكثر تعقيداً من تلك التي تواجه المشروعات الكبيرة، وهو الأمر الذي يفرض على دول العالم المختلفة توفير أشكال من الدعم الحكومي لبرامج ومبادرات تهدف إلى تعزيز القدرات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أنهما يوفران فرصاً متنوعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن منصات التواصل الاجتماعي مثل – Facebook وغيرها قد ضاعفت من حجم تلك الفرص. وقد أشارت مسوح لتلك المشروعات في منطقة آسيا والباسفيك إلى أن تواجدها على موقع التواصل العالمي قد ساهم في زيادة مبيعاتها وعملائها بدرجة كبيرة. وقد شاركت شركة موقع فيس بوك نفسها بصورة رئيسة في قمة إقليمية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرقمنة في سنغافورة في يونيو سنة 2016.

أولوية تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عصر الابتكار والرقمنة من خلال إعادة النظر في البنية التحتية للإنترنت، ومستويات التشبيك الإقليمية والدولية، وقضايا حماية البيانات. وكذلك الشروع في معالجات مختلفة لقضايا الضرائب على التجارة الإليكترونية – e-commerce والرقمية، وصياغة قواعد مختلفة لقضايا الملكية الفكرية، وعولمة حقوق الابتكار والعلامات التجارية، ومراجعة اشتراطات تواجد مقار أو منشآت مادية لشركات الأعمال في دول العالم المختلفة،

وتحديد قواعد وأنظمة جدية للتعامل مع توطين، أو نقل وتحويل البيانات عبر الحدود، إضافة إلى التركيز على برامج بناء القدرات والمهارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين فرصها الابتكارية الرقمية.

في ضوء ما سبق، يعرض (الجدول 3-6) عددًا من الممارسات الدولية لمدى الاستجابة للتحولات العالمية في اقتصادات المعرفة والرقمنة. كما يوضح الجدول الدور المحوري للدولة في تهيئة البيئات الداعمة للتحديث التكنولوجي والابتكاري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودور الخطط الوطنية للابتكار أو البرامج المصممة خصيصاً لدعم تلك المشروعات تكنولوجياً سواء في الدول المتقدمة أو الصاعدة أو النامية.

كما تقدم التجربة الألمانية خصوصيات هامة في مجال التطوير التكنولوجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن مقدمات الثورة الصناعية الرابعة 4.0 قد انطلقت من ألمانيا، إذ تقدم تلك المشروعات أكثر من 54 % من القيمة المضافة وأكثر من 63 % من فرص العمل. وقد حظيت هذه الثورة باهتمام كبير في أحدث رؤية للسياسة الصناعية الألمانية في "استراتيجية التقنية الراقية لألمانيا 2020" في سياق تحولات الثورة الصناعية الرابعة، والتي تهدف إلى رقمنة عملية الإنتاج، والتركيز على الأتمتة والمصانع الذكية والروبوتات واتصال الآلات عن بعد، وشاحنات البضائع ذاتية القيادة، وغيرها من التوجهات التي تدعم ريادة الدولة لهذه الثورة الصناعية القادمة. وتشير إلى تلك الخصوصيات التقييمات السنوية للاتحاد الأوروبي في سياق تطبيق خطط قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي – SBA Fact Sheets، وغيرها من التقارير (النافذة 3-13).

أما بخصوص نظم التعليم الداعمة للتوجهات المعرفية والرقمية في الاقتصادات العالمية، فإن العديد من التجارب العالمية تشهد تحولاً نحو تبني نظم تعليمية غير تقليدية تدعم الابتكار والإبداع من جهة، وتدعم ريادة الأعمال من جهة أخرى. ويدعم التوجه نحو غرس ثقافات ريادة الأعمال في النظم التعليمية برامج متخصصة لتعزيز السلوك الريادي وغرسه في نفوس الشباب والأطفال في سن مبكر لتنشئة أجيال لديها الرغبة في تحمل المسؤولية وتحقيق التفوق والتميز باعتبارها جزء من المشكلة وجزء من الحل. أضف إلى ذلك طرح المسابقات التعليمية، ومنح الجوائز والحوافز التي تشجع على الاستمرار في الإبداع والابتكار (التجربة الأمريكية)، وإنشاء البرامج التعليمية في الريادة، ونشر وتعزيز ثقافة الريادة، وتعزيز الريادة العلمية ودعمها (التجربة البريطانية)، وربط الجامعات بقطاع الأعمال (التجربة اليابانية) وغيرها من التجارب الناجحة التي تدعم الرياديين الشباب وتدفعهم نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس بعيداً عن العمل في القطاع الحكومي. ويبين (الجدول 3-7) بعض التجارب الدولية في مجال التعليم الداعم لريادة الأعمال.

الجدول رقم 3-6: خبرات عالمية حول علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحول نحو اقتصادات المعرفة والاقتصادات الرقمية

الدولة	أفضل الممارسات
اليابان	- توفير مراكز دعم إقليمي حكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. - دور محوري لتكنولوجيا المعلومات بما فيها تطبيقات الحوسبة السحابية، حيث لا يتجاوز عدد المشروعات غير المستخدمة لها وفق مسح أخير بنسبة 10.5% فقط من المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية، بما ساهم في تصاعد كبير لحجم التجارة الإليكترونية لهذه المشروعات سنة 2017. - الدور التكنولوجي لمنظمات الأعمال الكبيرة، بإمداد المتعاقدين (الصغير والمتوسط) بالمعارف والتكنولوجيا، وفرص لتطبيق المعايير الرفيعة ومراقبة الجودة، بما ساهم في توسيع استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنظمة التحكم الرقمي، واستخدام الأنظمة الذكية، بما فيها الروبوت، في المجال الصناعي. - مبادرات لدعم الأسماء والعلامات التجارية اليابانية خارج الحدود، مثل مبادرة "J-Good Tech" الهادفة إلى التعريف بالشركات اليابانية الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية وربطها بالشركات اليابانية الكبرى.
سنغافورة	- جاءت في المرتبة الخامسة على مؤشر الابتكار العالمي 2018، وتسعي لتحويل سنغافورة إلى المركز الإقليمي الأول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة – SMEs Innovation Hub، خلال الخمس سنوات القادمة. - أولوية تنموية لسنة 2018 لدعم التحول التكنولوجي والرقمنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبني برنامج حكومي لدعم رقمنة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1.7 مليار دولار قصد تعزيز القدرات الرقمية لتلك المشروعات في قطاعات الغذاء واللوجستيات والخدمات على وجه الخصوص.
الهند	- احتلت المرتبة 57 على المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2018. وقد قامت بتأسيس صندوق لتطوير التكنولوجي بهدف المساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة وتحسين مستوى العمالة بها واستبدال نظم الحماية بنظم بديلة للتمكين التكنولوجي والفني لتطوير المنتجات بما يدعم الاقتصاد الهندي. - تعزيز التعميق التكنولوجي لدعم المنافسة مع المنتجات العالمية، خاصة الصينية، بما ساهم في رفع نسبة السلع الهندسية فائقة الجودة إلى حوالي 35% من منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الهندية. - تطبيق برنامج نظم مراكز التكنولوجيا في يناير 2015، وذلك للتوسع وتطوير شبكة مراكز التكنولوجيا في الدولة، والذي يشمل تطوير البنية التحتية المادية بإنشاء 15 مركزا تكنولوجيا جديداً وتحديث المراكز القائمة. - تأسيس بوابة الكترونية بهدف تلبية الاحتياجات التكنولوجية المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. - اهتمام كبير بتنمية قوة العمل الراقية المبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع انخفاض تكلفة التعليم والتدريب لفرصة العمل الراقية (وبنفس الجودة) بنحو 10 % عنها في أمريكا واليابان.
الصين	- جاءت الصين ضمن قائمة أفضل 20 دولة على مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2018 نتيجة التركيز على قضايا وخدمات الجودة والاعتماد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (التي تقدم 80 % من المنتجات الجديدة، و75 % من براءات الاختراع الابتكارية). - دعم التطبيقات الإليكترونية والرقمية خاصة التجارة الإليكترونية، وقد حققت مدينة زيهيجانج في الصين عائدات من التجارة الإليكترونية وصلت إلى 43.7 مليار دولار سنة 2017. - إطلاق برنامج الصين للابتكار لدعم الابتكار ومشروعات الأعمال الناشئة سنة 2016. كما قدمت الحكومة تسهيلات وحوافز ضريبية على نفقات البحث والتطوير في الشركات التكنولوجية الصغيرة. ويتم تحديد الدعم لهذه الشركات في ضوء تقييم وضعها تكنولوجياً. - إطلاق مشروع دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحقق نتائجًا بارزة خاصة ما يتعلق بتطوير التجارة الالكترونية والبرمجيات، وتطبيقات تكنولوجية متعددة أخرى في مجال عمل الشركات الإنتاجية أو التمويلية وغيرها.

المصدر: إعداد فريق عمل التقرير – استناداً للمصادر الدولية ذات الصلة.

النافذة رقم 3-13 : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رقمنة الاقتصاد في سياق الصناعية الرابعة في ألمانيا

يقدر مسح حديث أن 26% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت كاملة الرقمنة في عملياتها وخدماتها وعلاقاتها مع العملاء، وهي نسبة تتماثل إلى حد بعيد مع نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم مساهمات ابتكارية في ألمانيا. وقد أطلقت الحكومة سنة 2017 برنامجاً للرقمنة والابتكار بتمويل سنوي يصل إلى 800 مليون يورو، كما دشنت برنامج خاص "Go Digital" برعاية وزارة الشؤون الاقتصادية والطاقة لدعم رقمنة تلك المشروعات. كما أطلقت الوزارة في السنة ذاتها برنامجاً لتسريع الابتكار ودعم البحوث والتطوير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 200 مليون يورو. وقد تحقق هذا التزايد في الرقمنة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الألمانية نتيجة لعاملين أساسيين. يتمثل الأول في تزايد الاستثمارات والاستخدامات في مجال الرقمنة والتحول الرقمي المختلفة في (المجتمع) و(الاقتصاد) على حد سواء. وزيادة إنفاق المشروعات الناشئة على الخصوص في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات مع توقعات نمو إيجابية. أما الثاني فيتمثل في تركز الرقمنة إلى حد بعيد في المشروعات الصغيرة المرتبطة بكيانات صغيرة ومتوسطة أكبر. إذ تملك هذه الكيانات الأكبر القدرات والهياكل الأكثر تطوراً وتنوعاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك اهتمام متزايد بدمج تعليم وثقافات وقضايا (ريادة الأعمال) في المقررات الدراسية في التعليم الثانوي والجامعي وهو الأمر الذي ينعكس على مستوى قوة العمل الراقية في الدولة. وقد ترتب على تلك التوجهات تزايد أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم خدمات مستندة إلى المعرفة Knowledge-based Services، ومشروعات الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على أنشطة مكثفة للبحوث والتطوير. ولا يخلو الأمر من عقبات أمام تسريع هذا التحول منها نقص مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبطئ تطويع وإعادة الهيكلة المؤسساتية، ووجود مشكلات في مجال حماية وتأمين البيانات، وتفاوت سرعات الإنترنت، ونقص الوعي بأهمية ومنافع التحول إلى الرقمنة.

المصدر: Volker Zimmermann (2018). Digitalization in German SMEs state of implementation and investment. Germany: KFW Research. See also: EU (2018). SBA Fact sheet – Germany.

3-6 أدوار سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تشير العديد من التقارير والدراسات العالمية والتي تم استعراض بعضها عبر فصول التقرير السابقة، إلى أن الالتحاق بسلاسل القيمة العالمية وتنمية العناقيد يوفر فرصاً غير محدودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة والناهضة والنامية على حد سواء. وقد ساهمت تلك المشروعات بنسبة 45 % من صادرات ألمانيا سنة 2017.

كما تجدر الإشارة إلى أن النماذج الناجحة من العناقيد لم تعد تقتصر على الدول المتقدمة إذ تتواجد تجارب وخبرات هامة في دول عديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية في أندونيسيا وتايوان والمكسيك وبيرو. كما أن هناك عناقيد عديدة في الهند لتصنيع المنتجات المعدنية والصناعات النسيجية وصناعة الألماس، وصناعة الأدوات الكهربائية والبرمجيات. ويشار أيضاً إلى تجربتين تعدان من أفضل الممارسات في البلدان النامية هما صناعة الأحذية في البرازيل (12.3 % من الصادرات العالمية)، وصناعة الأدوات الجراحية في باكستان (20 % من الصادرات العالمية وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا).

ويتزايد إدراك دول العالم المختلفة عبر العقود الماضية لمنافع التعامل مع سلاسل القيمة العالمية، والتي تساهم بصورة مباشرة في زيادة الصادرات، توفير معلومات سوقية وتسويقية أفضل، وتخفيض تكاليف عبور البضائع عبر الحدود وتكاليف إنشاء شبكات التوزيع في الخارج. وفي هذا الخصوص تقدم المشروعات الرائدة المعلومات المهمة المتعلقة بالطلب ومتطلباته. وغالباً ما تسهل هذه المشروعات عمليات النقل والتوزيع أيضاً. ويمكن أن يؤدي الارتباط بسلاسل القيمة أيضاً إلى ظهور آثار الانتشار، خاصة منها اكتساب أساليب الإدارة والتقنيات والمواد الجديدة. كما يمكن من زيادة القوة التفاوضية

الجدول رقم 3-7: خبرات دولية هامة حول نظم التعليم الداعمة لريادة الأعمال

الدولة	أفضل الخبرات في توجيه التعليم لدعم ريادة الأعمال
أمريكا	– تنظيم فعاليات داعمة للريادة مثل أسبوع الريادة وتصميم مواقع تعليمية على الإنترنت تساعد في استكشاف القدرات الريادية لدى الطلبة. – تأسيس مراكز الريادة المنتشرة في جميع الولايات والتي تقدم برامج تعليمية وتدريبية لرواد الأعمال الجدد في مختلف المجالات، وتنظيم حملات إعلامية مكثفة لنشر قصص النجاح وتعزيز التوجه نحو الابتكار والريادة. – تقدم الجامعات الأمريكية برامج تعليمية متكاملة في تخصص الريادة من خلال برامج علمية متنوعة. كما تنظم الجامعات مسابقات لتشجيع روح الريادة بين الطلبة من خلال تقديم جوائز نقدية وغير نقدية مجزية.
بريطانيا	– إنشاء برامج لتعليم الريادة في العديد من الجامعات البريطانية، مع التركيز على نقل المعرفة والتقنية بشكل خاص في جميع مراحل التعليم سواء العالي أو العام. – إنشاء برامج لتعليم الريادة في العديد من الجامعات البريطانية، مع التركيز على نقل المعرفة والتقنية بشكل خاص في جميع مراحل التعليم سواء العالي أو العام. – تنظيم حملات توعية وطنية مستمرة لتعزيز مفهوم الريادة لدى الشباب، وخلق جيل جديد ملهم في مجال الريادة والإبداع وإدماج العديد من الرياديين في المدارس لتعزيز التوجه الريادي لدى الطلبة. – إدراج الريادة في التعليم الرسمي. وتطوير بعض الجامعات البريطانية لمناهج التعليم الريادي كجامعة شيفيلد التي جعلت تعليم الريادة برنامج دراسي أساسي ضمن برامجها الدراسية مع ربطه بمواضيع العلوم والهندسة.
اليابان	– أجرت السلطات اليابانية عمليات إصلاح واسعة النطاق في النظام التعليمي. كما قامت الجامعات اليابانية بعقد تحالفات استراتيجية مع بعضها البعض ومع قطاع الأعمال والإدارة. – أعطيت الجامعات الاستقلالية التامة دون أدنى تدخل من الأجهزة الحكومية من أجل تحسين التقنية وتطوير الموارد البشرية فيها، وتقليص الفجوة بين مخرجات الجامعات العلمية والبحثية واحتياجات سوق العمل. – ربط الجامعات بقطاع الأعمال ووضع معايير جديدة للنظام التعليمي لتشجيع الابتكار والريادة.
كندا	– توجد في الجامعات الكندية أكثر من 72 برنامجاً دراسياً لريادة الأعمال في المرحلة الجامعية و42 برنامجاً لريادة الأعمال في الدراسات العليا في جامعة أونتاريو. – تقدم الكليات برامج لريادة الأعمال من خلال 124 برنامجاً معتمداً، إذ تقدم معظم البرامج داخل الكليات في مستوى الدبلوم، تليها دبلوم متقدم وشهادة الدراسات العليا، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، وبكالوريوس الأعمال التطبيقية، وبكالوريوس التجارة وبكالوريوس الفنون التطبيقية في المعلومات التطبيقية. – تقدم معظم مقررات وبرامج ريادة الأعمال على مستوى درجة البكالوريوس من خلال كليات الأعمال والاقتصاد.

المصدر: فريق إعداد التقرير – الأوراق الخلفية.

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة تعقيد المنتجات أو الخدمات، وتوسيع نطاق المشترين. وتتطلب المشاركة الناجحة في سلاسل القيمة توافر ثلاث قدرات حيوية وهي القدرة على تحديد واقتناص الفرص العملية بناء على تميز المنتجات والخدمات، المهارات الإدارية والعملية والتفاوضية القوية، والمرونة من أجل التكيف مع المتطلبات المتغيرة مع الالتزام بالمعايير العالمية والدخول في مشروعات مشتركة.

وفي هذا الإطار، يعرض (الجدول 3-8) عدداً من الخبرات الدولية حول تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الانخراط في سلاسل القيمة والعناقيد.

ومن أبرز التجارب العالمية في الدول المتقدمة ذات الخصوصيات الفريدة (التجربة الإيطالية)، والتي تمتزج فيها الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات الاجتماعية (خاصة الأسرية) والاعتبارات الثقافية والتراثية، والاعتبارات المكانية المرتبطة بخصوصيات بعض الأقاليم الإيطالية. كما تستند إلى سياسات حكومية تتفهم هذه الخصوصيات والأبعاد وتدعمها لخلق ميزات تنافسية لمنتجات العناقيد الإيطالية عبر العالم (نافذة 3-14).

الجدول رقم 3-8: دور سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية في تفعيل أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالمياً

الدولة	أفضل الممارسات
المانيا	- دور السياسات الوطنية، إذ تتبنى الدولة منذ الستينيات توجهات وسياسات تتطور عبر الزمن ووفق المستجدات للتعامل مع سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية، وترجمة السياسات إلى برامج عمل تشارك فيها كافة الأطراف المعنية والأقاليم الألمانية. - في هذا السياق تم إطلاق سياسة لتشجيع العناقيد – Go Cluster لدعم تطوير 100 عنقود صناعي مبتكر وتوفير دعم تمويلي وبحثي لتنمية العناقيد المختارة. - أولويات سياسات العناقيد في ألمانيا تتمثل في مشاركة الجامعات، ومشاركة الولايات، وتحديد مجالات العناقيد، وربط العناقيد بسلاسل القيمة والعناقيد العالمية المتميزة عبر الحدود، ومراعاة العناقيد العابرة للمجالات، والمتابعة المستمرة لخبرات العناقيد عبر العالم لتطوير العناقيد الألمانية.
كوريا الجنوبية	- تعزيز سلاسل القيمة عبر الحدود من خلال برامج تشجيع التصدير -Export Promotion Schemes الحكومية، ودور مراكز دعم الصادرات (Export Support Centers)، وأدوار الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار-Korea Trade Investment Promotion Agency: KOTRA) التي ساهمت في تشجيع الأنشطة التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية. - تشبيك المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة لتفعيل سلاسل القيمة محلياً وخارجياً، وذلك في سياق قانون تشجيع التعاقدات من الباطن الذي سبقت الإشارة اليه، ونتج عنه تخصيص منتجات بعض الصناعة التحويلية باعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة. إذ تزود المشاريع الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبيرة بنحو 60 % من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللازمة لصناعاتها، بما يعزز تواجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سلاسل التوريد والقيمة محلياً وخارجياً. - التوسع في العناقيد الصناعية الخضراء والمرتبطة بالمجمعات الصناعية، المناطق والمدن الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لأهمية القطاع الصناعي الذي يقدم أكثر من 80 % من صادرات كوريا. وتحفز تلك العناقيد استخدام التكنولوجيات الخضراء صديقة البيئة، تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتشجيع استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة، والمساهمة في تحسين جودة الحياة المحيطة.
ماليزيا	- سلاسل القيمة والعناقيد في صناعة أشباه الموصلات Semi-conductors. وتعتمد على المادة الخام Silicon والمنتج الوسيط هو أشباه الموصلات. ويستخدم في العديد من الالكترونيات الصناعية والاستهلاكية، وهي صناعة بطبيعتها تتسم بالمنافسة الشديدة والتغيرات التكنولوجية السريعة وعولمة سلاسل الانتاج. - تساهم عدة مؤسسات وطنية في تطوير عنقود Semi-Conductor مثل صندوق تنمية الموارد البشرية، والمعهد الماليزي للأنظمة الالكترونية الدقيقة (MIMOS) Malaysian Institute of Micro electronic Systems، وتقوم مؤسسة SMEs Group كوكالة حكومية متخصصة بتقديم تسهيلات البنية التحتية، وخدمات الاستشارات وتحسين الوصول إلى الأسواق. هذا بالإضافة لما تقوم به شركة التنمية التكنولوجية(MTDC) Malaysian Technology of Development Corp من توفير التمويل، والحاضنات incubation، والاستشارات، وخدمات تحويل التكنولوجيات الجديدة إلى أنشطة تجارية.
باكستان	- تجربة عنقود سيالكوت – Sialkot في باكستان، وتعتبر أحد المدن الباكستانية الصغيرة التي تتمتع بسمعة عالمية في مجال عدة عناقيد صناعية تعتمد بصورة رئيسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشمل الأدوات الرياضية، والأدوات الطبية والجلود والملابس، والتي تساهم بنسبة هامة من الدخل القومي. - دور رئيس للقطاع الخاص الذي يلعب دوراً محورياً ليس فقط في تطوير العناقيد الصناعية للمدينة ولكن أيضاً في توفير البنى التحتية الأساسية لعمل تلك العناقيد مثل الطرق والاتصالات والمطار وغيرها من خلال تخصيص نسبة من عوائد مشروعات المدينة لتطوير البنى التحتية لها. - عنقود الأدوات الجراحية، والذي يعد من أبرز العناقيد الصناعية في المدينة لدوره في الإنتاج المحلي ودوره التصديري الهام في الاقتصاد الباكستاني. ويضم العنقود أكثر من 1500 مشروع صغير، وأكثر من 1500 مورد تقدم أكثر من 300 منتج بأرقى معايير ومقاييس الجودة العالمية. وتأتي صادرات هذا العنقود في المرتبة الثانية عالمياً بعد المنتجات الألمانية التي تتصدر صادرات العالم في الأدوات الجراحية.

المصدر: فريق إعداد التقرير – الأوراق الخلفية

النافذة رقم 3-14: تجربة غير تقليدية لدور عناقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة – خبرات العناقيد الإيطالية

يتميز الاقتصاد الإيطالي بتركيز شديد للمشروعات الصغيرة حيث أن حوالي 90 % من المشروعات تشغل أقل من 20 عامل تقوم بإنتاج سلع عالية الجودة توجه إلى السوق العالمية، مثل الأزياء والأثاث. كما تصدر كميات كبيرة من المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية وبعض السلع الإنتاجية التي تهيمن على حوالي 80 % من السلع المصدرة وحوالي 50 % من أسهم رأس المال في الشركات الأجنبية. وتساهم المشروعات الإيطالية الصغيرة في تحقيق ما يزيد عن 40 % من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية.

تقع معظم العناقيد الصناعية في شمال شرق ووسط إيطاليا. وقد حققت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نجاحات هامة خاصة في إنتاج السلع التقليدية مثل الأحذية وحقائب اليد الجلدية والملابس والأثاث والآلات الموسيقية والأغذية المجهزة والآلات. وقد قدر عدد العناقيد الصناعية بحوالي 200 عنقود صناعي يعمل بها 2.2 مليون عامل (42 % من قوة العمل). وتشتمل على 90.000 مشروع يصل رأسمالها إلى حوالي 67 مليار دولار ويفوق حجم صادراتها 90 مليار دولار.

تتميز العناقيد الصناعية الإيطالية بالتخصص المرن. إذ يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، فعملية الإنتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة. وتتخصص كل شركة في إنتاج جزء معين من عملية الإنتاج بما يساهم في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، والمحافظة على نوعية المنتجات. كما يتميز الإنتاج بالمرونة، إذ يمكن لعدة مشروعات التعاون في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.

وتستفيد الشركات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات، وكثير من التكتلات والعناقيد الإيطالية تديرها الأسر التي تملكها، وغالباً ما تكون قريبة من بيوت الأسرة، وتتكيف فيها ساعات العمل حسب مستويات الطلب.

كما تتصف العناقيد الإيطالية باندماج المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة فيها، إذ لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً داخل العنقود ولها علاقات مع المشروعات الكبيرة.

تتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في التجربة الإيطالية في:

1. تقديم الدعم الفني وفق الاحتياجات الفعلية لهذه المشروعات وحسب الأولوية.
2. تقديم خدمات الدعم الإداري والتكنولوجي من خلال مراكز متخصصة.
3. منح شهادات الجودة واعتماد العلامات التجارية، وخدمات تأمين الصادرات وتشجيع التصدير وتنظيم المعارض
4. توفير البيانات حول الأسعار والتكنولوجيا ذات الصلة وخدمات الاستشارات والتدريب والابتكار.

فريق عمل التقرير – استناداً للأوراق الخلفية للتقرير والمصادر الدولية ذات الصلة.

كما تقدم الهند، كدولة نامية، خبرات هامة فيما يتعلق بدور عناقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد والمجتمع على السواء. إذ تكرس تلك العناقيد عبر انتشارها الجغرافي اعتبارات التنمية المكانية المتوازنة بجانب الاعتبارات الاقتصادية. وتشير بعض التقديرات إلى أنّ حوالي 60 % من الصادرات الصناعية في الهند تمت من العناقيد الصناعية. وتقدم النافذة التالية بعض جوانب التجربة الهندية في هذا الخصوص (النافذة 3-15).

النافذة رقم 3-15: دور عناقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة –خبرات عناقيد صناعة السيارات في الهند

تتحول عناقيد صناعة وتجميع السيارات تدريجياً لتصبح أحد القوى المحركة الكبرى في الاقتصاد الهندي. وتعتبر أكثر العناقيد الصناعية تطوراً ونمواً خلال العقدين الأخيرين في الهند. وتشير بيانات حديثة إلى بعض الملامح الهامة في هذا الخصوص:

- تعتبر الهند في المرتبة الرابعة بين أكبر دول في صناعة السيارات بما فيها مكونات السيارات في العالم. كما استقبلت هذه الصناعة حوالي 20.8 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين أبريل 2000– ديسمبر 2018.
- لا تسعى الهند فقط لتكريس الهند كمركز عالمي للصناعة، بل وأيضاً للأنشطة ذات الصلة مثل بنية تحتية قوية للبحوث والتطوير R&D المرتبط بتلك الصناعة، كذلك السيارات الكهربائية – مع توقعات بأن يبلغ حجم الأعمال في هذه الصناعة 113 مليار دولار سنة 2020. وتدعم الحكومة الهندية هذه التوجهات نحو تحويل الدولة لأهم مراكز صناعة وتجميع السيارات في العالم.
- لدعم البنية التحتية للبحوث والتطوير المرتبط بالصناعة، تم منذ سنة 2015 تأسيس مركز دولي لتكنولوجيا السيارات، والمعهد الوطني لفحص والصيانة والتدريب، وجمعية بحوث صناعة السيارات.
- تحمل العناقيد الكبرى لصناعة وتجميع السيارات في الهند فرصاً موازية وغير محدودة لعناقيد صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر في تلك الصناعة الهامة مرتبطة بالعنقود الأم. وتشمل العناقيد الفرعية (عناقيد المكونات) في الصناعة عناقيد الموتورات، وعناقيد هياكل السيارات، وغيرها. وهناك في الآونة الحالية 10 عناقيد للصناعة عبر الوطن في العديد من المدن والأقاليم الهندية مثل شاكان، وتاميل نادو، وأوتار براديش، وبنجالور، وغيرها.
- ترتبط العناقيد الأم بدورها بالعديد من شركات السيارات الكبرى الوطنية، والكبرى في العالم مثل فولكس واجن الألمانية وفورد الأمريكية وهوندا وسوزوكي اليابانية وغيرها.
- تتبنى وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند مشروعاً لتفعيل دور المشروعات متناهية الصغر في عناقيد صناعة السيارات في الهند (MSE-CD). كما تضمن تقديم أشكال دعم متعددة للعناقيد الصغيرة والمتوسطة في الصناعة في سياق برنامج (مبادرات دعم العناقيد) الذي ترعاه الوزارة. وقد بلغ عدد العناقيد الصغيرة ذات الأعمال الميكانيكية حوالي 600 عنقود، بخلاف 7000 حزمة أو تجمع للأعمال اليدوية الحرفية المتعلقة بالسيارات في الدولة.
- في سياق هذا الاهتمام بتحويل الهند إلى مركز لهذه الصناعة في العالم، تم تأسيس رابطة لمصنعي مكونات السيارات –ACMA. وتضم أكثر من 830 شركة عضو تعمل على تكريس دور هذه الصناعة في الاقتصاد الوطني وكذلك العالمي.

المصدر:

SME VENTURE (2017). The growing role of Auto cluster on MSMEs2017.www.smeventure.com. See also: www.makeinindia.com www. acma.in

الفصل الرابع

نموذج مقترح لتفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية

المقدمة

أظهر التقرير الأهمية الاقتصادية والتنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي لتشكل نحو 90 % من المشروعات. وتشغل ما بين 50 – 60 % من إجمالي قوة العمل وذلك على مستوى العالم، ولتسهم بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول المتقدمة والاقتصادات الكبرى. في المقابل، ظهر بشكل واضح ما تواجهه هذه المشروعات في الدول العربية من قيود تفاوتت في حجمها وطبيعتها وشدتها بين مجموعات الدول العربية، ابتداءً من تحديد تعريفها، والقوانين والتشريعات المنظمة لها، مروراً بإشكالات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومعدلات الضرائب، والحصول على التمويل، وتراخيص الأعمال، والإدارة الضريبية، والنظام القانوني، والحصول على الأراضي، وكلفة التمويل، واستشراء الفساد، ووجود القطاع غير الرسمي وما يرتبط به من أعباء ومخاطر على تنافسية المشروعات العاملة في القطاع الرسمي، إلى غير ذلك من القيود التي تؤثر على نشاط ووتيرة نمو وتطور هذه المشروعات. وجاءت الدول العربية ضمن أكثر أقاليم العالم صعوبة في مجال تهيئة بيئة مناسبة لممارسة الأعمال، أخذاً في الاعتبار التقدم النسبي لدولة عربية فقط وهي الإمارات (الترتيب الدولي الحادي عشر في حين جاءت الدول العربية كافة وعلى اختلاف مجموعات تصنيفاتها التنموية ما بين الترتيب 60 إلى الترتيب 187 عالمياً). كما بلغت حصة الدول العربية قرابة 9% فقط من إجمالي عدد الإصلاحات المتصلة بتحسين بيئة ممارسة الأعمال عالمياً ترتكز معظمها في خمس دول عربية فقط (World bank،2019).

وقد تبيّن كذلك أنه في كثير من الأحيان كان الإشكال الأشد تأثيرا متمثلاً في عملية التنفيذ للسياسات إذ يتم تبني وإقرار سياسات تستهدف دفع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن دون التزام حقيقي وضوابط حكومية واضحة تضمن حسن ودقة التنفيذ. وفي المحصلة، فقد كانت هذه الإشكالات سببا وأيضاً نتيجة لمحصلة الأوضاع التنموية المتراكمة في الدول العربية. ويعني ذلك أن هذه المشروعات شكلت ملامح وخصائص الاقتصاد والمجتمع، وهي ذاتها نتاج لهما، فيما يمكن أن يطلق عليه سببية متبادلة الاتجاه.

ولا شك أن الاستدامة التنموية بأركانها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك أهداف التنمية المستدامة SDGs التي أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 كبرنامج عمل عالمي يمتد لسنة 2030 بأهدافها السبعة عشر، لا يمكن تحقيق أي منهما دون ذلك الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل بدورها ركناً أساسياً في الإنتاج وفي توفير الوظائف. كما أنها أداة فاعلة لتحقيق أهداف التصنيع المستدام، والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، والعمل اللائق، وتحسين العدالة، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتدعيم المساواة، والشراكات والمسؤولية الاجتماعية. فإذا كانت هذه المشروعات تمثل ما بين 80-90 % من إجمالي عدد المشروعات العاملة في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وتساهم بقرابة 50 % في الناتج المحلي الإجمالي، وبما يقارب 40 % في التوظيف على مستوى الدول العربية. فإن هذا يؤكد اتساع الهامش المتاح لدورها للتأثير في كافة أبعاد الاستدامة التنموية. كما تبين كذلك عدم تناسب الاهتمام الحكومي على أرض الواقع عبر الرؤى والاستراتيجيات والمؤسسات والسياسات والبرامج والإجراءات الموجهة لمساندة أو لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع ما تقدمه وتسهم فيه هذه المشروعات فعلياً في الإنتاج أو في التشغيل. كما أن هذا الاهتمام لا يتناسب مع الإسهامات المتوقعة أو المرجوة لتلك المشروعات لأنها أحد أكثر الأدوات المتاحة لتحقيق الجانب الأكبر من أهداف التنمية المستدامة. إذ تبيّن أن معظم الدول العربية قد قامت بالفعل بصياغة وتبني رؤى واستراتيجيات تنموية تتضمن صراحة أو ضمناً تركيزا على دور المشروعات

الصغيرة والمتوسطة مثل السعودية 2030، ومصر 2030، وقطر 2035، والكويت 2035، والإمارات 2021، والأردن 2025، وموريتانيا 2025. إلا أن الواقع قد أظهر أن خطوات ترجمة تلك الرؤى إلى سياسات وبرامج وإجراءات فعالة قادرة على إعادة توجيه وتحفيز دور تنموي مستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لم تكن بالمستوى أو الحجم او النوعية المطلوبة. إضافة إلى أنّ هذه المعدلات أو المساهمات العالية الراهنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج أو التشغيل كانت في المحصلة ضمن السياق العام للاقتصادات العربية وضمن ذات الهياكل الإنتاجية والتشغيلية. ويعني ذلك أنها لم تسهم طوال العقود السابقة من مسيرة التنمية في إحداث تغيير هيكلي ملموس في الاقتصادات العربية.

4-1 الإطار العام للنموذج: الأسس والمنطلقات التنموية

لا شك أن تحقيق الاستدامة التنموية للدول والمجتمعات العربية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يتطلب إعادة توجيه ممنهجة لهياكل الإنتاج Structural change. فرغم انطلاق جهود التنمية في معظم الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي، إلا أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظلت في حدود نسبة 10 % في المتوسط العام للدول العربية، مقابل بلوغ هذه المساهمة في دولة صاعدة مثل كوريا الجنوبية قرابة 29.0 % (UNIDO، 2019). كما ظلت معظم الصادرات العربية تتركز في السلع والمواد الأولية لاسيما النفطية، إضافة إلى السلع ذات المحتوى التقني المنخفض أو المتوسط. كما يؤكد الأمر ذاته بيانات مركز التجارة العالمي التي توضح أن الواردات العربية من السلع المُصنعة مثلت قرابة 65.0 % من إجمالي الواردات العربية وذلك كمتوسط لسنوات الفترة 2000-2017 (ITC،2019). كما تتسم وتيرة التحول الهيكلي وتنويع الهياكل والأنشطة الاقتصادية في الدول العربية في أفضل الأحوال بالبطء (العباس، وأبوشماله،2019) (الشكل 4-1).

وتبعا لما يظهره الواقع العربي من الاعتماد الأكبر على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل هياكله الإنتاجية، ومن ثم تشكيل هويته الاقتصادية والاجتماعية، يؤكد ذلك حقيقة أن التعديل أو إعادة التوجيه لدور هذه المشروعات هو فعلياً تعديل وإعادة توجيه لهياكل الاقتصاد على مستوى الدول العربية بمختلف مجموعاتها وتصنيفاتها التنموية. ويعني ذلك أن البوصلة الواجب العمل وفقها هو سبل إعادة توجيه أو بناء دور تنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ينصب على تحقيق التحول الهيكلي في الدول العربية وبما يراعي الأبعاد الأساسية لاستحقاقات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويكون ذلك ضمن إطار استراتيجي طويل الأجل يمتلك أهداف مرحلية واضحة، قائم على تخطيط تأشيري واقعي ومرن تجاه معطيات وتحديات اليوم وكذلك تجاه تطلعات وطموحات المستقبل، ومستوفي لكافة متطلبات العملية التخطيطية بشكل عام. إذ يكون تطوير قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية مكون ثابت وواضح من مكونات هذا التوجه الاستراتيجي.

كما يجب أن يراعي هذا الإطار الاستراتيجي الاستحقاقات الاجتماعية التي طالبت بها الحراكات العربية مع بداية العقد الحالي، والتي أدخلت عدة دول عربية في دائرة الصراع، وأسفرت عن تفتت أو استقطاب داخل نسيجها المجتمعي. وقد أدى ذلك أيضا إلى الخسائر والأعباء البشرية والمادية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بتلك المجتمعات. إذ مثّل تجاهل ما تواجهه مجتمعات تلك الدول من إشكالات تنموية حقيقية لاسيما تزايد البطالة والفقر والتهميش سواء لفئات أو لمناطق أو لشرائح في المجتمعات العربية، أحد أهم العوامل التي أسهمت في انطلاق تلك المطالبات أو الاستحقاقات. وأصبحت منذ ذلك الحين تمثل أولوية لصانع السياسات في الدول العربية. إذ قامت معظم الدول العربية استجابة لذلك بإجراءات مثل رفع الأجور

الشكل رقم 4-1: النموذج المقترح لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – مسار نحو الاستدامة والتحول الهيكلي في الاقتصادات العربية

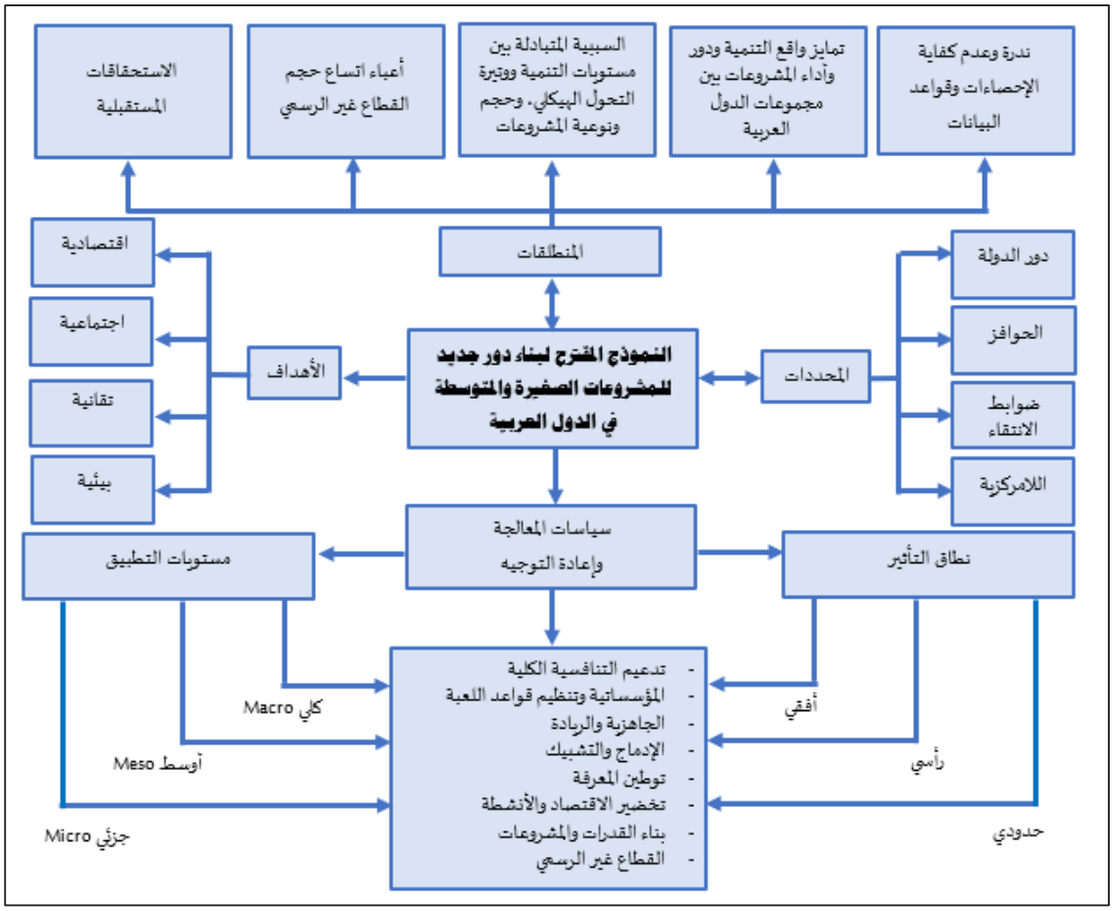

المصدر: الأوراق الخلفية لإعداد التقرير.

في القطاع العام، أو تعديل ورفع الحد الأدنى للأجور، أو توسيع التوظيف في القطاع العام، كما في دول مثل مصر والبحرين وتونس ولبنان والمغرب وعُمان والسعودية، أو توسيع الإنفاق على مشروعات البنى التحتية والمرافق العامة كما في دول مثل مصر والعراق والأردن والكويت والإمارات وقطر والسعودية. أضف إلى ذلك سياسات وبرامج تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوظيف الذاتي. وجاءت الإجراءات والسياسات في المحصلة ضمن إطار الاستجابة السريعة والضرورية لمواجه ذلك التهديد للاستقرار الاجتماعي، ولكن دون الاهتمام بتلبية باقي عناصر الاستدامة وتأثيرات مثل هذه السياسات والإجراءات على الكفاءة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والتنافسية الكلية للاقتصاد.

ورغم ما تمدنا به تجارب التطور التاريخي في الدول

المتقدمة ونظيرتها الصاعدة لاسيما الدول الصناعية منها وحديثة التصنيع من محورية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بناء وتدعيم وتسريع التحول الهيكلي في اقتصادات تلك الدول من خلال ما تتسم به هذه المشروعات من مرونة وسرعة تتلاءم مع التغيرات والمستجدات في الأسواق، وكذلك قدرتها على الابتكار. كما كان ذلك واضحا في تجارب دول مثل ألمانيا واليابان، والصين، وكوريا، والهند، وتركيا. ورغم أهمية التجارب وضرورة الاستفادة منها عربياً، إلاّ أنه تبقى هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند الاسترشاد بها، خاصة فيما يتعلق بالتفاوتات التنموية الواضحة بين الدول العربية لاسيما في هياكل الاقتصاد والموارد والطاقات والقدرات المالية والبشرية والمؤسسية، ومن ثم في أولويات العمل والأهداف التنموية. وتُصعب هذه التفاوتات إطلاق تعميمات أو معالجات موحدة خاصة بإعادة بناء وتوجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. أضف إلى ذلك التطورات والتغيرات الدولية الخاصة بقواعد العمل الدولي، خاصة فيما يتعلق بترتيبات وقيود منظمة التجارة العالمية وتنامي دور التكتلات الإقليمية عالمياً. ولم تكن هذه الأنماط سائدة في حالة التجارب الرائدة قديماً. وتؤثر قطعا على الهامش المتاح حالياً للدول العربية في إقرار السياسات الأكثر تأثيراً في إعادة توجيه دور هذه المشروعات.

إن الواقع الراهن الذي تعيشه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ما هو إلا نتاج ومحصلة وانعكاس لسياسات وإجراءات وبرامج حكومية سادت في الدول العربية منذ استقلالها وحتى وقتنا الراهن. ويعني ذلك أن معظم السياسات الاقتصادية التي مارستها الدول العربية بعد الاستقلال في منتصف القرن الماضي تميزت بتوسيع دور الدولة والمؤسسات العامة والسيطرة الحكومية على الاقتصادات وتقليص دور القطاع الخاص بشكل عام، وتضييق أو عدم المساندة الفاعلة لتوسيع أفق الابتكار وثقافة ريادة الأعمال والمخاطرة، إضافة إلى التأمين والحماية للمؤسسات والأنشطة العامة وذلك دون اعتبارات الكفاءة والإنتاجية وباقي معايير ومتطلبات قواعد السوق. وكان لكل ذلك أثراً جوهرياً على هيكل ونوعية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة في الدول العربية وعلى القطاع الخاص بشكل عام. فعلى سبيل المثال، فإن توفير مزايا حكومية للمؤسسات العامة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال أدوات دعم حمائية، أو مالية أو ائتمانية (المزاحمة وتوجيه مؤسسات التمويل القائمة لتمويل هذه المنظومة). وأضف إلى ذلك الالتزام الحكومي بسياسة تأمين الوظائف العامة، وذلك استناداً لمعايير لا ترتبط بالكفاءة والمهارة ومتطلبات المنافسة بشكل عام وتقتصر على معيار المؤهل. مثّل كل هذا عملياً أداة لتوجيه هياكل المجتمع والإنتاج والمشروعات والوظائف والأنشطة الاقتصادية بعيداً عن القطاع الخاص والفكر القائم على المبادرة.

ورغم تنفيذ عدد من التعديلات والإصلاحات المتنوعة والمتفاوتة الطابع ما بين الدول العربية في مستويات تلك السيطرة الحكومية والسياسات المرتبطة بها خلال العقود الثلاثة الأخيرة وذلك ضمن تطبيق ما يعرف بـ "إجماع واشنطن 1989–Washington Consensus"، الداعي إلى العمل وفق آليات السوق، والانسحاب الحكومي، وقيادة القطاع الخاص، وتحرير الأسواق بشكل عام (Williamson (Javed and Perry، 1998) (John، 2004). إلا أنّ هذا الأمر لم ينسحب على كافة الدول العربية. كما لم يكن في معظم الأحيان كافياً بحيث يرسل إشارات واضحة وقوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتأخذ دورها الريادي الفاعل في تحقيق التحول الهيكلي، أسوة بدورها في مسيرة التقدم والازدهار الاقتصادي في التجارب الدولية في الدول المتقدمة والصاعدة. إذ أظهر التقرير أنه رغم التبني المباشر أو الضمني في معظم الدول العربية لرؤى واستراتيجيات وخطط لتطوير دور وقدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع الخاص عموماً، إلا أن المردود كان محدودا. واستمرت إشكالية أساسية ممثلة

في التعامل مع هذه المشروعات ضمن السياق الاجتماعي واستحقاقاته من خلال استهداف زيادة "فرص العمل"، وليس ضمن سياق اقتصادي تنموي يستهدف زيادة وإطلاق مفهوم "ريادة الأعمال" وخلق الأنشطة الجديدة ليستمر تهميش الدور التنموي النوعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية.

يظهر هذا الربط بين السياسات الحكومية وطبيعة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن الحاجة لإطلاق دور فاعل وقابل للتطور والنمو للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يكون مناطه ومرتكزه الأساسي تركيبة ونوعية السياسات الحكومية ومدى قدرتها على إرسال إشارات جادة وواضحة للمشروعات وللرياديين وللقطاع الخاص عموماً. وتؤثر في جدوى ومردود العمل الخاص والانخراط في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر أولوية وكذلك الأعلى قدرة على تدعيم النمو والاستدامة التنموية.

ولا يتأسس إطلاق هذا الدور فقط على الحاجة الملحة للتغيير الهيكلي وإجراء تحولات جذرية في تركيبة هياكل الإنتاج والملكية والوظائف وتأسيس مسارات تنموية مستدامة في الدول والمجتمعات العربية، بل إنه يتأسس أيضا على اعتبارات المستقبل وما يحمله من مخاطر أو تحديات على الاقتصادات العربية. وليس أقلها تلك المتصلة بتوقع تضاعف عدد سكان الدول العربية خلال العقود القليلة القادمة، وما يرتبط بذلك من تغير الهيكل العُمري واتساع المعروض وتضاعف الطلب على فرص العمل في سوق العمل العربية. ويتطلب الأمر في العديد من الدول العربية مضاعفة معدل نموها الاقتصادي للحفاظ فقط على مستويات المعيشة ومعدلات البطالة الحالية (الإصدار الثاني لتقرير التنمية العربية، 2015). هذا إضافة لمخاطر اتساع فجوات التنمية بين الدول العربية والعالم والتحرك العالمي المتسارع نحو فضاء أكثر اتساعا وأكثر ابتكارا وذلك ضمن الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، إلى غير ذلك)، واعتماد الإنتاج والاقتصاد العالمي على الأنشطة والمنتجات القائمة على الإبداع (الجذري). وليس ذلك القائم على تحسين أو تطوير الأساليب أو المنتجات ضمن ذات الحدود التكنولوجية القائمة.

تُلزم هذه الأوضاع بضرورة وجود دور فاعل للقطاع الخاص وأنشطة الاستثمار عموماً وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي. وهو دور يجب أن يوجه ليرتكز على الارتقاء في نوعية الإنتاج ومستويات الإنتاجية والقدرة على الابتكار واختراق حدود المعرفة لخلق أنشطة ومنتجات جديدة، والانفتاح على أسواق أكثر اتساعاً. ولا يعني هذا تجاهل إمكانات التوسع الكمي وفق الهياكل والقدرات الإنتاجية والتقانية القائمة وكذلك وفق هياكل الأسواق المحلية والخارجية الحالية.

ويعتبر مثل هذا التوجه وذلك الدور السبيل لاستدامة التنمية والاستقرار وتأمين المجتمعات العربية من مخاطر الاضطرابات والفقر والبطالة، وكذلك هو السبيل لإعادة بناء الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية التي تعرضت للتآكل خلال العقود القليلة الماضية The missing middle. وتشكل الأخيرة وفق الدراسات التطبيقية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وللاستقرار الاجتماعي والسياسي. كما أنه السبيل الوحيد للخروج من فخ التنمية أو مصيدة الدخل المتوسط Middle income trap، التي تكاد تشمل كافة الدول العربية. إذ يتم تشكيل هياكل الإنتاج والملكية والأنشطة عند مستوى دخل أو مستوى تنموي متوسط. وتصبح بذلك الدولة وهياكلها وأنشطتها الإنتاجية مقيدة بحدود هذا التوازن.

إضافة إلى ذلك، فيُظهر واقع الاقتصاد وهياكل الإنتاج والتجارة في الدول العربية الحاجة والضرورة لتعزيز العرض الكلي كمياً ونوعياً. وتُوضّح نظرة كلية على هيكل واردات الدول العربية أن لدى السوق العربي الحالي والمستقبلي طلب مؤكد على مئات أو آلاف السلع والمنتجات وفق التصنيف الدولي الموحد (UNSTSTS،HS

2017) لاسيما المصنعة. إذ تُمثّل هذه المنتجات الجزء الأكبر من الواردات العربية كما سبقت الإشارة. وهي المنتجات التي تمتلك الدول العربية قدرات لإنتاج العديد منها. وإن كان ذلك بوتائر مختلفة، وذلك وفق هياكل الموارد وجودة السياسات والمؤسسات وبيئة الأعمال في كل منها استناداً للمنهجيات الدولية الموثقة في هذا المجال، مثل منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة، ومنهجية الفضاء السلعي، وخرائط التصدير (العباس، وأبوشماله،2019).

ولكن يبقى أن يتم تعزيز سياسات العرض الكلي لاسيما في جانبه المتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور المؤسسات الخاصة على وجه العموم، ضمن محدد أساسي وهو سياسات انتقاء الأنشطة والمشروعات المحققة والفاعلة صوب الأهداف التنموية المرجوة. فيما أصبح يعرف عالمياً بـ "التخصص الذكي".

ولا يعني ذلك أن أنشطة الخدمات بمعزل عن تلك الإشكاليات. بل ربما تكون الإشكالية أشد وطأة، وتتطلب حاجة أكثر للعمل عند طرح النموذج الخاص بتطوير وتفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية. ذلك رغم ما يظهره الواقع الدولي بشكل عام من تنامي حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وذلك على مستوى الدول المتقدمة والصاعدة. وينساب هذا التنامي أيضا على الدول النامية بما فيها الدول العربية، حيث تتجاوز مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية حدود نسبة 65.0 %. تعكس هذه النسبة وتتوافق ضمنياً مع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوجهاتها نحو قطاع وأنشطة الخدمات في الدول العربية. (world bank،2019)

إلا أن الملاحظة الأساسية التي يظهرها التطور التاريخي لتجارب الدول المتقدمة وكذلك للدول الصاعدة تتمثل في هذه الحصة المرتفعة لقطاع الخدمات وأنشطته التي تلت مرحلة التزايد الكبير في مساهمة قطاعات أنشطة التصنيع، وارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج الإجمالي ومن الناتج الصناعي (للصناعات التحويلية)، إذ جاءت تجارب الدول المتقدمة والصاعدة والتي أسست بدورها للتحول الهيكلي في اقتصادات تلك الدول مستندة إلى مراحل ثلاثة أساسية. تمثلت أولها في التحول من الأنشطة الزراعية والصناعات الأولية إلى الصناعات التحويلية الأعلى في القيمة المضافة، والثانية في التحول إلى الصناعات الأكثر رقياً في المحتوى التقاني، والأخيرة في التقدم نحو مرحلة النمو والأهمية العالية لقطاع الخدمات لاسيما الخدمات الإنتاجية عالية القيمة المضافة، والتي جعلت في المحصلة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تمثل قرابة 75% في معظم هذه الدول (WB،2019). في حين أن هذا المسار لم يتحقق أو يتواصل في الدول العربية وذلك بنسب متفاوتة. لترتفع مساهمة هذا القطاع وأنشطته دون إنجاز مرحلة تقدم العملية التصنيعية وتنوع منتجاتها وتعددها والشركات العاملة ضمنها. إذ يوفر هذا النمو الصناعي طلباً متزايداً على الأنشطة الخدمية المساندة بدورها للعملية الإنتاجية. كما أن ضمان توفير بيئة المنافسة في الأسواق سيدفع تلقائياً تلك الأنشطة الخدمية إلى الارتقاء في نوعيتها ومن ثم في محتواها المعرفي والتقاني. وهو المسار الذي لم يكتمل في الدول العربية فيما يُعرف بالتراجع أو الانسحاب المبكر للتصنيع (Deindustrialization Kunst David،2019).

ويوثق ذلك ما يوضحه الواقع الراهن من التفاوت الشديد في طبيعة أنشطة الخدمات ومن ثم المشروعات بين الدول المتقدمة والدول العربية. فرغم ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية (بما فيها الدول العربية)، إلا أن أنشطة ونوعية الخدمات تتفاوت تماما بين تلك الاقتصادات. إذ ترتفع الخدمات الأعلى إنتاجية وقيمة وتقانة في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، والمتمثلة في الخدمات المالية واللوجستية والاستشارية والتعليمية والتدريبية

والصحية والطاقة المتجددة، وذلك على كلا المستويين الكمي والنوعي. في حين تتركز أنشطة الخدمات في الاقتصادات العربية في خدمات النقل والاتصالات والمعلومات والسياحة وتجارة التجزئة، والتي تتسم في معظمها بعدم ارتفاع قيمتها المضافة وكذلك بعدم قابلية العديد منها للاتجار. علاوة على ذلك فأن أنشطة واسعة من هذا القطاع تقع أساساً ضمن القطاع غير الرسمي، وهو الأمر الذي يقيد من إمكاناتها ومقومات نموها وتوسيع أسواقها. يُضاف لكل ما سبق ذكره أن توسيع وتطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية هو بحد ذاته توسيع لمستويات المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر والبطالة اللذان يمثلان أشدّ صور الإقصاء على مستوى المجتمعات (AGE Platform Europe Policy Statement، 2018).

4-2 النموذج المقترح لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الأهداف الأساسية

ميّز التقرير بين ثلاث مجموعات أساسية من الدول العربية وفق معيار التنمية البشرية HDI (وبما يتوافق كذلك مع تصنيف البنك الدولي لدول العالم وفق معيار متوسط دخل الفرد للعام 2018). تضم المجموعة الأولى الدول ذات التصنيف المرتفع وفق مؤشر التنمية البشرية وتضم دول السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعُمان. وتضم المجموعة الثانية مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة وهي كل من مصر والأردن وتونس والعراق والجزائر والمغرب وفلسطين ولبنان وليبيا. وتضم مجموعة الدول ذات التصنيف المنخفض وفق هذا المعيار كلاّ من سوريا والسودان واليمن وجيبوتي والصومال والقُمر وموريتانيا.

وهو تمييز عام لا يعني بالضرورة اتفاق كامل في الخصائص والسمات لاقتصادات تلك الدول أو لحجم ولطبيعة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها. فعلى سبيل المثال يمكن ملاحظة أن دول المجموعة الأولى هي دول ذات فوائض نفطية، ولا تواجه إشكالات في قضايا تنموية مثل الفقر وانخفاض الدخل وقصور البنى والمرافق الأساسية. في حين نجد أن دولا مثل الجزائر والعراق وليبيا هي دول ذات فوائض نفطية، ولكنها تواجه بدرجات متفاوتة إشكالات مثل العجز والبطالة والفقر وتأخر في جوانب عدة من البنى والمرافق الأساسية أو الإنتاجية.

كذلك أظهر التقرير تفاوتات واضحة بين حجم وأهمية وطبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين مجموعات الدول العربية، دون أن يمنع ذلك أيضا التوافق أو التقاطع بين تلك الأبعاد على مستوى تلك المجموعات وداخل كل مجموعة، بل وداخل الدولة الواحدة وذلك فيما بين أقاليمها الجغرافية وقطاعاتها الاقتصادية المختلفة. لذا فيبقى هذا التمييز مبدئياً. ومع كل ذلك ورغم كل هذه التفاوتات فتبقى كافة الدول العربية مدفوعة جميعها لإطلاق الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويكون ذلك سعياً لتحقيق حزمة من الأهداف التي من المؤكد أنها ستتفاوت في أولويتها بالنسبة لمجموعات الدول العربية وللمخططين ولواضعي السياسات فيها. وتتمثل في:

أهداف اقتصادية تتعلق بالمساهمة في تعديل هياكل الإنتاج والتحول الهيكلي والنمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP، والزيادة الكمية والنوعية في الانخراط في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة الدولية، وزيادة وتنويع مصادر الدخول والإيرادات العامة وأسواق التصدير، وتوسيع دور وأهمية القطاع الخاص، وتعزيز الميزان التجاري، سواء عبر زيادة الصادرات أو خفض الواردات. إذ تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على تحقيق كافة هذه الأهداف وفق الدور الجديد المخطط لها، وذلك استناداً لواقع مساهمتها الفعلية الحالية العالية في الناتج المحلي

الإجمالي في معظم الدول العربية. وسترتفع المساهمة وتمتد إلى كافة الدول العربية في حال استبعاد النفط من هيكل الناتج المحلي الإجمالي لاسيما للدول العربية ذات الوفرة في الموارد النفطية. ومع ذلك فإن الأهداف الاقتصادية تتفاوت في أولوياتها بالنسبة لمجموعات الدول العربية وهو التفاوت الذي يرتبط بجوانب الموارد والطاقات المالية والبشرية والمؤسسية. كما يرتبط بتركيبة وطبيعة مساهمة ودور وتوجهات المشروعات والأنشطة القائمة.

أهداف اجتماعية تتعلق بالمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل اللائقة المنتجة والحد من البطالة وخلق فرص عمل للمواطنين وتحسين الدخول والحد من إشكالية عدم عدالة توزيع الدخل، وتقليص حجم الفئات الفقيرة أو الأقل دخلاً في المجتمعات العربية وتدعيم تمكين الشباب وتمكين المرأة وإدماج الفئات والقطاعات غير المنظمة. إذ تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة فعليا قدرات عالية للتأثير في تلك الأهداف الاجتماعية الطابع، والتي تتوافق كذلك مع مقومات الاستدامة الاجتماعية وبناء مجتمعات أكثر تماسكاً واستقراراً يمكن التعويل عليها لبناء مسار تنموي مستدام. كما هو الحال مع الأهداف الاقتصادية التي تتفاوت في أولوياتها بين مجموعات الدول العربية وكذلك الأهداف الاجتماعية. فعلى سبيل المثال فقد وثّقت الدراسات التطبيقية علاقة إيجابية ذات دلالة بين تنمية أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات من جانب وكلّ من النمو الاقتصادي، والحد من الفقر من جانب آخر، وأن لهذه المشروعات فعالية عالية لقيادة هذه الديناميكية. وهو ما يتوافق وطبيعة ودور هذه المشروعات في الدول العربية متوسطة ومنخفضة التنمية البشرية. في حين تجنح الأهداف الاجتماعية في الدول عالية التنمية البشرية الممثلة في دول المجموعة الأولى إلى خلق فرص عمل لائقة للمواطنين، وتمكين الشباب، وعدالة توزيع الدخل.

أهداف تقانية: تتمحور حول تنمية وتوطين أنشطة إنتاجية ذات محتوى معرفي أعلى تكون قادرة بدورها على قيادة الاقتصاد وهياكل الإنتاج ومؤسسات الأعمال إلى إنتاج سلع وخدمات وطنية أعلى تنافسية، تعمل كقاطرة أو كقناة لحث أنشطة ومنتجات أخرى مماثلة أو مكملة لتلك الأنشطة. ويسمح ذلك بدوره بالانخراط في مرحلة الثورة الصناعية الرابعة، وتعميق الارتقاء بالمنتجات، وأيضاً بالوظائف. كما تتضمن هذه الأهداف ما يعرف بـ "تجاوز الحدود المعرفية". إذ يتم استهداف خلق أنشطة ومنتجات ومشروعات تقوم على محتوى معرفي وتقاني خارج عن السياق العام القائم، حيث يتم اختراق الحدود المعرفية والإنتاجية التقليدية، وفتح مجالات وآفاق واسعة في الإنتاج والوظائف والأسواق.

البعد البيئي: إضافة إلى تلك الأهداف (الاقتصادية والاجتماعية والتقانية)، فإن طبيعة التطورات الدولية الراهنة وخاصة ما يتعلق منها بالتهديدات البيئية، والتي لا تقتصر مجالات تأثيرها في معدل النمو أو ديمومته بل وتتماس مباشرة بحياة الانسان في الوقت الحالي وعلى امتداد الأجيال القادمة. جعل كل هذا من البعد البيئي ركناً أساسياً يجب مراعاته والعمل وفق متطلباته ومقتضياته عند التعامل مع أي من الأهداف سابقة التقديم. (الشكل 4-2)

الشكل رقم 4-2: الأهداف الأساسية للنموذج المقترح

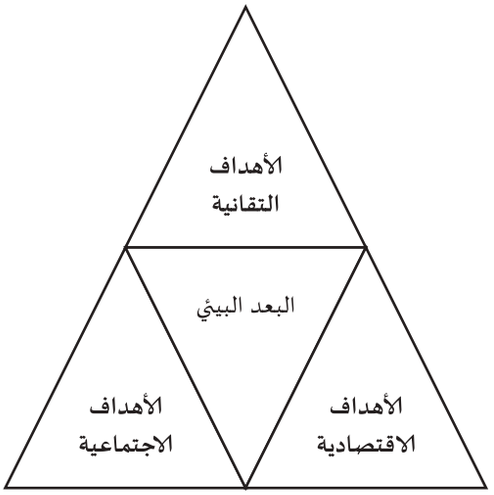

مما لا شك فيه أن هذه الأهداف هي المجال الأكثر صعوبة في الدور الجديد المستهدف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. بل ويمكن التأكيد أن هذا التوصيف ينساب إلى الدول المتقدمة والصاعدة على حد سواء، لاسيما فيما يتعلق بالشق الأخير المتوجه لاختراق وتجاوز الحدود المعرفية. حتى أصبح هذا الجانب تحديداً موضع التسابق والتنافس العالمي الراهن. إذ يتطلب هذا المجال مقومات وقدرات أساسية لبناء البيئة الداعمة لخلق الأنشطة والمشروعات التي تكسر حدود المعرفة. ورغم صعوبة استهداف ذلك على مستوى الدول العربية ومجموعاتها الثلاثة، فهناك فرصة لهذه المشروعات أو لبعض منها لتحقيق جانب من هذه الأهداف التي ترتبط بدورها بقدرات وإمكانات الدول العربية، فيمكن تلمس زيادة تلك الإمكانية للمجموعة الأولى، والمجموعة الثانية، وبدرجة أقل للمجموعة الثالثة.

4-3 سياسات تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الإطار الكلي لسياسات النموذج المقترح

لا يمكن التعامل مع الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المعتمد على منظومة السياسات وقدرة الحكومات العربية على القراءة الدقيقة لطبيعة القيود والاختناقات التي تواجهها تلك المشروعات إلا عبر حزم متكاملة من السياسات والبرامج والإجراءات التي تعمل بشكل متناغم مع طبيعة الأهداف الأكثر أولوية للدول العربية سواء الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو التقانية بالتطبيق المتوازي أو التتابعي لهذه الحزم وبما يتوافق مع الأهداف الموضوعة. فقد تكون الحاجة ملحة إلى تبني سياسات تدفع بشكل متوازي الإنتاجية والتنافسية والنمو وخلق الوظائف والحد من الفقر والتطور التقني وبنفس الوتيرة. كما قد تكون متجهة لتغليب اعتبار على آخر، مثل تغليب اعتبار خلق الوظائف والحد من الفقر بما يتجاوز باقي اعتبارات أو أهداف المعايير الاقتصادية والتقانية الأخرى. ويمكن كذلك أن يتسم التطبيق بمرحلية التوجه حيث يتم تغليب معيار أو جوانب في مرحلة ما ليتم بعد ذلك تغليب معايير أو جوانب أخرى. فيكون المحدد لكافة تلك الخيارات هو المساهمة الفعلية في استدامة مسار التنمية وتحقيق التحول الهيكلي في هياكل الاقتصاد والإنتاج والدخول والوظائف والأسواق في الدولة. ويتمثّل ذلك في ضوء محدد الموارد والطاقات

المتاحة وكذلك في ضوء طبيعة القيود ومعطيات الوضع عند الانطلاق وهما المحددان اللذان يتباينان إلى حد بعيد بين الدول العربية.

كما قد يكون التطبيق وتوجهات السياسات متفاوتان على مستوى أقاليم الدولة الواحدة بين الريف والحضر، وبين مدينة وأخرى وقرية وأخرى، وذلك وفق أولويات الأهداف وكذلك وفق طبيعة الإشكالات القائمة ومخاطرها لكل حالة.

ويرى التقرير أن تمتع حزم سياسات المعالجة للنموذج المقترح بسمة المرونة هي ضرورة ومحدد لفاعلية هذه السياسات صوب تحقيق الأهداف التنموية المرجوة فهي توسع من دائرة الخيارات لأطر السياسات أمام متخذ القرار. كما أنها تدعم ممارسة اللامركزية بكل فوائدها ومكاسبها على مستوى أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة في الدول العربية.

ومن جانب آخر، تبقى استجابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلك السياسات محلّ اعتبار ومعيار الحكم على نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها. فقد تبدو بعض السياسات مواكبة وداعمة لبناء الدور الجديد والمستهدف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويكون ذلك عبر التأثير في هياكل إيراداتها وحجم مبيعاتها أو مصروفاتها وتكاليف إنتاجها. في حين قد تكون الاستجابة ضعيفة أو منعدمة من جانب هذه المشروعات لتلك السياسات. ويعني ذلك وجود خلل ما في هذه السياسات أو آليات تطبيقها، أو في الأقاليم أو الأنشطة أو الشركات التي تستهدفها، أو حتى في الأهداف المخططة والمرجو تحقيقها ذاتها. ويعني كذلك ضرورة إعادة إصلاحها ومعالجتها، بما قد يقتضيه ذلك من إعادة التقييم والتشخيص للواقع القائم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعوامل الأكثر تأثيرا في ديناميكيتها. ويكون ذلك تجنباً للاستمرار في سياسات غير فعالة، حيث يمدنا التاريخ الاقتصادي والتنموي العالمي والعربي بحتميّة أنّ الكلفة الاقتصادية والتنموية لإقرار سياسات خاطئة كثيراً ما تكون أعلى كلفة من بقاء الأوضاع على ما هي عليه، بمعنى أن كلفة التدخل قد تكون أعلى من كلفة عدم التدخل.

وتتشكل حزمة السياسات المحققة لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مستويات متعددة تتكامل وتتكاتف معاً لتُشكّل عمودًا فقريًّا لهيكل جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للاقتصادات والمجتمعات العربية. وتتضمن ثلاث مستويات أساسية وهي المستوى الكلي Macro، والأوسط Meso، والأصغر Micro. (الشكل 4-3)

الشكل رقم 4-3 مستويات ونطاق السياسات

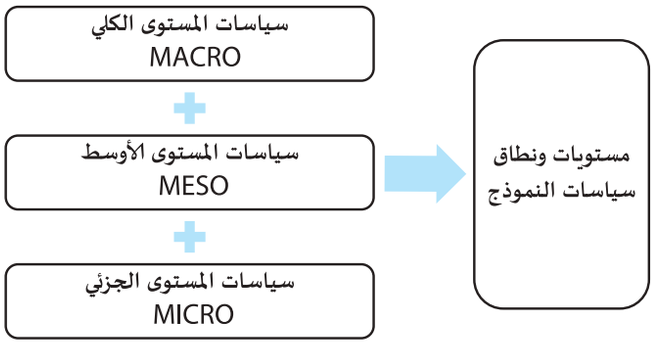

فعلى المستوى الكلي Macroتتوجه السياسات بشكل أفقي تتساوى تأثيراته وانعكاساته على مستوى كافة المؤسسات العاملة في الدولة دون أي تمييز قطاعي أو جغرافي أو تقني أو نوعي. إذ تركز السياسات ضمن هذا المستوى على تهيئة بيئة اقتصادية تنافسية مستقرة تدعم قدرة أنشطة الأعمال على التنبؤ، وهو العامل الذي يمثل جوهر النمو على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد ككلّ. فيتم التركيز على قضايا مثل استقرار سعر الصرف، والسيطرة على الارتفاع المستمر في الأسعار لمستويات تهدد القدرة الشرائية الحقيقية للطلب في الأسواق، ولمدخلات الإنتاج وباقي عناصر التكاليف للشركات ومؤسسات الأعمال.

وعلى المستوى الأوسط Meso تتوجه السياسات للتأثير في الفضاء المتاح بين إطار الاقتصاد الكلي كمظلة واسعة تعمل تحتها كامل المشروعات أو المؤسسات، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمجموعات. ويعني ذلك تركيز السياسات ضمن هذا المستوى على تنظيم القواعد الحاكمة لعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بباقي عناصر المنظومة الاقتصادية بما في ذلك العلاقات مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المناظرة، وكذلك مع المشروعات الكبرى، ومع العلاقات مع المزودين والعملاء، إلى غير ذلك من العلاقات التفاعلية التي ترتبط بها وتقوم عليها. وتمثّل بذلك عمليّاً قواعد اللعبة التي تؤثر على سلوكها وقدرتها على العمل جماعياً. ويشمل هذا الإطار الرسمي الدستوري والقانوني والتنظيمي (رأس المال المؤسسي)، فضلا عن المعايير المتعلقة بالتقاليد والأعراف الاجتماعية والثقافية وثقافة الثقة التي توجه السلوك في ممارسات وأنشطة هذه المشروعات، فيما يعرف تنموياً بـ "رأس المال الاجتماعي". وتنساب تأثيراته إلى كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وإن كان له تأثيراً ملموساً في القطاع غير الرسمي باعتباره يعمل في الأساس بعيدًا عن قواعد تنظيم نظيره الرسمي. ويعني ذلك أنّ هذا المستوى يعتمد على واقع المؤسسات في الدولة (المؤسساتية بمعناها الواسع، والتي تتسع لتشمل كافة الأطر المنظمة للتعامل في الدولة بين كافة اللاعبين).

أما على المستوى الجزئي (الوحدة) Micro، فإن السياسات تتوجه للتأثير في الوحدة الاقتصادية العاملة والمتمثلة في المشروع الصغير أو المتوسط. فيمكن استهداف مشروعات بعينها من خلال تصميم سياسات قادرة على اختراق الحواجز للوصول إلى المشروعات المستهدفة. ويعني هذا وجود مستويات واضحة من الانحياز والانتقاء للمشروعات الأكثر قدرة على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة المخططة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تقانية، أو مزيجا بينهم، وذلك وفق أولويات الدولة كما سبق تقديمه (التخصص الذكي).

وتبقى طبيعة ونوعية السياسات المطروحة والمنفذة ضمن المستويات الثلاثة وكذلك العلاقات التفاعلية القائمة بين تلك المستويات، وكذلك حجم وطبيعة وسرعة استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محددات أساسية لفاعلية تلك السياسات ونجاعتها.

كما يمكن التأكيد أن سياسات المعالجة تتجه بشكل واضح ومتدرج عبر المستويات الثلاثة من المسار الأفقي أو الوظيفي أو العريض الذي يستهدف التأثير في كافة عناصر المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية إلى المسار الرأسي الأكثر انتقائية والذي يكون أكثر استهدافاً، سواء عبر توجهه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كقطاع ضمن قطاعات الأعمال في الدولة، أو لأنشطة بعينها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو لأقاليم ومناطق جغرافية بعينها، أو لمشروعات محددة في أنشطة محددة وفي أقاليم محددة ولمدى زمني محدد.

ويعني هذا أنّ صياغة سياسات ضمن المستوى الأول (الكلي) تستهدف مثلاً كبح التضخم أو استقرار الأسعار من خلال سياسات نقدية تعتمد على آلية تعديل أسعار الفائدة. وهي سياسات كلية (المستوى

الأول) تنساب تأثيراتها على كامل أنشطة الاقتصاد ومؤسسات الأعمال في الدولة. ومع ذلك فيتم استخدام هذه السياسات ضمن المستوى الجزئي (الثالث) للتأثير المباشر في مشروعات بعينها دون أخرى من خلال أسعار فائدة تحفيزية لأنشطة تلك المشروعات المستهدفة. وهكذا يتم الأمر مع كافة عناصر السياسات الكلية الاقتصادية والاجتماعية والتقانية، فعلى سبيل المثال فإن إقرار سياسات لبناء أو لتطوير المرافق من طرق وموانئ ومطارات وشبكات نقل وسكك حديدية إلى غير ذلك، هي سياسات تنتمي إلى الصبغة الأفقية أو الوظيفية. إلا أن تنفيذ تلك السياسات قد يستهدف التأثير المباشر في هيكل التكاليف لعدد من الأنشطة أو المشروعات في إقليم أو منطقة محددة. وبذلك يمكن التعامل معه باعتباره مكوّناً من سياسات المستوى الثالث. كذلك فإن إقرار سياسات كلية اجتماعية تركّز على سياسات التعليم والارتقاء بنوعية ومخرجات العملية التعليمية ضمن المستوى الأول تصبح أكثر توجهاً ضمن المستوى الثالث لتخصيص برامج تعليمية لبناء الفكر الريادي والابتكاري والتزود بالمهارات. كذلك الأمر فيما يتعلق بالسياسات التقانية، إذ أن التوجه لصياغة سياسات تقانية كليّة تعتمد على بناء وتطوير القدرات والبني والمرافق المؤسسة للتقانة ضمن المستوى الأول والتي تعمل على تحسين التنافسية الكلية للاقتصاد وللدولة. تصبح أكثر استهدافاً ضمن المستوى الثالث، من خلال تطبيق سياسات وبرامج تتوجه لبناء هذا القدرات للأنشطة المختارة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق طبيعة النشاط أو وفق مكان تواجده جغرافيا وهكذا. دون أن يمنع ذلك قطعاً تخصيص سياسات أو برامج مباشرة تستهدف التأثير والانتقاء المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المستوى الثالث.

وفيما يلي عرض لحزمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتقانية المعنية ببناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الدول العربية، وفق متطلبات تحقيق الاستدامة بمختلف أبعادها، ووفق استحقاقات وتطلعات المجتمعات العربية. وتكون قادرة على إعادة توجيه المسار التاريخي لهياكل الإنتاج والوظائف في الدول العربية وفق تقسيماتها التنموية المختلفة، وكذلك الكفيلة بالتصدي لتحديات ومخاطر المستقبل التي ستتزايد حال عدم التحرك بالمستوى أو بالسرعة المطلوبين. وتتشكل هذه السياسات من ثماني حزم أساسية وذلك على النحو المبين في (الشكل 4-4).

الشكل رقم 4-4: الحزم الثمانية لسياسات بناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجموعات التنموية الثلاثة للدول العربية

4-3-1 سياسات الحد من فشل السوق وبناء وتدعيم التنافسية الكلية للدولة:

تتضمن هذه السياسات كافة أنواع السياسات التي تؤثر في المحصلة في التنافسية الكلية للاقتصاد، متضمنة السياسات المالية والسياسات النقدية، وسياسات بناء وتطوير وتحديث البني والمرافق الأساسية متضمنة كذلك الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية ومحطات وشبكات الكهرباء، بجانب السياسات الاجتماعية لاسيما التعليم والصحة. ويعني ذلك أن اهتمام هذه السياسات ينصب على القضاء على فشل الأسواق Market failure، وضمان إرساء قواعد المنافسة وتحسين قدرة الشركات ومؤسسات الأعمال بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص على التنبؤ. وكذلك ضمان السيطرة والحد من أشكال الاحتكار الذي يمثل تشويها لقواعد عمل السوق وقيداً صارماً على نمو وتطور الأنشطة والمشروعات. ويؤدي غياب هذه العوامل أو أيّا منها إلى عدم توفر بيئة مواتية لعمل المشروع الخاص الصغير والمتوسط، ولا تُهيئ له إمكانات النمو والمنافسة في المستقبل. فقد أظهر التقرير أهمية توفير هذا الجانب كمتطلب مسبق Perquisite condition لتحقيق النمو المستدام كما أصل ذلك الفكر الاقتصادي والتطبيق الذي مارسته الدول المتقدمة والصاعدة في مسيرتهم التنموية خاصة فيما يتعلق بتأثيرات ذلك على دور المشروعات ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.

كما تؤكد متابعة الواقع الدولي المعاصر حيوية تلك السياسات كونها المظلة الكبرى التي تعمل تحتها كافة الفعاليات الاقتصادية، وهي حزم سياسات واسعة النطاق تتضمن مجالات متعددة للتطبيق، كما سبق ذكره، إذ تستهدف موازنات عامة غير قائمة على العجز. ولا تدفع لتوسيع المديونية الداخلية والخارجية، تلتزم بتمويل الدين من مصادر حقيقية، تقر برامج حكومية قائمة على كفاءة الإنفاق وفعاليته وتوسيع ممارسة الموازنة المفتوحة Open budget التي تمثل مؤشر فعال على التزام الحكومات بالشفافية ومن ثم بالمحاسبة والمساءلة. كما أنها تستهدف استقرار الأسعار والحد من التضخم وإبقاءه ضمن حدود يتم استهدافها Inflation target، ونشير في هذا على سبيل التدليل وكما رصد التقرير أن البنك المركزي الأوروبي الذي يمثل بدوره أداة رسم ومراقبة تنفيذ السياسات النقدية لدول الاتحاد الأوروبي استهدف في إستراتيجيته الحالية معدل للتضخم بحدود أقل من 2.0 % في المدى المتوسط، وان هذا المعدل هو السبيل الفعال للنمو والتشغيل وإطلاق دور القطاع الخاص (The European Central Bank، ECB،2018). ورغم تأكيدات وتبني قوانين البنوك المركزية في الدول العربية هدف استقرار الأسعار، إلا أن الواقع كما سبق التقديم يظهر انحرافات كبرى في تحقيق هذا الهدف، لاسيما في الدول العربية ضمن المجموعتين الثانية والثالثة وفق التقسيم الذي تبناه التقرير ووفق النموذج المطروح، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 2.2 % للفترة 2010-2017 في المجموعة الأولى (الدول ذات التنمية البشرية العالية جدا)، وبلغ في المجموعة الثانية (الدول مرتفعة وعالية التنمية البشرية) نحو 5.3 %، وبلغ في المجموعة الثالثة (الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة) نحو 10.6%. حتى ان دولة مثل الكويت التي تنتمي إلى دولة المجموعة الأولى قد بلغ فيها معدل التضخم نحو 5.0 % وذلك للعام 2011. وبلغ في دولة مثل ليبيا التي تنتمي لدول المجوعة الثانية نحو 28.5 % للعام 2017، وبلغ في دولة مثل السودان التي تنتمي لدول المجوعة الثالثة نحو 40.0 % عام 2014. كما إن ذات البيانات أكدت ارتفاع المتوسط العام للتضخم في مجمل الدول العربية خلال تلك الفترة. وهي المعدلات التي تظهر في المحصلة حجم العبء الملقى على عاتق المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بطبيعتها بحساسيتها العالية تجاه تغيرات الأسعار وصدماتها بما يفوق كثيراً المشروعات الكبرى، وهو الأمر الذي تزداد حدته في حال

ارتباط تلك المشروعات بتوريدات أو بأقساط ثابتة، هذا بخلاف ما يمثله معدل التضخم عملياً من ضغوط على ارتفاع كلفة التمويل الذي يمثل بدوره عائق أساسي، أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية من كافة المجموعات التنموية.

كذلك فإن لتزايد مستويات المديونية الخارجية والداخلية وتناميها لاسيما في دول المجموعتين الثانية والثالثة مخاطر عالية على انخفاض الحيز المالي المتاح للدولة، إضافة لاشتداد ظاهرة المزاحمة Crowding out وإحلال الدور الحكومي محل دور القطاع الخاص عموماً ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً، والتي تعاني أساساً من إشكالات في عدم كفاية أو سهولة الوصول للتمويل.

لذا فإن التركيز على توفير وتهيئة هذا المتطلب وتلك السياسات الدافعة للاستقرار الاقتصادي الكلي هو أمر ذو فعالية عالية على دور وإنتاجية وأفق نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وعليه فكل دولة من الدول العربية أو كل مجموعة من المجموعات العربية الثلاث عليها إقرار السياسات التي تتوافق مع معطياتها وقدراتها الاقتصادية والتمويلية والتنموية لتحقيق هذا الاستقرار. إذ تتباين مسبباته بين الدول والمجموعات العربية. وإن كانت تتمحور جميعها حول طبيعة هياكل الإنتاج العربي وحجم ونوعية صادراته من السلع والخدمات.

كذلك يمثّل وجود نظام مالي يتسم بالعمق والاتساع والكفاءة متطلباً أساسياً لهذه السياسات. إذ أظهر التقرير تفاوت مستويات التنمية المالية ومدى تطور المؤسسات والأسواق المالية في الدول العربية، وبما يتوافق إلى حد بعيد مع طبيعة تقسيمات مجموعات الدول العربية. مع وجود قصور واضح في جانب تنمية وتطور المؤسسات المالية مقارنة بدول العالم الأخرى في كافة الدول العربية لاسيما دول المجموعة الأولى التي لم تواكب المعدلات المحققة في دول العالم المتقدمة والصاعدة التي تتوافق معها في مستوى التنمية البشرية والتي تتفوق عليها في متوسط دخل الفرد مثل السعودية والإمارات. كما ظهر أن الجانب الذي اتسم إلى حد ما بالتميز والتقدم النسبي وبخاصة في دول المجموعة الأولى مثل السعودية والإمارات كان من نصيب "الكفاءة المالية" وهو المعيار الذي يقوم بشكل أساسي وفق منهجية حسابه على حساب العائد على رأس المال والملكية. ويعني ذلك أن النظام المالي القائم يتقدم في مجال تحقيق العوائد (الربحية) ويتأخر في تقديم خدماته بعمق واتساع يتناسب مع احتياجات التنمية بشكل عام واحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. لاسيما أن الدراسات التطبيقية قد وثقت الأثر الإيجابي لتطوير هذه الجوانب وتحسين التنمية المالية على زيادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونموها وإنتاجيتها.

كما تجدر الإشارة ضمن هذه السياسات إلى إشكالية معالجة فشل السوق، وضمان سيادة قواعد وآليات المنافسة. إذ أظهر واقع الأداء في الدول العربية أنه وعلى الرغم من وجود أطر عامة تؤشر إلى الالتزام بتطبيق قواعد السوق، وتوسيع دور القطاع الخاص. إلاّ أنّ واقع الممارسة على الأرض يشير إلى وجود جوانب ومجالات متعددة تنتقص من هذه القواعد. وخاصة ما يتعلق بوجود ممارسات احتكارية لمنتجين أو لمستوردين. وكدليل على ذلك نذكر تحليل اشتراطات المشاركة في المشتريات العامة في العديد من الدول العربية، وواقع الشركات المشاركة فيها والتي تكاد ترتبط بالشركات والكيانات الكبرى وضمن نطاق قائمة محدودة. هذا إضافة لما ترصده التقارير الدولية من وجود قيود واسعة في معظم الدول العربية على الخدمات عموما والخدمات المالية بشكل خاص.

4-3-2 سياسات بناء وتدعيم المؤسسات وفاعلية التنظيم الحكومي والأطر التشريعية والقانونية المحددة لقواعد اللعبة.

ترتبط هذه السياسات وتستهدف تحسين قدرة مؤسسات الدولة على صياغة وإقرار وتنفيذ ومتابعة قواعد العمل المؤثرة في حركة المشروعات والأسواق. بما يجعل توقعات النمو والربح وارتفاع العائد على رأس المال وريادة المشروعات أكثر احتمالاً وتوقعاً لدى المبادرين. إذ يرتبط تطبيق هذا النموذج بقدرة الدولة ومؤسساتها على توجيه وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص بشكل ذكي للعمل وفق الأهداف التنموية طويلة الأجل التي تستهدفها الدولة، ودون أن يمثل ذلك أي عائق أمام حرية السوق. وهو الأمر الذي وثقته الدراسات والفكر التطبيقي حيث الارتباط الايجابي بين نوعية المؤسسات وكلا من النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والعديد من مؤشرات التنمية البشرية مثل سنوات التعليم بين البالغين ووفيات الرضع. إذ تم استخدام مقاييس الحوكمة السنة متمثّلة في الحد من الفساد، والمشاركة والمساءلة، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ودور القانون، وجودة التنظيم. وللتدليل على ذلك فقد توصلت بعض هذه الدراسات إلى أنّ تحسّن فعالية الحكومة بنسبة 1.0% يدفع لنمو متوسط دخل الفرد الحقيقي بنسبة 1.56%. وأنّ تحسّن المساءلة بنسبة 1.0 % يؤدي لتحسّن النمو بنسبة 0.88 %. (Daniel Kaufmann، A. Kraay، and Pablo Z.، 1999) (Daniel Kaufmann et al.، 1999)

لذا فإنّ وجود مؤسسات راقية في الدولة هو متطلب أساسي لنجاح السياسات التي يتبناها هذا النموذج. إذ تقع على عاتق الحكومة ومؤسسات الدولة مهام التخطيط والرقابة والإشراف والتوجيه وإقرار الحوافز التوجيهية التشريعية والقانونية والتنظيمية والإجرائية بالمنع أو بالتسهيل وبإقرار وتنظيم قواعد اللعبة بين كافة اللاعبين في الاقتصاد. ويعني ذلك تحديد القواعد التي تقيّد أو تنظّم مسارات كافة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. وتتصف بطبيعتها بعدم القابلية للتغيرات السريعة والدورية. ومن ثم فإن وجود حكومات أو مؤسسات ذات نوعية متدنية وفق تلك المقاييس هو مؤشر على عدم توقع مردود إيجابي يعتمد عليه في السياسات والبرامج التي تتوجه لتحسين الواقع التنموي للدول العربية بوجه عام ولتحسين وتطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص. ويظهر تحليل واقع الدول العربية في مؤشرات المؤسساتية التأخر الواضح لكافة مجموعات الدول العربية الثلاث في هذه المؤشرات، مع رصد تقدم نسبي لدول المجموعة الأولى في بعض هذه المؤشرات مثل جودة التنظيم وذلك مقارنة بباقي المجموعات العربية، ولكن دون المعدلات المحققة في الدول المتقدمة والصاعدة المناظرة لدول تلك المجموعة سواء في مستوى التنمية البشرية أو في دخل الفرد. ويندرج ضمن مفهوم المؤسسات كافة الأطر والتنظيمات القائمة في الدولة وأهمها القوانين والتشريعات والنظم واللوائح وكذلك الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية التي تمثل ركناً أساسياً ضمن هذه الأطر كونها أداة التنفيذ لتشريعات وسياسات الدولة، وكونها أداة الاتصال المباشر مع المبادرين أو أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وباقي الأطراف واللاعبين في المجتمع. حتى أن بعض الدراسات الدولية قد توصلت إلى أنه، بين أبعاد الحوكمة الستة، يمتلك البعدان المتعلقان بفاعلية الحكومة وجودة التنظيم أهمية وتأثيراً أعلى تجاه أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أظهر التقرير أن العديد من الدول العربية قد أقرت قوانين وأقامت مؤسسات معنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل مصر والكويت والإمارات، وذلك أسوة بالعديد من الدول المتقدمة والصاعدة، كما هو الحال في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وكوريا. ولكن أظهر واقع الأداء المقارن تفاوتا واضحا

في استجابة ومردود وعائد هذه المشروعات ومساهمتها النوعية في الإنتاج والتصدير بين الدول العربية والدول محل المقارنة. في حين أن التفاوت بين نوعية المؤسسات في الدول العربية ودول المقارنة ينسجم تماما مع دور ومردود هذه المشروعات في دلالة واضحة على أهمية سياسات الارتقاء بالمؤسسات في الدول العربية لتطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يتعلق بواقع جودة المؤسسات وفاعليتها في الدول العربية، ووفقاً للتقارير الدورية الصادرة عن المؤسسات الإنمائية الدولية، وعدد من المؤسسات المتخصصة في تقييم الأبعاد أو الجوانب المتعددة للمؤسساتية، وذلك عبر مؤشرات متنوعة مركبة تُعنى في المحصلة بمتابعة أوضاع المؤسسات ومدى مساندتها عموماً لبيئة داعمة للقطاع الخاص وقواعد عمل السوق، فإن الدول العربية بشكل عام تحتل مواقع متأخرة في معظم هذه المؤشرات مع استمرارية التفاوت بين مجموعات الدول العربية وإلى حد بعيد ضمن ذات الترتيب. إذ تتحسن هذه المؤشرات في دول المجموعة الأولى لتليها دول المجموعتين الثانية والثالثة بعد ذلك.

يبرز ذلك ويبرر دور هذه السياسات المتوجهة للنهوض بجودة البناء المؤسسي في الدول العربية بكافة عناصره ومقوماته لتدعيم واستدامة الدور الجديد المستهدف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومما لا شك فيه أن أولويّات العمل لتطوير هذه السياسات ستتفاوت بين الدول العربية. فهناك دول، لاسيما، دول المجموعة الثالثة بحاجة إلى استكمال تأسيس وإقامة المؤسسات المعنية بإدارة عملية التنمية بشكل عام وإدارة وتوجيه وتطوير أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص (البعد الكمي). وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك دول بحاجة إلى تطوير الدور والمهام التي تقوم به هذه المؤسسات ورفع كفاءتها وفعاليتها ومرونتها واستقلاليتها، لاسيما دول المجموعتين الأولى والثانية من مجموعات الدول العربية.

4-3-3: سياسات بناء الاستعداد والجاهزية لريادة الأعمال وإرساء ثقافة العمل الحر.

أكد التقرير على الدور الحيوي لاقتصاد المعرفة والابتكار ودوره في الاقتصاد العالمي الذي أصبح مرتكز النمو العالمي في القرن الحادي والعشرين، والمصدر الأساسي والمكوّن المركزي لثروات الأمم. وتتطرق سياسات المعالجة ضمن هذا المستوى إلى التأثير في بناء القدرات لتحسين مستويات الجاهزية والفاعلية تجاه الدور الجديد المطلوب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتنتمي سياسات هذه الحزمة إلى سياسات النطاق العريض التي تستهدف التأثير في كافة القطاعات والأنشطة. إذ تمتد التأثيرات والوفورات المرتبطة ببناء رأس المال البشري وتطوير قدراته كمياً ونوعياً إلى مختلف تلك القطاعات أو الأنشطة القائمة في الدولة. كما يمكن النظر إليها باعتبارها تستهدف نقطة الانطلاق الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل في روح المبادرة والريادة لدى الفرد والتي تمثل بدورها اللبنة الأولى لإطلاق وولادة هذه المشروعات. وتتمثل في المهمة التي لا تتسم بالسهولة في حال كافة الدول العربية وبمختف مجموعاتها الثلاثة. إذ أظهرت فصول التقرير تأخر معظم الدول العربية في تهيئة نظام داعم لجودة ريادة الأعمال وتنظيم المشروعات وبلغ متوسط الدول العربية نسبة 37.0 % فقط من قيمة المؤشر البالغ (100 %)، حتى أن أفضل أداء تم تحقيقه بلغ نحو 55.0 % في قطر، تبعتها دول المجوعتين الثانية والثالثة ليبلغ أقل معدلاته في موريتانيا (11.0 %) (GEI،2018). كذلك أظهر الواقع تأخر الدول العربية في الجوانب النوعية المرتبطة بالعملية التعليمية في مرحلة التعليم العام. فخلال العقود الخمسة الماضية تحسنت المؤشرات المرتبطة بالجوانب الكمية وفق معايير عدد سنوات التعليم، أو معدلات الأمية، أو معدلات الالتحاق في كافة الدول العربية. ولكن ذلك لم يواكب بجهود مناظرة لتحسين نوعية العملية التعليمية ومخرجاتها (IEA،2015). حتى أن عدداً من

الدول العربية ضمن المجموعة الأولى متمثلة في السعودية والتي يتجاوز دخل الفرد فيها نظيره في العديد من الدول المتقدمة والصاعدة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. وتقوم أيضاً بالإنفاق على التمويل كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، أو للموازنة العامة للدولة، بما يتجاوز معدلات الإنفاق على التعليم في تلك الدول. ومع ذلك لم ينعكس هذا الإنفاق على الارتقاء بنوعية التعليم ومخرجاته أو يجسر الفجوة القائمة مع دول المقارنة (أبوشماله، نواف 2018). هذا قطعاً خلافاً لما تتضمنه العملية التعليمية من مناهج واضحة ومتطورة تستهدف التأسيس لفكر المبادرة والريادة. ورَصَد التقرير هذا الإشكال بوضوح وتأخُّر الدول العربية فيه إجمالاً. كما ظهر عدم كفاية أو تجزئة عمليات إدماج ريادة الأعمال ضمن الصفوف المدرسية في مراحل التعليم العام بما فيها مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي (رياض الأطفال) مع رصد خطوات أولية في عدد من دول المجموعة الأولى لاسيما عمان لتأسيس وإدماج جوانب الريادة في العملية التعليمية.

وإذا كان ظهور تأخُّر الدول العربية في مجال تأسيس منظومة تعليمية تضمَّن تقديم مخرجات وخريجين أكثر قدرة ومواكبة خاصة خلال مرحلة التعليم العام. وذلك هو الحال الذي لا يمكن علاجه إلا عبر مخطط طويل الأجل. فيُظهر الواقع أيضا تأخر الدول العربية وبمجموعاتها الثلاثة ولكن بوتائر متباينة في إقامة نظام تعليم عالٍ فعال يحد من الأضرار، ويقدم معالجات سريعة قصيرة ومتوسطة الأجل لاختلال المنظومة التعليمية في الدول العربية في مجال ريادة الأعمال. إذ أظهر التقرير وفق الدراسات والبيانات المتاحة حول ريادة الأعمال في الجامعات لحالتي مصر والسعودية التأخر الكبير في مختلف عناصر الريادة، وتنمية اتجاهات الريادة لدى الطلاب، وذلك مقارنة بحالات دول متقدمة وصاعدة بل ودول نامية، كما في اليابان وفنلندا وبريطانيا، وكوريا، والهند والبرازيل والمكسيك. وذلك ليظهر افتقاد المؤسسات التعليمية العربية رؤية كليّة شاملة للتعامل مع مفهوم الريادة، وكذلك عدم وجود أي برامج مستقلة لريادة الأعمال على مستوى الجامعات الحكومية، وأن ما يقدم من مقررات في ريادة الأعمال في بعض الجامعات العربية يقع فقط ضمن كليات وأقسام إدارة الأعمال، ودون وجود أي مقرر للريادة في نطاق الكليات الأخرى في الجامعات. هذا إضافة لما رصده التقرير من عدم توفر الكوادر أو الأساليب المناسبة التي ترتكز على التفكير الإبداعي.

وقد تأسس التركيز على سياسات هذه الحزمة بشكل عملي على ما مارسته الدول الرائدة في مجالات تطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنجاز التحوّل الهيكلي. ولازالت تجارب الدول المتقدمة والصاعدة وإلى وقتنا الراهن تزخر بمختلف السياسات والبرامج والإجراءات التي تدعم بناء القدرات وإرساء ثقافة الريادة والعمل الحر، وتمكين مخرجات العملية التعليمية في كافة مراحل التعليم، وكذلك عبر التدريب التحويلي من امتلاك معارف تدفع نحو تلك التوجهات وتعزيز السلوك الريادي. وتضمن كذلك تحديثها ومواكبتها للتغيرات المتلاحقة على ساحة الاقتصاد العالمي. وفي ذات الإطار فإن تركيبة سوق العمل في الدول العربية القائمة على أولوية الالتحاق بالوظيفة سواء الحكومية أو الخاصة بالنسبة للباحثين عن العمل ما هي إلا نتاج مباشر لأنماط التعليم وطبيعة الثقافة السائدة في الدول العربية.

تتنوع أدوات تطبيق هذه الحزمة من السياسات وفقاً لمحددين أساسيين وهما مستويات التنمية وتحديات الوضع الراهن وقيوده لاسيما قيد التمويل وتطور البنية المؤسسية، إضافة إلى طبيعة الاحتياجات والدور المستهدف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وضمن إطار هذه الحزمة، تتضمن تجارب الدول المتقدمة والصاعدة عددًا واسعًا من البرامج التي يمكن بلورتها ضمن ثلاثة أطر زمنية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل. إذ يتجه المسار طويل الأجل للتعامل مع مسار التعليم متضمنا

التعليم الفني وذلك منذ مراحل رياض الأطفال مروراً بكافة المراحل التعليمية اللاحقة متضمنة أساليب تدريس تفاعلية لاستكشاف قدرات وميول الطلاب وتوجيهها، وتعزيز قدرة الطلاب على الابتكار والإبداع، وتضمين المحتوى التعليمي برامج تؤسس لفكر الريادة، وتأهيل المعلمين بما يتناسب وطبيعة تلك البرامج، وتصميم برامج قائمة على المحاكاة والتوظيف الفعال للتكنولوجيا الحديثة، إضافة لتوجيه الإعلام لزرع ثقافة الريادة والعمل الحر، والترويج المستمر والممنهج لقصص النجاح في مجال ريادة الأعمال وبشكل يتناسب مع كافة الفئات العمرية. كما يتجه المسار متوسط الأجل للتأثير في طلاب التعليم العالي من خلال إعداد وتقديم برامج دراسية معتمدة ومتكاملة في تخصص الريادة كما هو الحال في معظم الجامعات في الدول المتقدمة والصاعدة، وتنظيم مسابقات جادة ذات جوائز متميزة لتشجيع روح الريادة والابتكار بين الطلاب خاصة في المجالات أو القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للدولة. وفي هذا السياق وعلى مستوى مجموعات الدول العربية، قد تكون الأولوية في دول المجموعة الأولى لتحفيز الريادة في مجالات الطاقة والصناعات المرتبطة بها. وقد تكون الأولوية في دول المجموعة الثانية لتحفيز الريادة في أنشطة الصناعات والخدمات عالية القيمة المضافة ذات التقانة والمحتوى المعرفي الأعلى. كما قد تكون الأولوية في دول المجموعة الثالثة لتحفيز الريادة في الأنشطة الزراعية أو الصناعات التقليدية. ويكون ذلك على أن تتعهد الدولة مؤسسياً وتمويليا بمساندة تنفيذ هذه المشروعات والإعلان والترويج عن نتائج تطبيقها إضافة إلى توثيق الروابط بين منظومة التعليم العالي الداعمة للريادة، ومؤسسات الأعمال الكبرى، بشكل يدعم تبادل المنافع وتعظيم العوائد للطرفين، بعيداً عن صيغ الدعم وتقديم الهبات أو المساعدات. إذ أن تأسيس روابط عضوية على هذا النسق تتضمن خطط وبرامج وأهداف وآليّات متابعة وتقييم فعالة هو السبيل الحقيقي لفعالية هذه الأداة كما هو واقع الممارسة في الدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا. في حين يتجه المسار قصير الأجل للتأثير في شريحة الطلاب حديثي التخرج والمعروض في سوق العمل بشكل عام وذلك عبر نشر مراكز الريادة في مختلف أقاليم ومدن وقرى الدولة التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للرياديين الجدد، والتوسع في برامج التدريب التحويلي المرتكز على إعادة التوجيه والتأهيل لهذه الشريحة، متضمنة توجيه وتطوير الفكر والثقافة قبل الجوانب الفنية والمالية المتعلقة بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يتوافق وطبيعة ومستوى المعارف والمهارات والمؤهلات والخبرات المتوفرة لدى تلك الفئة. وستكون هذه الأخيرة دون شك موضع تفاوت بين مجموعات الدول العربية مع مراعاة وجود تصور كلي حول هذا التدريب التحويلي. إذ أظهر واقع التدريب في العديد من دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية أن هذا التدريب قد يكون بحد ذاته عائقاً مستقبلياً أمام الاقتصاد والمجتمع والفرد إذا لم يكن مؤسساً على دراسة دقيقة للواقع وللمستقبل على حد سواء. ويعني ذلك أن هذه البرامج التدريبية يمكن أن تكون أداة تعميق الفجوات في المهارات والمعارف المطلوبة على مستوى المجتمع، وهو ما يمثل هدراً للوقت والمال والجهد، ومن ثم خطراً وكلفة على مسار الاستدامة وعلى الدور الجديد المستهدف للمشروعات وللريادة.

4-3-4 سياسات الإدماج والتشبيك في الاقتصاد الوطني والعالمي: توسيع القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار العناقيد وشبكات الأعمال

تُسلِّط سياسات هذه الحزمة الضوء على بعد حاسم فرض نفسه ليس على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فحسب بل امتد إلى الدول والمجتمعات ذاتها، وهو البعد المتعلق بالعولمة Globalization والتوجهات نحو التكامل أو الانفتاح الاقتصادي والمالي والتجاري والمعلوماتي، وما يرتبط بذلك من تحديات، وكذلك ما يتولد عنه من فرص. وإذا كانت الاقتصادات الأصغر هي الأكثر عرضة لمخاطر

هذا الانفتاح، فإن ذات التوصيف ينسحب على الكيانات والمشروعات الأصغر (Hollensen، 2013). وعلى المستوى العملي، تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعولمة من خلال قناتين أساسيتين وهما دور الانفتاح العالمي في تسهيل أنشطتها العابرة للحدود من خلال أدوات أو أنشطة الصادرات أو المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتصبح المشروعات المحلية مركزاً للمشروعات الكبرى واستثمارات الشركات العابرة للحدود، لاسيما في المناطق والأقاليم ذات الميزات النسبية. أضف إلى ذلك تأثير العولمة على إعادة تشكيل تنافسية الدول والمشروعات عبر العالم بشكل حقيقي، وبما قد يمثّل فرصاً أمام العديد من المشروعات في مختلف أقاليم العالم حال تمكنها من امتلاك مزايا تنافسية حقيقية مقارنة بباقي أقاليم العالم.

ويرتبط بذلك البعد الدولي بعد وطني يتعلق بدور العناقيد وشبكات الأعمال في تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطنياً ودولياً. إذ لم يعد الحديث عن بناء وتطوير العناقيد Clusters والشبكات Networks للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتطوير قدراتها وإنتاجيتها واندماجها في الاقتصاد العالمي"Glocalization" واستدامة نموها ومن ثم استدامة التنمية للمجتمع وللاقتصاد ككل أمراً محل نقاش أو جدل. وتحتشد تجارب الدول المتقدمة قديماً ونظيرتها الصاعدة لاحقاً بعدد وافر من الأدلة التي توثق الدور الفاعل والمحوري لتلك العناقيد والشبكات في تطوير واستدامة نموها الصناعي والاقتصادي. ولم تكن الدول العربية لاسيما دول المجموعة الثانية خاصة مصر والأردن والمغرب بمعزل عن تلك الممارسات وتطبيقاتها. وإن كان هناك بعض الاختلافات بين تلك الممارسات العربية ونظيرتها في دول المقارنة، سواء في السياسات أو الأدوات أو البرامج أو حتى الأهداف المرجوة من تلك العناقيد وتلك الشبكات. وهي الاختلافات التي ميزت بين مسارات تلك الدول ذاتها على المدى الطويل.

وفي الوقت الذي تتميز فيه الشبكات بكونها تقوم على إقامة تحالفات بين مشروعات تنتمي إلى نشاط واحد أو ضمن سلسلة قيمة مماثلة لتحقيق هدف اقتصادي مشترك يصعب الوصول إليه بشكل منفرد، مثل فتح أسواق جديدة، أو مواجهة تحديات مشتركة وإيجاد حلول بكلفة أقل بالنسبة لكل مشروع، فإن العناقيد تتسم بكونها تقوم على إقامة تكتل لمجموعة من المشروعات والمؤسسات المترابطة، عبر التركيز أو التجميع الجغرافي والقطاعي للمشروعات التي تنتج وتبيع مجموعة من السلع والخدمات ذات الصلة. وهي عادة ما تواجه ذات الفرص وذات التحديات. وبذلك فإن العنقود لا يقتصر فقط على المشروعات بل يتسع ليشمل المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات والتسهيلات المرتبطة بتلك المشروعات. لتكون وبذلك الإنتاجية الكلية للمشروعات المنتمية للعنقود ككل أعلى من مجموع إنتاجية كل منها منفرداً. كما تتميز سلاسل القيمة الدولية عن العناقيد في عدد من الأمور أهمها أن السلاسل لا ترتبط بوحدة الجغرافيا. كما تتمايز العناقيد عن المناطق الصناعية أو المناطق التنمية في ارتباط الأولى وتركيزها على خدمات الدعم والمساندة وتنسيق المعلومات. في حين تركز الثانية على خدمات البني والمرافق الأساسية والحوافز المالية والاقتصادية بشكل عام. كما تشترك العناقيد مع السلاسل في ارتباط كلاهما بوجود الروابط الأمامية forward linkage والروابط الخلفية backward linkages.

وفيما يتعلق بواقع الدول العربية سواء في بناء وتطوير دور هذه العناقيد أو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال قنوات الانخراط في سلاسل القيمة العالمية، والصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أظهر التقرير قصور وعدم كفاية البيانات أو الدراسات الخاصة بالمساهمة الفعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشكيل سلاسل إنتاج وطنية أو إقليمية أو دولية. غير أنه يمكن الاستدلال على قصور الدور المنوط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وبمجموعاتها الثلاثة في هذه السلاسل

من خلال رصد البيانات الكلية الصادرة عن المؤسسات الدولية لاسيما منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويؤكد المتاح من هذه البيانات تدني مساهمة الدول العربية بشكل عام في بناء سلاسل القيمة العالمية والاندماج فيها، هذا علاوة على انخفاض المحتوى التقاني لمستويات هذا الانخراط. وفيما يتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدويل أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيكفي الإشارة في هذا المقام إلى أن حصة الدول العربية مجتمعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت قرابة 3.0 % فقط كمتوسط لسنوات الفترة (2010-2018). يتركز نصفها تقريباً في دولتين فقط (السعودية والإمارات). كما تتوجه معظم تلك التدفقات إلى قطاعات التعدين والصناعات الاستخراجية، إضافة للخدمات غير القابلة للاتجار، مع توجه الحصة الأقل نحو الصناعات التحويلية (UNCTAD، 2019). كما أن حصة الصادرات العربية بما فيها النفط من إجمالي الصادرات العالمية تراوحت بين 8.8 - 11 % فقط خلال الفترة 2013 - 2017. وستتراجع هذه النسبة كثيراً حال استبعاد النفط والمعادن من الصادرات العربية، علماً وأنّ الصادرات من الوقود والمعادن قد مثلت حوالي 65.0% من إجمالي الصادرات العربية كمتوسط لسنوات الفترة 2013-2017 (ITC،2019). وبذلك يمكن الاستدلال على محدودية دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الدولية والاقتصاد العالمي في كافة مجموعات الدول العربية.

ورغم هذا التقديم السابق حول العولمة وأن المسار التاريخي لاسيما خلال العقود الأربعة الأخيرة للعلاقة ما بين الإنتاج العالمي والتجارة الدولية هو الاضطراد لكلا المتغيرين، مع وجود اتجاه واضح لنمو التجارة بمعدل يتجاوز في بعض الأحيان أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نمو الإنتاج عالميا. في دلالة واضحة على نمو عمليات ومسارات تجزئة الإنتاج، والتجارة في السلع الوسيطة بما يتجاوز كثيرا النمو في تجارة السلع النهائية (WITS،2019)، إلا أن السنوات القليلة الماضية لاسيما منذ سنة 2012 شهدت تغيراً واضحاً في هذا المسار. إذ تقلص بل زال هذا الهامش التاريخي. حتى أن معدل نمو الناتج قد تجاوز نمو التجارة سنتي 2015 و2016، في دلالة واضحة على إعادة توجه في حركة الإنتاج العالمي صوب الداخل، بمعنى تقصير سلسلة الإنتاج العالمية، والميل لبناء السلاسل الوطنية الداخلية. وهو الأمر الذي يدعمه ما تشهده الساحة الدولية من تصاعد سياسات الحمائية، والتوجه نحو الداخل وتشجيع الصناعات والأنشطة الوطنية، ليتم تنمية وتوطين أكبر قدر من سلاسل الإنتاج داخل الدولة.

وهو المتغير أو الاتجاه الذي لازال من المبكر حسمه والتأكد من استمراريته. ولكن في جميع الأحوال، يبقى إقرار سياسات تنمّي التشابكات والعناقيد الإنتاجية وتوطن أكبر قدر من القيمة المضافة محليا ووطنياً. أمر وتوجه استراتيجي لا جدال فيه أو في أثره في التنمية والاستدامة لمختلف مجموعات الدول العربية. كما يمكن أن يلعب التشبيك الإقليمي العربي القائم على تطوير العناقيد الوطنية ضمن بناء شبكي عربي مدخل للالتحاق لاحقاً بسلاسل القيمة الدولية. وهو ما سيدفع بحجم ونوعية الاندماج العربي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، لاسيما أن متوسط التجارة البينية العربية محدوداً ولازال في حدود 10 % فقط من إجمالي قيمة التجارة العربية، وذلك رغم وجود أطر إقليمية تجارية عربية تسهل التبادل التجاري سواء في إطار ترتيبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA. وهي تضم معظم الدول العربية، أو ضمن ترتيبات مجلس التعاون الخليجي، أو ضمن ترتيبات اتفاقية أغادير. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018)

إن الدول العربية وبمجموعاتها الثلاثة مطالبة بتفعيل دور هذه السياسات في إطار سياسة صناعية واضحة للنهوض بقدراتها الصناعية والتصديرية، خاصة إذا

تمكنت الدول العربية وبمجموعاتها الثلاث من تأسيس روابط عضوية بين هذه العناقيد والمشروعات الكبرى القائمة في الدولة سواء كانت مرتبطة بالاستمارات الوطنية أو الأجنبية. وعلى مستوى دول المجموعة الأولى، فقد تكون الفرصة والبيئة والإمكانات مناسبة أكثر لتطوير عناقيد إنتاجية في الصناعات المرتبطة بالطاقة والمنتجات النفطية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة بشكل عام، بجانب عناقيد إنتاج الخدمات عالية القيمة المضافة لاسيما الخدمات المالية وخدمات الحاسب والمعلومات والخدمات اللوجستية، مع الاستفادة بما توفره أطر وترتيبات مجلس التعاون الخليجي الذي يضم دول المجوعة الأولى كافة والذي ارتقى لمرحلة الغلاف الجمركي الموحد.

وعلى مستوى دول المجموعة الثانية فإن مجال العمل واسعاً لتطوير البنية الإنتاجية الحقيقية في اقتصادات دول هذه المجموعة التي يمتلك معظمها فعليا سجلاً تاريخيا في بناء هذه العناقيد. كما أنها تمتلك المقومات الأساسية المطلوبة لإنجاح العنقود (الأسواق والقرب الجغرافي سواء للمناطق الحضرية أو الريفية) والقدرة على خلق القيمة عبر اشتراك المشروعات الواقعة داخل العنقود لإنتاج منتجات سلعية أو خدمية ذات قيمة للمستهلك. إلاّ أنه ينقصها قطعاً تحسين الجانب أو البعد المتعلق بالبيئة العامة للأعمال. أما مجالات العمل فهي عملياً واسعة لتشمل عناقيد الصناعات الغذائية، وعناقيد الصناعات الخشبية، وعناقيد الطاقة المتجددة، وعناقيد صناعة المنسوجات والألبسة، وعناقيد الصناعات الغذائية العضوية، وعناقيد صناعة السيارات، وعناقيد صناعات الدفاع والطيران والفضاء، وعناقيد صناعات السيراميك والبناء. ويسهل دمج هذه العناقيد إقليميا ودولياً لتسهم تلقائياً في تطوير مستويات التشابك العربي-العربي، والاندماج العربي في سلاسل القيمة العالمية ولكن اعتمادا على قيمة مضافة عربية متراكمة ترتقي بنوعية الاندماج العربي في الاقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بدول المجموعة الثالثة، فمن المعلوم أن للعناقيد دور فاعل وحيوي في الحد من الفقر والبطالة، وقدرتها على خلق فرص عمل منتجة وذات دخول لائقة. ويكون ذلك لارتباطها بالتركز الجغرافي لمناطق عملها وهو ما يجعلها عملياً. وكما تم توظيفها في تجارب دولية عديدة أداة فاعلة للتنمية الريفية وتحسين واقع التنمية المتوازنة على مستوى أقاليم الدولة. وتحتل هذه القضايا أو المجالات أولوية لدى دول هذه المجموعة. على أن يتم التركيز على بناء العناقيد الإنتاجية التي ترتبط بطبيعة المزايا النسبية المتوفرة في اقتصادات دول هذه المجموعة، والتي ترتبط أساساً بالمواد الأولية الزراعية والمعدنية. إذ يمكن التركيز على عناقيد الصناعات الغذائية، وعناقيد صناعة الأسماك، وعناقيد صناعة السفن والقوارب ومستلزمات وخدمات الصيد البحري، وعناقيد صناعة الجلود، وعناقيد إعادة التدوير لاسيما للمنتجات العضوية والمخلفات الزراعية. أضف إلى ذلك إمكانات تهيئة عناقيد ترتبط بالثروات والهبات الطبيعية المتوفرة في بلدان هذه المجموعة لاسيما خامات الحديد والفوسفات، وعناقيد صناعات صب المعادن، وعناقيد الخدمات والصيانة.

4-3-5 سياسات توطين المعرفة والارتقاء النوعي والتقاني في أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تقوم هذه السياسات باستهداف الواقع النوعي لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة في الدول العربية. إذ التوجه والانتقاء لدعم توجهات المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو أنشطة ومنتجات ذات قيمة معرفية وتقانية أعلى، تسهم في تحسين نوعية الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما يمكن أن تتضمن هذه السياسات في مراحلها المتقدمة سياسات لكسر ولتجاوز حدود المعرفة Frontier policies.

لقد أكّد التقرير وكذلك التمهيد لهذا النموذج أنّ مسار التنمية وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية على وجه العموم لم يدعم أي تغيير جوهري في هياكل الإنتاج. كما أكّدا أن مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية ارتبطت بنمو العمل أو رأس المال وكانت المساهمة الأقل من نصيب الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. والتي تمثل بدورها ركيزة استدامة النمو وهي مصدر التمايز الفعلي بين اقتصاد متقدم وأخر (الإصدار الثاني لتقرير التنمية العربية،2015). ولا تدعم التركيبة استدامة النمو الاقتصادي. كما أكد التقرير على ما وثقته الدراسات والبحوث أن المعرفة والابتكار المرتبطان بدورهما برأس المال البشري هما المصدر الحقيقي لثروات الأمم وللنمو الاقتصادي العالمي ولاستمرارية النمو في الاقتصادات المتقدمة (World Bank، 2004). إذ قدرت بعض الدراسات أن ما بين نسبتي 75 % إلى 85% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة مصدره التكنولوجيا والمنتجات التي يعتمد إنتاجها على المعرفة والحلول التقنية الجديدة. وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم مصادرها وأدواتها الأساسية. وبذلك يجب أن تتجه السياسات في الدول العربية إلى توفير حزم السياسات التي تدعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الابتكارية، وبما يتناسب مع السمات المحددة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها وكذلك استناداً إلى الإمكانات العلمية والإبداعية والموارد المالية والمادية المتاحة، وعدم اقتصار السياسات على استهداف التحسينات الفنية والتكنولوجية وزيادة وتيرة الاستخدام وليس الإنتاج للمعرفة والابتكارات المواكبة للثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي الجديد.

ويرتبط التعامل الفعال مع هذه الحزمة من السياسات بإدراك ما يواجه المشروع الصغير القائم على الابتكار من صعوبات وتكاليف لا يواجهها غيره من المشروعات القائمة على المحاكاة والتقليد free riding. فمن المعلوم أن مثل تلك المشروعات الجديدة المرتبطة بالمستكشف الأول أو الاستكشاف الذاتي –self discovering تتحمل تكاليف ومخاطر عديدة وواسعة بدءاً من البحث عن الفكرة واختبارها وإجراء البحوث والدراسات ثم التنفيذ ومواجهة السوق بمنتجات جديدة (سلعية أو خدمية). وفي حال نجاح هذا المشروع فإن مئات أو ألاف أو ملايين المشروعات ستتبعه محليا وعالمياً، ولكن أيٍ منها لن يواجه المخاطر والتكاليف التي تحملها فعلياً المبادر أو المشروع الأول. توضح هذا المعطيات أمرين أساسيين أولهما أن المردود التنموي (الاقتصادي والمالي والاجتماعي) للمشروعات التي ستقوم بالمحاكاة والتقليد لهذا المشروع. هو أمر تستهدفه وتسعى إليه كافة الدول المجتمعات، وهو الأمر الذي يجد جذوره في الفكر الاقتصادي والتنموي منذ الثلاثينيات من القرن الماضي حين تم الربط بين ديناميكية التطور والتنمية، بالابتكارات والمنتجات الجديدة. أما الأمر الثاني فيتمثل في أن هذه المشروعات الجديدة لا تكون عملياً مصدر جذب للراغبين في تأسيس مشروعات، وذلك نتيجة المخاطر العالية المرتبطة بها كما سبق التقديم.

إن استحضار مثل هذا الطرحٍ من الدولة ومؤسساتها المعنية بالتخطيط للتنمية عموماً وبتنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً هو المدخل الوحيد الذي يضمن أن يتم إقرار السياسات والبرامج والإجراءات المناسبة لتدعيم ومساندة ومرافقة المشروعات الجديدة القائمة على الابتكار لاسيما الابتكارات التي ترتقي لكسر حدود المعرفة. ويبرر بدوره عملياً كافة أنواع التكاليف أو التمويل المقدم من الدولة لمساندة مثل هذه المشروعات.

وفيما يلي يتم تسليط الضوء على بعض هذه السياسات والبرامج وذلك وفق قدرات وخصوصية كل مجموعة من مجموعات الدول العربية الثلاثة، والتي تحتاج جميعها إلى هذه السياسات لكونها الأكثر

قدرة على المساهمة في التغيير الهيكلي. فيتم التحول تدريجيا في تركيبة هذه الهياكل وصولا لمرحلة تكون فيها المشروعات القائمة على الابتكار هي محركات أو قاطرات النمو في كافة مجموعات الدول العربية. وتتمثل أهم عناصر هذه الحزمة من السياسات في:

بناء وتحسين وتطوير بنية تحتية ابتكاريه، لاسيما الجوانب المتعلقة بالاستشارات والتمويل والمعلومات والهياكل التنظيمية الخاصة المصممة لمساعدة أنشطة الابتكار، وإقامة وتطوير مجمعات العلوم والتكنولوجيا، وحاضنات الابتكار، ومراكز نقل التكنولوجيا، وشبكات الابتكار الأفقية والرأسية.

إثراء حصة الإنفاق على البحوث والتطوير والابتكار، في الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة، وميزانيات الشركات لاسيما الكبرى، إذ تنفق الدول العربية بشكل عام (حكومات وشركات) المعدلات الأقل عالمياً على البحوث والتطوير، مع توجيه هذا الإنفاق لتدعيم الأواصر المقطوعة في كافة مجموعات الدول العربية بين الجامعات ومراكز البحوث من جانب والشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب أخر.

توسيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مجال أنشطة الابتكار والاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز فعالية مشاريع الابتكار، ومراعاة بل وضرورة تقنين إدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطوات تنفيذ هذه الشراكة.

الإتاحة الفعلية للتمويل المباشر للبحوث والتطوير المرتبطة بالابتكارات في شكل إعانات من أجل ابتكار وتعزيز التكنولوجيات الجديدة والسلع والخدمات الجديدة كلياً أو جزئياً.

تقديم وتسهيل الحصول على القروض الخاصة بتمويل أنشطة الابتكار، وذلك وفق قدرات وإمكانات مجموعات الدول العربية وطبيعة وأولوية النشاط الابتكاري ذاته (صناعي أو زراعي أو خدمي)، فيمكن أن يكون الدعم أو المساندة كلياً أو جزئياً.

تأسيس صناديق خاصة أو مشتركة أو حكومية عبر مخصصات الموازنة العامة للدولة لتقديم التمويل أو الدعم أو المساعدة لأنشطة الابتكار.

إقرار امتيازات ضريبية وتدابير التحفيز غير المباشر لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الابتكار مثل الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على الواردات المرتبطة بأنشطتها.

تيسير وتسهيل وتحفيز وتنظيم منح براءات الاختراع والامتيازات من خلال نشر المكاتب الوطنية المعتمدة، واتخاذ إجراءات نحو الإعفاء أو التخفيض أو التأجيل للرسوم المقررة.

توجيه الشركات إلى أنشطة الابتكار من خلال تكوين بيئة تنافسية ناضجة لغرض خلق مناخ ملائم ودوافع سوق حقيقية لنشاط رأس المال الخاص في مجال الابتكارات، وتطوير واعتماد سياسة اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل، والتي سيصبح مكونها الرئيسي تطوير الابتكار، وتعديل مصادر القدرة التنافسية لتركز على العوامل القائمة على المعرفة والتكنولوجيات المكثفة. ويكون ذلك لخلق بيئة أعمال تمكينية لأنشطة الابتكار تضمن ديمومة العملية الابتكارية لاسيما الجوانب المتعلقة بالتشريعات المتصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بوجه عام مثل قوانين الشركات التجارية والعقود التجارية – قوانين الملكية، بما في ذلك حقوق الملكية – قوانين الضرائب – قانون المحاسبة – قانون الإفلاس – القوانين المتعلقة بالتعويض عن الضرر – القوانين المتعلقة بضمانات المستهلك – القوانين المتعلقة بحماية البيئة – قوانين العمل، قوانين الحد الأدنى للأجور – قوانين سلامة العمل – قوانين الإيجار.

استكمال البناء المؤسسي والتحديث والمواكبة

المستمرين لمؤسسات ضبط الجودة والمواصفات والمقاييس، والتي تمثل بدورها ركناً أساسيا من أدوات اختراق الأسواق الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي وكذلك الانخراط المتقدم في سلاسل القيمة العالمية.

4-3-6 سياسات توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الأنشطة الخضراء.

لا يمكن الحديث عن الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الداعم والقابل للاستدامة دون التطرق للبعد الخاص بمدى مساندة أنشطة تلك المشروعات للاقتصاد الأخضر ومراعاتها للأبعاد البيئية. ويتمثل جوهر تلك المراعاة في بعدين أساسيين أولهما هو مدى مساهمة النشاط في الحد من هدر الموارد عبر الاستخدام الكفء لمدخلات الإنتاج بما فيها الموارد والهبات الطبيعية أما الثاني فيرتبط بمستويات الانبعاثات الصادرة عن الأنشطة الإنتاجية القائمة. وقد أدى ارتباط هياكل الإنتاج العربي منذ عقود بالنفط والصناعات الاستخراجية. إلى ارتفاع معدل الانبعاثات الكربونية حتى أن متوسط نصيب الفرد من الانبعاث الكربونية في الدول العربية النفطية قليلة عدد السكان مثل قطر يحتل أكثر المراكز تقدماً عالمياً. أما الجانب المتعلق بكفاءة استخدام الموارد والطاقات المتاحة. فتكفي الإشارة في هذا المقام إلى أن الدول العربية هي أعلى أقاليم العالم دعماً للطاقة والمحروقات، وهو الدعم الذي يرتبط بشكل جوهري وموثق بعدم الكفاءة والهدر ويدفع من مستويات الانبعاثات. ووفقا لتقسيمات مجموعات الدول العربية، تأتي دول المجموعة الأولى بشكل عام في الصدارة بحكم وفرة الموارد النفطية والاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة لتتابع بعد ذلك دول المجموعتين الثانية والثالثة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الثبات الكبير في مزيج الطاقة القائم في الدول العربية والذي لا يعتمد في المحصلة على الطاقة المتجددة أو الطاقة الخضراء. إذ يتشكل هذا المزيج كمتوسط لسنوات الفترة 2013-2017 بواقع نسبة 48.0 % للمنتجات البترولية، وقرابة 50.5 % للغاز الطبيعي، وقرابة 0.75 % لكل من الفحم وللطاقة الكهرومائية (أوابك 2018). ويبقى موضع التعديل المحدود والمتدرج في هذا المزيج بين المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، في حين تبقى أنشطة توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح شبه غائبة. ويكون ذلك رغم انطلاق بعض المشروعات الكبرى في مجالات الطاقة المتجددة في عدد من الدول العربية لاسيما في الإمارات والمغرب، وما تضمنته الرؤى التنموية لعدد أخر من الدول العربية للتوسع في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة كما في مصر والسعودية. إلا أن الإحصاءات لم ترصد أي تغير يُعتد به تجاه مزيج الطاقة المستخدم في الدول العربية كما سبق التقديم. ويكون ذلك رغم ما يمثله هذا المجال تحديداً من أفق واسع يدعم الاستدامة مباشرة. ويتسع العمل فيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بل وللأفراد كما في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة بل والنامية أيضا، لاسيما التجربة الألمانية. كما توجد أيضاً تطبيقات هامة لذلك في دول عربية مثل الأردن، إذ تم إقرار تشريعات وقوانين تسمح بتوليد الكهرباء من جانب الأفراد من الطاقة الشمسية واستخدامها وبيع الفائض منها للشبكة العامة للدولة. كما تم التوسع لاحقا في إنتاج الجزء الأكبر من مستلزمات هذا النشاط، لاسيما إنتاج السخانات والألواح الشمسية. ويتضمن (الجدول 4-1) عددًا من الإجراءات والبرامج التي طبقتها بعض الدول العربية سعياً لتوسيع دور الأنشطة الخضراء.

وفي ضوء ما سبق ذكره، تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق دورها الجديد في الدول العربية أفقاً واسعاً لن يدعم الاستدامة والاقتصاد الأخضر والتغيير

الجدول رقم 4-1: نماذج عربية متنوعة في مجال تفعيل الأدوار الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	ممارسات تحفيز وتفعيل الأدوار الخضراء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
الإمارات	- إطلاق استراتيجية للتنمية الخضراء سنة 2012 لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر والتقنيات الخضراء، وتشجيع خلق فرص عمل للمواطنين في هذه المجالات. - جهود هامة لوزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة دبي في إطلاق "مبادرة دبي للمشاريع الناشئة" لتحفيز أصحاب المشاريع الناشئة لتحويل أفكارهم الابتكارية إلى مشاريع رائدة.
السعودية	- تأكيد خطة التنمية العاشرة 2015-2019 على مراجعة منظومة الحوافز التي تقدمها الدولة لضمان اتساقها مع أولويات المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة. - تركيز الاستراتيجية الوطنية للبيئة - 2018 على دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف البيئية، وفرص العمل اللائق، الإنتاج والاستهلاك المستدام، والتكيف مع التغير المناخي.
لبنان	- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني تطبيقات الإنتاج الأنظف وكفاءة استخدام الموارد. - دور رئيس للمركز اللبناني للإنتاجية النظيفة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتوسع في تطبيقات الإنتاج الأنظف وكفاءة استخدام الموارد بما فيها الطاقة.
الأردن	- تحفيز القطاع الخاص على الإقبال على مشروعات الطاقة النظيفة بإعفاء أنظمة موارد الطاقة المتجددة ومعدات كفاءة الطاقة من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات. - أدوار تمويلية، وأدوار في دراسة المشاريع بما فيها الصغيرة والمتوسطة من جانب "صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة".
مصر	- مبادرات وإجراءات البنك المركزي المصري لتوسيع «محافظ الصيرفة الخضراء» في البنوك المصرية لتشجيع الإقبال على المشروعات التي تراعي الاعتبارات البيئية وكفاءة استخدام الموارد وترشيد الطاقة. - منحة خاصة بالتعاون بين بنك التنمية الأفريقي وأكاديمية البحث العلمي لتمكين ريادة الأعمال (خاصة للشباب والمرأة) بمشروعات في مجالات الطاقة النظيفة والخضراء والطاقة البديلة. - برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر، بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار لدعم الفرص الاستثمارية الخضراء خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: الأوراق الخلفية ومصادر أخرى (قائمة المصادر).

الهيكلي في الاقتصادات العربية فقط، بل سيوسع من الأنشطة المتاحة القادرة على استدامة النمو أمام هذه المشروعات ذاتها.

إذ تدلّ تطبيقات الاقتصاد الأخضر أو الصناعات الخضراء أو السلاسل الخضراء على حقيقة غاية في الأهمية وهي ارتباط معظم أنشطته بالموارد والطاقات المحلية المتاحة وكذلك قابليتها العالية للتجزئة. ويتناسب هذا مع طبيعة وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة لدعمه لسياسة العناقيد والتشبيك الوطني والإقليمي والدولي. بل أنه يتوافق تماما وسياسات تحسين وتطوير التقانة للمنتجات والسلع التي تنتجها هذه المشروعات. ويعكس هذا ضرورة أن يكون البعد البيئي وضوابط البصمة البيئية ضمن معايير الانتقاء والتوجيه لأنشطة المشروعات الصغيرة المتوسطة وفق دورها الجديد، ومكونًا مركزيًّا من مكونات الاستراتيجيات والخطط التنموية الموضوعة في كافة مجموعات الدول العربية (أبوشماله، 2016).

لذا تهدف هذه الحزمة من السياسات إلى تقديم

الدعم اللازم لتلك المشروعات لتحفيزها على تطوير وإبداع تكنولوجيات خضراء واعدة خاصة في ضوء تطورات وتداعيات تغير المناخ، وكذلك توليد وظائف خضراء من خلال قوة عمل أفضل تأهيلاً، والتوسع في تطبيقات إعادة استخدام كافة المخلفات، إضافة إلى دمج معايير البصمة البيئية في نظم الإنتاج والتشغيل. كما تهدف إلى تدعيم ومساندة نماذج الأعمال الخضراء الاستدامة، ونمو الأنشطة والمشروعات وتحقيق الأرباح مثل منتجات الطاقة الجديدة والمتجددة وكافة السلاسل أو العناقيد المكونة لها أو المرتبطة بها. مع ضرورة تحديد ترتيب أولوية العمل القطاعي على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وعلى مستوى كافة أقاليم الدولة. إذ يرتبط المردود المتوقع لهذه السياسات بطبيعة هذا الهيكل القطاعي. فعلى سبيل المثال وضمن استهداف الاقتصاد الأخضر والتحول العادل في حالة التجربة الكورية، فقد أدى ارتباط هيكل الإنتاج والتصدير والتشغيل في كوريا بالقطاع الصناعي (تمثل الصادرات الصناعية قرابة 80 % من إجمالي الصادرات، ويعمل في القطاع الصناعي قرابة 0.50 % من إجمالي العمالة)، إلى أولوية العمل في مجال استراتيجيات التحول الأخضر، للقطاع الصناعي والعناقيد الصناعية الخضراء، والتوسع في استخدام التكنولوجيات الخضراء صديقة البيئة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتشجيع استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة. وذلك لضمان أسرع وأنجع مداخل التحول صوب الاقتصاد الأخضر.

ورغم أهمية هذه الحزمة من السياسات لكونها ركناً متمماً لأركان الاستدامة، وكونها فرصة لمجالات وفرص واسعة أمام نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّ الواقع الدولي والعربي يبرز ما يواجهه موضوع مراعاة الأبعاد البيئية في الإنتاج من مصاعب ترتبط بشكل أساسي في كلفة الإنتاج وأثرها على هيكل المهارات والوظائف المطلوبة في سوق العمل. ووثقت التقارير الدولية التي ترصد الفرص والتحديات من الانخراط في أنشطة الاقتصاد الأخضر هذا الأمر، وقد خلُصت إلى ضرورة الالتزام بالمساعدة والمساندة لكلفة هذا التحول. ويكون ذلك عبر صناديق أو مؤسسات تمويلية أو تنموية لدعم ما يمكن أن يطلق عليه التحول العادل نحو الاقتصاد الأخضر، وهي الآلية التي طبقتها كافة الدول المتقدمة والصاعدة دون استثناء للتوفيق بين متطلبات الاستدامة وتحول وتغير أنماط الإنتاج، وكلفة وأعباء واشتراطات هذا التحول لاسيما الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

4-3-7 سياسات بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة وفق أولويات التنمية لمجموعات الدول العربية.

تنطلق هذه السياسات لتستهدف بشكل مباشر التأثير في قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد رصد التقرير أن العديد من الدول العربية لاسيما دول المجموعتين الأولى والثانية، مثل المغرب ومصر والأردن، قد أقرّت تشريعات تضمن حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات العامة وبنسب تتجاوز أحيانا نظيرتها في تشريعات التجارب الرائدة، مع إقرار تسهيلات وبناء مؤسسات تختص بتشجيع صادرات هذه المشروعات. ورغم ذلك فإن استجابة المشروعات لهذه السياسات والإجراءات لم تكن بالمستوى المطلوب أو حتى قريبة من استجابتها في التجارب الدولية الرائدة، الأمر الذي يشير إلى أنه ثمة إشكالات حقيقية في قدرات هذه المشروعات ذاتها. وهو المجال الذي تسعى هذه الحزمة من السياسات إلى معالجته. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تركيز العديد من الدراسات أو سياسات التدخل المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تركيبة وهيكل المشروع والقائمين عليه أو المالكين له، وما يرتبط بذلك من أنماط وتدابير تنظيمية وإدارية ومالية تقوم على سمات "الإدارة الشخصية" أو "وحدة القيادة"، والهيكل المسطح غير البيروقراطي للموظفين، والتوسع في سبل تنمية ودفع مؤشرات الأداء المرتبطة

بهذه المشروعات مثل حجم المبيعات، وعدد العاملين، وحجم رأس المال، ومعدل الدوران، وحقوق الملكية إلى ما غير ذلك من مؤشرات (Loecher،2000). وجميعها دون شك مجالات عمل هامة يجب تنميتها والعمل عليها في مختلف مجموعات الدول العربية. إلا أنه ووفقا لإطار النموذج المقترح في هذا التقرير ومنظوره الكلي لإعادة توجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضبط بوصلة هذا التوجيه بحرص وعناية صوب الاستدامة والمساهمة الفاعلة في التغيير الهيكلي للاقتصادات العربية، ينصبُّ اهتمام هذه الحزمة من السياسات على إعادة دور المؤسسات والأطر التي تتولّى التخطيط أو الإشراف أو التنفيذ لهذه المجالات سابقة التقديم، متضمنة برامج لتدريب الرياديين، وتخصيص برامج متخصصة لتأسيس وتطوير المشروعات، خاصة في المجالات ذات الأولوية التنموية (قطاعياً أو جغرافياً) بالنسبة للدولة.

وكما عرض التقرير، فإن التجارب الدولية التي تمكنت من ربط تطوير هذه القدرات بتطوير هياكل الاقتصاد والإنتاج والتصدير هي فعلياً التجارب التي وفّرت وضمنت استمرارية ونمو وتطور هذه المشروعات وكذلك إرساء مسار الاستدامة لاقتصاداتها ومجتمعاتها. إذ قامت العديد من تلك التجارب بتأسيس مؤسسات أو معاهد أو مراكز ذات صلاحيات وإمكانات وانتشار جغرافي واسع، لتطوير قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات التي قد يهدد ضعف أي منها إلى توقفها أو تعطلها أو إفلاسها. ويهدد هذا الأمر الاستدامة لاسيما على مستوى تزايد البطالة، وهدر موارد المجتمع وطاقاته المرتبط بتوقف هذه المشروعات.

وفيما يتعلق بواقع الدول العربية ورغم وجود العديد من المؤسسات أو المراكز المعنية بتقديم هذه الأشكال من الدعم والمساندة، إلا أنّ الملاحظ أن هذه المؤسسات سواء الوطنية أو الإقليمية (العربية)، أو حتى الدولية العاملة في المنطقة العربية افتقدت الرؤية الشاملة والمنظور الاستراتيجي، المفترض أن يرتبط بدوره برؤية كلية تنموية للدولة. هذا إضافة إلى افتقادها الصلاحيات أو الأدوات الكافية للتأثير في حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم وجود آليات مرنة وسريعة للمتابعة وللتغذية الراجعة التي تراقب الاستجابة وتقيم المردود. ويُفترض أن تعيد هذه الأمور توجيه الإستراتيجية أو السياسات الموضوعة. هذا إضافة للقيود المرتبطة بالتشريعات أو القوانين أو اللوائح التنفيذية المؤسسة لتلك المؤسسات، والتي كثيراً ما تكون هي بحد ذاتها المقيد المركزي لتفعيل دور هذه المؤسسات. إذ تلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في تطوير والنهوض بهذه المشروعات كما أصلت ذلك التجارب الرائدة عالمياً (لا سيما التجربة الكورية). إذ قامت هذه المؤسسات باستهداف المجالات التالية:

غرس ثقافة الابتكار وتوجيه وقيادة ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير تعليم متخصص للمبادرين المحتملين وأصحاب القدرات الكامنة أو الواعدة المحتملة.

توفير البيئة التمكينية المُحفزة على تحويل الأفكار الإبداعية إلى أنشطة ومنتجات للسوق الوطني والدولي، إضافة إلى توفير الموارد المالية والبشرية، والتي تدعم أصحاب الأعمال والأفكار الناشئة والواعدة، ونشر وتبادل المعلومات ذات الصلة التي تدعم أنشطتهم.

تحسين قدرات صناعة الاستراتيجيات وإجراء الدراسات المختلفة التي تدعم المشروعات والأفكار الناشئة، والأهم من ذلك، الحرص على مواكبة المستجدات العالمية للمؤسسات المناظرة عالمياً لتطوير أساليب وأدوات تدعيم هذه المشروعات، من خلال التعاون مع برامج وحاضنات أعمال عالمية مناظرة عبر العالم (خاصة في الصين والولايات المتحدة).

إقرار وتفعيل التشريعات الخاصة بربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة

(تعاقدات الباطن)، وفي إطار تفعيل سلاسل القيمة محلياً وخارجياً. وقد يتضمن ذلك تحديداً لبعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات لتعاقد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبرى. وهي الترتيبات التي نتج عنها نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التجربة الكورية لتزود المشروعات الكبرى بنحو 60 % من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللازمة لصناعاتها. وهو الترابط الذي جعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزء فاعلا من سلاسل التوريد والقيمة على المستويين المحلى والخارجي.

تخصيص برامج محددة لتشجيع التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، (Export Support Centers)، متضمنة إقامة مراكز مختصة موجهة لدعم المشروعات المصدرة، وإنشاء وكالات تشجيع التجارة والاستثمار، والتي تستهدف تشجيع الأنشطة التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية.

إضافة لما سبق، يمكن تدعيم قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، من خلال استحداث قنوات تمويلية غير تقليدية، لاسيما أنه تم توضيح ما تواجهه هذه المشروعات من إشكالات تمويلية ومزاحمة وتحفظ الجهاز المصرفي وعدم كفاية أطر التمويل المساند من جانب الدولة، وأيضا تأخّر أو عدم تطور الأسواق المالية عموماً في الدول العربية، مقارنة بالمعدلات السائدة عالمياً (وفق إحصاءات العام 2017) إذ بلغ عدد الشركات المدرجة في أسواق المال العربية 1405 شركة فقط في 14 سوق مالي عربي، وقدرت قيمتهم السوقية بنحو 1.2 تريليون دولار (صندوق النقد العربي 2018). وبمقارنة هذا العدد لتلك الشركات بالتقديرات الوطنية أو الدولية لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كما سبق وأوضح التقرير، يتبين التهميش الشديد لهذا القطاع الحيوي وحرمانه من مزايا وعوائد تلك الأسواق المالية. وتمثّل هذه المعطيات في المحصلة وبشكل مباشر، قيداً أساسياً على قدرات واحتمالات استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية، لاسيما دول المجموعتين الثانية والثالثة، وبدرجة أقل نسبياً في دول المجموعة الأولى.

يملي ذلك ضرورة استحداث أدوات ووسائل تمويل تتبناها هذه المؤسسات وتروج لها، أقل تحفظاً، وأكثر قدرة على الوصول Access للرياديين الجدد. وأيضا للمشروعات القائمة لتوسيع أنشطتها، مثل التمويل الملائكي الذي أخذ في الانتشار في التجارب الدولية وأثبت فاعلية في معالجة جوانب عديدة من إشكالات التمويل. والعمل على تسهيل تطبيقات الأسواق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوسع أفق زيادة رأسمالها، ومنه توسيع أنشطتها. وهو ما يقتضي التصميم الدقيق من جانب الدولة للقواعد والضوابط المختصة بتنظيم هذه الأسواق لضمان الدور الأساسي لهذه الأسواق. هذا إضافة إلى أساليب التمويل الجماعي crowdfunding الذي يقوم على حشد مدخرات صغيرة من أفراد كُثر، وذلك عبر صيغه المتعددة التي تتلاءم وخصوصية وثقافة وشبكات العلاقات المتاحة، مثل صيغة الإقراض التقليدية peer to peer lending، أو عبر صيغة نقل ملكية جزئية من المشروع Equity crowdfunding، أو صيغة المكافأة Rewards-based crowdfunding التي تقوم على الالتزام بتقديم سلع أو خدمات لمقدمي التمويل في مراحل لاحقة (European Commission، 2015). كما يرتبط هذا النمط من التمويل بأفق واسع لحشد التمويل ليس فقط المحلي، بل الوطني وأيضا الدولي، وذلك لقدرته العالية على توظيف شبكات المعلومات والاتصالات العالمية، كما هو الحال في تطبيقاته في التجارب الدولية الرائدة.

4-3-8 سياسات التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي: سياسات إعادة التوجيه والمعالجة.

تواجه العديد من الدول العربية عبء اتساع دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة بالقطاع غير الرسمي في الاقتصاد والمجتمع، بل واتجاه هذا القطاع للاتساع. وهي أمور ذات مخاطر عالية ومركبة، تتطلب سياسات معالجتها قراءة دقيقة لتلك المخاطر ذاتها. فمن حيث التبرير، فقد اتسع هذا القطاع عموماً لأسباب تتعلق بعدم كفاية أو كفاءة السياسات الحكومية وطبيعة الشبكات الاجتماعية والاقتصادية الرسمية القائمة، مقابل وجود كفاية وكفاءة في الشبكات غير الرسمية Informal Networks Social Capital وهو ما يتصل بأطر التمويل ومنافذ البيع والتسويق والتزود بالعمالة والخدمات وباقي العناصر المتصلة بالنشاط. وكما أظهر التقرير فإن مثل هذا السلوك يرتبط بطبيعة وخصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذاتها عموماً، والتي تتسم عادة بالمرونة العالية وبالحساسية العالية تجاه العناصر أو المجالات التي تقلص من تكاليفها أو التي تزيد من إيراداتها، مقارنة بالشركات أو المشروعات الكبرى. لذا، فإن وجود أفق واسع من شبكات تيسير الأعمال المتصلة بدورها بتركيبة وطبيعة رأس المال الاجتماعي، هو محفز لإقامة ولبقاء هذه المشروعات ضمن الإطار غير الرسمي. ويمثّل جانب آخر لهذه المخاطر المتداخلة فيما يمثله وجود هذه المؤسسات من أعباء ومخاطر حقيقية على كاهل نظيرتها في القطاع الرسمي. كذلك فإن لوجود هذه المشروعات في القطاع غير الرسمي مخاطر عالية على عدم قدرتها على النمو والتطور والاستدامة في المستقبل.

وتقوم سياسات المعالجة على التصدي لكل بعد من أبعاد تلك المخاطر. فعلى مستوى مخاطر منافع الشبكات في القطاع غير الرسمي، مقارنة بمنافع الشبكات في القطاع الرسمي، وذلك على افتراض أن هذه المنافع هي المحدد الأساسي أو العامل الأكثر تأثيراً للبقاء ضمن أطر القطاع غير الرسمي. فلا بُدّ لسياسات المعالجة أن تستهدف تعديل وإعادة توجيه تلك المنافع، لتصبح أكثر جدوى في حال الانضمام والتحول صوب القطاع الرسمي، وذلك عبر التأثير في كافة مجالات ومراحل التشغيل في أنشطة هذه المشروعات على مستوى التمويل والمبيعات والتسويق. فعلى مستوى التمويل، يتطلب الأمر إقرار آليات تمويل رسمية للمؤسسات غير الرسمية عبر الشراكات الحكومية مع المجتمع المدني، أو عبر مؤسسات المجتمع المدني ذاتها، أو عبر التعاون الحكومي مع المؤسسات الدولية المانحة، لاسيما هيئة المعونة الألمانية ونظيرتها اليابانية اللتان تمتلكان سجلا واسعا وفعالا في مجالات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقضايا التنمية الريفية أيضاً، في إطار السعي لربط كل ذلك بالاستدامة. وعلى مستوى المبيعات والتسويق، يتطلب الأمر تبني آليات رسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي، لتسهيل عمليات البيع والتسويق لمنتجاتها السلعية أو الخدمية، وهو ما يمكن انجازه من خلال ذات الآليات سابقة التقديم. وقد يتم تبني متوازي أو تتابعي لهاتين الآليتين، أو الاقتصار على أحدهما، وذلك وفق الإمكانيات وخصوصية الحالة للدولة ولطبيعة القطاع والمشروعات العاملة ضمنه. كما في حال مجموعات الدول العربية التي يتزايد فيها حجم القطاع غير الرسمي والتي تعاني من إشكالات الفقر والبطالة والتي تتسم بعمق رأس المال الاجتماعي والشبكات غير المنظمة، مثل السودان وموريتانيا واليمن والصومال وجيبوتي وفي أقاليم ومحافظات عدة في دول، مثل مصر والمغرب.

وقد تكون الأولوية لاستهداف دمج هذه المؤسسات ضمن أطر القطاع الرسمي من خلال آليات التمويل الرسمي. وقد تكون الأولوية في ذلك للدول العربية التي تستطيع توفير منظومة حوافز أكثر تأثيراً في هيكل تكاليف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتسم فيها

أيضاً المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بقدرات حقيقية قابلة للنمو، في حال حصولها على مثل هذه الخدمات. ومثال ذلك المؤسسات العاملة في القطاعات الإنتاجية في المجالات الصناعية والزراعية، كما في حالة الدول العربية ضمن المجموعة الثانية، وتتضمن دولا. كمصر والأردن وفلسطين والمغرب وتونس ولبنان. ويمكن استخدام الآلية الأولى أيضاً في بعض محافظات وأقاليم دول هذه المجموعة. وتزخر التجارب الدولية بخطوات عمل محددة وملموسة لتطبيق كلا الآليتين.

وضمن هذا الإطار، تظهر الإمكانات العالية للتوظيف الحديث للمفاهيم المتعلقة برأس المال الاجتماعي الذي يتّسم بطبيعته التراكمية (مخزون رأس المال الاجتماعي) والذي قد يعود لقرون سابقة، ويمثل أحد الأركان الأساسية المؤثرة في قيام واستمرارية المشروعات، لا سيما في القطاع غير الرسمي. إذ تؤثر تلك الشبكات من العلاقات الاجتماعية التي يعمل ضمنها القطاع غير المنظم في سلوك وحركية ونمو تلك المشروعات. وذلك من خلال ما توفره من معلومات وما يتولد عنها من تأثيرات مباشرة على هيكل التكاليف من خلال ثقافة الثقة، ومبدأ المعاملة بالمثل، بما يتعلق بالحصول على المدخلات أو توفير التمويل والضمانات، وما يتعلق بهيكل الإيرادات والمبيعات. حيث تشكل هذه الشبكات وما تتضمنه من تنظيمات وروابط أفقية ورأسية، إضافة لمدى كثافة وطبيعة تلك الروابط، ومدى تركزها أو تشتتها جغرافيا، سمة ومصدرا للتباين في دور وأداء هذه المشروعات بين دولة وأخرى أو بين مجتمع وآخر. ليصبح بذلك رأس المال الاجتماعي مرتبطا في المحصلة بالسياق العام للبنية الاجتماعية في الدولة. وليمثل كذلك شكلا من أشكال الملكية الجماعية العامة التي تؤثر في الأفراد والجماعات على حد سواء. بمعنى أن رأس المال الاجتماعي قادر على إنتاج سلع أو منافع عامة، أو إنتاج سلع ومنافع خاصة، ولكنها ذات قدرة على توليد عوائد وخارجيات واسعة الانتشار Externalities.

إلا أن الأمر الذي يمثل اهتمام هذا التقرير، هو أن رأس المال الاجتماعي وطبيعة وعمق واتساع شبكاته في الدول العربية، ومن ثم المشروعات والأنشطة والمنتجات الناتجة عنه، وما يتولد عنها من خارجيات أو تأثيرات على المشروعات والاقتصاد والمجتمع قد تكون إيجابية أو سلبية الطابع، لم ينل نصيبه من البحث والتحليل المعمقين والموثقين على مستوى الدول العربية. وهو الأمر الذي ينسحب على مستوى الدراسات التطبيقية الدولية، وخاصة ما يتعلق بتقنيات ومنهجيات القياس، وآليات بناء رأس المال الاجتماعي وطرق ومناهج صيانته، وكذلك أساليب إهلاكه.

من جانب أخر، فقد تباينت نتائج هذه الدراسات في اتّجاهات السببية التي تحدد تحقيق الآثار الإيجابية أو السلبية لرأس المال الاجتماعي. حيث توصلت العديد من الدراسات لامتلاك رأس المال الاجتماعي تأثيرات إيجابية على متغيرات، مثل زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة كفاءة أسواق العمل، وتراجع معدلات الجريمة أيضا، وتحسين فعالية المؤسسات الحكومية وكذلك التحصيل العلمي وبناء القدرات، وتحسين الصحة العامة، ونمو القطاع التجاري، وطنياً ودولياً. (Portes and Landolt، 1996). مقابل توصل دراسات أخرى إلى أن طبيعة وخصائص رأس المال الاجتماعي قد تنتج عنها تأثيرات وخارجيات Externalities سلبية الطابع، مثل الأنماط السلوكية التي تحد من النمو الاقتصادي، وإعاقة الإدماج الاجتماعي، وإغلاق وتقييد الحركية داخل الهيكل الاجتماعي، وانتشار الجريمة، وقلة التحصيل الدراسي، وانتشار السلوكيات الضارة بالصحة، وتقييد الخيارات وخاصة في الأقاليم الفقيرة والأكثر حرماناً. (Humnath and Kumi، 2009)، (Aldridge et al، 2002)

ورغم عدم وجود توافق أو إجماع حول تلك المنهجيات وموثوقيتها، إلا أن هناك درجة من التوافق حول المحددات الرئيسية لرأس المال الاجتماعي، والممثلة في: التاريخ والثقافة، وطبيعة الهياكل الاجتماعية، وما إذا كانت هرمية أم مسطحة، والتعليم، وقوة وخصائص المجتمع

المدني، والقيم الشخصية، والروابط العائلية والقرابة، والقواعد والمعايير الرسمية التي تنظم الحياة العامة، والقواعد الاجتماعية ومنظومة القيم. (Pantoja، 1999)

وثمة توافق بين الباحثين على أن لرأس المال الاجتماعي أهميته ودوره في تفسير جانب كبير من حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (لاسيما في القطاع غير الرسمي). لذا، تبقى الإشكالية هي في مدى إمكانية بنائه أو تعديله، وهنا، تُثار إشكالية أخرى فيما إذا كان رأس المال الاجتماعي مخزونا أو موردا متدفقا، باعتباره مخزونا يجعل التعامل معه في الأجلين القصير والمتوسط أمراً غير مطروح، وذلك نظراً لطبيعته وتكوينه خلال عقود أو قرون، وإذا تمّ التعامل معه باعتباره موردا متدفقا، وهو الاتجاه الذي يتبناه عدد كبير من الباحثين، فهذا يعني وجود إمكانية للتأثير فيه عبر سياسات وإجراءات من الحكومات والهيئات والفاعلين الاقتصاديين على مستوى الدولة والمجتمع، حيث يصبح التعامل معه أقرب ما يكون لديناميات بناء القدرات والتنمية المجتمعية.

ومثل هذا الطرح يهدف إلى تسليط الضوء على خصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن إطار القطاع غير الرسمي، بحيث يشير الواقع العربي، لاسيما في دول المجموعتين الثانية والثالثة، إلى انتشار هذه المشروعات وهذا القطاع. كما يوكّد الواقع أن هذا القطاع تاريخي ومتأصل في تركيبة اقتصادات ومجتمعات هاتين المجموعتين من الدول العربية. ويتركز في المشروعات متناهية الصغر أو الميكروية، لذا، يجب فهم هذا القطاع بشكل أكثر عمقاً من الداخل ودون التحيز إلى آراء مسبقة. بحيث يرتبط التدخل بمبررات موضوعية تضمن خلق الحافز الحقيقي لانتقال هذه المشروعات من إطارها غير الرسمي إلى نظيره الرسمي، ومن ثم، تضمن وجود إمكانية لهذه المشروعات للنمو والتطور في المستقبل، الأمر الذي سيرتد إيجابا على مسار الاستدامة، لاسيما في دول المجموعتين الثانية والثالثة.

4 - 4 محددات عمل سياسات النموذج

إن الانطلاق لتطبيق النموذج المقترح للدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، يتحدد أفق تطبيقه ومدى الاستجابة له، بعدد من المحددات الأساسية أهمها: (الشكل 4-5).

دور الدولة وطبيعة مؤسساتها على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وتوفر قواعد البيانات الصحيحة والدقيقة والمحدثة والمعلنة. وقد تم التطرق لهذا الجانب ضمن سياسات النموذج ذاته، ولكن تم عرضه كمحدد ليؤكد على أن جدية الدولة ومؤسساتها فيما يخص هذا الدور الجديد والتمكين الحقيقي للقطاع الخاص بوجه عام وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص. حيث يرتبط هذا المحدد بوجود الدولة أو المؤسسات القادرة والتي تقع على عاتقها مهام تنظيم وإدارة الأسواق القائمة على المنافسة وتوفير كافة متطلباتها ومقوماتها، ضمن إطار واضح وفعال من الشفافية والمساءلة. فإن الحكومات ومؤسسات الدولة هي المعنية بإدارة الحوار الاجتماعي الممهد لإقرار وتبني السياسات الذكية التي أشار إليها النموذج لتطوير قدرات وإمكانيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. كما يندرج ضمن هذا المحدد مدى تناسق السياسات وتأثيراتها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما فيما يتعلق بمراجعة كافة التأثيرات المحتملة المباشرة وغير المباشرة لكافة التشريعات والقوانين والسياسات، بل والاتفاقات والشراكات الدولية والإقليمية على هذه المشروعات (قطاعياً وجغرافياً وزمنياً). وبما يقتضيه ذلك من عمل دراسات مسبقة وموسعة لرصد وتقييم تلك التأثيرات.

سياسات للتحفيز الإيجابي للنمو والتطور المستمرين. وهو ما يعني تطبيق آليات وإجراءات لا تجعل من البقاء

الشكل رقم 4-5: محددات عمل سياسات النموذج

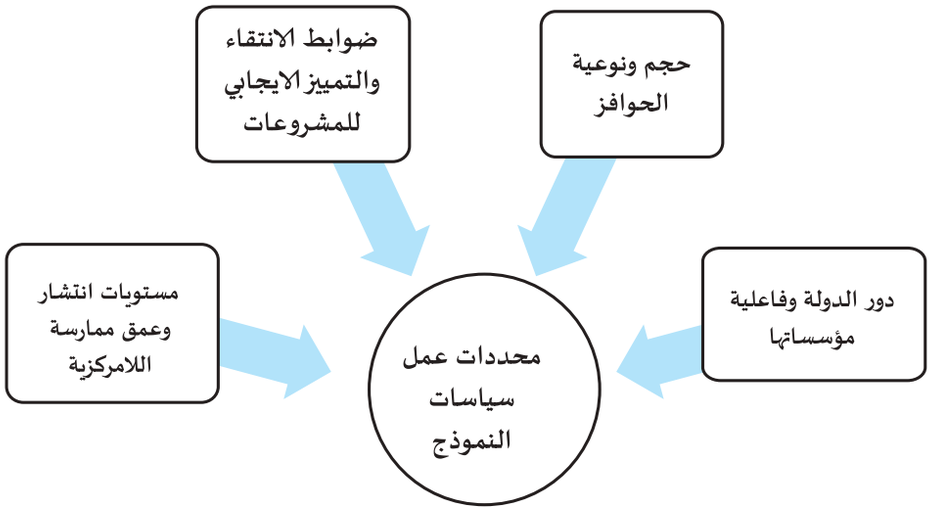

ضمن إطار الشركات الأصغر هو الأكثر ربحية. ويمثل هذا المحدد جوهر نجاح الدور الجديد، لاسيما وأن الدراسات الدولية التي اختبرت مسار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من التجارب الدولية (نظراً لعدم توفر دراسات مماثلة لحالة الدول العربية)، قد أكدت أنه في معظم الأحوال، تبقى المشروعات ضمن الإطار أو التصنيف الذي تأسست وفقه، وأن منظومة الحوافز والمزايا التي تقدمها الدول للمشروعات قد تكون بحدّ ذاتها معوقا مستقبليا أمام نمو هذه المشروعات، خوفاً من فقدان هذه المزايا.

ضوابط تحديد آليات الانتقاء، حيث يهتم هذا المحدد بالجانب المتعلق بأولويات المشروعات الأحقّ في تلقّي الدعم والمساندة من جانب الدولة ومؤسساتها، وماهية وأشكال هذه المساندة، بالاعتبار القيود الدولية والتي تتفاوت وفق طبيعة وأهداف المشروعات ذاتها. ومن جهة أخرى، فلا بُدّ أن يخضع الجانب الخاص بالسياسات الموجهة أو المتحيزة للمشروعات أو للمناطق أو الأقاليم المختارة، لمعايير حكومية صارمة لضمان منع الانحياز الفاسد الداعم للريعية. فهو يتناقض تماما مع استحقاقات الاستدامة التنموية التي يستهدفها هذا النموذج، ويتم العمل به، وفق قواعد حماية المنافسة وحفز الإنتاجية. وبذلك، يؤكد هذا المحدد على مخاطر ما يُعرف في الأدبيات التنموية بـ "الفشل الحكومي" والحرص على ألا يكون الفشل الحكومي هو البديل لفشل الأسواق.

مستويات تطبيق اللامركزية ونشاط المحليات، والشراكة المجتمعية بشكل عام بين الحكومة المركزية والمحليات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية الإنمائية: ينطلق محدّد الشراكة والعمل الجماعي وفق قواعد السوق ليوضح محورية دور الشراكة الحقيقية والفاعلة بين شركاء التنمية، ومدى سيادة ممارسات اللامركزية ومرونة

وصلاحيات المحليات التي تمتلك مزية القرب الجغرافي، ومن ثم القدرة الأعلى على فهم احتياجات وأولويات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقعة ضمن نطاق اختصاصاتها. وهي الشراكة التي تنطلق بقيادة وإدارة الحكومات التي ستظل حجر الزاوية في توجيه اللاعبين الأساسيين في الاقتصاد من خلال رؤية إستراتيجية شاملة تحقق الدور المطلوب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعبر إدارة حكومية واعية ومنضبطة لمنظومة الحوافز وقواعد تنظيم الأسواق. بحيث يتم تأصيل هذه الشراكة في إستراتيجيات وطنية شاملة توثق وتحدد أدوار الشركاء. (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) بما يعزز ملكية هذه الإستراتيجية، ويزيد من قابلية تطبيقها. من خلال معالجة أفضل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة

نظرة إلى الأمام

رصد التقرير بشكل عام إدراك الدول العربية لأهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة فيما يتعلق بالاعتماد على دورها في مجال خلق الوظائف والحد من البطالة. هذا بجانب دورها وقدرتها على الحد من الفقر في العديد من الدول العربية، وهو الهدف الذي أصبح منذ سنة 2000 هدفاً أساسيا من أهداف التنمية العالمية MDGs، وتم إعادة التأكيد عليه بمختلف مظاهره في أهداف التنمية المستدامة SDGs سنة 2015. وهي أهداف وأدوار لا جدال في أهميتها لارتباطها المباشر بحياة ومستقبل المواطن وحقه المكفول في كافة المواثيق الوطنية والدولية في العمل وحقّه في الحياة بشكل لائق. ومع ذلك، فقد رصد التقرير أيضاً أن هذا الاهتمام أو هذا التوظيف لدور هذه المشروعات لم يكن بذاك الحجم، فيما يتعلق بباقي الأدوار الاقتصادية والتقانية (المراعية للأبعاد البيئية) الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل دورها في التحول الهيكلي أو تسريع النمو أو تدعيم الصادرات والمنتجات السلعية والخدمية ذات المستوى المعرفي المرتفع. وذلك فيما يبدو وكأنه نوع من المبادلة فيما بين تلك الأهداف trade off، أخذاً في الاعتبار التفاوتات التنموية بين الدول العربية، وفق المنهجية التي تبناها التقرير، ليتمّ التمييز بين مجموعات ثلاثة أساسية، وفق معيار التنمية البشرية HDI. وهي التفاوتات التي لم تميز فقط بين الدول العربية ومجموعاتها الثلاثة في واقع التنمية البشرية، بل ميزت، إلى حد كبير، بين تلك المجموعات في واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة المؤسسات والسياسات والبرامج المتصلة بها فيما بين تلك المجموعات.

ولعل نظرة عامة على دور هذه المشروعات في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة وحتى في العديد من تجارب الدول النامية، والدول الصناعية الحديثة بشكل خاص، تؤكد أن مثل هذه المبادلة غير صحيحة وغير قائمة من الأساس، وأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أداة فعّالة لتحقيق كافة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتقانية وإنجاز التحول الهيكلي ومراعاة الاستحقاقات البيئية، إذا تم تصميم السياسات التي تضمن المراعاة والموازنة بين تلك الأهداف. بل إن هذه التجارب توضح أن مراعاة جانب من تلك الأهداف دون الجوانب الأخرى، هو أمر مهدد لتحقيق باقي هذه الأهداف، ومن ثم فهو مهدد للاستدامة ذاتها. كما أن واقع ممارسة الدول العربية بكافة مجموعاتها دون استثناء يؤكد ذلك، وأن قصر استهداف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات خلق الوظائف أو الحد من الفقر أو تحسين الدخول دون مراعاة اعتبارات الإنتاجية وهيكل المزايا النسبية، والتنافسية الكلية للاقتصاد أدى إلى استمرار بل وإلى تزايد هذه الإشكالات ذاتها.

كذلك سلّط التقرير الضوء على أحد أهم التحديات التي تعترض طريق إجراء دراسات أو رسم سياسات موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أو حتى صياغة استراتيجيات لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثل في تحدّي ضعف وعدم كفاية البيانات والمسوحات والإحصاءات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتوجهاتها ومساهماتها وأدوارها. وذلك على العكس مما قامت به التجارب الدولية الرائدة في الدول المتقدمة والصاعدة، لا سيما مجموعة الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث الاهتمام والتحديث المستمرين في قواعد البيانات المتصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفاعلاتها وتشابكاتها الرأسية والأفقية داخل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدولة. إلا أنه، ورغم عدم توفر مثل هذه القواعد للبيانات على مستوى الدول العربية إضافة لإشكالية وجود واتساع القطاع غير الرسمي وعدم القدرة على قياسه أو تقييمه بشكل موثق ومنهجي، فقد استخدم التقرير المتاح من تلك البيانات إضافة لاستخدامه عدد

واسع من المؤشرات التي تُمكن من الاستدلال والتقييم لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث أمكن التدليل على قصور دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة في الدول العربية بشكل عام على تطوير قدراتها وإمكاناتها بشكل يسمح لها بتغيير أو تحويل لهياكل الإنتاج في الدول العربية، وهو التغيير الذي اتسم خلال العقود الخمسة الماضية بدرجة عالية من الثبات أو البطء في التحول.

وفي ضوء تمحور الهدف المرجو من الدور الجديد المقترح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجموعات الدول العربية، حول تحقيق الاستدامة التنموية بكافة متطلباتها، وتحقيق وتسريع التحول الهيكلي في هياكلها الاقتصادية والإنتاجية. واستناداً لما تم توثيقه من أن الدول العربية وبوتائر متفاوتة، قد قامت بالعديد من الجهود وأقرت العديد من السياسات والإجراءات والبرامج التي طُبقت بالفعل في التجارب الرائدة عالمياً، وكما أظهر التقرير، فقد كان مسار ودور هذه المشروعات في الدول العربية مغايراً لنظيره في تلك التجارب. وهو التباين الذي لا يمكن قطعاً حصر أسبابه في سبب أو موضع قصور واحد دون غيره، ولكن يمكن التأكيد أن الموضع الأشد تأثيراً في هذا التباين، هو غياب المنظور الواسع الشامل المتكامل الذي منع وحدّ من إمكانية تراكم تلك الجهود. وهي المعطيات التي تظهر أن تلك الجهود العربية، ورغم أهميتها، تبقى مشتتة، وذلك على مستوى كل دولة من مجموعات الدول العربية الثلاثة. بمعنى أن مصدر التفاوت الحقيقي يرتبط في جانبه الأكبر بعدم وجود إطار استراتيجي متعدد الأهداف والمراحل لكافة جهود التنمية وإنجاز التحوّل الهيكلي في الدول العربية، بما في ذلك الدور المطلوب من القطاع الخاص بشكل عام ومن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة والأقاليم لكل دولة من مجموعات الدول العربية.

إن ما يزيد الحاجة إلى تبني وتطبيق هذا النموذج المقترح لإعادة بناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، ما يشهده الواقع الدولي المعاصر من حدة التسابق بين الدول والمجتمعات والشركات نحو صناعات المستقبل ومنتجات الثورة الصناعية الرابعة، والاقتصاد الرقمي وما يرتبط به من تغير نظم الإنتاج والتسويق والإدارة، وميلاد أجيال جديدة من السلع والخدمات، مكونها الأساسي وقيمتها المضافة تقوم على المعرفة والتقانة والإبداع سواء للفرد أو للمشروع. فيما يمكن أن يطلق عليه اكتساب أكبر مساحة ممكنة في فضاء العالم الجديد. وهي العوامل التي تدفع أيضاً نحو ضرورة وسرعة التحرك لبناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقادر بدوره على بناء هياكل اقتصادية عربية أكثر استدامة وتنافسية.

وفي هذا الإطار، يطلق هذا التقرير دعوة لتبني وإطلاق "العقد العربي لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داعم للتحول الهيكلي والاستدامة التنموية: إطلاق دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة 2020-2030"، ليكون الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أداة تحقيق التحول الهيكلي والاستدامة وتقليص فجوات التنمية بين الدول العربية وبمختلف مجموعاتها التنموية من جانب، ونظرائها في الدول المتقدمة والصاعدة من جانب آخر. وذلك عبر إطلاق استراتيجيات وطنية شاملة تتسم بتكاملها المحلي والجهوي والإقليمي، وتتعامل مع كافة مظاهر فشل الأسواق الذي مثل عبئاً ثقيلاً على حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بدءاً من فشل أو قصور أسواق التمويل والائتمان، مروراً بأسواق التأمين. هذا إضافة إلى قصور عمليات التنسيق والتزود بالمعلومات بانسيابية وسرعة، ورفع قدرة الحكومات وتوجيهها لسد الثغرات واستكمال الاستثمارات الضرورية (قطاعياً أو جغرافياً). وستسهم هذه الأخيرة في إطلاق ونمو استثمارات شرائح واسعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة. وهو الأمر الذي يتصدى تلقائياً

لمعالجة إشكالية أو تحدي الوفورات أو الخارجيات، حيث تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التجارب الرائدة عالمياً بتلك الوفورات وتمثل فرصة وأفقا واسعا أمامها، مقابل حرمان نظيرتها في الدول العربية منها.

ويكون هذا مع ضرورة استيفاء متطلب تطوير نظم الإحصاء وتنسيق وتوحيد منهجيات جمع البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول العربية، وذلك لضمان دقة التشخيص، ومن ثم تحديد حجم ونوعية الاختلالات أو التحديات التي تواجه تلك المشروعات، تمهيداً لصياغة سياسات المعالجة أو إعادة التوجيه الصحيح.

إن الفرصة لازالت قائمة لإعادة الاعتبار من جانب الدولة ومؤسساتها لدور فاعل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على مستوى كافة مجموعات الدول العربية، ووفق النموذج والسياسات والمحددات التي تبناها التقرير. وضمن المنظور الاستراتيجي الشامل والمتكامل والمحدد الأدوار لكافة اللاعبين أيضا، والذي يضمن الارتقاء في قدرات وإمكانات وتنافسية هذه المشروعات ذاتها ووفق الأهداف الإستراتيجية للنموذج وخاصة فيما يتعلق بضمان ترسيخ الاستقرار والاستدامة والتحول الهيكلي، إضافة لتجسير الفجوات التنموية وحجز موضع قدم للدول العربية ومشروعاتها الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص الوطني عموماً في العالم الجديد.

"نهاية التقرير"

المراجـــع

أولاً – الأوراق الخلفية للتقرير

- أبوشماله، نواف، (2018). "نموذج مقترح لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- باطويح، محمد، (2018). "تقييم دور سياسات التعليم والتشغيل والتنمية البشرية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- بانقا، علم الدين، (2018). "تقييم دور السياسات المالية والنقدية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- خشبة، محمد، إيمان الشربيني، حجازي الجزار، عزت زيان، علي فتحي، داليا إبراهيم، وهبة جمال الدين، (2018). "أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض التجارب الدولية والإقليمية"، ورقة خلفية غير منشورة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2018
- الرشود، عوني، (2018). "تقييم دور سياسات التجارة الخارجية وسياسات تشجيع الاستثمار في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- صالح، حسين، أحمد عاشور، هبة مغيب، محمد فتحي، مي مصطفى، إسلام محمود، وريهام عفيفي، (2018). "الدراسات السابقة والأطر المفاهيمية والأجهزة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"، ورقة خلفية غير منشورة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2018
- طبالة، زينات، أحمد سليمان، سحر عبود، نهال عبد العاطي، وأحمد ناصر، (2018). "مراجعة الأوضاع الإحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العربي – المسوحات وقواعد البيانات ونظم المعلومات"، ورقة خلفية غير منشورة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2018.
- عبد السلام، فادية، محمد توفيق، مها الشال، أحمد رشاد، علا عاطف، فاطمة الحملاوي، سحر عبود، أحمد إبراهيم، ثريا حسين، بسنت مجدي، سالمة على، ونورهان العطار، (2018). "أدوار المشروعات الصغيرة في الاقتصادات العربية: الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والتقنية"، ورقة خلفية غير منشورة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2018.
- لزعر، محمد، (2018). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الخطط والرؤى التنموية في الدول العربية"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- لزعر، محمد، (2018). "تجربة المملكة المغربية في تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- مقابلة، إيهاب، (2018). "تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- مقابلة، إيهاب، (2018). "تجربة دولة الكويت في تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- المناور، فيصل، (2018). "تقييم الأطر التنظيمية والتشريعية والمؤسسية الناظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة خلفية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
- النمر، هدى، أحمد البقلي، علي فتحي، فاطمة الحملاوي، سحر عبود، علي زين العابدين، نهلة سالم، وسماح عبد الرازق، (2018). "التجربة المصرية: أداء وأدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في دعم التنمية المستدامة في مصر"، ورقة خلفية غير منشورة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2018.

ثانياً - المراجع العربية

- أبو الهيجاء، عدنان، (2007). "المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية"، مجلة المنارة، مجلد (13)، العدد رقم (2).
- أبوشماله، نواف، (2016). "الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية"، سلسلة منشورات جسر التنمية، عدد 128، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2016.
- أبوشماله، نواف، (2018). "الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود تمويل التعليم"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (19) العدد (3) يوليو 2018.
- استراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030، (2019). رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.
- أكاديمية البحث العلمي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2015). "نتائج المسح القومي للابتكار"، أكاديمية البحث العلمي، جمهورية مصر العربية.
- إلياس، يوسف، (2016). التنظيم القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (1116)، المنامة.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، (2014). " نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2014).
- الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2019). "تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019 – تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية "، يونيو، بيروت: بيت الأمم المتحدة.
- باتريشيا جرين وآخرون، (2016). " تعليم ريادة الأعمال: نظرة عالمية من الممارسة إلى السياسة حول العالم، قدمت في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، مؤسسة قطر، 2016.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2011). "تحديات التنمية في الدول العربية"، التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.
- بلانشيه، نيكولا وآخرون، (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن: صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بلقاسم، العباس، أبو شماله، نواف، (2019). "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (1)، المعهد العربي للتخطيط، يناير 2019.
- بن عزوز محمد، دحماني يونس، (2017). "القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصادي القانوني: حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية .8(1).384-396. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21713
- البنك الدولي، (2015). "المؤشرات الاقتصادية تفشل في التنبؤ بانتفاضات الربيع العربي"، البنك الدولي، واشنطن، 21 أكتوبر/تشرين الأول، البنك الدولي.
- توصيات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومركز بحوث الفلزات، (2018). الملتقى العربي للإبداع والابتكار والتنافسية، الغردقة، مصر، 1-4 أكتوبر.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2010). "المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر"، جمهورية مصر العربية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2016). "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة 2009-2015"، ورقة عمل.
- خشبة، محمد ماجد وآخرون، (2018). مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 289، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية.
- راتول، محمد، (2006). "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي، الجزائر، أبريل 2006، ص 172.
- راتول، محمد، (2006). بعض التجارب الدولية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر. http://iefpedia.com/arab/wp-content/03/uploads/2010
- رشيد، ثائر محمود، رشيد، إيناس محمد، (2013). "استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (5)، العدد (10).
- الرميدي، بسام سمير، (2018). "تقييم الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب – استراتيجية مقترحة للتحسين"، جامعة مدينة السادات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جمهورية مصر العربية.
- زهير، سمير، (2010). "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين". وزارة الاقتصاد الوطني السياسات والتحليل والإحصاء، الجزائر، ص. 131
- سعدية قصاب وآخرون، (2016). "سياسات التشغيل في الجزائر 1990/2014 تشخيص وتقييم"، مقال منشور في مجلة معارف، البويرة- الجزائر، العدد 20 من الجزء الثاني، جوان.
- الشال، مها محمد مصطفى، (2018). "دور الابتكار في التنمية الصناعية المستدامة في مصر"، مذكرة خارجية رقم 1659، معهد التخطيط القومي، يوليو، جمهورية مصر العربية.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، (2016). "راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية: العمل غير المهيكل"2016. (http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/report.pdf)
- صندوق النقد الدولي، (2012). " تقرير الآفاق الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى"، صندوق النقد الدولي، 2012.
- صندوق النقد الدولي، (2015). "أهمية التعليم في تحقيق التنوع الاقتصادي لدول الخليج"، الكويت، التنمية الاقتصادية والتنويع، صندوق النقد الدولي، 2015.

- صندوق النقد العربي، (2013). "بيانات التوزيعات القطاعية"، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013.
- صندوق النقد العربي، (2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد العربي، (2017). "إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية أمانة اللجنة الفنية. http://www.amf.org.ae/
- صندوق النقد العربي، (2017). "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الدراسات الاقتصادية، العدد 38-2017، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد العربي، (2018). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، التقرير السنوي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- صندوق النقد العربي، (2019). "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية"، موجز سياسات، العدد (1)، مارس، أبو ظبي، الإمارات.
- صندوق النقد العربي، (أعداد مختلفة)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد – لسنوات مختلفة - صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة. https://nationalfund.gov.kw/ar/about-us/vision-and-mission
- عياد، وجدان، (2015). "تطوير مجالات إحداث المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، رصيف 22، مستشارة في وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية، 2015 .
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، (2003). "المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود"، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة. أكتوبر 2003.
- فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، (2002). "الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد،30، صندوق النقد الدولي، واشنطن. http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf
- الفواز، عمران، (2014). دور حاضنات الأعمال في توجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال في الجامعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- القمحاوي، حسن، (2007). الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند، المعهد الدولي للدراسات والبحوث، واشنطن.
- كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لريادة الأعمال خلال الفترة 29-31 مارس 2016، جامعة الملك سعود – الرياض.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا (الاسكوا)، (2017). "سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية"، الأمم المتحدة، بيروت.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا (الاسكوا)، (2019). " تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019، تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية"، المحور الثاني، تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 9-11 ابريل/نيسان 2019.
- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، (2009). "تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا"، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشئون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا. أديس أبابا، إثيوبيا، 28سبتمبر12-أكتوبر.2009.
- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، (2016). " تقرير الكويت للتنافسية العالمية للعام 2015 /2016"، لجنة الكويت للتنافسية لعام 2016.
- المجلس الأعلى للتخطيط، (2015). "الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2016/2015 – 2020/2019. المجلس الأعلى للتخطيط – دولة الكويت.

- المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، (2018). التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- مجلس السياسات الاقتصادية، (2018). "خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-2022"، عمان، يونيو 2018.
- مجلس الوزراء المصري، (2019). "إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية (2005)، "تحديثات وتعديلات نظام الحسابات القومية 1993"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك. متاح على الموقع https://unstats.un.org/unsd/publication/series
- محسن، محمد بن حمود، (2015). "دور غرفة تجارة وصناعة عمان في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة "، مدير دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دور الغرفة في تنمية هذه المؤسسات، رصيف 22، 2015.
- محمد عبد اللطيف، محمود، (2015). "تنمية الصادرات القطرية قاطرة لتحقيق التنويع الاقتصادي، استراتيجية التنويع الاقتصادي: التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص".
- المعهد العربي للتخطيط، (2015). "تقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي"، الإصدار الثاني، دولة الكويت،2015.
- المعهد العربي للتخطيط، (2018). "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، تقرير التنمية العربية، الإصدار الثالث، دولة الكويت.
- مقابلة، إيهاب، (2017). "الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، جسر التنمية. العدد 136، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017.
- مقابلة، إيهاب، (2018). مؤشرات تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.
- مقابله، إيهاب، (2015). الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، العدد (122)، السنة (13)، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.
- مكتب العمل الدولي، (2002). "استنتاجات بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 9، جنيف.
- مكتب العمل الدولي، (2014). "الانتقال من الاقتصاد الغير منظم إلى الاقتصاد المنظم"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 103، التقرير الخامس، جنيف.
- ملتقى الاستثمار السنوي، (2016). "أوجه الاستثمار الأجنبي الجديدة: السمات البارزة وأفضل الممارسات"، الدورة السادسة من ملتقى الاستثمار السنوي 2016، دبي – الامارات العربية المتحدة، 11 – 13 أبريل، 2016.
- منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (2015). الطريق للنمو الاقتصادي، اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك في الأردن، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (2006). "نشرة قطاع التربية في اليونسكو- (التربية اليوم)"، العدد 16، مايو.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (2010). التعليم للريادة في الدول العربية، مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة Start Real البريطانية، دراسة حالة عن الدول العربية (الأردن، تونس، سلطنة عُمان ومصر).

- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، (2016). "منهجية اعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية".
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2017) ، ALECSO). المؤتمر الأول للتعليم الفني والمهني. نواكشوط، 25-26 مارس 2017.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2014) ،ALECSO). استراتيجية لإدارة ريادة الأعمال ومهارات القرن الـ 21 في قطاع التعليم العربي، تونس.
- منظمة العمل الدولية، (2008). العمل اللائق تحديات استراتيجية ماثلة في الأفق مؤتمر العمل الدولية الدورة السابعة والتسعون،2008.
- منظمة العمل الدولية، (2018). "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية للدول العربية".
- منظمة العمل العربية، (2009). دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل.
- منظمة العمل العربية، (2015). ندوة حول " تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة العمل الحر"،6 أكتوبر 2015، منظمة العمل العربية، الجزائر، الجزائر، 2015.
- منظمة العمل العربية، (2018). "تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي: ديناميكية أسواق العمل العربية ... التحولات ومسارات التقدم"، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون، القاهرة 8-15 أبريل/2018، جمهورية مصر العربية.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، (2015). "التقرير العالمي للاستثمار، (2015)
- مؤشر ريادة الأعمال العالمي، (2018). https://www.gemconsortium.org/report - 2018
- ندوة سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بالتعاون مع وكالة اليابان للتعاون الدولي، (2016). دورة "سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة "ندوة سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يعقدها، معهد السياسات الاقتصادية، بصندوق النقد العربي بالتعاون مع وكالة اليابان للتعاون الدولي، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 27 – 2016/12/30، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- نصر، محمد جودت؛ والعمري، غسان، (2011). قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 27، ع4، دمشق.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاقتصادي، (2018). "الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 18/-2019 2022/21 وعامها الأول 2019/18"، إبريل، جمهورية مصر العربية.

ثالثاً – المراجع الأجنبية

- African Development Bank (AfDB). (2016). "Addressing informality in Egypt". North Africa Policy Series and Business Service Industries". Economics. Vol. 9. October.
- AGE Platform Europe Policy Statement. (2018)." Poverty Watch 2018 Older persons' poverty and social exclusion a reality". October.2018. https://www.ageplatform.eu/sites/default/files/AGE__Poverty__Watch__2018.pdf
- Aghion. Philippe. Thibault Fally and Stefano Scarpetta. 2007. Credit Constraints as a Barrier to the Entry and Post-Entry Growth of Firms. Economic Policy 22. 73179-.
- Akifumi Kuchiki. Masatsugu Tsuji. (2005). "Industrial Clusters in Asia: Analyses of their Competition and Cooperation". Institute of Developing Economies (IDE). JETRO. London.
- Alanood Bin Kalli. Camila Fernandez Nova. Hanie Mohammadi. Yasmin Sanie-Hay. Yaarub Al Yaarubi. (2015). "The Dubai Logistics Cluster". Microeconomics of Competitiveness. Harvard Business School. Professor Michael Porter".
- Alattar. J.. Kouly. R. and Innes. J.. (2009). "Management accounting information in micro enterprise in Gaza". Journal of Accounting and Organizational Change. Vol. 5. No. 1.
- Aldridge. S.. Halpern. D. and Fitzpatrick. S. (2002) "Social Capital". Performance and Evaluation Unit Discussion Paper. London: Cabinet Office. Available at: http://www.strategy.gov.uk/ down- loads/ seminars social-capital/ social capital.pdf.
- Alexandre Luis Prim. Mohammed Amal. Luciano Carvalho. (2016). "Regional Cluster. Innovation and Export Performance: An Empirical Study". BAR Brarilian Administration Review. Available online at http://www.anpad.org.br/bar
- Ali. Ali and Ebrahim Elbadawi. (2000). " The Labor Market And Poverty In The Arab World: Some Preliminary Results". Paper Presented In Seventh Annual Conference Of The Economic Research Forum For The Arab Countries. Iran and Turkey.(ERF). Jordan 2629- October. http://www.erf.org.eg/html/labor1.pdf
- Aliah Mohammad A Zafer. (2017). "Knowledge Sharing in an Emerging Industry Cluster: A Saudi Arabian Case Study". Thesis presented for the Degree of Doctor of Philosophy of Curtin University. Australia.

- Allen. F.. A. Demirguc-Kunt. L. Klapper. and M. Soledad. 2012. "The Foundations of Financial Inclusion: Understanding Ownership and Use of Formal Accounts." World Bank Policy Research Working Paper 6290. Washington. DC.
- Anzoategui. D.. M. Martinez Peria. and R. Rocha. 2010. "Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region." Review of Middle East Economics and Finance 6 (2).
- ASDA'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey. "Inside the Hearts and Minds of Arab Youth' 2016. 45.
- Asian Development Bank- (ADB). Asian Development Outlook. (2018).. "How Technology Affects Jobs". Mandaluyong City: ADB.
- Atkin. David. and Jinhage. Amanda (2017). "Trading up: The benefit of exporting for small firms". date nov.2017. research paper.
- Audretsch. David (2018) "Why is Germany so Strong in Manufacturing?". Manufacturing Policy Initiative at SPEA: Insight into Manufacturing Policy.
- Ayyagari. Meghana. Asli Demirguc-Kunt and Vojislav Maksimovic. 2011. Firm Innovation in Emerging Markets: The Role of Finance. Governance. and Competition. Journal of Financial and Quantitative Analysis 46. 154580-.
- Baldwin. R. and Javier Lopez-Gonzalez. 2013. Supply-chain trade: A portrait of global patterns and several testable hypotheses. (No. w18957). National Bureau of Economic Research.
- Basci. Sidika and Durcan. Aysegul (2017). A Review of Small and Medium Sized Enterprises –SMEs in Turkey. Social Science Review.
- Beck. T. (2013). Bank Financing for SMEs – Lessons from the Literature. National Institute Economic Review. 225(1). R23-R38. doi: 10.11770027950113225001O5/
- Beck. T.. L. Liping. and Y. Rudai 2015. Finance and Growth for Microenterprises: Evidence from Rural China. World Development. 67: 3856–.
- Beck. Thorsten. Aslı Demirgüç-Kunt. and Ross Levine. 2005. SMEs. Growth. and Poverty: Cross-Country Evidence. Journal of Economic Growth 10. 197227-.
- Beck. Thorsten. Aslı Demirgüç-Kunt. and Vojislav Maksimovic.. (2008).. ' Financing Patterns Around the World: Are Small Firms Different?'. Journal of Financial Economics 89.46787-.
- Beck. Thorsten. Aslı Demirgüç-Kunt. Luc Laeven and Vojislav Maksimovic. 2006. The Determinants of Financing Obstacles. Journal of International Money and Finance 25. 932- 52.

- Beck, Thorsten, Berrak Büyükkarabacak, Felix K. Rioja, and Neven T. Valev. 2012. Who Gets the Credit? And Does it Matter? Household vs. Firm Lending across Countries. B.E. Journal of Macroeconomics: Contributions 12.
- Beck, Thorsten. 2012. Finance and Growth – Lessons from the Literature and the Recent Crisis. LSE Growth Commission.
- Berger, A. N., A. D. Kunt, R. Levine, and J. G.Haubrich. 2004. Bank Concentration and Competition: An Evolution in the Making. Journal of Money, Credit, and Banking, Vol 36, 433451–.
- Boughzala, M. and M. Kouki, (2003), "Unemployment persistence and informal sector", ERF working paper series, WP#0326. https://www.scribd.com/document/405321330326-/final
- Bureau for Economic Research (2016). The small, medium and micro enterprise sector for South Africa. Research note No. 1.
- Bureau Internationale Du Travail (2004), "Méthodes ET Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone", Genève, Bureau international du Travail.
- Carpenter, C. (2003), "SME Finance in Nigeria", Paper presented to the Roundtable on "Making Small Business Finance Profitable in Nigeria", Access at http://www.ypforum.org/news-Carpenter.
- Central Committee of the Communist Party of China (2016). The 13th, Five-Year Plan for Economic and Social Development of the People's Republic of China: 2016–2020. Beijing, Central Committee.
- Chen Martha, and Harvey Jenna, (2017), "The Informal Sector in Arab Nations: A Comparative perspective", Paper for Arab Watch Report on Informal Employment in MENA Region, WEGIO Network.
- Čihák, Martin, Aslı Demirgüç-Kunt, Erik Feyen, and Ross Levine, 2012. "Benchmarking Financial Development Around the World." World Bank Policy Research Working Paper 6175. World Bank, Washington, DC.
- Dabla-Norris, E. Y. Ji, R. Townsend, and F. Unsal, 2015. "Identifying Constraintsto Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy." IMF Working Paper 1522/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Daniel Kaufmann, Aart. Kraay, and Pablo Zoido Lobaton. (1999), "Governance Matter", policy research working paper, 2196, world bank. (worldbank.org/curated/en/665731468739470954/pdf/multi-page.pdf

- De Coopération Et De Développement Économique : Manuel sur la mesure de l'économie non observée. Service des Publications de l'OCDE. Paris. France. 2003. (en line) http://www.oecd.org/dataoecd/932016147/20/.pdf
- De Soto. H. (2000). «The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else». New York. Basic Books.
- Demirgüç-Kunt. Aslı. Inessa Love. and Vojislav Maksimovic. 2006. Business Environment and the Incorporation Decision. Journal of Banking and Finance 30. 296793-.
- Destremau. B. (2004)."Restructuring the Welfare States in The Arab Mediterranean Countries: A Crucial Social And Political Stake". ISA Research Committee On Poverty. Social Walfare And Social Policy. RC19. Annual Conference: Walfare State Restructuring: Processes And Social Outcomes. France
- Doranova. Asel et.al. (2018). Green Action Plan for SMES-Implementation Report: Addressing resource efficiency challenges and opportunities in Europe for SMEs. Brussels.EC –EREK.
- Dutta. Soumitra et.al. -Editors (2018). Global Innovation Index 2018-Energizing world with innovation. USA: Cornel University.
- Eco-innovation observatory and European commission. (2018). "ECO-INNOVATION OF PRODUCTS: Case studies and policy lessons from EU Member States for a product policy framework that contributes to a circular economy". Biannual Report 2018. (https://ec.europa.eu/environment/ecoap/sites/ecoap__stayconnected/files/documents/eio__report__2018.pdf)
- Economic and Social Commission for Western Asia – ESCWA. (2018): "Fostering Innovation in Small and Medium Enterprises in the Arab Region Technology and Innovation with a Focus on the 2030 Agenda for Sustainable Development". E/ESCWA/TDD/2018/TP.2. United Nations. Beirut. 2018.
- Ekpeyong. D.B. and Nyong. M.O. (1992). "Small and Medium Scale Enterprises Development in Nigeria". Seminar Paper on Economic Policy Research for Policy Design and Management in Nigeria. NCEMA.
- El Madi. (2006). "Towards Decent Work in the Informal Sector: The Case of Egypt". Series of Informal Economy. ILO.
- El Mahdi. (2004). "MSEs Potentials and success determinants in Egypt20032004-: special reference to gender differentials". female research project. project on "promoting competitiveness in micro and small enterprises in the MENA region" research report series No.0418.

- ELbadawiIbrahim&NormanLoayza. (2008). Informality. "EmploymentandEconomicDevelopmentintheArabWorld". JournalofDevelopmentandEconomicPolicies. Volume10. No.2. July. ArabPlanningInstitute. Kuwait. pp3536-. on site: http://www.arab-api.org/jodep/products/mag/v102-.pdf
- Esim. S. (2005). "Informal Economy and Poverty in the context of Globalization: Reflections on Arab region. Iran and Turkey." ILO meeting on Fair Globalization in Arab Region.
- EU (2018). SBA Fact sheet – Germany.(https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/performance-review__en)
- European Bank for Reconstruction and Development. European Investment Bank. and The World Bank. (2016). "What's Holding Back the Private Sector in MENA? Lessons from the Enterprise Survey". Washington. DC: The World Bank.
- European Commission. (2015). "Crowdfunding Explained. to small and medium sized enterprises". European Commission.2015. (https://ec.europa.eu/docsroom/documents/10250/.../1/.../en/.../native)
- European Commission. (2016). Annual Report on European SMEs 2015 / 2016 SME recovery continues SME Performance Review 20152016/.(file:///C:/Users/Nawaf/Downloads/Annual%20Report%20-%20EU%20SMEs%20201516-.pdf)
- European Commission. (2018). ". Annual report on European SMEs 20172018-: SMEs growing beyond borders.' Luxembourg. .EU.
- European Commission. (2018). SBA Fact Sheet-Germany. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/turkey__sba__fs__2017.pdf
- European Commission. (2018). SBA Fact Sheet-Germany. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/turkey__sba__fs__2017.pdf
- EUSME (EUSME (2018). Belt & Road Initiative –Business opportunities and challenges for European SMEs. RoomSMEs.: EUSME Room: EUSME. http://www.eusmecentre.org.cn
- Falk. M. and Hagsten. E. (2015). "Export Behavior of Micro Firms in the Swedish Computer and Business Service Industries". Economics. Vol. 9. October.
- Fatema Khatun and A.T.M Fardaus Kabir. (2014). " Women SME Entrepreneurs in ensuring women empowerment in Bangladesh: A Study on Women SME Entrepreneurs in Bangladesh". American International Journal of Research in Humanities. Arts and Social Sciences. International Association of Scientific Innovation and Research (IASIR). USA.

- Francioni. B.. Pagano. A. and Castellani. D. (2016). "Drivers of SMEs' exporting activity: a review and a research agenda". Multinational Business Review. 24 (3).
- Fraunhofer (2010(. Evaluation of the Science. Research and Technology Land scape for the Design of the Egyptian Innovation and Strategy.
- Global Entrepreneurship Index (GEI). (2018). Global Entrepreneurship and Development Institute. Washington. D.C.. USA.
- Green Win. (2018).. Enhancing environments for green SMEs – Recommendations for action: Germany : Global Climate Forum (Policy Brief).
- Hala Helmy El Said et al. (2017). "Micro. Small and Medium sized Enterprises Development in Egypt. Jordan. Morocco & Tunisia: Structure. Obstacles and Policies". the Euro-Mediterranean Network of Economic Studies (EMNES). No 3 / December.
- Hollensen Svend. (2013).: "Global Marketing" sixth edition. University of Southern Denmark. September 2013.
- Hossain. M.. N. Yoshino. and F. Taghizadeh-Hesary. 2018. Local Financial Development. Access to Credit and SMES' Performance: Evidence from Bangladesh. ADBI Working Papers 906. Asian Development Bank Institute.
- http://www/mih.gov.kh/File/UploadedFiles/1__19__2015__8__42__14__1220%Joon%20Ho%20LEE__Korean%20SME%20Policy%20(Joon-Ho%20LEE%20-%20ROK__2014)__en.pdf. Consulté le:092016/04/.
- Humnath Bhandari and Kumi Yasunobu. (2009). "What is Social Capital? A Comprehensive Review of the Concept". Asian Journal of Social Science. Volume 37. Number 3. 2009. pp. 480510-. (https://www.researchgate.net/publication/233546004__What__Is__Social__Capital__A__Comprehensive__Review__of__the__Concept)
- ILO (2003). "Global Employment trends". International Labour Office. ILO. Geneva.2003.
- ILO (2009). "The informal economy in Africa: Promoting transition to formality: Challenges and strategies". Geneva.
- Ingram. M.. (2006).. Background note on micro. small and medium enterprise database. Small and Medium Enterprise Department of the IFC – The World Bank. 14-. Retrieved from http://rru.worldbank.org/Paperslinks/Open.aspx?id=6358.

- International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA). (2015). IEA's Trends in International Mathematics and Science Study – TIMSS 2015 (https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2018021)
- International Finance Corporation (2014). "MSME Country Indicators".
- International Finance Corporation (IFC). (2010). "Scaling-up SME access to financial services in the developing world". World Bank Group.
- International Labour Organization (ILO). (2017). "Sustainable enterprises and jobs: Formal enterprises and decent work". World Employment and Social Outlook. International Labour Office. Geneva.
- International Labour Organization (ILO). (2018). "World Employment and Social Outlook: Trends 2018". International Labour Office. Geneva.
- International Labour Organization (ILO). (2018). ILO Database.
- International Labour Organization (ILO). (2016). World Employment and Social Outlook: Trends for Youth". 44.
- International Monetary Fund (IMF). (2019). "Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia". IMF/ Departmental Paper No.1902/. February.
- International Trade Centre (ITC). (2017). "SME Competitiveness Outlook 2017 – The region: A door to global trade". ITC. Geneva.
- International Trade Centre (ITC). (2019). : "international trade center. International Trade Statistics 20002017-. http://www.intracen.org/itc/market-info-tools/statistics-import-country-service/
- Javed. Burki and Perry E Guillermo. (1998). Beyond the Washington Consensus: Institutions Matter (Washington: World Bank).
- Jones. Randall S. and Lee. Jae Wan. (2018). "Enhancing Dynamism in SMES and Entrepreneurship in Korea". Paris: OECD. Economic Department Working Papers.No.1510.
- Joon-Ho LEE: Introduction to Korean. (2014). "SME Supporting Policies and Programs". Korea Small Business Institute (KOSBI). Seoul. P 57-. Disponible sur:
- Kassem. T. (2014). "Formalizing the informal economy: Regulatory and Institutional approach. Egypt as a case study". International Academy of Information. Engineering and Technology. Vol. 4. Issue 1.
- Kaufmann. Daniel. Aart Kraay. and Pablo Zoido-Lobat6n. (1999). "Aggregating Governance Indicators." Policy Research Department Working Paper 2195. Washington: World Bank.

- Kelliher. R. & Rein1. L. (2009). "A resource-based view of micro-firm management practice". Journal of Small Business and Enterprise Development. Vol. 13. No. 3.
- KfW Research. (2018). "SME Atlas 2018: Regional Faces of Germany SMEs: A State-by-State Comparison". Frankfurt: KfW.
- Klaus Schaeck. (2010). "How Well do Aggregate Prudential Ratios Identify Banking System Problems?" Journal of Financial Stability. vol. 6(3). pp. 130–144.
- Koirala. Shashwat. (2018). SMEs: Key drivers of green and inclusive growth. Issue paper. Paris. (https://www.oecd.org/greengrowth/GGSD__2018__SME%20Issue%20Paper__WEB.pdf)
- Kummritz. Victor. (2016). Do Global Value Chains Cause Industrial Development? Centre for Trade and Economic Integration. The Graduate Institute.
- Kunst David. (2019). "Premature Deindustrialization through the Lens of Occupations: Which Jobs. Why. and Where?". Tinbergen Institute Discussion Paper. August 2. 2019.
- Lee. Sungho. (2018). Government R&D support for SMEs: Policy effects and Improvement. Korea: KDI Institute (KDI Focus. April. No.89).
- Leon. F.. (2015). Does Bank Competition Alleviate Credit Constraints in Developing Countries? Journal of Banking & Finance 57:130–142.
- Levine. Ross. (2005). Finance and Growth: Theory and Evidence. In: Aghion. P and Durlauf. S. (eds.). Handbook of Economic Growth. Elsevier Science. The Netherlands.
- Lgnatenko et al.. (2019)." Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?". IMF working paper 1918/. IMF.
- Loayza. N.A.. (1997)."The Economics of the Informal Sector. A simple model and Empirical Evidence from Latin America". Policy Research Working Paper No.1727. The World Bank. February.
- Love. I.. and M. S. Martínez Pería. (2015). How Bank Competition Affects Firms' Access to Finance. The World Bank Economic Review 29(3): 413–448.
- Luis Abad. Ngozika Amalu. Kenichi Kitamura. Ramona Lohan. Alex Simalabwi. (2015). "The Malaysian Semiconductor Cluster". Harvard Business School. Prof. Michael Porter. Microeconomics of Competitiveness.
- Markus Kaltenborn. and Christian Pfleiderer (eds.). (2013). "Social protection in developing countries: reforming systems". London: Routledge. PP196204–.

- Melitz, M.J., (2003). "The Impact of trade on aggregate industry productivity and intra-industry reallocations". Econometrica, 71, 16951725-.
- Morganthalar, D.T. & Barber D.D. (2007). Importance of Entrepreneurship to Economic Growth. Job creation and Wealth creation. Canada-United States. Law Journal, 33.
- National Association of Small and Medium Enterprise Promotion Organizations, (2018). White paper on small enterprises in Japan 2018 – Minor changes. Major results. Creative ideas can increase productivity. Japan: NASMEPO.
- National Planning Commission -NPC, (2010). National Development Planning 2030: Our Future –Make it Work. South Africa :NPC.(https://www.nationalplanningcommission.org.za/)
- National Strategy of Small and Medium Entrepreneurship Development: Review of the International Best Practice in SME State Support. The United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). Geneva, Switzerland, P 1517-. Disponible sur: www.unece.org.
- Neck, H.M, Greene P.G & Brush, C., (2014). Teaching Entrepreneurship: A Practice Based Approach. Northampton, MA: Edward Elgar Publishing.
- Nordic Environnent Finance Corporation-NEFCO, (2019). Annual review 2018.Helsinki: NEFCO. (www.nefco.org)
- OECD, (2007a). Final Synthesis Report on Global Value Chains, CFE /SME, Paris.
- OECD, (2017). "Enhancing the Contribution of SMEs in a Global and Digitalized Economy: Meeting of the OECD Council at the Ministerial Level". Paris: OECD.
- OECD, (2018). "SME Ministerial Conference: Mexico City, Mexico", 2223- February, at the OECD Ministerial Conference.
- OECD, (2014). "Concept Note: Revision of the SME Policy Index Methodology", http://www.oecd.org/globalrelations/SME%20Policy%20Index%20Methodology__Concept%20Note.pdf.
- OECD,) 2015(. The Innovation Imperative Contributing to Productivity, Growth and Well Being, ST Policy Note.
- Orchard, Blue, (2017). "SMEs and SDGs: Supporting small and medium enterprises to achieve the sustainable development goals", insight from a Blue Orchard Survey – November 2017.

- Office of the United States Trade Representative. (2018). "Utilizing Trade Policy to Help Small Businesses Export and Create Jobs: Key Findings from the USITC Reports on SMEs". the executive office of the president. 2018. In cooperation with the independent U.S. International Trade Commission (USITC). 2018.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2002). www.oecd.org/dataoecd/182493085/29/.pdf
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (May 2012). "Empowering Women-Led SMEs: Economic Development and the New Arab World".
- Oxford Economics & American Express Services Europe Limited (2017) "SME strategies for success: A global study that reveals the key drivers of success for SMEs in 2017 and beyond". London: Oxford Economics.
- Pagano. Marco and Giovanni Pica. (2012). Finance and Employment. Economic Policy 69. 5- 55.
- Pantoja. E.. (1999). "Exploring the concept of social capital and its relevance for community-based development: the case of minin areas in Orissa. India." South Asia Infrastructure Unit. World Bank.1999.
- Pereshybkina. Anna et al.. (2017) "Industry 4.0 Scenario Planning: How will the industry 4.0 transformations affect SMEs in Germany by 2030?". Master of Science International Management. Hochschule Furtwangen University.
- Perry. G.. W. Maloney. O. Arias. P. Fajnzylber. A. Mason. and J. SaavedraChanduvi. (2007). "Informality: Exit and Exclusion". Washington. DC: World Bank.
- Peter McConaghy. (2013). "Supporting job creation and innovation through MSME development in MENA". MENA knowledge and learning quick notes series; No. 89. World Bank. Washington DC.
- Portes. Alejandro. and Patricia Landolt. (1996). "The downside of social capital." The American Prospect 26: 1823-.
- Rami Ahmad. Rodrigo Garcia. Zouhir Regragui Marili. H.B. Qermane. Sarah AL-Tamimi. (2013). "Morocco's Aeronautics Cluster. A fast growing cluster at the doorstep of Europe. Harvard Business School. Prof. Michael Porter. Microeconomics of Competitiveness.
- Rim Ben Ayed Mouelhi and Monia Ghazali. (2018). Growth of Micro. Small and Medium Enterprises (MSMEs) in MENA Countries: Constraints and Success Factors. the Euro-Mediterranean Network of Economic Studies (EMNES). Working Paper No 5 / March 2018.

- Roberto Rocha. Subika Farazi. Rania Khouri and Douglas Pearce. (2011). The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region: Results of a Joint Survey of the Union of Arab Bank and the World Bank. World Bank Policy Research Working Paper No. 5607.
- Roehl. Klaus-Heiner. (2017). "European SME Policy: Recommendations for a Growth-Oriented Agenda". (IW policy paper 72017/). Cologne: Cologne Institute for Economic Research.
- Rojas-Suarez. L.. (2016). "Financial Inclusion in Latin America: Facts. Obstacles and Central Banks' Policy Issues." Discussion Paper IDB-DP-464. Inter-American Development Bank. Washington. DC.
- Rojas-Suarez. L. and M. Amado. (2014). "Understanding Latin America's Financial Inclusion Gap." Center for Global Development Working Paper 367. Washington. DC.
- Sahar Nasr & Ahmed Rostom. (2013). "SME Contributions to Employment. Job Creation. and Growth in the Arab World". Policy Research Working Paper no. 6682. Middle East & North Africa region. Financial and Private Sector Development Unit. World Bank.
- Sahar Nasr & Douglas Pearce. (2012). "SMES for Job creation in the Arab World: SMES Access to Financial Services". Middle East & North Africa region. World Bank.
- Terbilcock. A. (2004)."Decent work and the informal economy" . EDGI and UNU-WIDER Conference unlocking human potential: linking the informal and formal sectors. ANNEX I. Conclusions concerning decent work and the informal economy (adopted by the international labor conference at its 90th session. Geneva. 2002; reproduced from ILC. provisional record .no.25)
- The European Central European Bank. (2018). https://www.ecb.europa.eu/mopo/intro/html/index.en.html
- The Global Innovation Index. (2018). Cornell University. INSEAD. WPIO (2018(. "The Global Innovation Index".
- Ulrich Loecher. (2000). "Small and medium-sized enterprises – delimitation and the European definition in the area of industrial business". European Business Review. Vol. 12 No. 5. pp. 261264-
- UN.) 2016(. "Progress towards the Sustainable Development Goals". Report of the Secretary. (2427- July).
- UNCTAD. (2017). Estimates on the conference. "Towards Inclusive E- Commerce". Geneva.
- UNDP. (2019). http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

- United Nations Industrial Development Organizations (UNIDO). (2018). "industrial Development Report 2018. "Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development".
- United Nations Industrial Development Organizations (UNIDO). (2016). "The Role of Technology & Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development".
- United Nations Conference on Trade and Development. (2010)." Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains". United Nations. New York and Geneva.
- United Nations Development Program. (2018). "Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update".
- United Nations Industrial Development Organizations. (2019). UNIDO database. https://www.unido.org/researchers/statistical-databases
- United Nations Industrial Development Organizations. (2019)."industrial competitiveness index". http://stat.unido.org/database/CIP%202019
- United Nations Statistics Division. (2019). UNSTATS (2017). Harmonized system. (https://unstats.un.org/unsd/trade/classifications/correspondence-tables.asp)
- Unni. J.. (2002). "Securing worker rights for women in developing countries". International Centre for Research on women. Washington DC and the Gujarat Institute of Development Research. Ahmedabad. https://ideas.repec.org/e/pun33.html
- Valentina De. et. al. (2017)." Do Global Value Chains Offer Developing Countries Learning and Innovation Opportunities? EUROPEAN Journal of Development Research.
- Valverde F. (2006). "The Impact of the Informal labor market on the Viability of Social Security Institutions the informal labor market and strategies geared to increase the social security Instituitions' Viability". International social Security Association. Regional Conference for the Americas.
- Verdolini Elena. Bak Céline. Ruet Joël. and Anbumozhi Venkatachalam. (2018). " Innovative green-technology SMEs as an opportunity to promote financial de-risking". Economics: The Open-Access. Open-Assessment E-Journal 11 (2018–14). Global Solutions Papers.

- Volker Zimmermann. (2018). Digitalization in German SMEs state of implementation and investment. Germany: KFW Research.
- Wagner. J.. (2012). "International Trade and Firm Performance: A Survey of Empirical Studies since2006". Review of World Economics. 148(2): 235267-.
- Williamson John. (2004). "The Washington Consensus as Policy Prescription for Development". A lecture in the series "Practitioners of Development" delivered at the World Bank on January 13. 2004. The author is indebted to colleagues at the Institute for International Economics for comments on a previous draft. © Institute for International Economics. All rights reserved. (https://www.piie.com/publications/papers/williamson0204.pdf).
- World Bank. (2019). "Doing business. Training for Reform. Report: World Bank.2019. (https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2019-report__web-version.pdf)
- World Bank. (2019). World Development Indicator Database. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
- World Bank. (2019). Worldwide Governance Indicator – WGI. http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home
- World Bank. (2003). "Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Towards a new social contract". World Bank Washington DC.
- World Bank. (2016a). Enterprise Survey (2016). online data access: http://www.enterprisesurveys.org/
- World Bank. (2016b). Making Global Value Chains Work for Development. Washington. DC.
- World Bank. (2017). "Financing for SMEs in Sustainable Global Value Chains". Washington: World Bank.
- World Bank. (2017). Measuring and Analyzing the Impact of GVSs on Economic Development. World Bank. Washington DC.
- World Bank. (2017). What's Happening in the Missing Middle? Lessons from Financing SMEs. World bank. 2017. https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098626324/

- World Bank. (2017). Measuring and Analyzing the Impact of GVSs on Economic Development. World Bank. Washington DC.
- World Economic Forum (WEF). (2018). "The Global Competitiveness Report- 2018".
- World Economic Forum (WEF). (2014). The future of urban development initiative: Dalian and Zhangjiakou champion city strategy. Geneva: WEF.
- World integrated Trade Solutions. (2019). wits database. http://wits.worldbank.org/WITS/WITS/AdvanceQuery/TradeOutcomes/IndicatorDefinition.aspx?Page=Indicator
- World Trade Organization. (2016). "Levelling the trading field for SMEs". World Trade Report. WTO. 2016.

رابعاً – المواقع الإلكترونية

- www.cbe.org.eg
- www.gov.za
- www.med.gov.my
- http://smefinanceforum.org/data-sites/msme-
- http://www.enterprisesurveys.org/
- http://www.enterprisesurveys.org/
- http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/
- https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098627098/ License
- https://www.ifc.org/
- https://www.ifc.org/
- www.sama.gov.sa
- Arab Gulf ProgrammeProgram for Development (AGFUND): www.agfund.org
- Central Bank of Egypt (2018) : http://www.cbe.org.eg/ar/MonetaryPolicy/Pages/GeneralDefinition.aspx

- Government of UAE. (2019);https://www.government.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/uae-centennial-2071
- http://www.chinaarabcf.org
- https://cbos.gov.sd
- https://monshaat.gov.sa
- https://nationalfund.gov.kw/ar/about-us/vision-and-mission
- https://www.statista.com/statistics/ Statista: The Statistics Portal
- International Budget Partnership – IBP. (2017): database: https://survey.internationalbudget.org/#rankings
- International trade center – ITC. (2019). https://www.trademap.org/(S(2wps5en5154o51ptahquqer2))/Index.aspx
- JICA - www.jica.go.jp
- MSS- www.mss.gokr
- UNCTAD. (2019): data base https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?IF-ActivePath=P.5&sCS-ChosenLang=en)
- United Nations. https://www.un.org/en/events/smallbusinessday/
- World Bank Indicators: http://databank.worldbank.org/data/source/world-development-indicators/
- World Bank. Enterprise Surveys Database. Employment-Indicators-August-202018-. Available at: http://www.enterprisesurveys.org/~/media/GIAWB/EnterpriseSurveys/Documents/Misc/Employment-Indicators-August-202018-
- www.ec.europa.eu
- www.greengrowth.rw
- www.meti.go.jp
- www.msme.gov.in

رقم الإيداع: مكتبة الكويت الوطنية
حقوق النشر لصالح المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة
ISBN:

الشويخ المنطقة الصحية – قطعة 1 – شارع الجاحظ
ص.ب 5834 الصفاة – رمز بريدي 13059 – دولة الكويت
هاتف: 24843130 – 24844061 (965+)
فاكس: 24842935 (965+)
البريد الإلكتروني: api@api.org.kw
الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org

يمكن الاستشهاد بالبيانات الواردة بمحتوى هذا التقرير لأغراض
البحث والدراسة فقط دون الأغراض التجارية مع الإشارة إلى المصدر.
تم النشر في نوفمبر 2019.

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

(965) 24843130 - 24844061

(965) 24842935

api@api.org.kw - www.arab-api.org

/APIKW

@Arab_API

@Arab_API

Arab Planning Institute

Arab Planning Institute